

لتوجهات الإخوان المسلمين الإصلاحية



النادي الشباي

إعداد أـد/ توفيق يوسف الواعي

66

المراكب و الماسية - مقال الماسية المراكب و ساوسية المراكبة المراك

الرؤيـة الشامـلة لتوجهات الإخوان المسلمين الإصلاحيــة

الأستاذ الدكتور : توفيق يوسف الواعي

الرؤية الشاملة لتوجمات الإخوان المسلمين الإصلاحية

إعداد الأستاذ الدكتور : **توفيق بوسف الواعي**

مع تحيات

مكنتبة المنار الإسلامية التعويت دار البحوث العلمية الكويت

كاللقوق محاصلة للناهر للناهر

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٣٩٦٦



النشر والتوزيع

مكتبة الهنار الإسلامية

الكويت - حولي - ش المثنى ص . ب ٢٩٠٤٥ - الرمز البريدي ٢٦١٥٠٤٥ . ت: ٢٦٥٤٥٥ - ٢٦١٥٠٤٥ - فاكس دار البموث العلمية

الكويت



مُقتَلَمُّتُمَّا

من حق الإنسان أن يطمئن على مستقبله في الحياة، وأن يسأل عن كل ما يهمه في مسيرته الدنيوية والأخروية، ومن حق الشموب أن تطمئن على مستقبلها كذلك، وأن تتعرف على قادتها، وعلى مصائرها، وأن تنظر في برامج زعمائها وروادها، تُخطئ من تُخطئ، وتصوب من تصوب، وتختار من تختار لينوب عنها، ويحمل همها، ويتبنى إرادتها.

خصوصاً إذا كثر الخبث، واختلط الحابل بالنابل، وادَّعي الكل وصلاً بليلي، ورؤيت أم وشعوب تسير «بالمعلمة والمجدعة» كما يقولون، وامٌ أخرى تسير بغير ذلك، وادعى الهر صولة الأسد، كما ادعى الذئب الإيمان والتبتل.

هذا وقد ذاقت شعوبنا المجيدة المر والخنضل من هؤلاء وأولئك، وصار يضرب بها المثل في الغفوة والبله، والإهمال والتواكل، وكثرة نومها وقلة صحوها، ومن صحا منها ضل طريقه وتاه عن الجادة، وذلك لأسباب محددة منها:

الأول: للجهل المطبق عند هؤلاء وأولتك بالنفسهم وتراثهم وتاريخهم وغفلتهم عمن حولهم، حتى تبلد العقل وتعطل الفكر وانعدم الإحساس، في زمن ثورة المعلومات، والانطلاقات العلمية والتكنولوجية والإبداعية، وانقلبت سحنتهم وطبيعتهم إلى صحراء جدباء لا تملك نفعاً، ولا تنبت خيراً، وضاع التمييز والتقدير والتقويم، بل وانقلبت الأمور إلى اضدادها، ورجعت الأفهام إلى طفولتها، والميول إلى حيوانيتها، وتنكس الخلق، بانعدام الشعور والتوغل في الظلمات، فضاعت منهم الحقائق في رائعة النهار، وصاروا دمى في بحر لجي تغشاه أمواج الحوادث من عمته ومن فوقه ومن أمامه ومن خلفه، وغطتهم النكبات والكوارث الغاضبة، وعصفت بهم الرياح العائية حتى صاروا أثراً بعد عين.

الثاني : سيل الضلال الذي يحيط بالشموب في الإعلام، وفي الأثير الذي

شَكُل طبيعة غير طبيعتهم وأبدلهم هوية غير هويتهم، وحول تفكيرهم إلى شهوتهم، وكون فيهم طبيعة عابثة، ونفساً شاردة، وإرادة منحرفة، وخيالاً مريضاً، فأضاع وقتهم، وألهاهم عن واقعهم ومستقبلهم، وشكّلهم كما يريد لهم عدوهم، وكون لهم طبيعة طاردة للرجولة، محاربة للعزيمة، نافرة من الاستقامة، قاتلة للأخلاق، مقطعة الأواصر المجتمع، ومخيبة للأمال.

الثالث: حجم الفساد الذي ساد الفرد والمجتمع، فَغَرَ فاهُ حتى ابتلع إرادات الدولة، وأكل طعام الفقراء، وترك الملايين يتكففون الناس، ويتضورون جوعاً بدون شفقة أو رحمة، وقد أعلن ذلك الفساد عن نفسه، وظهرت راتجته الني أزكمت الأنواف، وتحدث عنها القاصي والداني، إذ تحدثت عنها الصحف الأجنية مثل صحيفة (لوبون الفرنسية) وعن حجمها المهول. وذلك فيما كتبه (حسين عودة) في موقع (المصريون) بتاريخ 1/ ١/٧٠٠٢م، فقال:

قدرت صحيفة ثوبون الفنرنسية حجم الساعدات الأمريكية والأوروبية والعربية التي حصات عليها مصر خلال الثلاثين عاماً الماضيية بمائتي مليار دولار، وذلك في تقرير تشبرته بتاريخ الماضية بمائتي مليار دولار، وذلك في تقرير تشبرته بتاريخ عنوان (٢٠عاماً من المساعدات الغربية لمصر والنتيجة لا شيء).

ولفت التقرير إلى أن مصر حصلت على ١٠ مليارات دولار من العرب خلال الفترة من ١٩٧١م - ١٩٧٩م، و ٥٠ مليار دولار من الولايات المتحدة، و ٢٥ مليار من الأوروبين، و ٢٥ مليار من المؤسسات الدولية، و ٢٧ مليار من العرب بعد انتهاء فترة المقاطعة، و ١٠ مليار من اليابان ليكون المجموع ١٣٧ مليار دولار، إضافة إلى ٥٠ مليار حصمت من الديون الأجنبية طبقاً لاتفاقية نادي باريس، لتكون مصر حصلت على ما يوازي ٢٠٠ مليار دولار خلال ٢٠٠ عاماً.

وأضافت الصحيفة أن الحكومة المصرية كانتِ قد حصلت إلى جانب ذلك على أرقام صرية غير معلنة..

وتساءلت الصحيفة في نهاية التقرير : أين ذهبت هذه الأموال ؟ ١

الرابع : ظلم الديكتاتوريات التي حاربت الشعوب ، وعملت على تصفيتها من كل ناشط في الإصلاح أو حقوق الإنسان ، وكممت الأفواء ، وقتلت المواهب ، وفعلت في الأمة فعل النار الهشيم ، وسلت أبواب الشورئ والنصيحة ، وسارت بقولة : ﴿ مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهُدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلُ الرُّشَادِ ﴾ ، زد على هذا سيرها تحت المظلة الاستعمارية ، وتنفيذ ما يرسم لها من المخططات ضد مصالح الشعوب .

خامسًا : كمية الأحقاد والأضفان، وحب التسلط، وشدة التمسك بالمغاتم الحرام، جعل الكثيرين في سكرة وعماية عن أي إصلاح وجيشهم لعبودية أهوائهم وشهواتهم وأموالهم: فصاروا كما قال رسول الله على:

التعس عبد الخميلة، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة، تعس عبد الخميلة، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا التقش ، طويى لعبد آخِذٌ بعنان فرسه في سبيل الله، إن كان في الساقة كان في الساقة، وإن كان في الحراسة كان في الحراسة، إن اذن لم يؤذن له، وإن شفع لم يُشفع (صحيح ، رواه البخاري في الجياد: ٢٨٨٧).

إنهم تعساء : أتعسوا أنفسهم، وأتعسوا أممهم معهم.

هذا الكم الهائل وغيره من الأدعياء، جعل الناس في شك وحَيْرة وعدم قدرة على تمييز الصالح من الطالح، والمفسد من المصلح، خاصة إذا فقدوا النور الذي يستضاء به، والهادي الذي يُرشّد المسيرة ؛ لذا تراهم يتخبطون، والطريق وأضحة أمامهم، ويضلون والاعلام مشرّعة على دربهم.

واليوم جاء الإسلام الذي فلق الإصباح، واخرج الناس من الظلمات إلى النور، وأحال قبائل الجاهلية العمياء إلى المق خيرية.

فَهِمَ هذا الإسلام رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فقاموا يبشرون به الأمم البائسة الحيرى، ليتعلم العالم شفاء امراضه به، والرحمة لإنسانيته منه، والسلام لشعوبه، والعدالة لأممهم فيه.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَرَّامِينَ بِالْقِسِطِ شُهَدَاءَ لله رِلُو عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾ (النساء: ١٣٥).

والإخوان المسلمون قد هداهم الله إلى طريق الصواب فقاموا بحمل الرسالة وتبليغها للناس، وإيصال الأمانة إلى أصحابها، ورسموا خطة الإصلاح، وأظهروا رؤاهم الشاملة للتنفيذ والعلاج بهذا الدواء الشافي المافي بإذن الله تعالى .

ورغم الأقلام التاثهة، والعقول الحاقدة، والتربصات الضالة، ورجال الانظمة المتسلطة، والبرامج الإعلامية المضللة، نتقدم برؤية الإحوان المسلمين للإصلاح، في هذا الصخب الداوي من صدئ الحوادث الكثيرة المريرة التي تلدها الليالي الحبالي في هذا الزمان، وفي هذا التيار المتدفق الفياض من الدعوات التي تهتف في ارجاء الكون، وتسري به أمواج الأسير في انحاء المعمورة، مجهزة بكل ما يغري ويخدع من الأحال، والوعود، والمظاهر.

فتقدم برؤيتنا هذه نحن الإخوان السلمين ،

هادئه. . . ولكنها أقوى من الزوابع العاصفة.

متواضمة. . . ولكنها أعزُّ من الشم الرواسي .

محدودة. . . ولكنها أوسع من حدود هذه الأقطار الأرضية جميعاً .

خالية من المظاهر الزائفة والبهرج الكاذب. . . ولكنها محفوفة بجلال الحق وروعة الوحي، ورعاية الله.

مجردة من المطامع والأهواء والغايات الشخصية، والمنافع الفردية، حسبها أنها نَـورَّت المؤمنين بها، والمنتظرين لها، والصادقين في العمل لها وعلى منوالها للسيادة في الدنيا، والجنة وفي الآخرة،

وأخبر أنسال الله أن يرفق للصواب، ويأخذ بأيدينا، ويهدينا سواء السبيل.

أد. توفيق يوسف الواعي

مليك

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد على سيدنا محمد البعوث رحمة للعالمين، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين، وسائر أصحابه - رضي الله عنهم - وتابعيهم، والمستنين بهديه إلى يوم الدين،

تنطلق الرؤية الحضارية الشاملة لـ «جماعة الإخوان السلمين» من إيمانها المطلق بأنه ليس في الدنيا نظام يمد الأمة الناهضة بما تحتاج إليه من نظم وقواعد وعواطف ومشاعر كما يمد الإسلام بذلك كله أمهه الناهضة.

ولقد امتلاً الفرآن الكريم بتصوير هذه الناحية خاصة، وضرب الأمثال فيها بالإجمال تارة، وبالتفصيل تارة أخرى، وعالج هذه النواحي علاجاً دقيقاً واضحاً، لا تأخذ به أمة حتى تصل إلى ما تويد (انظر: رسالة نحو النور).

«يعتقد الإخوان المسلمون أن الله تبارك وتعالى حين أنزل القرآن، وأمر عباده أن يتبعوا محمداً الدين القويم كل أن يتبعوا محمداً الذين القويم كل الأصول اللازمة لحياة الأم ونهضتها وإسعادها، وذلك مصداق قول الله تبارك وتعالى:

﴿ اللَّذِينَ يَتَبِعُونَ الرُّسُولَ النَّبِيِّ الْأُمِيِّ اللَّهِي يَجِدُونَهُ مَكَتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةَ وَالإَنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفَ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمْ الطّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَالَثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصَّرَهُمْ وَالأَغْلالَ اللَّتِي كَانْتُ عَلَيْهِمْ ﴾ (الاعراف: ١٥٧) *.

(رسالة إلى أي شيء ندعوالناس).

ويعتقد الإخوان بأن الإسلام يحوي بين دفتيه كل عوامل النهوض، وعناصر القوة الضرورية التي تحتاجها الأم، وتستند إليها الشعوب من :

أولاً : امل واسع فسيح.. فقد حَوَّل القرآن العظيم بما فيه من أسلوب رائع الأمة الميتة إلى أمة كله حياة وهمة وأمل وعزم ، وحسبك أن الإسلام يجعل اليأس سبيلاً إلى الكفر ، والقنوط من مظاهر الضلال ، ولنقرأ قوله تعالى :

- ﴿ وِلُوبِيدُ أَن لَمُنَّ عَلَى اللَّذِينَ امْتُ ضَعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَتِمَّةً وَنُجَعَلَهُمْ الْبَعْدَ وَنَجَعَلَهُمْ الْوَارِئِينَ () وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ (القصص: ٥-٦).
- ﴿ وَإِلا تَهِنُوا وَلا تَحْدِزُنُوا وَأَنشُمُ الْأَعْلُونَ إِن كُنتُم مُسؤُمِينَ (١٣٩ إِنْ يَمْسَسُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَ الْقَوْمَ قَرْحٌ مَثْلُهُ ﴾ (ال عمران: ١٣٩ ـ ١٤٠).
- ﴿ هُوَ اللَّذِي أَخْرَجِ اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكَتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لأُولِ الْحَسْرِ مَا ظَننتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظُنُوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّه فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَبْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَلْمَكَ فِي قُلُوبِهِمَ الرَّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بَأْيَدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبُووا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ (الحَشر: ٢).
- ﴿ أَمْ حَسَبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتَكُم مَّئَلُ الَّذِينَ خَلُواْ مِن قَبْلِكُم مُسَنَّهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرُّسُولُ وَاللَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (البقرة: ٢١٤).

ثانيًا : الاعتزاز بقوم يتها كأمة فاضلة مجيدة لها مزاياها وتاريخها، حتى تنطبع الصورة في نفوس الأبناء، فيفدون ذلك المجد والشرف بدمائهم وأرواحهم، ويعملون لخير هذا الوطن وإعزازه وإسعاده، ولنقرأ قوله تعالى:

- 2 ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١١٠).
- ﴿ وَكَنْدُلِكَ جَعَلْنَاكُمُ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شَهَدَاءَ عَلَى التَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَى التَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة : ١٤٣٠).
 - ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلُو سُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المنافقين: ٨).

قائلًا: فالأمم الناهضة في حاجة إلى القوة العادلة، وطبع أبنائها بطابع الجندية، فالقوة أضمن طريق الإحقاق الحقا، ولنقرأ قوله تعالى:

- ﴿ وَأَعِلْنُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِن قُولَةً وَمِن رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَلَّرً اللَّهِ وَعَدُوكُمْ ﴾ (الانفال. ٦٠).
- ﴿ كُتِبُ عَلَيْكُمُ الْقَتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْلٌ لَكُمْ رَعْسَىٰ أَن تُعَبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرَّ لَكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١٦).
- ﴿ فَلْيَهَا لِللَّهِ مِنْ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ اللَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ (الصف: ٤).

رابعًا : العلم، فلا يكفي الأمم في تهوضها القوة فقط، بل كما أن الأم تحتاج إلى القوة عتاج كذلك إلى العلم الذي يوارن هذه القوة، ويوجهها أفضل توجيه، ويدها بما تحتاج إليه من مخترعات ومكتشفات، ولنقرأ قوله تعالى:

- ﴿ اقْرأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقِ (١) اقْرأً وَرَبُّكَ الْأَكُرِمَ (٢) اللّهِ عَلْمَ بِالْقَلَمِ (١) عَلْمُ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العق: ١ ـ ٥).
 - ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (الرُّمَر: ٥).
- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَل مِنَ السَّمَاء مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَات مُخْتَلَفًا أَلُوانُهَا وَمُنَ اللَّهَ أَنزَل مِنَ السَّمَاء مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلَفًا أَلُوانُهَا وَعُرَابِيبُ سُودٌ (٣٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابُ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلَفٌ أَلُوانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ وَمُنْ النَّاسِ وَالدَّوَابُ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلَفٌ أَلُوانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مَنْ عَبَاده الْعُلْمَاءُ إِنَّ اللَّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (فاطر: ٢٧_ ٢٨).

خامسًا ، والأمم في نهوضها في أشد الحاجة إلى الخلق الفاضل القوى المتين، والنفس الكبيرة العالية الطموح، إذ إنها ستواجه من مطالب العصر الجديد .. عصر النهضة _ ما لا تستطيع المرصول إليه إلا بالاخلاق القوية الصادقة النابعة من الإيمان العميق، والثبات الراسخ، والنضحية الكبيرة، والاحتمال البالغ، ولنقرأ قول الله تعالى:

﴿ وَنَفْسِ وَمَا سُواهَا ﴿ ۚ فَأَلَّهَ مَهَا قُجُورَهَا وَتَقُواهَا ﴿ فَدُ أَقْلَحَ مَن زَكَّاهَا (١) وَقَدْ خَابَ مَن دَبيًّاهَا ١٠٠٠) (الشمس: ١٠٠٧).

﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقُوم حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد: ١١).

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صِدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ فَمِنَّهُم مَّن قَضَيْ تَحْبَهُ وَمَنَّهُم مِّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا رَبُّديلاً (٢٣) ليُجْزِي اللَّهُ الصَّادقينَ بصدَّقِهمْ ويُعَذَبُ الْمُنَافِقِينَ إِن طَاءَ أَوْ يُتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رِّحِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٢٢_٢٤)،

سادسًا ؛ والأمم الناهضة أحوج ما تكون إلى تنظيم شئونها الاقتصادية، وهي أهم الشئون في هذا العصر، ولنقرأ قوله تعالى:

﴿ وَلا تُوْتُوا السُّفْهَاءَ أَمُوالكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قَيَامًا ﴾ (النساء: ٥).

ولنع قول رسولنا ::

لا يَعِمُ المَالُ الصالح للرجل الصالح » (صحيح» رواه البخاري لي الأدب الفرد: ٠ ٣٠٠ وأحمد: ٤/ ١٩٧، وصححه الحاكم في المشدرك: ٢/ ٢٣٦، روافقه الدهبي).

سابِعاً ، نظم للضرد والأسرة والأمة واتشعبُ والحكومة والعلاقات بين الأمم: (النظم)، وأخيراً. . أكد الأستاذ البنا أنه بجانب الدعائم السابقة والخاصة بنهضة الأم مباشرةً، فإن الإسلام قد قدم نظماً على كافة المستويات من الفرد حتى المجتمع الدولي لإقامة المجتمع السوي الناهض المتقدم.

وفي ذلك يقول الأستاذ البناء

الخاصة بنهضة الأم، على اعتبار أننا نستقبل عهد النهضة، أما كل مناحي الجمال في الخاصة بنهضة الأم، على اعتبار أننا نستقبل عهد النهضة، أما كل مناحي الجمال في اكل النظم الإسلامية فذلك ما يحتاج إلى مجلدات ضخام وبحوث واسعة مترامية الأطراف، وحسبنا أن نقول كلمة مجملة كل الإجمال وهي: أن نظم الإسلام فيما يتعلق بالفرد، أو الأمرة، أو الأمة حكومتها وشعبها، أو صلة الأم يعضها ببعض، نظم الإسلام في ذلك كله قد جمعت بين الاستيعاب والدقة وإيشار المصلحة وإيضاحها، وأنها اكمل وأنفع ما عرف الناس من النظم حديثاً أوقد بها، هذا حكم يؤيده التاريخ، ويثبته البحث الدقيق في كل مظاهر حية الأمة؛ (رسالة نحوالنور).

وقد حددت الجماعة منذ بواكير نشأتها الأولى مهمتها أوضح تحديد، وأبانها مؤسسها الإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله، اجلى بيان، حيث حددها في الضامين الأربع التالية :

١ _ تخليص الأمة من فيودها السياسة ويناؤها من جديد.

٢ _ إقامة النظام الإسلامي الشامل.

" ٣_ الوقوف بوجه ملنية المادة.

٤_ سيادة الدنيا وإرشاد الإنسانية .

إن الشروع الحضاري الإسلامي الذي ننشده إنما هو مشروع السائي عالمي، يستهدف خير الإنسان عموماً، إنه مشروع متسع يمتد في آشاق رحبة لا تحدها حدود، وتتأكد فيه روح العمل والإبداع التنسجم مع حركة الكون والطبيعة في تناسق ولتأغم، وتتوازن فيه مكونات الروح والعقل والجسد، إنه مشروع يرتكز على قاعدة الإيمان، وتتواصل فيه الأرض بالسماء ،





المبحث الأول

ركائسز ومنطلقيات

تنطلق رؤية الإخوان السلمين للفكر الإسلامي بما يلي :

أولاً: الشمول لجوانب الحياة ،

لقد كون الإسلام بعطائه النظري والعملي عدى مرّ العصور ذاتية الأمة، وصاغ هويتها، وبنئ أساسيات القوانين النفسية والعقبية والعملية فبها، فعلى أساسه تتحدد تلك القوانين تلقائيًا، وفي ضمير الكثرة الكاثرة من أبناء هذه الأمة: تنضح معايير: الحق والباطل، والخير والشر، والحسن والقبيح.

والإسلام هو الدين الخاتم الذي ارتضاه الله لعباده على هذه الأرض، وهويحكم كل جوانب الحياة الإنسانية، وينظم شؤون المجتمع في شتي جوانبه: السلوكية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. . يؤمن به جل أبناء الأمة، يحلون ما أحل، ويحرمون ما حرم، ويلتزمون اوامره، ويأخذون بتوجيهاته، ويحتكمون إليه لحل خلافاتهم، وينطلقون من أحكامه لعلاج مشكلاتهم، وياتباعه والسير على منهجه تتحقق سعادة الناس وخيرهم في الدارين قال تعالى:

﴿ فَإِمَّا يَأْتُيَّكُم مَنَّى هُدى فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضلُ ولا يَشْقَىٰ ﴾ (طه: ١٢٣).

والإسلام ـ في مفهوم الإخوان المسلمين ـ مظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعًا، فهو دولة ووطن، أوحكومة وأمة، وهو خُلقٌ وقوة، أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون، أو علم وقضاء، وهومادة أو كسب وغني، وهوجهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هوعقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء.

ونحن نعتقد،، أن أول أساس تقوم عليه أمتنا هوالعقيدة الإسلامية.. وهي عقيدة تبني ولا تهدم.. تجمع ولا تفرق.. فهي تقوم على تراث الرسالات الإلهية كلهًا، وعلى الإيمان برسل الله جميعًا . ولهاده العقيدة عنوان جامع يلخصها، وشعار كامل يعير عنها، ألا وهو: شهادة أن لا إنه إلا الله، وأن محمدا رسول الله...

فلا عبودية ولا خضوع لاي سلطان غير سلطان الله، وكل حكم غير حكم الله، وكل أمر غير أمر الله، ورفض الولاء إلا له والحب إلا له وفيه.

﴿ قُسْ بِيا أَهْلِ الْكَتَابِ تَعَالُواْ إِلَىٰ كُلَمَةً مِسَوَاءً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا نَعْبُدُ إِلاَ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتْخَذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران: ٦٤).

وتحن نؤمن بأن المصدر الأول لعقيدة الإسلام وشريعته . . والأخلاقه وقيمه . ومعاهيمه ومعاييره عو القرآن المكريم . الذي لا يأتيه الباطل من بين بديه ولا من خلفه . . خصه الله بالإبانة والتبسير و لحفظ . ، عربي اللسان . . عالمي المضمون والوجهة .

ونؤمن بأن المسئنة هي المصدر الشاني للإسلام بعد القرآن. تُفَسِّر ما أجمله، أو تخصص ما عممه، أو تقيد ما أطلقه. . . والسُنَّة في فهمنا هي ما جاء عن النبي المعصوم ولي من أقوال وأفعال وتقريرات، قال تعالى:

﴿ قُلْ أَطِيغُوا اللَّهُ وَأَطْيِعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلُواْ فَإِنْمَا عَلَيْهِ مَا حُمِلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِلَةُمْ وَإِن لُطِيغُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرُّسُولَ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (النور: ٤٥).

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رُّحِيمٌ ﴾ (ال عمران: ٣١).

وقد أجمل الإمام حسن البناء رحمه الله . فهم الإخوان في هذا في الأصل الثاني من الأصول العشرين بقوله:

توالقرآن الكريم والسفة المطهرة مرجع كل مسلم في تعرف أحكام الإسلام، ويُغْهُم القرآن طبقاً القواهد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويُرْجَع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات،

ونحن نؤمن أن الإسلام لا يعرف الكهانة ولا توجد فيه طبقة تحتكر اللبين، أو تتحكم في الضمائر، وتغلق عدى الناس باب الله إلا عن طريقها. . وكل الناس مي الإسلام رجال لدينهم لا يحتاجون إلئ واسطة بينهم ويين ربهم،

وعلماء الدين في الإسلام ليسوا إلا خبراء في ختصاصهم، يُرْجُعُ إليهم كما يرجع إلى كل ذي علم في علمه:

- ﴿ فَاسْتُلُّ بِهِ خَبِيرًا ﴾ (النرقان: ٥٥).
- ﴿ وَلَا يُنْمِثُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ (فاطر: ١٤).
- ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ (النمل: ٤٣).

ومن حق كل مسلم - إذا شاء - إن يصبح عالمًا دينيًا بالدراسة والتخصص لابالوراثة ولا باللقب. . فالإسلام يرفض التقسيم المستورد للناس والمؤسسات إلى ما هوديني وما هوغير ديني. . فلا انقسام للناس، ولا للتعليم، ولا للقوانين، ولا للمؤسسات . . فكلها يجب أن تكون في طاعة الله وخدمة الإنسان .

والشريعة الإسلامية شريعة شاملة جاءت تنظم اصول العلاقة بين الإنسان وريه، وبينه وبين نفسه، وبينه ويين أسربّه، وسنه ويين مجتمعه، وبينه ويين أمته الكبرى، وبينه وبين البشرية جمعاء، · بل بينه وبين الكون الكبير من حوله.

وهي وحي الله تعالى المتمثل في القرآن الكريم، وهي صحيح السنة النبوية الطهرة.

والمفقه عندنا هوعمل العقل المسلم لمنضبط في اجتهاده وتفكيرة واستنباطه بالمعايير الشرعية والعقلية واللغوية الذي اجتُهد في فهم القرآن والسنة. واستنباط الأحكام العملية منهما. . فالشريعة وحي رباني . . . والفقه عمل إنساني.

والأصل في العبادات هوالتعبد بالنص، وعدم النظر إلى العلل والمعاني. . أما الأصل في العادات والمعاملات فهوالنظر إلى العلل والمعائي والمقاصد.

والشريعة الإسلامية نصوص، ومقاصد، وقواعد، وبناء كلى يضع الأمس العامة لحياة إنسانية رشيدة، من غير حرج ولا إصر، تستهدف بدء مجتمع العدل والإحسان في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي إطار ما اصطلح الفقهاء على تسميته (جلب المعالج ودرء المفاسد) على أسس من ضوابط لشريعة وثوابتها.

والشريعة الإسلامية تتسم في مفهومنا بالسمو والكمال والدوام . فهي تسموفي خصائصها ومقوماتها فوق كل أفكار البشر، مهما كانت عظمة هذه الأفكار . . وتعلوفوق تجارب البشر عبر الزمان والمكان . . مهما كانت هذه التجارب كثرة وثرية ومتعلدة ومتنوعة . .

كما تنميز بالكمال الذي لا يعتريه نقص ولا يشوبه خلل . . وتتميز كذلك بالدوام، أي: إنها ثابتة لا تتغير، راسخة لا تتبدل، لأنها دائمًا سابقة على الفكر الإنساني، كما أنها لاحقة عليه، خاصة فيما يتعلق بالقراعد والأصول العامة، بمعنى: أنها تقود الفكر الإنساني في أي مرحلة من مراحله مهما سما أو علا.

والعقوية ليست هي العامل الأكبر في معالجة الجريمة في نظر الإسلام، بل ' الوقاية منها بمنع أسبابها هوالعامل الأكبر، فالوقاية دائمًا خير من العلاج.

إِنْ إجماع الأمة قائم على سماحة الشريعة، وما جاءت به النصوص، و أكدته القواعد :

﴿ وَهَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَّجٍ . . . ﴾ (الحج: ٧٨) .

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرُّسُولَ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاة وَالإنجِيلِ بِأَمْرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرَّمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثُ وَيَضَعُ عَنْهُم إِصْرَهُم وَالْأَعْلالَ الَّتِي كَانَتٌ عَلَيْهِم ﴾ (الاعراف: ١٥٧).

وقي دعاء المؤمنين: ﴿ رَبُّنَا وَلَا تُعْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كُمَّا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلنَا رَبُّنَا وَلا تُحَمَّلُنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (البقرة: ٢٨٦). وياب الاجتهاد في الدين مفتوح، فلا يمك أحد إغلاق باب فتحه الله تعالى ورسوله، وهومن القروض الكفائية على الأمة فيجب عليها أن تضع من الوسائل والآليات من المعاهد والجامعات ما يخرج هذا النوع من العدماء، قال تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفُرُوا كَافَّةُ فَلُولًا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةً مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيْتَفَقُّهُوا في اللَّينِ وَلَيْنَذَرُوا قُوْمُهُمُّ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التربة: ١٢٢).

وياب الاجتهاد في الدين ليس مفتوحاً إلا الأهله وفي محله..

أما اهله مهم كل من استجمع الشرائط والمؤهلات الأساسية التي اتفق عليها الأصوليون والفقهاء، وأما محله. . فهو الظني من الأحكام . . أي ما كان دليله ظنيًا في ثبوته، أو في دلالته، أو فيهما معا.

أما القطفيات فلا مجال للاجتهاد فيها، وهي الثوابت التي تحفظ على الأمة وحدتها العقيدية والفكرية والوجدانية والسلوكية.

والمسلمين جميعًا حيثما كانوا أمة واحدة . ، رضيت بالله تعالى ربا. . وبالإسلام دينا. . وبمحمد ﷺ نبيًا ورسولًا. . وبالقرآن إمامًا ومنهاجًا. . تجمعهم الأخوة الإيمانية.

﴿ إِنَّ هَادِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحالَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونَ ﴾ (الانبياء: ٩٢).

﴿ وَإِنَّ هَذَهُ أُمُّتُكُمْ أُمَةً وَاحِدُةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ ﴾ (المؤمنون: ٥٠).

﴿ إِنَّمُ الْمُؤْمَنُونَ إِخْدِةً ﴾ (الحدر ن: ١٢).

والأمة الإسلامية أمة وسطية ذات عقيدة ورسالة لنحالين كافة علير اختلاف أعراقهم وأوطانهم والسنتهم والوانهم ربعيدة عن الانتماء لجنس أو إقليم من الأرض أو لغة ولسان أو عرق.

ورسائة أمتنا ربانية إنسانية أخلاقية ، خلاصتها أمرإن :

١ ـ الإيمان بالله وحده . . فلا تبغى غير الله ربًّا . . ولا تتخذ غير الله وليًا . . ولا تبتغي غير الله حكمًا .

٢ ـ دعوة الناس إلى الحق والخير والمثل العليا عبر الاضطلاع بواجب
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى:

﴿ وَلَتَكُن مُنكُمْ أُمُّةٌ يَدَّعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأَمُّرُونَ بِاللَّمْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُقْلِحُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٤).

وكما قال ربعي بن عامر - رضي الله عنه ـ لرستم قائد الفرس: إن الله ابتعثنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام.

ثانياً ؛ المدالة ؛

العدل سنة كونية أقام الله السماوات والأرض عليها، لا تُبنى الحضارات، ولاتقوم المدنيات، ولا ينهض العمران إلا في ظلها، ولا تستقر الدول وينبسط سلطانها إلا بها، وإنما أنزل الله الكتب وأرسل الرسل بالبينات والهدى ليقوم الناس بانقسط وليحكموا بالعدل، ويعتبر العدل هو جوهر الشريعة الإسلامية، وأنها أي الشريعة ما جاءت إلا لتقيم مجتمع العدل والمساواة بين بني البشر جميعًا، حكامًا ومحكومين، مسلمين وغير مسلمين.

ولا قوام للعدل بدون ضمان الحرية، وكفالة المساواة، وتحقيق الشورى، ولاتقوم الحرية والمساو ة على مستوى النظر والتنظيم والممارسة إلا على أساس العدل، وبالعدل يتحقق التوازن بين مصالح الأفراد والجماعات، وبه تضمن صلاح السلطة وعدم تحولها إلى مؤسسة تعمل ضد الشعب ومصالحه.

إن إقامة العدل مهمة عملية توجب على المجتمع أن يمتلك وسائل وأدوات تحقيق العدل ومنع الظم ودحر البغي . . بحيث يتربئ الأفراد على المبادئ والمثل والقيم التي تحملهم على لتضحية لإقامة العدل وتحقيق القسط بين الناس ، ويؤسس الحكم على العدل تتمثله الهيئة الحاكمة في نفسها وتطبيقه في واقعه .

إن إقامة العدل بمفهومه الشامل لا تتحقق إلا بالالتزام بشريعة الإسلام وهديه في كل نواحي الحياة ومجالاتها.

دَالثاً والحرية ،

خلق الله الإنسان حر الإرادة وأقدره على ختيار ما يريد من الأراء والافعال: فالحرية فطرة مركوزة في الإنسان إلى أن يتحرر من الأسار والأغلال التي تقيده ليكون عبدًا لله وحده، وأن يقوم بوحه كل محاونة المتسلط أو الافتئات عليه، وأن يساعد الآخرين على ذلك.

وجعلت الاعتداء حرية الإنسان أو الانتقاص منها تحديًا لإرادة الخالق، وأوجبت على السلطة أن تحفظ على المواطنين حرياتهم: وأن تهيئ المناخ الذي يدفع المواطنين إلى أمثل صور التحرر في وجه الضواغط الاجتماعية كلها.

فالحرية بهذا المفهوم قيمة عليا، وأصل عام يشمل كل جوانب حياة الإنسان، بحيث تتجذر في أعماقه وفي وعيه ومدركاته فتجعله حراً، سواء في نظرته إلى الأخرين، وهي مطلقة لا تتقيد إلا بمبادئ الشرع، ولا تتأطر إلا بقيم الدين، وأن تنظيم ممارسة الحرية مشروط بأمرين:

اولهما: مراعاة أصل البدأ العام الذي تقوم عليه الحرية.

وثانيهما : أن لا يصل تنظيمها إلى مصادر أصل هذا الحق.

إن احترام الحريات ضرورة حياتية، وشرط لازم لإطلاق طاقات الأفراد وإيداعاتهم، ودفعهم إلى غزيد من العطاء و لإنتاج مرتكز الإصلاح وشرط النهضة.

رابعاء المساواة ء

يتأسس مبدأ المساواة على وحدة الأصل الإنساني، فالناس كلهم لأدم وأدم من تراب، وجوهره مساواة قانونية بين أفراد المجتمع، فالناس ضعيفهم وقويهم. وغنيهم وفقيرهم، وحاكمهم ومحكومهم أمام القانون والقضاء سواء، لا تحايز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو المهنة أو المكانة الاجتماعية .

وفي أساسيات مشروعنا العام، أننا لا نتحرك في فراغ، ولا ننشئ امة من عدم، وإنما نستند على تراث إسلامي اجتماعي عمره ألف وأربع مائة عام أو يزيد، صحيح أن هذا التراث قد دخل عليه القليل أو الكثير من الخلس هنا وهناك، إلا أنه مازال، في اجتهادنا، أساسًا صالحًا للتقويم والتسديد. .

إن من صميم موقفنا الشرعي والحضاري أن الحكمة ضالةً لناء ومهما كانت مشاركتنا في بناء الحضارة الإنسانية كبيرة أو ضئيلة، فإننا نعتقد أنْ ثقافات الأم، وتجارب الشعوب، ومعطيات الحضارة الإنسانية بشقيها المادي والمعنوي هي مصلو إغناء لمشورعنا الحضاري.

 ﴿ الحكمة ضالة المؤمن قحيث وجدها شهواً حق الناس بها ﴾ (رواه الترماي) وابن ماجة عن أبي هريرة، وابن عساكر عن على، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير).

والاستفادة من تنك المعطيات يبقئ محكومًا بالضوابط الشرعية والمصالح المشروعة.

- خامسا : الوسطية في عرض الإسلام بعيداً عن الإفراط والتقريط.
 - * سادساً : الجمع بين الأصالة والعاصرة،
- العاشة بعيداً عن الخصوصيات والإقليميات ومخاطبة الإنسائية بالمساواه والعدالة.
- * شامناً : المرونة في النطبق وفق الفروق الفردية والتنوعات الإقليمية ومتخيرات العصر .
- * تاسعًا ، التعرج والترتيب المنطقي . . من العام إلى الخاص . . من البسيط إلى المركب. . من المُجْمَع عليه إلى المختلف فيه . . ومن المهم إلى الأهم .
- * عاشرا ، الواقعية ، أي حسب المتغريات والظروف بالإجتهادات في المسائل على الأصول.
- * حادي عشر: المستقبلية ، حيث يراعي التطلع والاستشراف والإبداع والتقدم والنزوع إلى الأستاذية .
- * ثاني عشر : العمل على التوازن بين مختلف جوانب النمو العقلي و الجسمي . والروحي للإنسان في التطبيق والممارسة.

المبحث الثاني روی واجتمادات دعویة ومواقف إجراثيية

١- تدعو جماعة الإخوان المسلمين إلى الوسطية والاعتدال، وتبنى منهج الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة في الدعوة إلى الله عز وجل.

٢- تنظر جماعة الإخوان السلمين إلى الحركات الإسلامية الأخرى والعاملين الإسلام نظرة احشرام وتقدير وتناصح في الدين، وجدال بالتي هي أحسن، وتعاون على البر والتقوى، كما قال الإمام حسن البنا في قاعدته الذهبية: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، وهي إن اختلفت معهم في جانب أو تصور اتفقت معهم في جوانب وتصورات.

٣- تتعامل جماعة الإخوان السلمين مع الحركات والأحزاب غيس الإسلامية من منظور القواسم المشتركة في سبيل مصلحة الأمة والوطن، وهي تؤمن بالحوار الفكري السياسي، والتفاعل الضروري بين كل عناصر الامة وفتاتها، وتجتهد لتكون عنصر تقريب وتوحيد لاعتصر تباعد وتفريق، وتشجع كل اجتهاد ثقافي أو اجتماعي أو سياسي لا يتعارض مع قواطع شرع الله، وتتفاعل معه.

 ٤ - تؤمن الجماعة بتغير الحلول مع تغير الظروف والمطيات، وترئ الإسلام دينًا تتفاعل نصوصه مع واقع الحياة ويقدم لها الحلول في إطار مقاصد الشريعة العامة، وهي لا تغفل في مسيرتها فقه الأولويات ووضع كل هدف في مرتبته، وكذلك فقه الموازنات الذي تغلب فيه المصالح على المفاسد من خلال الواقع المعايش، وكذلك الموازنة بين المصالح يعضها ويعض، وبين المفاسد بعضها وبعض، في ضوء معايير سليمة ومعتبرة.

ه .. تفرق الجماعة في التعامل بين العقيدة، والعبادة، والشريعة، فألعقيدة والعبادة تؤخذان جملة واحدة، أما الشريعة فالأصل في إبلاغها للناس وتطبيقها في واقع الحياة التدرج، وكما أن عرئ الإسلام تنقض عروةً عروة ـ أي تدريجيًا ـ فإن العودة إليها يجب أن تكون كذلك، فنقل الناس إلى الانضواء من جديد تحت لواء ٠ لإسلام في تنظيمه الشامل لحياة الناس يقتضي التدرج في التطبيق، ولا يقال هنا إن التدرج قد أغلق بانقطاع الوحي وإكمال الدين، فليس الأمر تدرجًا في التشريع وإنما هو تدرج في التطبيق، وبغيره تفوت المصالح، ويقع الحرج، ويُعرِّض الناس جملةً عن الشريعة .

٦. تحرص الجماعة على الاستفادة من تجارب الأخرين، فالحكمة ضالة المؤمن، وهني ليست حكرًا على أمة دون أمة ولا على جيل دون جيل، ولوكانت كذلك ما دعا ألحق سبحانه وتعالى المؤمنين إلى أن يسيروا في الأرض وأن ينظروا.

كما تحرص الجماعة على وضع حدلما هوشائع بين بعض دعاة الإسلام من استخفاف بتجارب الأم والشعوب في مجال النظم السياسية والاقتصادية بدعوي أن المسلم لا يحتاج إليها، أو أنَّ الله سبحانه وتعالى لم يفرط في الكتاب من شيء، وترئ أنه لا يجوز الرفض لمطلق ولا القبول المطلق لأي مذهب أو نظرية من نظريات الإصلاح السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي، لأن الأمر مرهون بمصالح الأمة المنضبطة بميزان الشرع، وقد اقتبس عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنظمة الدول الكبري المعاصرة له، ولم يجد من الدين ما يمنعه من ذلك.

٧- يرى الإخوان إن المواطنة أو الجنسية التي تمنحها الدولة فرعاياها قد حلت محل مفهوم (أهل الذمة)، وأن هذه المواطنة أساسها المشاركة الكاملة والمساواة التامة في احقوق والواجبات، مع نقاء مسألة الاحوال الشَّعخصية من (زواج وطلاق ومواريث. . .) طبقًا لعقيدة كل مواطن.

وبمقتضى هذه المواطنة وحتي لا يحرم المجتمع من قدرات وكفاءات أفراده يري الإخوان أن للمواطن غير المسلم الحق في أن يتولوا باستثناء منصب رئيس الدولة _ كافة المناصب الأخرى من مستشارين ومدراء ووزراء.

وعلى التفصيل. . فموقف الإخوان من الإخوة المسيحيين في العالم الإسلامي موقف واضح وقديم ومعروف. . لهم منالنا وعليهم ماعلينا، وهم شركاء في الوطن، وأخوة في الكفاح الوطني الطويل، لهم كل حقوق المواطن، المادي منها والمعنوي، المدني منها والسياسي: والبر بهم والتعاون معهم علي الخير فرائض. إسلامية لا يملك المسلم أن يستخف بها أو يتهاون في أخذ نفسه بأحكامها .

ولان نصوص القرآن والسنة الشريفة تأمر المسلمين بأنه: ﴿ لَا إِخُواهُ فَي اللَّين ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، ويتأمين غير المسلمين أصحاب الكتب السماوية السابقة على دين الإسلام، خناصة الينهنود والنصاري الذين يعييشنون مواطنين في الدولة الإسلامية ، كما أن هذه النصوص تكفل لغير المسلمين فضلاً عن حرية الاعتقاد، حرية الرأي، وترفض إجبارهم على التعامل بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية، وتنركهم يتعاملون طبقًا لاحكام الشرائع التي يدينون بها، فهم ينزوجون طبقًا لها زواجًا معترفًا به لدئ الدولة المسلمة ، ولدي المجتمع المسم ، تثبت به الأنساب التي يستحق بها الميراث، كما لا يلزمهم ما يلزم الملم من المحرمات في المأكل والمشرب، ما دامت غير محرمة عليهم في دينهم.

كما أن النصوص الإسلامية تبيح للمسلمين التعامل معهم مادام المسلم ملتزماً في ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية . .

كما أنها لا تفرق بينهم وبين المسلمين في حق تملك العقارات والمنقولات وجميع أنواع الأموال، والاشتغال بالمهن المختلفة، كالطب والهندسة والزراعة والتجارة ... إلخ.

كذلك تجعل من حقهم تولى مختلف الوظائف التي لا تتصل بالعمل باحكام الشريعة الإسلامية التي لا يدينون بها، بل وتتركهم يتحاكمون إلى أصحاب الاختصاص والفقه في شريعتهم فيما قديقع بيبهم من اختلاف وقضايا، ولا ينظر القاضي المسلم في هذه القيضاي والنزاعات، ولا يحكم إلا إذ رفعوا هم أمرهم وليه . . .

وقد عاش أصحاب هذه الديانات غير الإسلامية في الوطن الإسلامي في أمان على انفسهم وأعراضهم وأموالهم وجميع حرماتهم، وباستثناء حالات فردية، والتاريخ لا يثبت وقوع حالات اضطهاد عامة أو مظالم شاملة على غير المسلمين.

في ضوء هذه القواعد فإن الإخوان السلمين يحددون موقفهم من هذه القضية على أصاص النقاط التالية :

- ١ _ لا إكراه في الدين ولكل فرد الحق في ممارسة شعائره الدينية وفق الضوابط العامة للمجتمع.
- ٢ التكافؤ في فرص الحياة، والمساواة الكاملة أمام القانون حق مطلق
 المحميع المواطنين دون تفرقة بسبب يرجع إلى العرق أو اللون أو
 اللغة أو الدين.
- ٣_الاحوال الشخصية للأقليات تحكمها شرائعهم، إلا إذا أثروا هم أن يتحاكموا فيها إلى شريعة الإسلام.
 - ٤ _ تسليم غير المسلمين بحق الأغلبية المسلمة في أن تحكم بشرع الله.
 - ٥٠ _ ترئ الجماعة أن قواهد العيش المشترك في المجتمع أربعة:
- الأولى: احترام الآخر، والاعتراف به، والتعامل معه، وهوبالنسبة لنا كمسلمين مسألة شرعية، تشمل الاختلاف الديني والسياسي، حسب التقسيم المعاصر، ولقد أتاح الله تعالى للإنسان حرية الاختيار بين الإيان والكفر، ومع ذلك لم يحرم الكافر ميا أعطاه لمن يؤمن به، لكنّه بين له أنّ الإيان هو العروة الوثقى التي لا نفصام لها، ودعاه إلى ذلك ورغّبه فيه:
- ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدَينِ قَلد تَبَيْنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكُفُرُ بِالطَّاعُوتِ وَيُؤَمِّنَ بِاللَّهِ فَقَد اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوَثْقَىٰ لا انفصام لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

إِنَّ هذه الحرَّية الواسعة لجميع الناس كي يختاروا ما يريدون، حتى بالنسبة للإيان والكفر، تستلزم حتماً الاعتراف بنتائجها، والتعامل معها وفق الضواية، الإيان والكفر، تستلزم حتماً الله معنى أصلاً للحرَّية.

■ الشانية: الأخلاق، وهي في نظر الإسلام قيم مطلقة، يتعامل بها الإنسان مع الموافق والمخالف، لا تشائر باختلاف الدين، ولا بوسائل الإنتاج، ولاباي اعتبار أخر، فالأخلاق ليست اسلوب تعامل المسلم فقط مع من يحب، ولامع أبناء عشيرته أو قوميته أو دينه، إنَّها أسلوب التعامل مع الناس جميعًا.

هكذا كان رسول الله ﷺ يتعامل مع المشركين في مكَّة ومع اليهود في المدينة، حُتِّي كَانْتُ أعظم صَعْبَة مدحه بها ربُّه قوله عزُّ وجلَّ :

﴿ وَإِنُّكُ لَعَلَىٰ خُلُقِ عَظِيمٍ ﴾ (القلم: ٤).

والعيش المشترك في مجتمع واحد بدون أخلاق، لا يمكن أن يقوم ويثبت ويترسُّخ، والأخلاق عندنا تنبثق من الدين، ومن رسالاته السماوية.

■ الشالشة: العدالة توهي أهمُ القيم الأِنسانية على الإطلاق. . من أجل تحقيقها أرسل الله الرسل بالبيّنات، قال تعالى:

﴿ وَأَنزَلْنَا مَعْهُمُ الْكَتَابُ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقَسْطِ ﴾ (الحديد: ٢٥).

الكتاب هومصدر العدالة، والميزان هووسيلة تحقيقها، لأنه يعني التوازن بين احقوق والواجبات، وهوما ينبغي أن تسعن إليه السلطات القائمة من خلال قواتينها التفصيلية، أو من خلال أحكامها القضائية.

هاتان القاعدتان (الأخلاق والعدالة) هما اللتان أشار الله تعالى إليهما في الآية الكريمة:

﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ في الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دياركُم أَن تُبْرُوهُمْ وَتُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحبُّ الْمُقْسَطِينَ ﴾ (المنحنة : ٨).

■ الرابعة، التعاون ، فلا معنى للعيش المشترك إذا لم يتعاون فيه الناس لتعطيق المضالح المشتركة، وقد بين الله تعالى أنَّ التعاون مطلوب حتى مع المشركين:

﴿ .. وَلَا يَجُرِمُنَّكُمُ شَنَّالُ قُومٍ أَن صَدُّوكُمْ عَن الْمَسْجِدِ الْحَرْامِ أَن تَعْتَدُوا وتعاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقُونَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والْعُدُوان . . ﴾ (المائلة: ٢) .

وقد شبُّه الرسول عِلَيْهُ أَبِناء المجتمع الواحد بركَّاب سفينة واحدة :

«. فأصاب بعضهم أعالها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم، فقالوا: لوأنًا خرقنًا في تصيبنًا خرقًا ولم تؤذ من هوقنا، هإنَ تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا (رواه النخاري).

هذا المجتمع كلنا فيه شريك ومواطن، وأيّ عمل يقوم به البعض قد يؤتُّو على الجميع، لذلك لا بدُّ من الحوار والتعاون، لأن الفساد يرجع ضوره على الجميع، والإصلاح عندما يقوم يعود خيره على الجميع.

ولعل في حلف الفُّضول الذي حضره رسول الله على مقبل البعثة - واجتمع فيه زعماء قريش وتعاهدوا على أن ينصروا الضعيف، ويغيثوا المنهوف، ويساعدوا المحتاج، ويُقروا الضيّف. . . وغير ذلك من مكارم الاخلاق. . هذا الحلف الذي قال فيه الرسول على بعد البعثة:

" لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفًا ما أحبَّ أنَّ لي به حُمر النعم، وقو تُعيت به في الإسلام الأجيت! (اخرجه بن هشام في السيرة).

هذا الحلف هودليل قاطع على مشروعيّة التعاون بين السلمين وغيرهم لتحقيق كلِّ أمر مشروع.

٨ - الجهاد في مفهوم جماعة الإخوان المسلمين هو الفريضة الماضية إلى يوم القيامة، وأول مراتبه إنكار القلب، وأعلاها القتال في سبيل الله تعالى، وبين ذلك جهاد اللسان والقلم واليد وكلمة الحق عند السلطان الجائر . . ولا تحيا الدعوة الا بالجهاد.

ومن مراتب الجهاد ـ يما هودون القتال في سبيل الله _ العاطفة الحيّة القوية التي تفيض حدنًا إلى عز الإسلام ومجده، والتفكير الجدي في طريق النجاة، وتلمس سبيل الخلاص، والنزول عن بعض الوقت وبعض المال وبعض مطالب النفس خير الإسلام وبني المسلمين.

ومن مراتبه الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والنصح لله ورسوله ولكتابه ولائمة المسلمين وعامتهم، والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والتنكر لمن تنكر لدينه، ومقاطعة من عادي الله ورسوله، والعمل على إقامة ميزان العدل وإصلاح شؤون الحنق وإنصاف المظنوم: والضرب على يد الظالم مهما كان مركزه وسلطانه، فمن لم يوفق إلى شيء من ذلك كله فحب المجاهدين والنصح لهم جهاد.

وقد فرض الله الجهاد على المسلمين لا أداة للعدوان ولا وسيلة للمطامع الشُّخصية، ولكن حماية للدعوة، وضمانًا للسلم، وأداء للرسالة الكبري التي حمل عبتها المسلمون، رسالة هداية للناس إلى الحق والعدل، وأن الإسلام كما فرض القتال شاد بالسلام، فقال تبارك وتعالى:

وَإِن جَنَّحُوا للسُّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكُّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (الانفال: ٦١).

فقد كان المسلم يخرج للقتال وفي نفسه أمر واحد: أن يجاهد لتكون كلمة الله هي العلياء

والقوة لا تكون أول علاج وإنما آخر دواء، ومن الواجب أن يوازن الإنسان بين نتائج استخدام القوة النافعة وتتاثجها الضارة وما يحيط بهذا الاستحدام من ظروف، ولا يصح أن يستخدم الإنسان القوة وليكن بعد ذلك ما يكون.

والجماعة لا تلجأ للقوة إلا مضطرة، وإنما تستخمه القوة العملية حيث لايجدي غيرها، وبعد أن نثق أنها استكملت عدة الإيمان والوحدة، وإذا استخدمت القوة فستكون الجماعة شريفة صريحة، تنذر أولاً، وتنتظر بعد ذلك، ثم تقدم في كرامة وعزة، وتنحمل كل نتائج هذا الموقف، ولا ثلقي التبعة على غيرها، وهي واثقة عندئذ بنصر الله.

٩- الإخوان... وقضية العنف والارهاب ... الجماعة تدين العنف وتستنكره وترفض كل أشكاله وصوره، وأيًّا كانت مصادره وبواعثه، وذلك على أساس فهمهم لقيم الإسلام ومبادئه وتعاليمه . والجماعة تنبذ العنف في ممارساتها، إلا في مواجهة العدوالمحتل حين يكون الجهاد واجبًا شرعيًا ووطنيًا . . أما في ميادين الأداء الدعوي أو السياسي فإن الجماعة تعتمد الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة التزامًا بقول الله تعالى :

﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَٱلْمَرْعِظَةِ الْحَسْنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِي أُحسن ﴾ (النحر: ١٢٥).

والحوار الهادئ سبيلاً إلى توفير القناعة بفكرها وخطها السياسي.

إننا نرفض بالمطلق ظاهرة الخروج المملح على المجتمع والدولة، وندعو إلى نبذ العنف بكلّ أشكاله، ونعتقد أنّ إزالة المنكرات وإصلاح المجتمع يكون بالحكمة والموعظة الحسنة، وأنَّ الحوار هوالسبيل لترسيخ السلم الأهلي والحياة المشتركة... وندعو إلى الوسطيَّة في الموقف والكلمة والتوجُّه:

﴿ رَكَذَلَكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (البقرة: ١٤٣). . . وإلى رفض كلِّ أنواع التطرُّف والغلوُّ.

وتستنكر الجماعة الإرهاب سواءكان إرهاب دولة أو إرهاب الأفراد والجماعات، وتدعولتعريف واضح له حتى لا يبشى نريعة لمحاربة المستضعفين، وهي تعتبر الجهاد ضد المحتل حقا مشروعا أقره الإسلام، كما أقرته سائر الشرائع السماوية. والمواثيق الدولية، وقد مارسته الشعوب لتحرير بلادها في مختلف الأمكنة والأزمنة.

١٠ - الجماعة وحقوق الإنسان .. إذا كان البعض يرفع راية حقوق الإنسان في الوقت الحاضر مدعيًّا أنه المدافع عنها وحامل لوائها الأول. . فإن جماعة الإخوان المسلمين قبل هؤلاء جميعًا قد ارتقت بهذا الحق ورفعته إلى مصاف انفريضة الدينية معلنه أن الإسلام كان-ولا يزال-النموذج الفكري والسياسي الوحيد الذي كرم الإنسان والإنسانية ، مرتفعًا بهذا التكريم فوق اختلاف الألسنة والألوان والأجناس، وأن الإسلام منذ اللحظة الأولئ لمجيئه قد عصم الدماء والحرمات والأموال والأعراض وجعلها حرامًا، جاعلاً من الالتزام المطلق بهذه الحرمات فريضة دينية، وشعيرة إسلامية لا يسقطها عن المسلمين إخلال الأخرين

﴿ وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تُعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلسَّقَوَى .. ﴾

ويقى - هنا كذلك ـ أن نقول لأنفسنا ولكل لأخذين عنا وللدنيا من حولنا، أننا في مقدمة ركب الداعين إلى احترام حقُّوق الإنسان وتأمين تلك الحقوق للناس جميعًا، وتيسير سبن ممارسة الحرية في إطار النظم الأخلاقية والقانونية، إيمانًا بأن حرية الإنسان هي سبيله إلى كل خير، وإلى كل نهضة وكل إبداع. . .

إن العدوان على حقوق والحربات تحت أي شعار ولوكان شعار الإسلام نفسه يمتهن إنسانية الإنسان، ويرده إلى مقام دون المقام الذي وضعه الله فيه، ويحول بين طاقاته ومواهبه وبين النضج والازدهار، ولكننا ونحن نعلن هذا كله نسجل أمام الضمير العالمي، أن المظالم الكبري التي يشهده هذا العصر إنما تقع صلى المسلمين ولا تقع من المسلمين، وأن على العقلاء والمؤمنين في كل مكان أن يرفعوا أصواتهم بالدعوة إلى المساواة في التمتع بالحرية وحقوق الإنسان، فهذه المساورة هي الطريق الحقيقي إلى السلام الدولي والاجتماعي وإلى نظام عالمي جديد يقاوم الظلم والأذي والعدوان.

١١ - الإرهاب، الإرهاب مصطلح حديث وقع حول تعريفه خلاف كبير في كلُّ بلاد العالم. لكن القَدْرَ المُتَّفق عليه هو: «الاعتداء على الأبرياء بالخطف والترويع، وإلحاق الأذي بهم، أو قتلهم لتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لهم بها:

بناءً على هذا التعريف نقول: إنَّ الإسلام يرفض الإرهاب، وهو لا يقبل إلحاق الأذى بالأفراد أو بالشعوب وحتَّى بالحيوان. وحديث المرأة التي دخلت النار في هرّة حبستها معروف ومشهور .

والإسلام يأمر بالرفق حتى مع الأعداء، وينهى عن الاعتداء عليهم بدون سيبه، قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْمَدُوا ﴾ (البقرة: ١٩٠).

وحين ببيح القتال فهويسمّيه جهادًا في سبيل الله، حتّى ينتزع من مبرراته كلّ هدف لا يرضى الله تعالى.

أما حين يُعتدئ على الناس، في حقوقهم أو كرامتهم أو دينهم أو أرضهم، ويُستعمل في هذا العدوان كلِّ ما يعتبر إرهابًا، فمن حقَّهم أن يردُّوا العدوان بمثله، والله تعاليٌّ يقول:

﴿ فَمَن اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (البقرة: ١٩٤).

حتى إذا تمُّ ردع العدوان، فإنَّ الصبر وعدم المعاملة بالمثل هوالأفضل عند الله لإشاعة جوالعقووالتسامح والإصلاح بين الناس، قال تعالى:

﴿ وَجَزَاءُ سَيِّمَةً سَيِّفَةٌ مَثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصَلَّحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالمين ﴾ (الشورئ: ١٤).

وحين يقع القتال يجب على المجاهد المسلم أن يظلّ متمسّكًا بأحكام الإسلام، (فلا يجوز له قتل الأطفال أو النساء غير المقاتلات، أو الشيوخ غير المقاتلين، أو الرَّهبان في الصوامع، أو العسفاء .. أي الخدم والأجراء .. أو التجَّار).

ولا تزال وصيّة أبي بكر _ رضي الله عنه _ لأوّل جيش خرج من شبه الجزيرة العربيَّة لقتال الرُّوم تجمع هذه المعاني وتصرَّح في أو ضح عبارة:

(... لا تُمثّلوا، ولا تَقتُلوا طفلاً صغيرًا، ولا شيخًا كبيرًا، ولا اصرأة، ولا تعقِروا نخلاً ولا تحرقوه. ولا تقطعوا شجرةً مثمرةً، ولا تلبحوا شـــةً ولا بقرةً ولا بعيرًا إلا لمأكلة، وسوف تمرُّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصُّوامع، فدعوهم وما فرَّغوا أنفسهم له. .) (المدونة ٧/٧ وتاريخ الطبري) -

- إننا نرفض الإرهاب من أي جهة أتى، ضاصة عندما تمارسه
- السلطات الحاكمة لقمع أي تيار فكري أو سياسي، إسلامي أو غير إسلامي، استجابة لضفوط خارجية.

١٢ .. المقاومة : إنَّ حقَّ جميع الشعوب في الاستقلال على ارضها، وردّ العدوان عمها، واختيار نظام حكمها، حقّ فطري مقدّس، كرّسته الشراتع الإلهية والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن توصف مقارمة أي شعب لعدويحتلُّ أرضه بأنها إرهاب، لأنَّ الاحتلال هوالإرهاب بعينه، ومقاومته بكلُّ الوسائل المتاحة حقّ مشروع.

لللث فنحن نرفض كلِّ قرارات الولايات المُتحمدة الأصريكية والاتحماد الأوروبي التي تعتبر مقاومة الشعب الفلسطيني والأفغاني والعواقي إرهابًا، بينما هي تغضَّ الطرف عن العدوان الصهيوني المستمرُّ منذ أكثر من خمسين عامًّا والذي أدي إلى قتل عشرات الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ، وإلى تدمير ألوف البيوت، وإحراق مساحات كبيرة من الأرض الزروعة، فضلاً عن تشريد خمسة ملايين من الفلسطينيين في أرجاء الأرض.

إننا ندين هذه المواقف التي تشمجّع على العدوان والإرهاب، ونحميي كلّ مقاومة بقوم بها أي شعب من الشعوب ضدُّ عدومحتلُّ، لأنه يمارس حقه الطبيعي، ويستعمل أفضل الوسائل لردَّ العدوان.

لكننا في الوقت نفسه نُفَرِقُ بِينَ الحكومات والشعوب. . فكما ندين الإدارة الأمريكية التي تمارس العدوان وتدعم الاحتلال في فلسطين، نشمَّن جهود القوي الخيّرة في المجتمع الأميركي والأوروبي التي تحترم حقوق الإنسان وتضغط على حكوماتها من أجل وقف عدوانها على المستضعفين.

ويعد…

فإن جماعة الإخوان في رؤيتها لنهضة الأمة ومستقبلها، ترئ أن الجهد لإصلاح البناء، جهد استمراري تدرجي، فلا نهاية لسعي ينشد الكمال، كما أن الطفرات الاجتماعية أو الحضارية، تنافي روح النمو الطبيعي الذي يستند علئ قواعد صلبة، وجندور قوية. . وهكذا كان المنهج الأساس للدعوة الربانية، وهومنهج يسبخ روحه على أي تحرك إسلامي قاصد: ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقَّنَاهُ لَتُقَرَّأُهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُّكُثِّ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزيلاً ﴾ (الإسراد: ١٠٦).

يؤمن بالرفق . . الما كان الرفق في شيء إلا زائد، ولا تزع من شيء إلا شائه؟ (رواه عبد بن حميد في مسنده، والضباء في مختارته، وصححه السيوطي).

ويرفض الأنبتات . . قإن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق.. فإن المُنْبَتُ لا ارضاً قطع ولا ظهرا أبقى اروي مقدمته أحمد في مسده) .

« إن هذا الدين يسرونن يشاد الدين أحد إلا غليدة (رواه البخاري) .

وفي إطار من روح التيسير والتبشير أخذًا من قوله ﷺ:

اليستروا ولا تُعسروا، ويشروا ولا تنظروا الرراء الشيخان وأحمد والنسائي).

وقوله ﷺ: " معدوا وقاربوا ؟ (رواه الشيخان واحمد والنسائي والطبراني).

وقول السيدة عائشة رضى الله عنها: اما خُيرٌ رسول الله على بين امرين إلا اختار ايسرهما ما لم يكن إثماً (رواه الشيخان رمالك وأحمد وأبوداود والنسائي).

سبكون التبسير والبُشري خيارنا في ظل ضوابط الشرع، وفي دائرتي المباح والعفق وسيكون لنا اجتهاد قاميد لبناء أمتنا .. إنسانًا ومجتمعًا ودولة على أصولنا الراسخة، وفي قضاءات المصدر الذي نميش.. على ضوء فهمنا للشريعة الإسلامية.

المحث الثالث

المفاهيس السياسية

■ المفهوم الأول والسياسة والإسلام و

للسياسة تعريفات متعددة منها: أنها فن الحكم وتسيير الدول، أو هي القوة أو -القدرة على الوصول إلى المراد، أو فن التنازلات المتبادلة والإجماع.

ويعرِّفها ابن القيم في (السياسة الحكيمة) قائلاً: «السياسة ما كان فعلاً يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه رسول ولا نزل به وحي، فأي طريق استخرج به العدل فهو من الدين».

وفي مشروع الجماعة لنهضة الأمة الذي وضع أصوله الإمام حسن البناء رحمه الله ـ حدد عدداً من المنطلقات الأساسية الضابطة لنظرة وحركة الجماعة السياسية ، نعيد التأكيد عليها في هذه الرؤية على الوجه التالي :

 ١٠ حقيقة كون المسلم سياسيًا من منطلق إسلامه، فيقول: «إذ السلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيًا، بعيد النظر في شئون أمته، مهتمًا بها غيورًا عليها، وأستطيع كذلك أن أقول أن هذا التحديد والتجريد أمر لا يقره الإسلام، وأن على كل جمعية إسلامية أن نضع في رأس برنامجها الاهتمام بشؤون أمتها السياسية وإلا كانت تحتاج هي نفسها إلى أن تفهم معنى الإسلام؛ (رسالة المؤثر الخاس).

اإننا سياسيون بمعنى أننا نهتم بشئون أمتنا، ونعتقد أن القوة التنفيذية جزء من تعاليم تدخل في نطاقه ونندرج تحت احكامه. وأن الحرية السياسية والعزة القومية ركن من أركانه وقرض من فرائضه، وأننا نعمل جاهدين الستكمال الحرية الإصلاح الأداة التنفيذية فتحن كذلك؛ (رسانة المؤتمر الساحس).

٧ _ شهولية الإسلام تفرض العمل السياسي: ولتأكيد هذه الحقيقة ، يؤكد الاستاذ البناعلى أن شمولية الإسلام كدين ونظام حياة كامل يشمل بالقطع الجانب

السياسي، فيقول: «كان من نتيجة هذا الفهم العأم الشامل للإسلام عند الإخوان السلمين أن شمنت فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة، وتمثلت فيها كل عناصر غيرها من الفكر الإصلاحية، وأصبح كل مصلح مخل غيور يجد فيها أمنيته، والتقت عندها آمال محبى الإصلاح الذين عرفوها وفهموا مواميها، وتستطيع أن تقول ولا حرج عليث، إن الإخوان المسلمين هيئة سياسية: لانهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل وتعديل النظر في صلة الأسة الإسلامية بغيرها من الأم في الخارج، وتربية الشعب على العزة والكرامة والحرص على قوميته إلى أبعد حد، (رسالة المؤتمر الخامس).

٣- الدولة الإسلامية ممثلة للفكرة ، ويقرر أن تطبيق الإسلام كمنهج حياة كامل يتحقق من خلال «الدولة الإسلامية»، فيقول: «اعتبار الدولة ممثلة للفكرة وقائمة على حمايتها، ومسئولة عن تحقيق أهدافها في المجتمع الخاص، وإبلاغها إلى الثامر جميعًا؟ .

ق. . . دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبق نظامه الاجتماعي، وتعلن مبادئه القويمة، وتبلغ دعوته الحكيمة الناس، (رسانة بين الأمس واليوم).

٤ ـ مسئولية ودور الأمة في مطالبة حكامها بحقوقها الإسلامية ، فيحث الاستاذ البد الامة للمطالبة بحقوقها الإسلامية ومنها السياسية، فيقول: «وكلمة لابد من أن نقولها في هذا المرقف هي إن الإخواذ السلمين لم يروا في حكومة من الحكومات التي عناصروها. . من ينهض بهذا العبء، أو من يبدي الاستعداد الصحيح لمناصرة الفكرة الإسلامية، فلتعلم الأمة ذلك، ولتطالب حكامها بحقوقها الإسلامية؛ وليعمل الإخوان المسلمون؛ (رسالة المؤتمر الخامس).

ه _ التأكيد على حقيقة أن الإسلام لا يفصل بين الدين والسياسة ، والذي يعدها الإمام البنا بأنها إحدى الثوابت الإسلامية، فيقول رحمه الله : • قلما تجد إنسانًا يتحدث عن السياسة والإسلام إلا وجدته يفصل بينهما فصلاً، ويضع كل راحد من المعنيين في جانب، فهما عند الناس لا يلتقيان ولا يجتمعان، ومن هنا

سميت هذه جمعية إسلامية لا سياسة، وذلك اجتماع ديني لا سياسة فيه، ورأيت في صلر قوانين الجمعيات الإسلامية ومناهجها (لا تتعرض للشئون السياسية)».

"فحدثوني بربكم أيها الإخوان: إذا كان الإسلام شيئًا غير السياسة وغير الاجتماع، وغير الاقتصاد، وغير الثقافة، فما هوإذن؟ . . أهو هذه الركعات الخالية من القلب الحاضر؟ أم هذه الألفاظ التي هي كما تقول رابعة العدوية: استغفار يحتاج إلى استغفار؟ ألهذا أيها الإخوان نزل القرآن نظمًا كاملاً محكمًا مفصلاً ﴿ تَبْيَانًا لَكُلُّ شَيْء وَهَدِّي ورحْمَةً وَبُشُرَى لَلْمُسْلِمِينَ ﴾ (النحل: ٨٩) (رسانة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين).

٣- السياسة والحكم في مفهوم الإخوان السلمين أصل من أصول الشريعة لا ينفصلان عن بقية الأصول: حيث يُفَصِّل هذه الحقيقة فيقول:

الفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهولا يقر الفوضي، ولا يدع الجماعة المسلمة غبر إمام، قال تعالى:

﴿ وَأَن احْكُم بَيْنِهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تُتَّبعُ أَهُواءَهُم وَاحْذُرُهُمْ أَن يَفْتنُوكَ عَنْ بَعْض مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (٤١ مدة: ٤٩).

فمن ظن أن الدين أو بعبارة أدق الإسلام - لا يعرض للسياسة . . أو أن السياسة ليست من مباحثه ، فقد ظلم نفسه ، وظدم علمه بالإسلام ، ولا أقول ظلم الإسلام، فإن الإسلام شريعة لله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

قلا تقوم الدولة الإسلامية إلا على أساس الدعوة، حتى تكون دولة رسالة لاتشكيل إدارة. ولا حكومة مادة جامدة صماء لا روح فيها.

كما لا تقوم الدعوة إلا في حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها».

(رسالة مشكلات الداخية لمي ضوء النظام الإسلامي: ١ _ نظام الحكم).

٧ - السكوت عن الحكم في منفهوم الإصلاح لدي الجنمناهية جنوبية، والمطالبة به واجب إسلامي: ولذلك يحذر الأستاذ البناء رحمه الله، من جريمة السكوت على عدم تطبيق شرع الله، ويحث المصلحين الإسلاميين على المطالبة بهذا الهدف فيقول:

ا قد يكون مفهومًا أن يقنع المصلحون الإسلاميون بزتبة الوعظ والإرشاد إذا وجدوا من أهل التنفيد إصغاء لاوامر الله وتنفيدًا لاحكامه، وإيصالاً لآياته واحاديث نبيه على وأما والحال كما نرئ: التشريع الإسلامي في واد والتشريع الفعل والتنفيذي في واد اخر، فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون باحكام الإسلام الحنيف (رسالة المؤتمر الخامس).

٨ الاعتدال والعقلانية في منهجية التعامل مع مسألة الحكم: فيقرر بوضوح شديد أن غاية الإخوان المسلمين ليست الحكم وإنما غايتهم تطبيق شرع الله، وفي هذا يقول:

الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامي الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامي قراني فهم جنوده وانصاره وأعوائه، وإن ثم يجدوا فالحكم من منهاجهم، وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أو امر الله، وعلى هذا فالإخوان أعقل وأخزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال، فلابد من فترة تنشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المسلحة العامة على المصلحة الخاصة» (رسالة المؤثر الخامس).

■ المفهوم الثاني: منهاج الإخوان والعمل السياسي؛

الإخوان هيئة سياسية إسلامية ، فجماعة الإخوان منهجًا تغييريًا شاملاً... فهي بالإضافة إلى كونها دعوة سلفية ، وحقيقة صوفية ، فهي - بنفس الوقت - هيئة سياسية تأخذ بالعمل السياسي وسيلة من وسائل التغيير انطلاقًا من شمولية الإسلام ذاته ، وينبثق تحديد هذا المعنى من قول الإمام : الوهيئة سياسية لانهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل ، وتعديل النظر إلى صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأم في الخارج ، وتربية الشعب على العزة والكرامة . . » (رسالة المؤتمر الخامس) ,

ولقد أو ضح الإمام الشهيد الأصل الشرعي للسياسة، وأنه لامعتى لها بدون الدولة، فقال ـ رحمه الله ـ: « فمن ظن أن الدين ـ أو بعبارة أدق الإسلام ـ لا يعرض للسياسة، أو أن السياسة ليست من مباحثه، فقد ظلم نفسه، وظلم علمه بهذا الإسلام ولا أقول ظلم الإسلام، فإن الإسلام شريعة الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . . . وجميل قول الإمام الغزالي ـ رضي الله عنه ـ : (اعلم أن الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له قمهدوم، ومالا حارس له فصائع).

والدولة الإسلامية المنشودة في مفهوم الإخوان (دولة رسالة) لاتشكيل إدارة، ولاحكومة مادة جامدة صماء لاروح فيها، كم لاتقوم الدعوة إلا في حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها . . . » (رسالة: مشكلاتنا).

ويرئ الإخوان أن بناء الدولة الإسلامية من أو لى واجبات الجسماعة ، والتوصل إليها بالوسائل المكافئة ، يقول الامام الشهيد في رسالة (إلي الشباب) :

وتريد بعد ذلك الحكومة المسلمة التي تقود هذا الشعب إلى المسجد،
 وتحمل به الناس على هدى الإسلام كما حملتهم على ذلك بأصحاب رسول الله
 أبي بكر وعمر من قبل*.

وجعل الامام البنا بناء الدولة الإسلامية، أحد الهدفين الاساسيين لعمل الإخوان، فقال: « أن تقوم في الوطن الحر دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام، وتطبق نظامه الاجتماعي، وتعلن مبادئه القويمة، وتبلغ دعوته الحكيمة للناس، ومالم تقم هذه الدولة فإن المسلمين جميعًا اثمون بين يدي الله العلى الكبير

عن تقصيرهم في إقامتها، وقعودهم عن إيجادها. . . ٩ (رسالة: بين الأمس والبوم).

ويقول الإمام الشهيد حسن البناء رحمه الله تعالى . : ٩ قد يكون مفهومًا أن يقنع المصلحون الإسلاميون برتبة الوعظ والإرشاد إذا وجدوا من أهل التنفيذ إصغاءً لأوامر الله وتنفيذًا لأحكامه، وإيصالاً لآياته واحاديث نبيه عليه، وأما الحال كما نرئ. . التشريع الإسلامي في واد والتشريع الفعلي و لتنفيذي في واد آخر . . فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف.

ثم يقول : ﴿ وعلى هذا فالإخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال، فلا بد من فترة تنتشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة؟.

ومتهاج الإخوان السلمين محدود اللراحل واضح الخطوات كما يقول الإمام البناء

١ _ نريد أولاً الرجل المسلم في تفكيره وعقيدته، وفي خلقه وعاطفته، وفي عمله وتصرفه .

٧_ البيت المسلم في تفكيره وعقيدته وفي خلقه وعاطفته وفي عمله وتصرفه ونحن لهذا نعني بالمرأة عنايتنا بالرجل، ونعني بالطفولة عنايتنا بالشباب.

٣ ـ ونريد بعد ذلك الشعب المسلم في ذلك كله ايضًا ، ونحن لهذا نعمل على أن تصل دعوتنا إلى كل بيت، وأن يسمع صوتنا في كل مكان، وأن تتيسر فكرتنا وتتغلغل في القرئ والنجوع والمدن المراكز والحواضر والأمصار، لا نألوفي ذلك جهداً ولا نترك وسيلة .

٤ _ ونريد بعد ذلك الحكومة المسلمة التي تقود هذا الشعب إلى المسجد ، وتحمل به الناس على هدي الإسلام من بعد، كما حملهم على ذلك رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر قبل، ونحن لهذا لا نعترف بأي نظام حكومي يرتكز على الأشكال التقليدية التي أرغمنا أهل الكفر وأعداء الإسلام على الحكم بها والعمل عليها،

وسنعمل على إحساء نظام الحكم الإسلامي بكل مظاهره، وتكوين الحكومة الإسلامية على أساس هذا النظام.

٥ - نريد بعد ذلك أن نضم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي اللي فرّقته السياسة الغربية، وأضاعت وحدته المطامع الأوروبية، ونحن لهذا لا نعترف بهذه التقسيمات السياسية، ولا نسلم بهذه الاتفاقات الدولية التي تجعل من الوطن الإسلامي دويلات ضعيفة ممزقة، يسهل ابتلاعها على الغاصبين، ولا نسكت على هضم حرية الشعوب، واستبداد غيرها بها.

٦ ـ و نريد بعد ذلك أن تعود راية الله خفاقة عالية على تلك البقاع التي سعدت بالإسلام حبنًا من الدهر، ودوئ فيها صوت المؤذن بالتكبير والتهليل، ثم أراد لها نكد الطالع أن ينحسر عنها ضياؤه، فتعود إلى الكفر بعد الإسلام.

٧- نريد بعد ذلك ومعه أن نعلن دعوتنا على العالم، وأن نبلغ الناس جميعًا، وأن نعمُّ بها أفاق الأرض، وأن نُخْضعُ لها كل جبار:

﴿ وَيَوْمَعِلْهِ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ٤٤ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُو الْعَزِيزُ الرُّحيمُ ﴾ (البنرة : ١٩٣).

﴿ وَيُومَنِدُ يَفُرحُ الْمُؤْمِنُونَ ١ يَنْصُرُ اللَّهِ ﴾ (الروم: ٤ ـ ٥).

■ المفهوم الثالث: الإخوان والحكم:

الحكومة في فكر الإخوان السلمين ركنًا من أركان هذا الدين، فالإسلام حكم وتنفيك، كما هوتشريع وتعليم، وهوقانون وقبضاء. وقد جعل المصطفئ على (الحُكم) عروة من عرى الإسلام، وعدَّه الفقهاء من العقائد والأصول لا من الفروع والفقهيات (رسالة النزتمر الخامس).

ويعتبر الإخران الملمون أنفسهم دعاة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، ويستهدفون من خلال دعوتهم تطبيق شرع الله كما أمر، وذلك من خلال الوسائل السلمية المناحة ، وعبر المؤسسات الدستورية القائمة ، ولا يسعى الإخوان إلى الحكم طلبًا له وأملاً ثيه كما يقعل الكثير من ألناس هذه الايام.

و لحكم لم يكن في يوم من الآيام هذفًا للإخوان المسلمين، ولن يكون، غير أنه إذا جاءهم عن طريق صناديق الاقتراع الحر النؤيه فإنهم لا يرفضونه من منطلق أنهم أصحاب برنامح إصلاحي ذي مرجعية إسلامية، ويعتبرون ذلك مسئولية كُلفُوا بها من قِبَل الشعب والمستولية في فهمهم أمانة وتكليف وليست وجاهة وتشريفًا.

ويرئ الإخوان أن المخارف والشكوك التي يثيرها البعض ـ بقصد أو بغير . قصد حول الحكومة الدينية بالشكل الذي عرفه العالم عن الكنيسة في العصور الوسطي، ليس لها وجود في الإسلام ولا في فكر الإخوان المسلمين كما أوضحوا ذلك ني كثير من كتبهم ورسائلهم.

فالحكومة التي تلتزم تطبيق شرع الله تعالى بكماله وشموله هي حكومة مدنية ذات مرجعية إسلامية، بمعنى أن نظامها السياسي يعتمد الشوري الملزمة، ولايتحكم فيها رجال دين، وتقيم العدل وتصون الحريات العمة، وتقر التعددية السياسية، وللشعب حق مساءلتها وتعيينها وحزلها . .

بيان الإخوان بتاريخ ١٨ يونيو١٩٩٤م

وإن من أهم قضايا العمل السياسي معالجة قضايا الحكم، ومنهج أخذ هذا الأمر بالقوة، وهواحد المفاهيم التي تحدث جدلاً في ساحة العمل الإسلامي . . .

همن المُفَرَّط الذي يَاخذ بالنهور دون حساب للنتائج والمصالح. إلى المتطرف الذي ساء، فكر التكفير فجنح إلى الاتجاء الآخر، ودعا إلى المصالحة، أو الدعوة إلى الإصلاح والوعظ دون التصرق إلى العمل السياسي، ورأي الإخوان ليسس بهالما أو ذاك.

■ المفهوم الرابع : مناهج التغيير السياسي وموقف الإخوان منها :

١ ـ الدستورية ،

الدمستور : هو نظام الحكم العام الذي ينظم حدود السلطات، وواجبات الحكام ومدئ صلتهم بالمحكومين.

والقانون : هو الذي ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض، ويحمى حقوقهم الأدبية والمادية، ويحاسبهم على ما يأتون من أعمال.

ويعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستوري (النيابي) هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وعلى أساس ما تتضمنه من مبادئ الحكم النستوري من القواعد التالية:

- ١ _ المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها .
 - ٢_ المحافظة على الشوري.
 - ٣_ الأمة هي صاحبة الحق في التفويض.
- عسار لية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أغمال.
 - ٥ _ بيان حدود كل سلطة من السلطات.

وكل هذه تنطيق على تعاليم الإسلام ونظمه وقو عده مي شكل الحكم.

ويرى الإخوان أن الأمر في هذا الخصوص يستلزم الاهتمام بالنصوص التي تصاغ في قالبها هذه المبادئ حتى تترافق تمامًا مع شرع الله . . مع عدم الموافقة أو الرضاء بالقوانين الوضعية التي تصطدم بالدين ونصوصه، كما تصطدم بالقوانين القائمة نفسها، ويعمل الإخواذ بكل السبل على أن يحل التشريع الإسلامي العادل محل هذه القوانين، وتخطى كل عقبة، وتوضيح كل شبهة.

والوسائل الدستورية المتاحة اليوم تشمل الحوار والتربية والإعداد والبحث والدراسة والإعلام وتكوين الاحزاب والجبهات والوقوف في المعارضة، أو الإسهام في الحكومات الائتلافية، وهي تختلف من بلد إلى بلد آخر، ومن زمن إلى أخر، وتحكمها المصالح المرسلة .

فالنضال الدستوري هوالخيار المفضل، وتحديدًا للوسيلة الخاصة بتحقيق هذه الغاية يقول الأستاذ البنا:

«أما وسائلنا العامة. . ثم النضال الدستوري، حتى يرتفع صوت هذه الدعوة في الأندية الرسمية وتناصرها وتنحاز إليها القوة التنفيذية، وعلى هذا الأساس سيتقدم مرشحوالإخوان المسلمين حين يجيء الوقت المناسب إلى الأمة ليمثلوها في الهيثات النيابية ، ونحن واثقون بعون الله من النجاح ما دمنا نبتغي بذلك وجمه الله: ﴿ وَلَيْنَصُرُنَّ اللَّهُ مَن يُنصُرهُ إِنَّ اللَّهَ لَقُويٌ عَزِيزٌ ﴾ (الحج: ١٠)، (رمسالة المؤتمر السادس).

٢ .. الانقلاب:

لا يؤمن الإخوان بالانقلابات التي تستبدل حكمًا ظالمًا بغيره، وخاصة إذا كان أشد ظلمًا. . وبدلاً من ذلك:

يسعل الإخوان لتحقيق القاعدة الصلبة الأساسية التي لا تقبل أن يستقر عليها إلا الحكم الإسلامي الصحيح، ووسائلهم الأساسية في ذلك هي: التربية، والإعداد للفرد والأسرة والمجتمع، متبعين طريق النصح والإرشاد، ثم الخلع والإبعاد بطرقه القانونية والدستورية -

٣- الثورات الشمبية ،

لا يفكر الإخوان المملمون في الثورة الشعبية، ولا يعتمدون عليها، ولايؤمنون بها، ولا يثقون في نتائجها، تلك الثورات التي تكون من ضغط الظروف المراهمال مرافق الإصلاح.

والشورات الشعبية والانقلابات التي لا قاعدة إسلامية صحيحة ثها يراها الإخوان جهدا غير متمر على اللدى الطويل: ورؤيسة الإختوان شيي:

١ - إعداد القوة للتغيير وإصلاح المجتمع، وتحقيق الغاية :

إذ إن القوة هي شعار الإسلام في كل نظمه وتشريعاته، قال تعالى ؟ ﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِن قُونَةٍ وَمِن رَبَّاطِ الْخَيْلِ تُرَّهْبُونَ بِه عَدُوَّ اللَّه وَعَدُوكُم ﴾ (الانفال: ٦٠).

وقال رسول الله على: «المؤمن القبوي خبير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وهي كل خير؟ (صحيح، رواه مسلم في القدر: ٢٦٦٤ / ٣٤).

ودرجات القوة كما يفهمها الإنحوان هي:

_ قوة العقيدة والإيمان.

قوة الوحدة والارتباط.

_ قوة الساعد والسلاح . . في حالة وجود احتلال أو عدوان.

٢- العمل البريائي والمشاركة في الأنتخابات:

فرض العمل من خلال المجالس النيابية واقعه على ساحات العمل السياسي في كل الأقطار تقريبًا الآن، والجماعة في إطار منهجها الشامل للإصلاح والتغيير لم تغفل ولوج هذا الميدان من قديم.

وقد كان للجماعة تجارب سابقة والاحقة ، كان أولها ترشيح مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا نفسه مع مجموعة من الإخوان مرتين لعضوية مجلس النواب المصري عامي ١٩٤٧، ١٩٤٥ م، وذلك بالإضافة إلى تجارب الإخوان في كل من: سوريا، والاردن، وتونس، والجزائر، واليمن، والكويت، والسودان، ومصر، كما أن هناك تجارب إسلامية لخرئ حركية مهمة في ماليزيا، وباكستان، وبتجلاديش، وأثلونيسيا.

وقد تفاوتت آراء الناس حول جواز العمل من خلال المجالس النيابية بين المنع والتأييد، وزاد من دعم حجة المانعين ما حدث في الجزائر ومنع أصحاب التوجه الإسلامي من الحصول على حقهم في استلام الحكم، إلا أن خيار الجماعة بعد الاجتهاد والنظر في الأحكام هو الجواز لما يترتب عليه من تحقيق مصالح للدعوة ونلناس، ولم ينطوي عليه من تحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإبلاغ دعوة الله من خلال منابر البرلمانات.

٣- الحركة عبر مؤسسات المجتمع المدتى:

الإخوان لمسلمون في أي قطر هُم شريحة من شرائح الشعب، ونسيج من السجيته، ومن اليقين أن إصلاح المجتمع والنهوض به وتقويمه من أهم أهداف الجماعة، ولهذا فإن الإخوان المسلمين يقرون العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدنى القائمة ، كالنقابات والجمعيات الطبية والتربوية والإغاثية ، واتحادات الطلاب، وغيرها من الهيئات كسبيل من سبل إصلاح المجتمع وتغييره وتهيئته لقبول حكم الإسلام.

وتتلخص سياسات الجماعة من الحركة عبر مؤسسات المجتمع المدنى في النقاط التالية:

- ل إيجاد متافلا دستورية وقانونية لدعوة الإخوان لكي تطل منها على كافة الشرائح في المجتمعات المختلفة.
 - _إيجاد احتكك مباشر واتصال مستمر بين رموز وقيادات الدعوة والشعب.
- _ محاولة تقديم مشروعات تنموية حضارية ذات مرجعية إسلامية بهدف خدمة المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من جانب، والارتقاء بمستوى الخدمات والمهن من جانب آخر حيث تطوير العمل والأداء.
- _إتاحة الفرصة لدعاة الإخوان من العلماء والمتخصصين في تقديم حلول للمشكلات والقضايا التي يعاني منها للجتمع:
- ويدخل الإخوان انتخابات مؤسسات المجتمع المدني تحلي المستوى المركزي

والفرعي تحت شعار ١١١ إسلام هوالحل، والذي يتضمن برامج الإخوان وتصورهم وأراءهم لخدمة أبناه المهنة وكيفية النهوض بهاء والرقي بمستواها . . وتوظيف العمل النقابي لعالاج مشكلات وقضايا المجتمع، والاهتمام بالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمة.

والتحسرك الدعوي من خلال المؤسسات التشريمية ومؤسسات المجتمع المدني لدى الإخوان له ضوابط كثيرة أهمها :

- -تهيئة المناح العام لقبول الفكرة الإسلامية والاستعداد للتجاوب معها والالتزام بها.
- تقوية النوازع الإيمانية (وما يرتبط بها من أخلاق)، وإيقاظ الهمم، وإذكاء الشعور بالواجب، وتعميق الإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع والامة، وكلها خصائص لازمة وضرورية لحياة المجتمع الإسلامي.
 - تدريب رموز الدعرة على قيادة الحماهير.
 - ـ تقوية الارتباط وتعزيز قنوات الثقة بين كافة شرائح المجتمع ورموز الدعوة.
- التعرف على طبيعة وحجم مشكلات المجتمع، ومواطن الضعف والخلل فيه. . ومحاولة القيام والتموس على وضع الحلول لها.
 - ـ تقوية الدعوة لمواجهة محاولات النيل منها فكريًا وعضويًا.

ी जिस्स काले किस कार्य





الباب الثاتي

مرتكزات الدولة الحديثة

الإنسان. . هو المُكَوِّنُ الأول من مُكَوِّنات الدولة، ومادة وجودها، وهدف سعيها. والوطن . . هو الوعاء الذي يضم الإنسان بين جنباته . .

والسلطة . . هي القوة التي ترعن حياة الإنسان : وتحمي وجوده، وتمنع عنه بغي الخلطاء وغوائل الغرباء.

> وفي هذا الباب نتحدث في خمسة مباحث عن مرتكزات الدولة الحديثة وهي: الفرد ، والأسرة، والجنمع، والنولة، والسلطة..

المبحث الأول

الصواطين «الضرد »

إنا نؤمن أن الإنسان هو محمور هذا الكون فهمو الذي خلقه الله تعالى بيده، وبفخ فيه من روحه وأسجه له ملائكته، وعلُّمه الأسماء كلها؛ وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه، وكرَّمه وفضلًه على كثير ممن خلق تفضيالاً، واصطفى منه رسله، وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة.

ومن ثمّ كانت سحادة الإنسان هي هدف كن تنمية وتقدم ورقي، وكان الإسبان هووسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقى ، لذلك كان لابد من تزكية كل ما يسمويإنسائية الإنسان، ويرتفع بخصائصه التي يتميز بهاعن غيره من لمخلوقات.

ولما كان الإيان باركانه وقواعده، والاخلاق بمكارمها ومحاسنها، أسمي ما يتصف به الإنسان، إذ إنها تحين الضمائر، فتمنع المنكر والحرام، وتحض على

المعروف والحلال: ولا تكتفي بأداء الواجبات، بل تدفع إلى الإتقان والبذل والتضجية والعطاء، ومن ثمّ كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها ولاسيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان و الاستقامة و الأخلاق.

وفي مشروعنا الحضاري يحتل الإنسان - الفرد والمجتمع -المكانة الأولى في رؤيتنا الحـضارية في حـمل عبه هذا المشروع، والمضى به في طريق الإنجاز الحق.

ومع أن الإسلام قد أكد في كثير من نصوصة الربائية، على الدور الإيجابي الفاعل والمبدع للإنسان (الفرد)، من خلال انتظامه عضوًا في جماعة، إلا أن حالة من (الوهن) و (السلبية) و (التواكلية) قيد وانت على شخصية الإنسان المسلم، فدفعت بالأمة من خلال إنسانها إلى هامش الحياة، وانحدرت بها من يافع (العلم) و (السيادة) إلى حضيض الجهل والتبعية .

فقد الإنسان في بلادنا هويته، وأضاع ذاته، وسعى إلى أن يعيد طرح مشروع نهضوي يعيد إليه هويته، إلا أن الجهود في هذا المجال قد منيت بالإخفاق.

وثمل من الأسباب الرئيسة لذلك الصجر عن إعادة التأهيل الحضاري ل(الفرد) و (الجماعة). وفق معطيات التصور الإسلامي، والبناء التاريخي والنضسي للإنسبان المسلم، وخلال ما يزيد على القرن، هو: قيام العديد والعديد من المحاولات لإلحاق إنساننا بحضارات أخرى، وقصاري ما يمكن أن تحققه من نجاح، هو أن يكون تابعا للآخرين!!

حقيقة أساسية في مشروعتا الحضاري:

ومع إقرارن بتفوق الحضارة الغربية في جانبها المادي، عا أدى إلى امتلاكها توامي القوة والثروة، إلا أنما نسعى أن تمتلك أمتنا القوة والثروة أيضًا، فنحن نفتقك بالحقيقة هذين العنصرين من عناصر العمران البشري (القوة والثروة) ، ولا يعني ا ذلك تضخيم هذين العنصرين، واعتبارهما كل شيء في بناء الحضارة. إن مشروعنا الحضاري يرتكز على رؤية متكاملة ، ترعى شؤون الإنسان كما ترعى شؤون الكون والحياة، وربط كل ذلك برب الإنسان، وخالق الكون، وواهب الحياة، بلا تفريط ولا إفراط.

الإنسان في الإسلام:

وفي مقابل هذه الرؤية الغربية للإنسان (الفرد) المنطلق في فضاء لا تحده غير قدرته، ولا تضبطه إلا إمكاناته، يقدم الإسلام، دين الوسطية والاعتدال، رؤية أخرى (للإنسان).

لقد أعلى الإسلام مكانة الفرد، وجعله مناظ المسؤولية والتكليف، وقصة الخليقة كلها كما يصورها القرآن الكريم تدور حول شخص واحد، جعله الله خليفة في الأرض، ودعا الملائكة للسجودين يديه: وسخر له ما في الأرض جميعًا، وخاطب أجيال البشر من خلاله، وأعلن كرامته في أكثر من نص، وخصُّه بالتكليف وبالشرائع: ووضع على كاهله العبادات والفرائض، وهذاه النجدين، وكتب عليه الابتلاء.

ولقد كرر القران الكريم تذكير الإنسان بمسئوليته الفردية، فلم يحمله وزر من سبقه، أو من عاش معه: ﴿ وَلا لُتُرَرُ وَازْرَةً وِزْرَ أَخْرَىٰ ﴾ (لانعام: ١٦٤). . ولكنه في الوقت نفسه أناط به مسئولية العيش ضمن جماعة ، حدَّد قوانينها ومناهجها ، وطلب منه أن يقوم في نفسه بحقها ، على حسب قدراته وطاقاته .

فللجماعة على الفرد منى التصور الإسلامي محقوق عينية وحقوق كفائية: أو جب عليه الزكاة، وحضه على الصدقة، وإغاثة المهوف، والعمل على نفع الخلق، والتغاون مع الآخرين على البر والتقوئ، وندبه إلى إشاعة الخير، وإظهار البشر، وإماطة الأذي عن الطريق: في منظومة من شعب الإيمان الجماعية التي لأيتسع القام لسردها.

كما حرَّم عليه دماء الآخرين وأعراضهم وأموالهم، إلا بحقها، حسب خلومة اخرى من شعب العصيات التي تنتظم الكبائر رأس أمرها. وإلى جانب الحقوق العينية (الأوامر والمنهيات)، قرر الإسلام على كاهل (الفرد)، أو (الجماعة) منظومة من الواحبات الكفائية، التي تعتبر بحد ذاتها أصلاً تشريعيًّا قريدًا يميز حضارة الإسلام في نظرها للإنسان قردًا في جماعة.

وأكد الإسلام منظومه الحقوق المتبادلة بين الفرد والمجتمع، فأوجب له على (الأسرة) وعلى (المجتمع) وعلى (الدولة)، وأوجب عليه، على قواعد من العدل والمساواة، وندب ذا الفضل ليعود بما لديه عدلي غيره، من غير آنانية أو استنثار.

وأرسن الإسلام كذلك القواعد للجياة العامة، والأخلاق الفاضلة، وجعل الالتزام بها حقًا من حقوق الله على العبد، فمقاييس الخير والعدل والحق والفضيلة واضحة ثابتة، لا تتغير تبعًا للأهواء والمصالح.

ويتميز التصور الإسلامي للإنسان بأنه ينظر إليه على أنه (خليفة) و(مستخلف)، أما التصور الغربي ـ ذي النزعة المغرقة في (تأليه الفرد) ـ فإنه يعتبر الإنسان المرجع في كن شيء، والحاكم على كل شيء، والمالك لكل شيء، ضمن دوائر فضفضة لا تحدم إلا قدرته ودوائر وجود الأخرين. . قال تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأُرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (القرة: ٣٠).

﴿ وَهُو ٓ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائفَ الأَوْض ﴾ (الانعام: ١٦٥).

﴿ هُوَ الَّذِي جُعَلَكُمْ حَلَائِفَ فَي الأَرْضِ ﴾ (فاطر. ٣٩).

﴿ وَأَنْفَقُوا مَمَّا جَعَلَكُم مُسْتَخَلَّفَينَ فَيه ﴾ (الحديد: ٧).

﴿ هُو أَنشَأَكُم مَنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فيهَا ﴾ (هود: ٦١).

"إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها فتأظر كيف تعملون".

تعتقد أن هذه الأساسية في التصور الإسلامي، تعتبر نقطة المفاصلة الأساسية بين الإسلام وغيره من التصورات، وعلى أساس هذه الحقيقة ينشأ الكثير من قضايا التمايز

والفرد الصالح المصلح المؤهل هوأساس التنمية والنهضة ، ويدونه تغدو التنمية عميية خاسرة، لذا فإن برنامجه يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في نفس الفرد وفي وعيه وإدراكه تؤهله لأداء دوره، وتُحَمَّل مستولياته، وتنقله من دائرة التهميش واللافعالية إلى دائرة الفعالية والحضور في قلب لحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عنصراً صالحًا مصلحًا؛ وأداة فعالة في التغيير الاجتماعي من خلال الآتي:

- .. شحد طاقات الفرد الروحية بترسيخ العقيدة السليمة بالله الواحد الأحد في عقله ووجدانه: وتعميق إيمانه بالله وتجلية تصوره للكون والإنسان والحياة. ليدرك الفرد مغزى وجوده وحقيقة مسئوليته فيعبد الله مخبصا ويخافه وحده راجيًا، ويطيعه ويسلم إليه أمره راضيًا... فيتحرر من شهوة الهوئ وفتنة الطاعة في الضلال للسادة والكبراء وفتنة الموالاة والاتباع بالباصل لكل ذي قوة أو سلطان.
 - ـ تقوية الدوافع الإيمانية في نفس الفرد، والارتقاء بأخلاقه بتهذيب وتزكية نوازع الخير والصلاح المركوزة في فطرته، حتى تنشط في وجدانه إرادة فعن الخير فيشارك في فعل الخيرات ويسابق فيها، وحتى تتعزز في نفسه دوافع الجهاد والتضحية وحمية الانتصار من البغي: .
 - ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابُهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُ ونَ ﴾ (الشورى: ٣٩).
 - إيجاد المناخ الملائم لإطلاق طاقات الفرد وإبداعاته، وإحاطته بالعدل، وتوفير الحماية القادونية والمادية الكفيلة بصون كرامته وحماية حريته، وحفظ حقوقه، وإناحة الفرص المتكافئة أمامه؛ ليتحرر من كل الضغوط البيئية والاجتماعية، ومن القهر والغبن ومن الشعور بالإحباط.
 - غرس الروح الجماعية لدئ الفرد، وتربيته على الشورئ، وتفتيق المرتكزات النفسية للتكافل الاجتماعي في نفسه بإحياء روح الاخوة وحقوقها، وإثارة نوازع الرحمة، وإشاعة روح المحبة وتنمية خلق الإحسان والإيثار، ومحاربة النزعة الفردية وروح الأثرة.
 - بناء الفرد بدنيًا بالرعاية الصحية الشاملة ، وبتوفير مقومات الحياة الأساسية (الماء والغلاء والكساء والسكن والدواء): ومحاصرة أسباب المرض، ومحاربة الأفات الفتاكة ذت الخطر المزدوج التي لا تكتفي بتدمير الأبدان بل تدمر العقل والروح والإرادة والفطرة السوية، وتحط بإنسانية الإنسان إلئ أسفل سافلين، مثل الخمر والمحدرات.

- ـ غرس الروح الوطنية لدى الفرد، وتعزيز قيم الانتماء لوطنه وأمنه.
- ـ تحرير الفرد من ترسمات عصور الانحطاط بما شاع فيها من خرافة وجمود وسلبية وتواكل، وتعميق وعيه بعصره وتهيئة الظروف الملائمة لنمو عقلية البرمحة والتخطيط والإبداع لديه.
- _تاهيل الفرد مهنيًا ليكون قادرًا على الساهمة في نهضة الجتمع وتقدمه وليس كلاً عليه ،

المرأة في المجتمع السلم ا

المرأة مخلوق طاهر كرمها الله تعالى كما كرم الرجل، قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ كُومُنَّا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرُ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيّبَاتِ وَ فَضَّلْنَاهُم عَلَيْ كَتِيرِ مَمِّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ (الإسراء: ٧٠).

والمرأة مخلوق عاقل رشيد ما لم يعتريها ما يعتري الرجل من الأمراض، وهي مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة ، كخطاب الرجن ومكلفة مثله ، ومستوليتها كاملة، وإن خالفها أقرب الناس إليها من الرجال، مستوليتها الجنائية والمدنية كالرجل، وذمتها المالية غير منقوصة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى الموافقة من الزوج أو الأب أو الأخ أو غيرهم.

وقوامة الرجل على زوجته محصورة في مسائل المشاركة الزوجية فقط، وهي قوامة توادوتراحم وتشاور في مقابل مستوليات يتحملها الزوج.

وعلى وجه العموم فليست المرأة جنسًا أدني من الرجل، وللمرأة كما للرجل حق المشاركة في الانتخابات النيابية والمحلية والنقابات، كما أن لها الحق في أن تتولى مهم عضوية تلك المجالس، وكذلك الحق في تولى المناصب القيادية، ما عدا الإمامة العظمي وما يندرج تحتها، أما ما يتعلق بتولي المناصب القضائية فالباب مفتوح للاجتهاد.

المبحث الثائي

الأسيرة

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يبدأ الفرد حياته فيها وينهل منها القيم والأخلاق، ونسمى لحفاظ كيان الأسرة وتقوية أواصر الملاقات بين أفرادها، وحمايتها من التفكك والانحلال، وتركيز الجهود لدعمها ومساعدتها على القسيام بدورها لتظل النبع الفساض الذي يمد الجشمع بالأشراد الصبائحين القادرين على بناء المجتمع الصالح، وصنع الحياة المتطورة،

وذلك من خلال الآتي :

- ـ التأكيد على مكانة الأسرة، بعتبارها اللبنة الأولية الشرعية في البناء الاجتماعي، ودعمها والوقوف بحزم في وجه كل الدعوات التي تحاول النيل منها نظريًا بالطرح الثقافي، وعمليًا بالتشريع والتطويع.
- _إشاعة القيم والأخلاق الفاضلة في الأسرة، وتثبيت دعائم لمودة والرحمة والتكافل والعدل بن جميع أفراده وإقامة البناء الأسري علئ التراضي والاختيار والتشاور وتعميق قيم الشوري في الأسرة.
- _الحفاظ على تماسك الأسرة أسامًا للتماسك الاجتماعي، وحفظ المجتمع من التمزيَّات وحتى يُعطَّىٰ الفرد الفرصة الكافية لينموغواً متوازلًا في ظل محضين آمن.
- ـ توفير كافة الشروط الكفيلة بحماية الأسرة من الانحراف، وتقديم الإعانات المناسبة للأسرة كلما زاد حجم الإعانة، ووجدت دواعي الإعانة تحقيقًا لمدأ التكافل الاجتماعي،

- التعريف بدور الأسرة في مجال التربية والتعليم وإعداد الناشئة، وتوعية الآباء والأمهات باهمية هذا الدور وتنفيذ الخطط والبرامج التي تساعدهم في القيام بدورهم انتربوي والتنموي في إعداد الأبناء وتربيتهم على هدي العقيدة الإسلامية والدين القوم.
- _ توثيق عُلاقة الأسرة بالمدرسة وبالمجتمع بكافة مؤسساته، وإيجاد صيغ مناسبة تضمن تحقيق التقارب والتكامل في الأدوار وتوفير أجواء وعلاقات تساعد على التربية السليمة للأبناء، وتحميهم من الانحراف، وتجنبهم كل مظاهر التناقض والانقسام.
 - ـ تيسير الزواج المبكر للأبناء والبنات ومكافحة العقبات التي تقف في طريقه.
- العناية ببرامج الاقتصاد المنزلي، وتأهيل ربات البيوت للقيام بواجباتهن الأسرية في تربية الأبناء، وفي المشاركة في أعباء الأسرة، والإسهام بتنمية مواردها عند الحاجة.
- تعميم برامج الأسر المنتجة وتحويل البيوت إلى مراكز إنتاج حتى تنخفض نسبة الإعانة الاجتماعية إلى أضيق الحدود.
- _ حماية الطفولة والامومة ورعايتهما، وتوفير الوسائل الكفيلة بسلامة الأطفال ونشأتهم.

وبالقابل لابد من تحصين مجتمعنا المسلم، من كل الدعوات الهدامة التي تتبناها منظمات رأسمالية تحت رايات عمية، مثل مؤترات الإسكان ومؤتمرات (المرأة)، التي تسعى حثيثًا لهدم الأسرة، وتعويم العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة، وتدعوني أشكال من العلاقات الإنسانية المبتذلة، تحت شعارات الحرية الفردية، الذي قادت (الغرب) إلى حالة من الانحلال الاجتماعي، والفوضى والإباحية، ونشوء جيل كامل من الأبناء ناقصي الإنسانية، مجهولي النسب.

المبحث الثالث

المجتمع

تتوقف عملية تغيير المجتمع وتطوره ورقيه الاجتماعي على إرادته العامة اثنى شاء الله سبحانه أن تأتى إرادته على وفقها: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقُومٍ حَتَّىٰ يَغَيَّرُوا مَا بِأَلْفُسِهِمْ ﴾ (Il, at: 11).

وتتحدد قوة للجنمع وفاعلية إرآدته العامة في إحداث التغيير نحوالإصلاح، وتحقيق النهضة المنشودة بمدئ سلامة الفرد، وتنمية قدراته، وتماسك الأسرة ودورها الفاعل، وتوفر نظم اجتماعي تنسجم هياكله وأبنيته، وتتكامل في أدائها الوظيفي في ظل نسق من المبادئ والقيم الإسلامية المحفزة على العمل والبناء والإعمار، والتي تحفظ توازن الفرد والجماعات، وتحقق أعلى درجات الاندماج والانسجام والترابط العضوي بين أفراد المجتمع، وتجعل منهم بنياتًا مرصوصًا يشد بعضه بعضًا، وجسداً واحداً تنتظمه دورة إحساس مشتركة توحد عناصره في أفراحهم وأتراحهم وكل همومهم.

إن جماعة الإخوان المسلمين تسعى لتعبئة المجتمع وإعماره بقيم الخير والفضيلة، وتطوير بناه وتنظيماته الاجتماعية، وإطلاق طاقاته وتحريرها من كل عائق معنوي أو مادي ليكون مجشمعًا متكافلاً متحملاً لمسؤولياته، ساهراً على مصالحه، سابقًا على السلطة في مبادراته، قادرًا على تنظيم نفسه وحماية مكتسباته وإنتاج مؤسسات وأليات حركته الذاتية .

مجتمعًا تشكل فيه مبادرات الأفراد ومساهماتهم في كافة أو جه نشاطاتهم المجتمعية أهم عناصر الفعل الاجتماعي الخلاق.

إن وجود مجتمع المؤسسات والفضيلة والخلق القويم هوالضمانة الجوهرية لترسيخ المسار الشوروي الديمقراطي، وتوسيع المشاركة الشعبية، والسبيل الأمثل لسلامة المسيرة التنموية، وعدم تحول براميج التنمية إلى بناء تخبوي يتم على حساب مطالب الفتات الاجتماعية وحماهير الشعب العريضة.

لذلك فإن رؤيتنا سوف تولي جملة القضايا المتمثلة ببناء المجتمع أهمية خاصة. وفي مقدمتها ما يلي :

- ترسيخ عقيدة الإسلام ومبادئه وأحكامه في المجتمع، وإقامة أبنيته ونظمه الاجتماعية، وصياغة كافة أو ضاعه عليها.
- تأكيد هرية المجتمع العربية الإسلامية وحمايتها من كل ما يتهددها، بتعميق أسسها والحفاظ علئ مقوماتها وترسيخ شعور الاعتزاز بها لدى أبناه المجتمع كافة.
- ترسيخ الأسس والمقومات التي تحقق متانة واتساق البناء الاجتماعي لجتمعنا، بحيث تنسق هياكله ومؤسساته الاجتماعية مع أنساقه الفكرية والقانونية ، وترتبط أبنيته التنظيمية بنمط القيم السائدة فيه لتنظافر دواعي الوعى والتربية وحوافز الأخلاق وضوابط القانون على صياغة البيئة الاجتماعية التي تتيح لأفراد المجتمع أن يعيشوا في توافق مع ناموس الفطرة التي فطرهم الله عليها، وتساعدهم على إطلاق مواهبهم، وتنظيم قدراتهم، وتعزيز مبادراتهم الذاتية الفردية والجماعية.
- الارتقاء بأخلاق المجتمع، وبث وتعميق قيم الفضيلة فيه، وتنمية أعرافه وقيمه، وتقاليده الحميدة.
- حماية الأداب العامة وتحصين المجتمع من الرذائل، وتطهيره من البدع والعادات والموروثات الاجتماعية السيشة، ومحاربة كل مظاهر الانحراف والفساد فيه.

- .. إقامة القسط في المجتمع، وتحقيق العدل كأهم مرتكز بحفظ تو ازنه المجتمع ويضمن تماسكه.
- توفير الخدمات الاجتماعية بما يكفل لكافة أفراد المجتمع حقهم في الرعاية الصحية والتعليم والأمن والسكن والغذاء تحقيقا للمعياة الإنسانية الكريمة على تاعدة ضمان الحق وأداء الواجب.
- ــ ترسيخ الوحدة بين أفراد المجتمع وتقوية تماسكه الاجتماعي بدواعي العقيدة والمقاصد المشتركة، وروابط الجوار والقربي تحريراً للمجتمع من العصبيات المقيتة التي تمزقه وتضعفه.
- تنشيط وتقوية البواعث والدوافع الإيمانية التي تحمل المجتمع على القيام بالواجبات الكفائية المفروضة عليه، وتعميق وعيه يأهميتها وأبعادهاء وغرس وإحياء القيم المحفزة على العمل والإنتاج والدافعة للحركة والنهضة وترسيخ مبدأ احترام العمل واعتباره عبادة تستحق المثوبة من الله، والتزامها أخلاقيًا يحوسه الضمير ووظيفة اجتماعية يرشدها العرف ويحميها التشريع، وهوحق مكفول وواجب مفروض وصولأ إلى المجتمع المنتج المستكفي مذاته.
- .. تعميق قيم الشوري، وتوسيع وترسيخ الممارسة والسلوك الشوروي في المجتمع، وتوفير أجواء الحرية السياسية فيه، وإفساح المجال للمشاركة الشعبية للإسهام في علمية البناء والتنمية.
- ــ ضمان حق المجتمع في تنظيم نفسه وتقوية مؤسساته في كافة أو جه نشاطه الروحي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتوقير الظروف والمناخات التي تشيح لأليات التكافل أو السماسك الاجتماعي أن تعمل بانتظام واطراد في تنظيم المجتمع، وتعبئته لإنجاز مسيرة التحول الاجتماعي وتحقيق النهضة المنشودة.

- ـ تنشيط كافة البني والاتساق التي يتكون بها التنظيم الاجتماعي المدني في بلادنا بما يحقق لها التكامل، وتبادل التفاعل، والتأثير بصورة تلقائية .
- _ الأخذ بمبدأ التخطيط الاجتماعي تجنبًا وتحاشيًا للآثار والتداعيات السلبية الناجمة عن ترك حركة التطور الاجتماعي للتلقائية والعشواتية.

المبحث الرابع الدولسة

قال تعالين:

- ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلُنَا بِالبِّينَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكَتَابِ وَالْمِيزَانَ لَيْقُومَ لِنَّاسُ بِالْقَسْط وَأَنزِلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ للنَّاسِ وَلَيَعَلَمَ اللَّهُ مَن يُنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهُ قَويُ عُزِيزٌ ﴾ (الحديد ٢٥٠).
- ﴿ الَّذِينَ إِنْ مُكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَفَامُوا الصَّالاةِ وَآتَوْا الزِّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمُعُووُوف وَنَهُواْ عَنِ الْمُنكَرِ وَلَلَّهُ عَاقَبُهُ الأُمُورِ ﴾ (الحج: ٤١).
- ﴿ تَلْكَ الْدَّارُ الْآخَرَهُ مُجْعَلُهَا للَّذِينَ لا يُريدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلا فَسَادُ. والْعاقِبةُ للْمُتَّقِينَ ﴾ (القصص: ٨٣).
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَوَدُّوا الأُمَانات إِلَىٰ أَهْلَهَا وَإِذَا حَكَمَتُم بِيْنِ النَّاسِ أَن تُحكُّمُوا بِالْعُدُلِ ﴾ (النساء: ٥٨).

ضرورة اللولة ،

الدولة ضرورة اجتماعية ووسيلة شرعية لازمة، غايتها حراسة الدين، وبسط العدل، ورعاية مصالح المواطنين، السلطة فيها وظيفة اجتماعية، وخلافة مسؤولة يتحملها الكافة، فكن فرد مسئول عليها ومحاسب عبيها باعتبارها أداة المجتمع الهامة لتنمية الإنجاز الاجتماعي في خدمة أهدافه المشتركة، وتعزيز رصيده الحضاري والإنساني داخل المحيط الدولي، يجسد نظامها السياسي وانقانوني قيم الحق والحرية والعدالة والشوريء ويضمن حقوق الإنسان ويصون كرامته، ويتحقق في ظله سلطان المجتمع وأسبقيته فتنبثق السلطة عن إردته الحرة، يتولاها القائمون عليها بنفويض من الشعب ويمارسونها طبقًا لسبادئ والقواعد التي تمثل الثوابت

المُحققة فيه للإجماع العام، ولهم من الولاء والطاعة بقدر التزامهم بتلك الثوابت وخضوعهم لها، واستقامتهم عليها: "أطيعوني ما اطعت اثله فيكمان فهي بحق دولة مؤسسات لا تتداخل شخصيتها بأشخاص الحاكمين.

مكانة الدولة.

في تحديده لمكانة الدولة، يقول الأستاذ البنا: "يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهو لا يقر الفوضى، ولا يدع الجماعة السلمة بغير إمام، فقد قال رسول الله على لبعض أصحابه:

اإذا نزلت ببلد ونيس فيه سلطان فارحل عنه؟ .

كما قال على المحض أصحابه كذلك: ﴿ وإذا كنتم ثلاثة فأمروا عليكم رجلاً » (كشف الخفاء للعجلوني: ٧٦٧، وقال: رواه الطبراني بإسناد حسن عن ابن مسعود).

وجميل قول الإمام الغزالي- رضي الله عنه . : (اعلم أن الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائم).

فلا تقوم الدرلة الإسلامية إلا على أساس الدعوة، حتى تكون دولة رسالة لاتشكيل إدرة، ولا حكومة مادة صماء لاروح فيها، كما لا تقوم الدعوة إلا في حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها؟ (رسالة مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي) .

وتقوم الدولة الحديثة، التي نتبناها وندعو إليها، على جملة من المرتكزات، نعتبرها الأساس الركين لبناء دولة قادرة على القيام بأعباء أي مشروع حضاري، تسعى الأمة إلى تحقيقه في مسيرتها الرطنية والقومية والإنسانية.

مظهوم الدولة الإسلامية:

الدولة الإسلامية هي ما نطلق عليه الدولة (الحديثة) بالصيغة التي نقدمها في مشروعنا هذا، وليست بالدولة (الثيوقراطية) ولا هي بالدولة (العلمانية). . وهي دولة فكرة تقوم على نشرها. . كما هي دولة تنفيذية . ولعل أهم ما بميز الدولة الإسلامية عن غيرها هو: الأهداف العامة لتي تتحمل هذه الدولة عبء القيام بها، والتي أو جزها المتقدمون بقولهم (القيام على أمر العباد بما يصلح معاشهم ومعادهم). . فثنائية لاهتمام بالمعاش والمعاد هي أول عميزات هذه ألدولة.

وفي سبيل دلك تسعى هذه الدولة إلى تحرير العقل البشري من التقليد والخرافة والوهم، وذلك عن طريق بناء العقيدة السامية النقية القائمة على الإيمان بالله وحده، وتوجيه العقل لحوالدليل والبرهان والتفكير العلمي الحرَّ. . وطالما ردد القرآن الكريم ﴿لعلهم يعقلون﴾ ﴿لعلهم يتفكرون﴾ ﴿لعلهم يذكرون﴾.

كما تسعئ الدولة الإسلامية إلى إصلاح الفرد نفسيًا وخلقيًا وتوجيهم نحوالخير والإحسان وأداء الواجب كي لا تطغئ مطامعه وشهواته على عقله.

كما تسعئ إلئ إطلاق طاقات الفرد وفق ضوابط منهج قويم ليكون فاعلاً إيجابيًا، قائمًا بالحق، وربط نفسه بعقيلة الثواب والعقاب في الآخرة، لكي يكون في مراقبة دائمة لأعماله.

وتسعى الدولة الإسلامية ثالثًا إلى إصلاح المجتمع ليسود فيه الأمن والعدل، وتصان فيه الكرامة الإنسانية والحريات لعامة، وتفتح أمام أبنائه فرص التنافس الحرّ الشريف للمشاركة في العمران البشري في ظلال الرحمة والكفاية والتكافل والدعوة إلى الخير.

بين الدولة الإسلامية والدولة الديئية

إن الإسلام لم يقرر مصدراً غيبيًا (للسلطة) يولد مع الحاكم، بل حارب (أدعياء الالوهية والربوبية) بكل أشكلها وأتماطها، وقرر المساواة بين بني المشر فهناك خالق (هورب العالمين) وهناك مخلوق (هم البشر أجمعون)، وأسقط كل دعاويٰ التكريم على أساس النسب «**يا فاطمة بنت محمد اشتري نفسك» لا أغني** عتك من الله شيئًا! (رواه البخاري في الوصايا: ٢٧٥٣، ومسلم في الإيان: ٢٦/ ٣٥١) فلا قداسة لحاكم بحكم مولده، أو نسبه. ' وكذلك فقد أبطل الإسلام كل دعاوئ (العصمة) التي يتذرع بها حكام ادعوا في يوم من الآيام أنهم مقدسون أو ملهمون، والعصمة في التصور الإسلامي، وقف على النبي ﷺ فيما يبلغه عن ربه تبارك وتعالى.

ولم ينشئ في بنيانه أبدًا ما يعرف بالمؤسسة الدينية، لا في صورة فرد، ولاطبقة، ولا مؤسسة (كالبراهمة) مثلاً عند الهنود، (والأحبار) عند اليهود، و(الاكليروس) عند النصارئ؛ لأن العلاقة بين (الرب) و(العمد) في الإسلام علاقة مفتوحة بلا وسطاء:

﴿ إِيَّاكُ لَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (القاتحة).

﴿ زَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِي فَإِنِي قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ (البقرة: ١٨٦)

«.. قل أمثت بالله ثم استقم ؛ (رواه مسلم في صحيحه).

وقرر الإسلام أن العقود الشرعية العامة والخاصة هي عقود مدنية كذلك.

فقي منظومة الضوابط الشرعية يبقى (العقد شريعة المتعاقدين) حسب ما تقرره اليوم أرقى الشرائع المدنية، و الالمسلمون عند شروطهم ، إلا شرطا أحل حرامًا، أو حرمً حلالاً ، (روئ البخاري مقدمه معلقة وجزم بها)، ويبقى الوفاء بالعقود، واجباً شرعياً ومدنيًا، قال تعلى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَتُوا أَوْقُوا بِالْعَقُودِ ﴾ (المائدة: ١).

وقاعدة الضبط الذهبية لهذه العقود هي المرجعية العامة التي نحن بصدد الحديث عنها. . إننا أمام نظرية العقود الإسلامية إزاء شريعة مدية تنضبط بضوابط عدمة تعصم الإسدان عن أن يجور أو ينحرف عن سنى الفطرة، أو معالم الحق الأصيل، كما تحمي الإنسان الضعيف من جور القوي، والفقير من عسف الغني.

والفارق الأهم بين الدولة الإسلامية والدولة (الثيوقراطية) هوأن مصدر الولايات جميعً في الدولة الإسلامية إنما هو الأمة.

ومصطلح أهل الحل والعقد هوالتعبير الإسلامي عن الآلبة المعبرة عن إرادة الأمة، والتي يكون لها في كل عصر صورتها المؤدية للغرض منها. فالأمة هي مصدر الولايات، وحيار الأمة وبيعتها هي التي تمنح الحاكم أو صاحب الولاية حقه في السمع والطاعة ، أي تُعنحه السلطة.

والسمع والطاعة للحاكم في لتصور الإسلامي حق ذووجهين: مدني يستمد من العاقد ما وفي المعقود له بالعقد، وشرعي ينبع من طاعة الله سبحانه الذي فرض على المؤمنين الوفاء بالعقود:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَتُوا أَوْقُوا بِالْعَقُوثِ ﴾ (١٥:١: ١).

وبذلك يبقئ حق لسمع والطاعة مرتبطًا بموضوع العقد وشروطه الاسسية:

ا إنما الطاعة في المعروف؛ (رواء الشيخان وأحمد والنسائي وأبودارد).

« لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » (رواه أحمد والحاكم في مستلرك وصححه السيوطي)؛ أي خارج إظار العقد المتفق عليه بين الحاكم والمحكوم.

والخلاسة

- . أن الدولة الإصلامية دولة مدنية تتميز بمرجعيتها الإسلامية المتفتحة.
- _ دولة تعاقدية : (الدولة التي نطالب بها، ونسعى إليها، في إطار مشروعنا هي دولة تعاقدية، تقوم عمل الاختيار الحر المعبر عن إرادة الأمة).
- _ والإمامة عقد بين الإمام والأمة ممثلة بأهل الاختيار (الحن والعقد): والأمة مشرفة ومراقبة للعقد، وتملك الحق في خلعه إذا لم يوف بشروط العقد.
- دولة مواطنة ، الواطن هو لفرد الذي ينتمي إلى كيان سيسي (دولة) ، والانتماء الوطني غير الانتماء القومي أو الديني، ومصطلح مواطن تشمل كل إلسان ينتمي إلى الوطن، بعيدًا عن الانتماء العرقي أو القومي أو الديني.

وكلمة مواطن تغني عن كنمة (دُمي)، وتشمل من حيث الدين (السلم، المسيحي، البهودي، الجوسي، الوثني. . . إلخ) شريطة أنه ينتمي إني هذا الوطن.

كها تشمل من حيث العرق (العربي، والكردي، والأرمني، والشركسي، والصيني، والفارسي، و لأوربي، والأميركي. . إنخ) شريطة أنه ينتمي إلى هذا الوطن ـ وقد كانت وثيقة المدينة المنورة خير مثال على أن الدولة المسلمة دولة مواطنة، فاليهود والمسلمون (المهاجرون والأنصار) مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات:

 ■ دون2 تمثيلية ، في بيعة العقبة الثانية طلب الرسول ﷺ أن يُخْرجوا له نقباءهم (ممثليهم) وقد أخرجوا اثني عشر نقيبًا كانوا كفلاء على قومهم، وأهل الحل والعقد، أو أهل الاختيار، هم الذين يمثلون في النظم الدستورية الحديثة السلطة البرلمانية .

 ■ دولة تصدية : في المدينة المنورة ومع أول يوم لقيام الكينونة الإسلامية ذات السادة، كانت (التعددية لدينة).

والله عز وجل أقر التعايش بين المسلم وغير المسلم، وحسم هذا الأمر يقوله: ﴿ لا يَنهَاكُمُ اللَّهُ عَن الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ في الدَّين وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مَن دياركُم أَن نَبُرُو هُمْ وَتُقْسطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحبُ الْمُقْسطينَ ﴾ (المتحنة: ٨).

وفي وثيقة المدينة منح الرسول ﷺ اليهود أسس الحقوق المدنية والسياسة في إطار الاعتراف بالتعددية الدينية في الدولة الإسلامية ، جاء في هذه الوثيقة :

(.. وإنه من تبعثا من يهود، فإن له النصير والأسوة غيير مطلومين ولا متناصر عليهم، وأن اليهود ينفقون مم المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم؛ مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ (لا تفسه: وأهل بيته...).

ثم تُعدد الوثيقة بطون يهود بطنًا بطنًا وتعطيهم من الحقوق ما أعطت يهود بني عوف.

لقد كانت هذه (الصحيفة) الوثيقة أولئ الوثائق السياسية في تاريخ الدولة الإسلامية ، التي أسست للاعتراف بالتعددية الدينية في إطار المرجعية الإسلامية ، وانطلقت هذه الحقيقة مع الدولة الإسلامية لتستوعب الملل والنحل والحضارات، في دائرة من التسامح ، اعتبرت أمثولة خضارية في التاريخ الإنساني .

والجماعة ترى أن الآية الكريمة :

﴿ وَالَّدِينَ اسْتَجَابُوا لَرِبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْسِرُهُمْ شُورَىٰ بَيِّنَهُمْ مُ وُممًا رَزَقْنَاهُمْ يَنفَقُ وِنَ ﴾ (الشورئ: ٨٠).

هذه الآية تشخيمن أن الأمة هي مصدر السلطات فهي التي تولى من تثق بدينه وأمائته وخبرته وعلمه ومواهبه وكفاءته ثيقوم على أسر من أمورها، وأن رئاسة الدولة لا تؤخذ غصبًا وبحد السيف: بل بالأختيار الصحيح، وإن الأمة الإسلامية تدين بالعبودية لله وحده، وتقدس أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة، وتؤمن بأن الناس لا يملكون الحكم إلا بما أنزل الله . تعالى . بمقتضى شريعة الإسلام، ومن ثم فهي لا تملك أن تضوض من أجازته لِيَلِي أمراً من أمورها إلا بما قرره الشرع الحنيف وأن يسوسها على مقتضى أحكام الدين.

وإننا مع التسبيم بأن أحكام القرأن الكريم والسنة المطهرة هما الدستور الأسمئ - ولا يعتد ولا يقبل ما خانف أيهما - فإن الأمة لابد أن يكون لها دستور مكتوب تستنبط أحكامه من نصوص الشريعة الغراء، ثم من مراميها وغايتها وقواعدها الكلية، ثم بحقها في تنظيم المباح، وأن الدستور يجب أن يضمن توازنًا بين اختصاصات مختلف المؤسسات التي تدير شئون الدولة، حتى لا يطغي بعضها علي بعض، أو يستبد أحدها بالأمر.

وتؤكد الجماعة على أنها تؤمن بتعدد الاحزاب، وأنه لا حاجة لأن تضع السلطة قيوداً من جانبها عمل تكوينها ونشاطها، وإنما تكون ثمة جهة قضائية مستقلة هي التي يجري التحاكم إليها إذا لزم الأمر.

وتؤمن الجماعة أن مصلحة الأمة وأمنها واستقرارها يكمن في حرية العمل العلني للأحزاب والجماعات، وهذا لن يتم إلا بإقرار الحريات العامة، وإشاعة ثقافة الحوار في المجتمع بدل ثقافة الإقصاء وثقافة التعايش بدل ثقافة الاستنصال. .

■ دولة قداولية ، من التداول اشتق العرب كلمة (دولة) ، والتعددية السياسية تؤدي إلى التداولية، وهي المقابل لحالة (المُلك العضوض) الذي جاء بولاية العهد بدلاً من اختيار الأمة بواسطة الاقتراع الحر والنزيه. . وهي المقابل الموضوعي لحاكم مدى الحياة نُجح أو "خفق . . والمبدأ : (إن احسنت فاعينوني، وإن اسأت فقوموني، أمليعوني ما اطعت الله فبكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم) .

و التداولية هي تداول بين القوى والأحزاب السياسية بمناهجها واجتهاداتها . . وهو جوهر الشوري والدبمقر اطية وأسلوبها الأمثل لحل مشكلة الصراع على السلطة بمختلف مستوياتها .

ونن يكون النظام السياسي شوروبًا ديمقراطيًا ما لم ينضمن الآليات التي تنيح للجماعة السياسية التي تخطئ بتأييد الأغلبية الشعبية بتولي السلطة لتنفيذ البرنامج الذي كانت تدعوإنيه، وذلك من خلال قتراع دوري يحتكم الجميع إليه، فالمجتمع وحده هوالذي يرجع هذا الاتجاه أو ذاك.

وتتجسيد هذا الثبدا الابد من العمل من أجل توفير جملة من الضمانات أهمها :

- 1 تحييد المؤسسة العسكرية والأمنية والفضائية عن العمل الخزبي باعتبار ذلك مم لوازم النظام السياسي الذي يقوم على أساس انتعددية الحزبية رم يفضي إليه من تداول سلمي للسلطة خلال فترات موقوتة وضرورة من ضروراته.
- ٢ إحاطة السلطة بضمانات تمنع استخدامها لخدمة القائمين عليها،
 وتكريسها فقط لتحقيق أهداف المجتمع وتطبعاته.
- ٣- ترسيخ التعددية السياسية والحزبية في المجتمع وتأسيسها على أرضية صلبة من الثوابت العقدية والوطنية التي تجعل من التعدد مدخلاً إلى التكامل والتكافل والتعاون.
- ٤ ـ ترسيخ النضام الإداري والقانوني في الدولة وإلحضاعه لموازين
 وقواعد لا تتأثر بعبلية التداول السلمي للسلطة ، الذي يجب أن
 يقتصر على المستويات السياسية العليا .
- التنشئة السياسية السليمة لأفراد المجتمع لتوطين النفوس على
 التسليم بنتائج الانتخابات والقبول بتداول السلطة وانتقالها
 سلميًا.

■ دولة مؤسست، بنم العمل فيها بروح وجهد الفريق، ويتولى أصحاب الاختصاص مهامهم في كل ميدان، وفي إطار المؤسساتية يتحول الجيش إلى جيش وصني (غير فتوي) بحمى الوطن (كل الوطن)، وتتحول المؤسسة الأمنية إلى مؤسسة تحمي حرية المراطن، وفي إطار المؤسساتية ستجد العقول المهاجرة مكانها ني سياق وطني عام منتج.

ودولة المؤسسات تقوم على الشورئ ؛ ضد الدولة الفردية، التي تقوم على الأهواء والمصالح الشخصية والعشائرية.

فالشورى في المفهوم الإسلامي ليست بمجرد مبدأ سياسي معزول يحكم اشكال العلاقات السياسية فحسب. . بل هي نمط سلوك ونظام عام بصنع مختلف جوانب الحيدة بصيغته . . فبالإضافة إلى كونه قيمة إيمانية وخلقية توجه سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، يتربئ عليها الفرد والمجتمع لتصبح جزءاً من مكونات الشخصية المؤمنة وأحد مقوماتها.

هي مبدأ وقيمة سياسية وقانونية لازمة ومنزمة نحدد طبيعة نظام الحكم، وأساس ومصدر السلطة ، ونمط الإدارة واسلوب انخاذ القرار .

إن الشوري فريضة شرعية ملزمة ابتداءً والتهاءً وهي الوسيلة العبملية لإصلاح الحكم وحل مشكل السلطة في وقت يعصف فيه الاستبداد بأمتنا المربية والإسلامية ويقودها من إخفاق إلى إخفاق.

والشورئ التي نؤمن بها ونسعى إلئ تحقيقها وتأسيس نظام الحكم عليها ليست فالبًا جامدًا نتعسف إسقاطه على أوضاعنا الراهنة ، ونكثها تعني المشاركة في الحكم، وحق الشعب في تقرير شؤونه واختيار حكامه ومر قبتهم ومحاسبتهم: وضمان التزامهم في ما يصدروه من قرارات ويحدثون من أو ضاع تحقق مصلحة المجتمع أخذًا برأي الشعب مباشرة أو عن طريق نوابه، حتى لا يستبد بالأمر فرد أو ينفرد به حزب أو تستأثر به فئة.

إن التجسيد الأمثل نفاهيم الشوري في عصرما الراهن يوجب الاخذ بأحسن ما وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في ممرستها الديمقراطية من أشكال وقواعد

وطرق إجرائية وفنية لتنظيم استخلاص الإجماع وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلميًا وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها وتفعيل المراقية عليها . . ذلك أن التطبيق العملي المعاصر للشورئ كمرتكز للنظام السياسي والدستوري لاتنقصه المفاهيم الشوروية، فهي مؤصنة ومؤكدة في شريعتنا الإسلامية، بل يصطدم بغياب الهياكل والمؤمسات التي تعبر عن هذه المفاهيم وتتجلى فيها ممارسات الشورئ والاختيار وترسى سلوكًا شورويًا إيجابيًا قابلاً للتوارث والنماء.

■ دونة القانون ، يتقدم فيها أمن المجتمع على أمن السلطة ، والتحل فيها حالة الطوارئ محل القانون العام، ويحترم فيها الدستور من قبل الحاكم والمحكوم.

يستمد النظام القانوني في دؤلتنا المنشودة من الإسلام كقانون أعلى تجـ قر في المجتمع واستقر في وجدانه، فصار فيه الأساس الوحيد للشرعية، والمقياس المعتبر للمشروعية الصادرة عنه، ومن خلال هذه الحقيقة يتحدد المعنى الحقيقي لبدأ سيادة القانون.

فالقانون كاداة اجتهادية مرنة للضبط الاجتماعي لا يكون له القبول والاحترام إلا بقدر اتساق أحكمه الجزئية مع مبادئ وقواعد القانون الأعلى في المجتمع فيتسق وينسجم مع ما ترسخ في ضمير الأمة ووجدانها من مبادئ وقواعد وقيم نيمتلك بالتالي أهلية انسيادة ووجوبها عند التطبيق، بحيث يخضع له وينزل عنده حكمه جميع الأفراد بصرف لنظر عن المكانة التي يحتلونها اجتماعياً، أو المركز الوظيفي الذي يشغلونه سياسيًا أو إداريًا.

كما تخضع له سلطات الدولة بمختلف مستوياتها، وكذا الأعمال الصادرة عن مؤسساتها وأجهزتها، فتتحقق بالتالي دولة النظام والقانون.

إن مبدأ سيادة القانون هدف أساس نصمى لتحقيقه وترسيخه، ونعمل على تحقيق جملة من الهام تتضمن تعزيز هذا المبدأ وتجسيده في الواقع العملي من أهمها:

_ ضمان صدور التشريعات كافة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة حتى يكون كل فرد في المجتمع حريصًا على تطبيق القانون حارسًا له.

- بسط سلطان القضاء وضمان استقلاله.
- ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون وانضباطها به واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصلر من السلطات العامة مخالفًا للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة.

هذه أهم صيضات الدولة في مشروعنا، وهي دولة مدنيلة مرجعها الإسلام، دولة حديثة، تقوم على التعاقدية، والمواطنة، والتمثيلية، والتعددية، والتداولية، ودولة مؤسسات وقانون.

شكل الدولان

وترئ الجماعة أنه كما يقول الأستاذ البنا:

«النظام الإسلامي في هذا لا يعنيه الأشكال ولا الاسماء متى تحققت هذه القواعد الأساسية التي لا يكون الحكم صالحًا بدونها، ومتى طبقت تطبيقًا يحفظ التوازن بينها ولا يجعل بعضها يطغي على بعض، ولا يمكن أن يحفظ هذا التوازن بغير الوجدان الحي والشعور الحقيقي بقدسية هذه التعاليم، وإن في المحافظة عليها وصيانتها الفوز في الدنيا والنجاة في الآخرة، وهوما يعبرون عنه في الاصطلاح الحديث (بالوعي القومي) أو (النضج السياسي) أو (التربية الوطنية) أو نحوهذه الألفاظ. . ومردها جميعًا إلى حقيقة واحبه هي : اعتقاد صلاحية النظام، والشعور بفائدة المحافظة عليه، إذ أن النصوص وحدها لا تنهض بأمة كما لا ينفع القانون إذا لم يطبقه قاض عادل نزيه " (رسالة مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي).

٤ .. خصائص الدولة، وواجباتها، وحقوقها،

تتحدد خصائص الدولة وواجباتها وحقوقها فيما يلي:

■ ځميانصيار

١ ـ الشعور بالتبعة .

٢ ـ الشفقة على ألر عبة.

٣- العدالة بين الناس.

٤ _ العقة عن المال العام.

٥ _ الاقتصاد فيه .

■ واجباتها ،

١ _ صيانة الأمن .

٢ _ إنفاذ القانون:

٣_نشر التعليم.

٤ _إعداد القوة .

ه _حفظ الصحة .

آ __رعاية المنافع العامة.

٧ ـ تنمية الثروة وحراسة المال.

٨_ تقوية الأخلاق ونشر الدعوة.

■ حقوقها:

١ _ الولاء والطاعة.

٢_المساعدة بالنفس والأموال.

المنحث الخامس السلطة

تُشكل السلطة عنصرًا مهمًا من عناصر الدولة الحديثة.

والجماعة في هذا الميدان تود أن تعلن عن قناعتها المبدئية بمجموعة من الحقائق في هذا الخصوص، وهي :

الحقيظة الأولى؛ أن الأمة دائمًا هي مصدر الولايات؛ ومنها يستمد صاحب لولاية شرعيته، ولقد كانت الكلمة الأولى لخليفة المسلمين الأول غاية في الإيجاز «أيها الناس وليت عليكم ولست بخيركم. . » فلم ير فيها حقًا مكتسبًا، ولم ير في نفسه فلاً غيزاً على العالمين.

الحقيقة الثالية اأن السلطة في تصورنا الإسلامي، لا تتحرك في قراغ، بل إنها بتحوك في دائرة من نثوابت افتى تعتبر الأساس لأي حياة إنسائية وشيدة وقويمة، وعلى اساس من مقاصد الشريعة العامة، تستطيع السلطة أن تتحرك في سن التشريعات أو القوانين في إطار المصلحة العامة للأمة، وبهدي من النصوص الشرعية التي جاءت عامة وسجملة حيث اقتضى المقام العموم، وجزئية مفصلة حيث احتمر المقام ذلك.

المعقيقة الثالثة: أن تجميع السلطات وتركيزها بيد فرد أو جهة يشكل أخطر وأوسع مداخل الاستبداد الذي يفسد الدولة والمجتمع معاء ويهز بنيانهاء ويقوص دعائمها ، لذلك كان ;

- م توزيع وظائف الدولة بين سلطات ثلاث تشريعية وتنفيلية وقضائية، وإعمال مبدأ الفصل بينها ضرورة اقتضتها الحكمة منعًا للاستبداد وتحقيقًا للعدل.
 - تحقيق مبدأ لا سلطة إلا عسو لية حتى تتكافأ و تنو ازن السلطة والمجو ولية.
- ـ تقوية مؤسسات الحكم وإرساء بنيانها على أسس دستورية وقانونية راسخة لضمان عارسة السلطة من خلال مؤسسات لا من خلال أفراد.

مفهوم السلطات الثالاث ومكانتها في بناء الدولة

في مسيرة الفكر السياسي الإنساني، استقر بناء الدولة على دعامات ثلاث: السلطة التشريعية والسلطة القضائية : والسلطة التنفيذية ، واعتبرت هذه السلطات وحدات مستقلة، وتعمل بشكل متواز، على تحقيق العدل ومنع الظلم، وفتح سبل التطور أمام المجتمع، وأشير إلى الصحافة بانها سلطة رابعة، كما أشير إلى المجتمع المدني بمؤسساته السياسية والاحتماعية والثقافية على أنه سلطة خامسة، وتعدد السلطات يعين على توزيع المسئولية وكسر حدة احتكارها من قبل سلطة واحدة.

أولاً ؛ مفهوم السلطة التشريمية ؛

في مفهوم الحاكمية.. وأسس الديمقراطية:

يعلم السلم أن الله سبحانه وتعالى قد قصر أمر الحكم عليه وحده:

﴿ إِنَ الْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (يوسف: ١٠).

ولكن جملة الأحكام الربائية ، تتمثل في قواعد عامة مجمئة ، ترك للمسلمين أمر الاجتهاد من خلالها، والبناء عليها، إلى جانب منظومة من الأحكام التفصيلية كانت دائمًا أساسًا لبناء فقهي، يعطيها صيغتها الزمانية والمكانية، ومن هنا كان هذا ﴿ البناء الفقهي الضخم في التراث الإسلامي.

وبالتالي فقد تحدد دور المجتهد المسلم على مر العصور في البناء على إلقواعد الاساسية للأحكام الربانية لوضع الصيغ القانونية التي تحقق المقاصد العامة للشريعة أولاً، وفي صوغ الاحكام التفصيلية مثل أحكام الاسرة أو الميراث أو الجنايات أو البيوع، وصوغ القوانين الضابطة للأطر والجزئيات التي تحقق المصالح.

وليس للمجتمع المسلم أن يختار بين تطبيق شريعة الله تعالى أو لا.. ۱۲۰۰۱ مسلم، ولكل مجتمع، ولكل حكومة مسلمة. 4 44 % وهذا هوالمعنى الذي قصد إليه مصطلح الحاكمية ، يقول الحق جل وعلا : ﴿ وَمَا كَانَ لَمُؤْمِنِ وَلا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمُّواً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخَيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الاحزاب: ٣٦).

ولا يتناقض ذلك مع مقولة: إن الشعب هوصاحب الحق الأصيل في اختيار حكامه، واختيار ممثليه ونوابه، واختيار النهج الذي يعبر عن طموحاته وأشو قه... ومن هذا المنطلق، فإن الشعب هو صاحب الحق الأصيل أيضًا في محاسبة هؤلاء الحكام، بل وعزلهم إن هم قصروا أو الحرفوا في أداء المنهج الذي تم اختيارهم على. أساسه، أو تعاقد معهم الشعب على إنفاذه.

وهنا نذكر بأن الديمقراطية التي نسمي إليها هي الديمقراطية التي لا تُحِلُ حراماً أو تُحَرِّمُ حلالاً.. هي الديمقراطية ذات المرجعية الإسلامية.. الديمقراطية التي لا تتناقض مع ثوابت الأمة وقيم المجتمع..

نحن لا نحتكر الإسلام، ولا نقول بأن جماعتنا هي جماعة المسلمين، وإن من كان خارجًا عنها كان كاشرًا .. كلا .. كلا .. تحن تعتبر انفسنا جماعة من السلمين: لنا برنامجنا في الإصلاح والحكم وإدارة شئون الدولة.. وقد يكون لغيرنا من الجماعات الأخرى مرامحها كذالك

ثانياً: مفهوم السلطة القضائلة:

تعتبر السلطة القضائية مرجع الأمة الأساس في تحقيق العدل، وملاذها من كل أشكال البغي والظلم. و لظلم ليس فقط ما يمارسه قوي على ضعيف، أو غني على فقير ؛ بن إن للظلم أشكاله المعنوية التي تتجاوز في كثير من الأحيان أشكاله المادية، كما أن الظلم الذي تمارسه المؤسسات العامة، ضد الأفراد أو الجماعات، هوالذي يشيع الفساد، ويحاصر الناس في زوايا القهر والشعور بالمهانة، ويدفعهم إلى حالات من السلبية واللامبالاة. والسلطة القصائية المستقلة هي الركن الذي يأوي إليه لقاضي في انحباره دائمًا إلى جانب الحق والعدل، ورفضه لكل أشكال الضغوط المادية والمعنوية التي يكن أن تدرس عليه بمعطيات الترغيب والترهيب، ولقد حفل تاريخنا الإسلامي بامثلة نيرة لقضة حاكموا الخلفاء الذين أسندوا إليهم مهمتهم، وحكموا عليهم اللهم، وكانت سرجعيشهم الأولى، قوة (الحق) لذي يمثلون، دون أن ياخدوا بعتبارهم أنهم سلطة فوق سلطتهم، وأن مستعبيًا يمكن أن يخرج على حكمهم.

وفي مبدأ (فصل لسلطات) يعتبر القضاء سلطة مستقلة قائمة بذاتها . . ولكن حين تذوب هذه السلطات في سلطة، وهذه السلطة في (فرد)، لا يبقي للشعوب ولا للمظلومين او المحرومين من عاصم سوئ ضمير القاضي وتساميه فوق كل الصغائر الذي تسعى لارتهان الصغار من بني الإنسان.

إن يقطة الإسناد الأولئ في إصلاح القضاء إنما تكمن في تحديد مرجعية القاضي، ومصدر سلطانه، وقوته.

ثالثاً ، مفهوم السلطة التنفيذية :

تمثل السلطة التنفيذية، الوجه المادي للدولة، والجهة المباشرة للمجتمع فيها، والتحملة لعبء الموقف والقرار وتبعاته.

وإذ كنت مرجعية السلطة التنفيذية في الأصل، شأنها شأن بقية السلطات، قوة الإنابة العامة التي تحصل عليها من المجموع أو من ممثليه، فإن الواقع الأليم في عالمنا العربي والإسلامي أن هذه السلطة، قد قفزت على معطى الشرعية التاريخي المقرر نظريًا نتستمذ قوتها مباشرة من القوة المادية المتمثلة في اجيش الذي أسس ابتداءً للدفاع عن الوطن والمواطنين، لا لتطويعهم،





الباب الثالث

مناهسج الإصلاح في الشئون الداخلية

يرى الإخـوان أن الإص لاح الشـامل هو مطلب وطني
وقومي وإسلامي، وأن الشعوب هي المنية أساسًا بأخذ المبادرة
التحقيق الإصلاح الذي يهدف إلى إنجاز أمالها في حياة حرة
كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشوري.

وأن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسي الذي هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها، والتي تُعانى في الوطن العربي والإسلامي تدهوراً متسارعاً يكاد يصل بنا إلى القاع.

كما ترى الجماعة أن القيام بريادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أي قوة سياسية منفردة، بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع وأن المصالحة الوطنية العامة في القطر الواحد وفي عالمنا العربي والإسلامي التي تؤدي إلى تضافر الجهود جميعًا هي فريضة الوقت ليس لمجرد الوقوف ضد المخططات الهادفة إلى استباحة المنطقة، بل للنهوض من عثراتنا وعلاج مشاكلنا.

ويرئ الإخوان المسلمون أن واجب الوقت يقتضي من كل القوي السياسية والنخب الفكرية والثقافية وكافة المهتمين بالشأن العام أن ينتفوا حول إطار عريض ينطلق من المقومات الأساسية لهذا المجتمع، وأن يتعارنوا في المتفق عليه ـ وهوكثير ــ وأن يتحاوروا حول المختلف فيه ..وهو قليل ـ من أجل الصالح العام لهذه الأمة.

إن الشالوث المحر تهذه الأمة من جمود سياسي، وفساد وظلم اجتماعي، وتخلف علمي وتقني يهدد مصر الآن في أمنها الوطني ومكانتها القومية وريادتها الإسلامية ودورها العالي.

ومن منطلق أن هداية البشر إلى الحق، وإرشاد الناس جميعًا إلى الخير، وإنارة العالم بميادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْتَجَدُوا وَاعْيَدُوا رَبُّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْـرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلَحُونَ ﴿ ﴿ وَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَقُّ جِهَادِهِ ﴾ (الحج: ٧٨).

وإيمانًا بأننا ندعو بدعوة الله، وهي أسمن الدعوات، وننادي بفكرة الإسلام، وهي أقوم الفكر، ونقدم للناس شريعة القرآن، وهي أعدل الشرائع:

﴿ صِبْغَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَايِدُونَ ﴾ (البقرة: ١٣٨).

فإننا نؤمن بأن العالم كله عامة، وتحن خاصة، في حاجة إلى هذه الدعوة، وإلىٰ كل شيء يجدلها ويهيئ سبيلها.

ومن منطلق: ﴿ إِنْ أَرِيدُ إِلاَّ الإصلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾ (هود: ٨٨) ترى أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقي الشامل الذي يجب أن نتعاون عليه جميعًا ، من خلال القنوات الدستورية والقانونية، لإقامة شرع الله، وفي ذلك صلاح الدنيا والدين: ﴿ ثُمُّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شريعَة مَنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعَهَا وَلا تُتَّبِعُ أَهْوَاءَ الَّذِين لا يَعْلَمُونَ ﴾

ومن الحق "ن نعترف أننا بعكنا إلى حد كبير عن مقتضيات الإسلام الذي يحض على أن نقتبس النافع، وأن نأخذ بالحكمة أنَّن وجدناها، فهن ضالتنا، ولا امن لنا في تحقيق أي تقدم يُلكِّر في شتى نواحي حياتنا، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شرعتنا، والاحدبأسباب العلم، والتقلية الحديثة، وحيازة المعرفة بأقصى ما نستطيع، في ظل ثوابت هذا الدين العظيم، ومن منطلق مبادئه وقيمه.

ولذلك فإن لنامهمة محددة، نقدمها كتصور أساسي للإصلاح، من خلال حقنا الأصيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية لأمتنا.

وتتمثل هذه المهمة إجمالاً في العمل على إقامة شرع الله من منطلق إيماننا بأنه المُخْرَجِ الحقيقي الفاعل لكل ما نعاني منه من مشكلات داخلية وخارجية -سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية _وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيث المسلم والحكومة المسلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتقيم شتات المملمين، وتستعيد مجدهم، وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل لواء الدعوة إلى الله، حتى تُسْجِدَ العالم بخير الإسلام وتعاليمه.

وعليه، فرؤيتنا الإحداث هذا الإصلاح، وتحقيق هذه الغاية تتحدد في الخطوط الرايسية التالية :

المنحث الأول

الإصلاح السياسي والدستوري

١- إصلاح السلطة التشريعيية ،

ولتحقيق كل ذلك وحتى تقوم السلطة التشريعية بدورها في منظومة سلطات الدول.. فإن الجماعة ترى :

- ـ أن يقوم المجلس النيابي على أساس الانتخاب الدوري الحر النزيه، وتوفير كافة الضمانات اللازمة لذلك.
- تنشيط أداء المجلس الرقابي والتشريعي بصورة متوازنة حتى لا تستغرقه المهام التشريعية ـ زغم أهميتها _ رتصرفه عن المهام الرقابية .
- تطوير قدرات المجدس الرقابية وتوفير القرمات التي تمكنه من الوفاء بمسؤولياته في مراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها، أو سحب الثقة عنها من خلال الأتي:
- ـ نقييم المجلس لأداء الحكومة منزيًا من خلال التقرير السنوي والحساب الختامي المقدم منها إليه وتجديد الثقة وسحبها في ضوء ذلك.
- _ تطوير أداء لجان المجلس الدائمة ومدها بالمعلومات والبيانات اللازمة والإمكانيات المادية والبشرية الضرورية حتى تتمكن من القيام بو اجباتها ومسؤ ولياتها بإتفان وإحسان.
- ـ توفير الإمكانيات لضرورية ويحسب ما تسمح به إمكانيات البلاد التي تمكن الناتب من التواصل مع المواطنين عسمومًا ومع مواطني دائرته على وجمه الخصوص والتي تحقق التواصل الفعال بين المجلس والمواطنين كون ذلك من أهم عوامل إثراء وترسيخ التجربة الشوروية وتقوية المؤسسة النيابية .

مع كل السلبيات التي يحكن أن تقال عن التمثيلية كوسيلة لتكوين مجلس تشريعي، فإنها تبقى الصيغة الأمثل للتعبير عن رأي المجموع، ولكنها لا نؤدي بالنتيجة إلى الصيغة الأمثل في دراسة القرار الصحيح، وتوظيفه في مصلحة لمجموع. ومن هنا فإنها في مشروعنا الحضاري، مع تمسكنا بالصيغة التعثيلية للتعبير عن رأي المجموع، والحد من سيطرة مجموعة من المتنفذين على القرار العام. نلح دائمًا على ضرورة أن يكون هناك في دراسة أي قرار، مجال لمداخلة شورية من أصحاب الاختصاص، وفي كل فن برجاله، بحيث لا تكون هناك مجموعة من القررات المتضاربة التي لا تقدر مصلحة الأمة حق قدرها، ويمكن في هذا أن يصبح تمثيل الأمة في مجلسين: أحدهما للشورئ والنشريع، وثانيهما لتحقيق مصالح الشعب من خلال ممثله ، كما هو قائم في عدد من الدول العريقة في الديمقر اطية .

ومن الضروري أن تؤكد، أن حربة الاختيار، ونزاهة عمليات الترشيح و لانتخاب، هي الكفيلة بالحد من سلبيات التمثيل العام، وبتقديم المخلصين القادرين على نقليم مصلحة الأمة على مصالحهم الذاتية.

٢ _ الإصلاح الدستوري:

تعتبر سيادة القانون عنوان الحياة الإنسانية للتحضرة والرشيدة، وفي حال غياب (سيدة لقانون) عن الحياة العامة فكل ما بكتب أو يقال في مضامير السياسة عبث ولغووباطل.

في رؤيتنا الخضارية المستقبلية، أن الخطوة الأولئ في سبيل الإصلاح الدستوري هي في توفير الاحترام التام لنصوص الدستور، والسمويه عن أن يكون العربة بأيدي ممسكين بالملطة، أو مادة للامتهان يفصلها أصحاب السلطان على مقاساتهم،

إن إقامة دولة (المؤسسة) التي يسودها القانون، هي جزء من المشروع الحضاري لعام، الذي ينبغي أن تتضافر عليه جهود أبناء الأمة جميعًا، في موقف موحد تحت راية الحديث الشريف الحتى تأطروهم على الحق أطراً.

(احمد: ١/ ٢٩١، وقال الشيخ أحمد شاكر (٣٧١٣): (إسناده ضعيف)

هذا. . ولابد أن يمثل الدستور القيم العليا للأمة، والنظام السياسي الذي يحكمها، وحقوق المواطنين وراجباتهم تجاه وطنهم، وأنْ يكونْ بعيدا عن الخوض في الجزئيات التي تضطر المشرع إلى النيل منه بالحذف والتعديل.

إن العمل على ضمان قيام انسلطات وعارستها وفعًا للدستور والقانون المستمد من الشريعة الإسلامية، هو المقدمة الضرورية لتحقيق مبدأ سيادة القانون، فيخضع له وينزل عند حكمه جميع الأفراد بصرف النظر عن المكانة التي يحتلونها اجتماعياً أو المركز الوضيفي الذي يشغلونه سياسيًا وإداريًّا، وتحضع له سلطات الدولة بحنتلف مستوياتها وكذ الأعمال الصادرة عن مؤسساتها وأجهزتها فتحقق بالتالي دولة النظام والقانون، وتتحدد الواجبات والحقرق و بنسؤوليات والثواب والعقاب، مما يؤدي إلى نشر العدل في المجتمع وتحقيق المساراة وإشاعة الطمأنينة ومناخات الثقة واستقرار المعاملات والوقاء بالالتزامات.

٣ .. أهداف النظام السياسي العامة :

تسعئ الشريعة الإسلامية من خلال مجموعة النظم العامة التي تضبط بها حياة الإنسان، ومن خلال النظام السياسي بشكل خاص إلى تحقيق الأهداف التالية ضمن مشروع الاستخلاف الإنسائي العام:

ا برالامين ۽

يعتبس (الأمن) المقصد الأول ليس من النظام السياسي فحسب، بل من الشريعة نفسها.

فمقاصد الشريعة ـ حسب فقهاء الإسلام ـ هي حفظ أو حماية (الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال).

مطلب أساسي في النظام السياسي العام أن يحفظ على الدس معتقداتهم ويحميها ويكفلها ويصونها، وأن يحفظ حياتهم فلا تتعرض لأي شكل من أشكال العدوان الكلى أو الجرئي لمباشر أو غير المباشر، بالقتل المادي أو لمعنوي، ثم أن يحفظ عليهم عقولهم، بتوفير المدخ الملائم لحياة عقلية منهجية سليمة بالتعليم والتثقيف والتوجيه، ثم أن يحفظ على الناس أعراضهم، والعرض من التعبيرات التي تعنى جميع أشكال الخصوصية الإنسانية .

والأمن من حقوق المواطنة الأساسية التي ينبغي أن يتمتع الإنسان بها بمجرد الانتماء إلى الوطن، وكم نصت عهود المسلمين في تاريخنا الزاهي على حفظ هذه لحقوق، وفي عهد رسول الله على لنصارئ نجران: « ولنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد صلى على اموالهم وإنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم وكل ما تحت ايديهم من قليل أو كثير؟ .

٢ _ المساواة :

يعتبر تحقيق المساواة العامة بين الناس هدفًا أساسيًا للنظام السياسي العام، الدى ينشده الإسلام.

ولقد أقر الإسلام في إطار الثوابت العامة التي رسمها للإنسانية حقيقة لمساواة بين بني البشر: هذه المساواة التي تقرر وحدة (الجوهر) الإنساني، فتسقط بذلك كل نظريات الأجناس والأعراق والألوان، لتكرس مكانها المساواة بين بني الإنسان.

قال رسول الله على: ﴿ اللَّهِ النَّاسِ إِنْ ربِّكُمْ تُواحِدُ، وإِنْ أَبِأَكُمْ وَأَحِدُ كُلُّكُمْ لأَدْمُ وآدم من تراب؛ لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى؟. (رواه احمد، وابونعيم في الحلية، والطبرائي في الأرسط، والبزار، وقال الهيثمي: رجال البزار رجال الصحيح).

ومن المساواة في جوهر الإنسانية، ننتقل إلى المساواة في الحقوق المدنية العامة، التي تتيح للإنسان ضمن النظام السياسي العام لمشروع الاستخلاف، أن يتمتع بكافة اخقوق المدنية.

ونحن إذ نقرر هذه المساواة الحقوقية الدنيوية العامة منطلقين من شريعتنا الإسلامية، فإننا لا نرئ أن ذلك يصطدم مع مفهوم التفاضل على أساس التقوى، لأنه تفاضل في حدود معينة، تفاضل بين الناس عند ربهم فقط، فأكرمهم عند الله أتقاهم، وكون لتقي كريًّا على الله لا يعطيه حقًّا عند الناس يزيد على ما لغيره ميار الحقوق.

إن شريعتنا الإسلامية تسوي في تطبيق نصوص الشريعة بين المسلمين وغيرهم في كل ما كانوا فيه متساوين، أما ما يختلفون فيه فلا تسوى بينهم فيه، لأن المساواة في هذه الحالة تؤدي إلى ظلمهم، ولا يختلف غير المسلمين عن المسلمين إلا فيما يتعلق بالعقيدة، ولذلك كان كل ما يتصل بالعقيدة لا مساواة فيه، وإذا كانت المساواة بين المتساوين عدل خالص، فإن المساواة بين المتخالفين ظلم واضح، ولا يمكن أن يعتبر هذا استثناء من قاعدة المساواة، بل هو تأكيد للمساواة.

وفي رؤية الجماعة نعتبر المواطنة انتماء شرعيًا يقوم عبى أساس هويتنا الإسلامية، ويعزز انتماءنا القومي، ومن هذا المنطلق نعرف للمواطنة حقوقها ونلتزم بواجباتها كواجبات إسلامية ووطنية وقومية.

وتبقى مقولة « الهم مااتنا وعليهم ما علينا ». . سنة ماضية يسرس الإسلام بها كل من ارتضى أن يعيش بين جناحيه مما يعرف بالتعبير المعاصر بالأقليات.

يقول الأستاذ البناء رحمه اللهء،

 وموقفنا من إخبو ننا المسيحيين في العالم العبربي موقف واضبح وقديم ومعروف، لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، وهم شركاء في الوطن، وإخوة في الكفاح الوطني الطويل، لهم كل حقوق المواطن، المادي منها والمعنزي، المدنى منها والسياسي، والبربهم، والتعاون معهم على الخير، فرائض إسلامية لا يمتلك المسلم أن يستخف بها أو أن يتهاون في أخذ نفسه بأحكامها ، ومن قال غير ذلك ، أو فعل غير ذلك فنحن براء منه ومما بقول، ونما يفعل..

(منشور بيان للناس درسائل الإمام الشهيد حسن البنا)

٣ ـ العطال:

المدل اسم من أسماء الله الحسنى، وقيمة عليا تضرض وجودها على حياة الناس؛ لتحمى حقوقهم، وتجسد مفهوم المساواة... فهوحالة عامة، قانونية، وسياسية، واقتصادية، وتقافية، واجتماعية، وهي كل ميدان من ميادين الحياة، لقد اعتبر القرآن الكريم العدل من الدواعي الأساسية لإرسال الرسل وإقرار الشرائع، قال تعالى:

﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِالْبَيْنَاتِ وَأَنزَلْنَا مُعَهِّمُ الْكَتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (الحديد: ٢٥).

كما اعتبر أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه العدل بين الناس من العزائم التي لا رخصة فيها فقال: «أما العدل فلا رخصة فيه في قريب ولا بعيد، ولا في شدة و لا رخاء ق.

وقال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ : «عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة . . ولهذا يروي أن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مع منة".

ويقول ابن ليمية في موضع آخر من كتابه (الحسبة) :

«العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم بكن لصاحبها في الأخرة من خلاق، وإن لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُعجر على به بالأخرقة .

٤ - الحريسة:

صيانة حرية الفرد والمجموع هو مطلب من مطالب النظام العام الذي يسود حياة الإنسان في منجتمع ما . . والحرية في منظورنا الحضاري حق إلهي أو لي منح للإنسان مع خلقه الأول، بدون تمييزين الناس بسبب أجناسهم والوانهم، بل ترك للإنسان أن يزاول خياره المسؤول بين الإيمان والكفر:

﴿ وَقُلَ الَّحَقُّ مِن رَّبَّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمِّن شَاءَ فَلْيَكُثُورْ ﴾ (الكهف. ٢٩). تحت طائلة الإنذار الرباني:

﴿ إِنَّا أَعْتُدُنَّا لَلظَّالَمِينَ قَارًا ﴾ (الكهف: ٢٩).

ولد كان تسلط لإنسان على "خيه بفعن ما يقع بيده من فضل قوة أو مال: يجعله قادرًا على سلبه بعضًا من حريته أو كلها. . كان من أو لي و جبت النظام العام في المجتمع الإنساني أن يحفظ للناس حقهم في الحرية الذي يحمي كرامتهم، ويصون وجودهم، ويحقق بالتالي أهليتهم للتكليف والمسؤولية.

على أن تنتظم هذه لحرية ضمن مجموعة من الضوابط تشكل بصيغها العامة الفاصل بين الحرية والفوضي. ذلك أن الحرية إذا تعدت حدوده صدرت إلى الفوضيّ، وحينتذ تكون عدوانا على حرية الآخرين، وحتىٰ في دول العالم الحر. لاتغيب الضوابط أو الخطوط احمر عن قانون الدونة، ولكل دولة من دول العالم خصوصيتها لحصارية ، والقيمية التي تسعىٰ دائمًا لصيانتها والحفاظ عبيها .

سياسات وإجراءات ،

تود جماعة الإخوان السلمين في رؤيتها الحضارية الشاملة التأكيد على تبنيها للمبادي والسياسات والإجراءات التالية،

١ - إننا نؤكد تمسكن بنظام الدولة نظامًا جمهوريًا برلمانيًا دستوريًا ديقر اطبًا في نطاق مبادئ الإسلام.

٢ .. كما نؤمن بحق الفردفي المشاركة السياسية الفاعلة ، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليًا وخارجيًّا، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية بقوم على الندِّية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثين الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، وننتزم بأصولها، وندعوالأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطني، تتمثل بنوده فيما يلي:

- الإقرار التم بأن الشعب هر مصلر جميع لسلطات، بحيث لا يجوز لاحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقًّا في تولى السلطة أو الاستمرار في عارستها إلا استمدادًا من إرادة شعبية حرة صحيحة .

- _ الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه واتباع سياسة سليمة في تشكيل الحكومات، اذ بدون هذا وغيره من الامور الهامة في تشكيل الإدارة السياسية وما يتعلق بها، لن يكون هناك إصلاح سياسي حقيقي.
 - التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.
 - تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.
- ـ تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والأداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل ألإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
- _ تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية ، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والأداب العامة والمقومات الأساسيَّة للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.
- ـ تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمساركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
 - _ تأكيد حق التظاهر السلمي.
- ـ تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حُرًّا، ولملة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين علئ إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل عبى أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة ، هو الذي يتولَّى تشكيل الحكومة.
- ضمان حلى كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

- م رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعدى هو الذي يختار القضاة منشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أي تدخل من السلطة التنفيذية.
- ـ لكافة المرشحين حق الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتمرات وتوزيع مطبوعات انتخابية وتسيير مسيرات وتعليق لافتات.
- _ إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن لدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المناشر أو غير المياشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًّا سياسيًّا كسائر الوزراء.
- أن تكون المشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية ، وتحديد مهامها في الحفاط على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.
- تحديد سلطات رئيس الدولة، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل المعد عن المسئولية التنفيذية لمحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.
- إلغاء القوانين التي شلت حركة لعمل الجادفي النقابات المهنية والعمالية وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي، وتَعلي من قيمة أداء المهن اخرة، وتحقق لها المناخ الملاثم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.
- العمل على تمكين الطلاب من تمارسة حقهم في تشكيل مجالس تمثلهم واتحاد يجمعهم بحرية ومشاركة تامة.
- ـ تحرير وسائل الإعلام العامة من هيمنة الرأي لواحد عليها وإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية في المجتمع للمشاركة فيها والتعبير عن أراتها وبرامحها من خلابها.

- _ احترام حق المواطنين في اختيار انتماءاتهم السياسية وعدم إكراه الموظفين على الانتماء إلى حزب بذاته واعتبار الوظيفة العامة حق لكل كفؤ ومؤهل من أبناء اليمن جميعًا دون تمييز.
- _ منع تعطيل الصحف والنقابات والمنظمات والاتحادات إداريًا وحصر الحق في ذلك للقضاء وحده. وإعادة النظر في التشريعات واللوائح التي تفرض قيوداً غير دستورية أو قانونية على الصحف والنقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية بما يضمن إعطاء المزيد من الحريات للصحف ومنظمات للجتمع المدني لممارسة دورها الابجابي في إرساء الشورئ وقيم الحرية في المجتمع.
 - .. نشر الوعي الحقوقي والقانوني في المجتمع.

٤ ـ الإصلاح القضائي،

إن مشروع الجماعة لنهضة الأمة يركز في إصلاح القضاء ويركز على بناء التشريع الجنائي الرادع. . والجماعة مع إيمانها المطلق بربانية التشريع الجنائي الإسلامي، وكفاءته المطلقة في تأمين الحياة الآمنة لأبناء المجتمعات، تعتقد أيضاً أن لهذا التشريع أجواءه من لصيانة والكفاية والحذر التي يمكن أن يطبق فيها، ويبقئ التشريع الرادع مطلبنا الاساسي في كل مرحلة من مراحل الطريق إلى مجتمع العدل والتكافل والطهر والنقاء، بعيلًا عن مجتمع الجريمة والخوف الذي يهدد حياة الناس

فالإسلام قبل أن يأمر بإقامة حد السرقة.. أمر بإيتاء الزكاة، وإقامة العدل والتكافل في المجتمع، وقبل أن يأمر بإقامة حد الزنا.. أمر بتزويج الأيامي، وتيسير الارتباط بالحلال.

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطن، وأن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل، فإننا نومن بأن الإصلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل، وإدراكا من الجماعة، الإصلاح الشامل، وإدراكا من الجماعة، الأهمية ودور السالة التعاليف المساعة، المساعدة بأهمية ودور السلطة القضائية فإنها تؤكد علئ ضرورة ترسيخ حرمة القضاء في قلوب المو طنين وتمكين الثقة به ومد نفوذه ويسط سلطانه، وسنعمل على تحقيق الآتي :

- ١ ـ كفالة استقلال القضاء بجميع در جاته، وبكل الإجراءات، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، واحترام أحكام القضاء وعدم التحايل عليها، وألا يُحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تُلغَي جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط
- ٢ ـ الفصل بين سلطتَي الاتهام والتحقيق، وإذ تكون النبابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، ويحق لكل من تحبسه احتياطيًا أن يتظلم فورا من قرارها أمام جهة تضائلة
- ٣ ـ تعديل القوانين وتنقيته، بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور.
- ٤ ـ كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكل الإجراء ت، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع ، واحترام أحكام القضاء وعدم التحايل عليها ، وألا يُحاكم أحد إلا أمام قضيه الطبيعي، وأن تُلغَى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جراتم ومخالفات العسكريين فقط.
- ه _ ترسيخ مدا استقلال القضاء وتجسيده في الواقع من جانبين أحدهما استقلال القضاء ماليًا وإداريًا، وثانيهما استقلال القاضي في قضائه حكمًا وتنفيلًا دون أن يكون لأحدعليه سنطان إلا للشريعة والقانون المستمدمنها وسن التشريعات
- ٦ ـ الفصل بين سلطتَى الاتهام والتحقيق. وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل؛ ويحق لكل من تحبسه احتياطيًا أن يتظلم فورا من قرارها أمام جهة قضائية.
 - ٧ ـ تعديل القواتين وتنقيتها بما يؤدي إلى تعابقها مع مبادئ الشريعه الإسلامية .
- ٨ _ إيجاد شرطة قضائية تعمل تحت إمرة رجال القضاء لما في ذلك من ضمانات لحماية مبدأ استقلال القضاء.

- ٩ ضمان تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا والنائب العام
 من بين قائمة من المرشحين يتقدم بهم مجلس النواب إلى السلطة التنفيذية.
- ابعاد أجهزة القضاء عن الصراعات الحزبية والأهواء الضيقة لأنه مرجع الجميع عند أي خلاف.
- ١١ ـ استقلال مجلس القضاء الأعلى باختيار القيادات القضائية على أساس الكفاءة والاستفامة والحياد وبما يكفل إسناد العمل القضائي إلى الرجال الاكفاء الذين تتوفر فيهم شروط العجالة من العفة والنزاهة والقوة في الحق المؤهلين علمياً وأخلاقياً.
- 11 تطوير النظام القضائي يما يعين على تحقيق العدالة وتيسير سبل التقاضي وضبط عمل القضاة وإظهار وجه الحق فيه وسرعة الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات واعتبار الزمن جزءًا من العدالة، وضمان تنفيذ الأحكام النهائية الباتة وبسط العدل في ربوع الوطن.
- ١٣ _ تطوير وتنظيم مهنة المحاماة لما لها من أهمية في مساعدة القضاء وخدمة العدالة من خلال إيجاد قانون يحدد الشروط والقيم التي ينبغي توفرها فيمن يمارس هذه المهنة ، وتنظيم أعمالها والحد من التحاق العناصر غير المؤهلة بها.

فدور المحامي الحرّفي صيانة الحريات، والنفاع عن الحقوق العامة للمواطنين، لا تقتصر على ساحات المحاكم، أو على من هم في قفص الاتهام، بل تتعدى ذلك للدهاع عن الحقوق العامة لجمهور الشعب، هذه الحقوق المتمثلة في الحريات العامة بكل أبعادها: العقائدية والعياسية والاقتصادية.

وبالتالي فإن من أخص خصوصيات نقابة المحامين، أن تأخذ على عاتقها، مهمة الدفاع عن إنسان الوطن من كل ظلم أو ضيم يقع عليه.

٥ ـ الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد ،

تعتبر الإدارة العامل الأساس في نجاح الدول وتقدمها أو عجزها وتراجعها، وقد أثبتت تجربة الدول النامية أن مشكنة التنمية فيها تتمش في الفجوة الإدارية الناجمة عن وجود فرق كبير بين ما نتطلبه خطط التنمية من كفاءات وقدرات في تنفيد متابعة هذه الخطط، وبين القدرة الإدارية الحقيقية للأجهزة المركول لها هذه الهمة . بالإصافة الني المُسكلة الأخرى الناجمة عن الفساد وغياب الشفائية، ولذلك فقد تدنئ مستوى تحقق خطط الننمية الن مستوى القدرة الإدارية لجمرع تلك الأجهزة.

ومن هذا فإن الدولة الحسيشة يجب أن تهلتم بتلحمين أداء أجهزتها الإدارية تنظيما وتشريعا وعناصر بشرية لتتمكن من تنفيذ ومنابعة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ونجاح وعلى رأس ذلك رئاسة الدولة المثلة للسلطة التتضيدية.

مجالات الإصارح الإداري ،

- ــ تنمية العنصر البشري نفسه.
- . إصلاح الأنطمة والقواتين الإدارية.
- تطوير وتحسين الجوانب الفنية للإدارة.

الدالإصلاح الرئاسي ا

ولإصلاح النظام الرئاسي ترئ اجماعة ما يلي :

- ١ ـ أن يتم انتخاب رئاسة الدولة في ظل ومدخات يتعدد فيها المرشحون للرئاسة ويقدم كل مرشح برنامجًا انتخابيًا يتعهد بالوفاء به على ألا يكون ذلك لأكثر من دورتين رئاسيتين.
- ٢ _ ضبط العلاقة بين مختلف هيثات وأجهزة السلطة التنفيذية والتحديد الدقيق لسؤولية وصلاحية كل منها، ومنع أي تداخل أو ازدواجية حتى لا تضيع المسؤولية بين اللين يتدانعونها.

- ٣_ إعادة هيكلة لحكومة وفقًا للقواعد الدستورية وبرؤية موضوعية تنطلق من الاحتياحات الفعلية لتسبير السياسة العامة في البلاد.
- ٤ _ تحديد مخصصات القيادات العليا للسلطة التنفيذية وتقنين تصرفهم بالمال العنام.
- ٥ _ منع السلطة التنفيذية من إصدار لوائح تنفيذية للقوانين المتعلقة بحقوق المراطنين وأموالهم وحرياتهم ليقتصر دورها على إصدار اللوائح الإدارية فقط.
- ٦ _ إيجاد الصيغ الكفيلة بتنسيق جهود الوزارات حتى يحل التكامل والتعاون محل التضارب والتناقض.

البادئ العامة التي تحكم مؤسسات الدولة :

يرى الإمام حسن البنا رحمه الله لإصلاح المؤسسات الحكومية ضرورة الأخذ بالمبادئ التالية :

- بث الروح الإسلامية في دواوين الحكومة بحيث يشعر الموظفون · جميعًا بانهم مطالبون بذلك.
- ـ تقديم مواعيد العمل في الدواوين صيفًا وشتاءً حتى يعين ذلك على الفرائض ويقضى على السهر الكثير،
- _ القضاء على الرشوة والمصوبية والاعتماد على الكفاية والمسوغات القانونية فقط.
- _ أَنْ تُوزِنْ كُلِ أَعِمَالُ الحَكُومَةُ بَيْزَانَ الأحكم والتعاليم الإسلامية. فتكون نظم الحفلات والدعوات والاجتماعات الرسمية والسجون والمستشفيات بحيث لا تصطدم بتعاليم الإسلام، وتكون الدوريات في الأعمال على تقسيم لا يتضارب مع أو قات الصلاة.

ويناء على ذلك يجب الممل على تحقيق ما يلي :

- تبني فلسمة واضحة للتنمية الإدارية تشارك في وضعها وتنفيدها جميع الأجهزة المتخصصة
- تحديث التشريحات ونظم احراءات العمل بشكل يكفل زيادة فاعلية اجهزة الإدارة ويساهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بيسر وسهولة.
- تني سياسة واضحة العالم للاهتمام بالعنصر البشري داخل أجهزة الدولة المختلفة من خلال تنمية القوئ البشرية العاملة علميا ومسلكيا وتبنى نظام رواتب وحوافز فعال يكفل الحد الادنئ للحياة الكريمة للموظف ويوفراله الخدمات الاجتماعية والصحية المناسبة . . مع إعادة النظر في سلم الأجور والمرتبات بصفة مستمرة بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية لجديدة ويضمن للموظف الاستقران المعيشي والوظيفي.
- _ تحقيق الاعتبار للوظيفة العامة والتطبيق الصارم للمبدأ الدستوري في حيادية الوظيفة العامة وعدم تسخيرها للمصالح الحزبية والشخصية واعتبار الوظيفة العامة حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط اللازمة لشغلها. وإنغاء كل أشكال التميير بين المواطنين في التوظيف أو التحيين والترقية . . ونشر الوعي بمفهوم الوظيفة العامة وأنها تكليف لا تشريف.
- ـ وضع نظام توصيف وترتيب الوظائف لكافة الوزارات والمؤسسات والهيئات والأجهزة العامة في لدولة، بحيث يتم تحديد مهام ومستولوت كل وظيفة وشروط شعلها والترقية إليها وحقوق الموظف وواجباته وإصدار قانون بدلك.
- _ التطبيق الصارم لمبدأ التخصص في العمليات الإدارية بما يضمن احترام المسؤولية وعدم التداخل في الاختصاصات والحدمن القوارات المتضاربة التي تؤدي إلى إعاقة العمليات الإدارية وإرباك العمل.
- _ ضمان حيادية الجهاز الإداري للمولة وعدم تسخيره للمصالح الحزبية أو الشخصية .

- . تطوير معايير وطرق قياس أداء الموظفين في الجهاز الحكومي، وفقًا لأسس موضوعية _ وتطوير أنظمة الرقابة والتقييم لأداء الموظفين في الجهاز الحكومي وتعميم تطبيقها بصورة تكفل تحسين الاداء ومكافأة المحسن ومجازاة المقصر تجسيداً لمبدآ الثواب والعقاب.
- _ التوسع في برامج التدريب للموظفين، وتطوير مهاراتهم، ورفع كفاءتهم وضمان تكافؤ الفرص جُميع الموظفين في الحصول على التدريب اللازم محليًا وخارجيًا.
- _ إدخال الوسائل الحديثة والملائمة لتنظيم الإدارة وتيسير وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنجاز معاملات المواطئين بحيث تتم بصورة تنقائية ولا يضطر صاحب المعاملة لمتابعة معاملته شخصياً.
- مراجعة وتقييم الهياكل الإدارية الحالية ودمج الأجهزة والمؤسسات والإدارات المتشابهة ي يضمن تأديتها للمهم المنوطة بها يكفاءة واقتدار ومراعاة التوزيع العادل للكادر البشري داخل المؤسسات والدوائر الحكومية ومعالجة التضخم
 - _ تطبيق قاعدة المنافسة في الأداء الوظيفي ومكافأة الإدارات المناجحة.
- ـ تبنى سياسة واضحة لتوزيع القوى العامنة بشكل متوازن على أجهزة الدولة وفق خطة محددة العالم لاحتياجات الاجهزة الإدارية من الكفاءات المختلفة. وضبط عملية التوظيف بما يحقق العدالة والمساواة بين الباحثين عن العمل.
- _ تحديث قوانين التقاعد بهدف انصاف الموظف المتقاعد والمساواة بين المتقاعدين القدامي والجدد، وان لا يكون التقاعد سيف مسلط على رقاب العاملين في الدولة ، بالحد من السلطة التقديرية الواسعة للمسؤول في الاحالة على التفاعد.
- _ استثمار أموال صناديق التقاعد بما يعود بالفئدة قتصاديًا وماليًّا على المجتمع والمتقاعد بدلاً من تجميدها في البنوك المركزية أو ما يسمئ بأذوك الخزانة .

٧- إصلاح الإدارة المحلية ،

- ـ بناء الإدارة المحلية على مبدأ الاختيار الشعبي الحر وتوسيع صلاحياتها .
- ـ تحديث تشريعات الإدارة المحلية لتحقيق مفهوم اللامركزية والعمل عدلي تفويض السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار.
- إعادة توزيع موظفي الدولة بين السلطة الركزية والسلطات المحلية وإعادة تدريبهم وتأهيلهم للمهام الجديدة، وإنشاء صندوق للعمالة الفائضة، وإعادة تدريبها لاستيعابها في الوظائف الشاغرة.
- وضع معابير محددة تضمن حسن الاختيار لمسؤولي الوحدات المحلية (محافظات، مديريات).
- ـ توسيع صلاحيات المجالس المحلية وتمكينها من مراقبة ومحاسبة مسؤولي الوحدات المحلية وعزلهم عند ثبوت المخلفات هليهم.
- ـ تحديد وحدات الإدارة لمحلية والتقاسيم الإدارية على أسس عملية تراعى الحجم السكاني والانساع الجغرافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية للسكان والبني والمقومات الأساسية للوحدات الإدارية ويحفظ للمجتمعات المحلية وحدتها وتضامنها ولحمتها.
- تقنين العلاقة الإدارية بين هيئات وأجهزة السلطة المركزية وهيئات وأجهزة الإدرة المحلية على أساس اللامركزية الإدارية. ماتباع الوسائل الكفيلة بتوفير وتطوير الموارد الملية التي تمكن الإدارة المحلية من القيام بالوطائف المناطة بها وإشباع حاجات الموظفين في مختلف وحداتها الإدارية.

تعزيز دور المجتمع المدنى وتقوية مؤسساته

العمل على ضمان حق المجتمع في تنظيم نفسه وتقوية مؤسساته في كافة أو جم نشاطه وتوفير كافة الظروف والمناخات الكفيلة بإطلاق طاقات المجتمع، وتحريرها من كل عائق معنوي أو مادي. نيكون مجتمعًا مؤسسيًا متكافلًا متحملاً لمسؤولياته، ساهرًا على مصاخه، سباتًا في مبادراته، قادرًا على تنظيم وإلشاء مؤمسات وآليات حركته الذاتية، بحيث تشكل فيه مبادرات الأفراد ومساهماتهم في مختلف أو جه نشاطاتهم المجتمعية أهم عناصر المفعل الاجتماعي الخلاق.

وذلك من خلال الأتي،

- .. ضمان حرية العمل النقابي وحق المواطنين في تنظيم أنفسهم بإقامة مختلف المنظمات والمؤسسات المدنية على أسس ديمقراطية شوروية في مختلف ميادين النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.
- _ توفير الظروف المساعدة على تعزيز وترسيخ تقاليد العمل المؤسسي الديمقراطي الشوروي داخل مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن هيمنة السلطة والهيمنة الحزيية .
- _ إفساح المجال للمبادرات الخاصة الفردية منها والجماعية في مختلف جوانب الحياة وميادين النشاط الإنساني.
- _ دعم الأنشطة الخيرية وتعزيز دورها في المجتمع بإعادة بناء وهيكلة النشاط الخيري وفق رؤية عصرية من خلال عمل ما يلي:
- أ _ إعادة تنظيم النشاط الخيري على المبادئ والأحكام الشرعية والاستفادة من الأدوات الاقتصادية والأساليب الإدارية الحديثة.
- ب _ نشر القيم الإسلامية في المجتمع ومحاربة الرذائل وتوجيه الدعاة والمرشدين ووسائل الإعلام لغرس حب الخير والفضيلة في النفوس وإشاعة روح التكافل والتراحم والحث على بذل الصدقات والفربات من خلال التذكير بما أعده الله للمحسنين من خير وثواب.
- جـ التزام المؤسسات والجهات الخيرية بالشفافية الكاملة في نشاطها وتقديم خدماتها الخيرية لكل المحتاجين بحيادية تامة دونما تمييز، أو محاباة.
- د _ انتشجيع على الوقف الخيري، وإعادة الاعتبار للوقف الإسلامي، الذي من خلاله تم بناء الطرق، والمساجد، والمدارس، والمستشفيات وملاجئ الأيتام، وتقديم العون لكثير من الفقراء والمحتاجين والمنقطعين.

المبحث الثاني

إصلاح النظام الاقتصادي

قال تعالى: ﴿ يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِّبِي الصَّدْقَاتِ ﴾ (البقرة: ٢٧٦).

وقال تعالىن : ﴿ وَلَقَدْ مَكُنَّاكُمْ فَي الأَرْضِ رَجْعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلْيِلاً ۗ مَّا تُشْكُرُونَ كَه (الإحران: ١٠).

وقال تعالىي : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خُلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَٱلوَلَ مِنَ السَّمَاء مَاءُ فَأَخْرِج بِهِ مِنَ الثَّمَرِاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرُ لَكُمُ الْفُلْكُ لِتُجري في البَّحْر بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارِ (٣٦) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِبَيْنِ وَمَكْرُ لَكُمُّ اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ (٣٣) وَآتَاكُم مَن كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْمَتَ اللَّه لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ (إبراهيم).

لامن المعلوم أن المال هو (عصب الحياة)، وأن الاقتصاد ركن أساسي من أركان الدولة ، ومن الصعوبة بمكان أن يقوم الاقتصاد . بدوره الفعّال في النهضة والتنمية الشاملة في ظل نظريات اقتصادية غريبة عن المجتمع وهويته وثقافته.

وعليه فالابد من برنامج ينطلق من مبادئ الإسلام وقيمه، ويعبئ طاقات الشعب الروحية وقواه الاجتماعية، ويتبنئ سياسات اقتصادية جادة وجريئة تعتمد الوقعية، وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الاستثمار والادخاره وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مراحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والإمكانات المتاحة للمجتمع من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلام الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، والاستقرار السياسي» (الإخوان وقضايا معاصرة).

مدخيل:

يمر الاقتصاد العالمي المعاصر بازمة خانقة، سواء على صعيد النظم والنظريات أو على صعيد الواقع العملي لاقتصاد السوق.

والنظام الاقتصادي الإسلامي يمتلك بقدراته المكنونة والمتميزة الحلول لأزمة الاقتصاد المعاصر قطرية كانت أو دولية، محلية أو عامة.

وتعتبير العضلة الاقتصابية الأبرز حضوراء والأشد إلحاكا على الأجندة القومية والقطرية لدول العالم الثالث ومن ضمنها أقطار العالم العربي والإسلامي، على وفرة ما حباها الله سيحانه وتماثي من ثروات.

والإسلام يقدم ضمن منظومته القواعد العامة لنظام اقتصادي متكامل، تؤلف فيه الشريعة الإسلامية ، وأخلاقيات السلوك الإسلامي الحضاري، الإطار العام لآلية السوق، مع الاعتراف بواقع المسلمين الاقتصادي المتخلف.

والنظام الافتصادي الإسلامي، يحاكي متطلبات العصر، ويستجيب إليها بجرونة. وهوفي الوقت نفسه بعيد عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، لأنه يزاوج في اتخاذ القرارات الاقتصادية بين متطلبات السوق، والمتطلبات الاجتماعية والأخلاقية .

وإذا كان ثمة تقصير في جلاء ملامح الصورة لهذا النظام، فإن مرجع ذلك يعود إلى تقصير حركة الفقه الإسلامي المعاصر في إعادة اكتشاف سمات النظام الاقتصادي ومزاياه وإيجابياته ، وقدراته الحركية على التصدي للأزمات والمشكلات الاقتصادية بكفاءة عالبة.

فقد كان الإسلام في السوق مع التاجر، ووضع الإسلام التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين . . وحض على الكسب والإنتاج :

لاما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده؟

(رواه البخاري واحمد).

وكان في الحقل مع الزارع فحض على الزراعة والإنتج:

" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها : (رواه أحمد) .

«ما من مسلم يزرع زرعًا أو يغرس غرسًا، هَبأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (رواه الشيخان وأحمد والترمذي).

« من أحيى أرضًا مواتاً فهي له » (روء البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي والطبراني).

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أحد ولاته:

(انظر ما قبَّلكم من أرض الصافية فأعطرها بالمزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، قون لم يزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين ولا تُبيرن قِبَلك أرضًا) أي لا تدعها بوراً بلا زراعة.

واعتبر الإسلام اليد العليا، وهي اليد التي تممل وتكد لتكسب ما تفيض به على الأخرين من فضل كسبها وجهدها وعرقها، خيراً من اليد السفلي التي يعجز صاحبها أو يضعف أو يكسل فيقع سعيه دون ضروراته فيندفع ليتكفف الناس،

كما كان حاضراً في المصنع مع ا**لصائع:**

« إن اثله يحب أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه » (رواه البيهقي في شعب الإيان)

وكان حاضراً على الثائدة مع الذي يتناول اللقمة يفرض سلطانه: ويلقن الجميع دروساً في (الاقتصاد).

والاقتصادهنا إنما يعني الاعتدال والتوشط وعدم تجاوز الحد، وينهي عن الإسراف، ويدعو إلى المشاركة في الطعام، ويقرر أن طعام الواحد يكفي الاثنين: وطعام الاثنين يكفي الشلاثة، وأنه ما ملا ابن أدم وعاء شراً من بطنه، يؤدب في تصغير اللقمة ولعق الصفحة. يحض على الزينة والنظافة، وينهى عن المبالغة ويحذر من ثوب الشهرة، ومن إطالة الإزاركم أ...

ينهي عن السرف حتى فيما يظن أنه من الدين، ويحبب إلى الناس التوسط والاعتدال في كل أمورهم:

- ﴿ رَلا تَجْعَلُ يَدَكَ مَعْلُولَةً إِلَىٰ عَنقكَ وَلا تَبْسُطُهَا كُلُّ الْبُسْط فَتَقَعْدُ مَلُومًا مُحَسُورًا ﴾ (الإسراء: ٢٩).
- ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قُوامًا ﴾ (القرقات: ۲۷) .
- ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمُسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبَذَّرُ تَبْدُيرًا (٣٦) إِنَّ الْمُبَافِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشُّيَاطِينِ وَكَانَ الشِّيطَانُ لرَبِّه كَفُورًا ﴾ (الإسراء: ۲۲-۲۲).

ويحرم الغش والتدليس والوانًا من البيوع الجائرة، كما يحوم الاحتكار والرباء ويأمر بالصبر عنى المعسرة وبمساعدة الغارم:

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةَ فَنَظْرَةً إِلَىٰ مُيْسَرَةً ﴾ (البقرة: ٢٨٠).

القيم الاقتصادية العامة في ميدان حياة الشرد والجماعة أكبر من أن نحيط بها، ولكن الذي يجب أن نؤكد أن الإسلام قد شرع نمطأ للسلوك الاقتصادي للضرد والجماعة، تحض على الإنتاج والكسب، وتصون الثروة، وتحفظها ثم توظفها فيما هي أو لي به، وهي حالة (القوام) التي أشارت إليه الآية القرائية الكريمة (القوام) بين التقتير والإسراف: الذي يقوم به أمر الناس والحياة.

قواعد وأصول الاقتصاد الإسلامي

القاعدة الأولى ، المال مالُ الله ، والإنسان مستحلف فيه ،

﴿ وَأَنفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخَلَّفِينَ فِيه ﴾ (الحديد: ٧).

فالملكية المطلقة هنا هي لله تعالى وحله، وفي ظل هذه الملكية المطلقة يستخلف الإنسان ليتصرف في هذا المال حفظًا وتنمية وإنفاقًا.

وحرم الإسلام كنز المال وتجميده، قال تعاليم:

﴿ وَالَّذِينَ يَكُنزُونَ الذَّهَبَ وَالْفَضَّةَ وَلا يُنفقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَشِّرُهُم بعَدَابِ أَليمٍ ﴾ (النوبة: ٣٤).

ثم فرض في المال الزكاة التي تقدر برُبع العشر، وشرع الإسلام لتنمية المال أ مبيلاً وأبوابًا ، وأغلق على أشكال الكسب غير المشروع الذي يقوم على انتهاب ثروات الأخرين.

القاعدة الثانية، تحديد أولويات دوائر (الإنتاج والإنفاق)،

قَسَّم الفقهاء السلمون الاحتياجات الإنسانية إلى دوائر ثلاث، في ترتيب يقسوم على تقسديم الأولوية لكل دائرة من الدوائر على حسساب الاخسرى: (الضروريات) و(الحاجيات) و(التحسينيات).

فجعلوا الحصول على الضروريات حقًا عامًا لكل إنسان يحصلها بجهده وكده، فإن عجز تعلق حقه بالدولة أو المجتمع، أو بجاره الذي يجاوره، مصداقًا لقول رسول الله على: "ما أمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهويعلم هِهُ (روه الطبراني والبزار وحسنه السيوطي).

وفي دائرة تأمين لضروريات يسقط كل حق بفضل، حتى يشبع الجائع، ويُكسئ العاري، ويُداويُ المريض. والأهل كل عصر أن يعيدوا تقويم ما يعتقدون أنه ضروري في عصرهم.

وحين يحوز كل إنسان في للجتمع سهمه من الضروريات ننداح دائرتا: الحاجيات والتحسينات، لينال كل فرد نصيبه منهما حسب جهده وكده . . دون أن ينسي أبداً أن المال مال الله، وأنه مستخلف فيه، وأن للفقراء والمساكين حقهم فيه.

القاعدة الثالثة؛ حقّ اللكية :

يعتبر حق الملكبة الفردية، حقًا من الحقوق الأساسية للإنسان، ويجعل الإسلام من حق الملكية حافزًا للإنسان ليعمل ويجهد وينافس:

﴿ هُو َ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (مرد: ٦١).

وضبط الإسلام وسائل التملك وسبله، وحدد قوانينه، وحذر من تكدس المال بيد فرد أو أيدي مجموعة، فنهن عن أن يكون المال ﴿ دُولَةٌ بَيْنَ الأَغْنَيَاء ﴾ (الحشر: ٧)، كما أنه في الوقت نفسه وضع الشرائع والقوانين لتفتيت الشروة واستصاصها، وذلك بتشريع الزكاة والصدقة والوصية، ثم بتشريع الميراث الذي يفتت الملكية تلقائيًا، إلى عدد من أصول الإنسان وفروعه.

القاعدة الرابعة؛ الخاطرة،

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس المخاطرة، وقاعدة الفقهاء الذهبية في ذلك أن (الغنم بالغرم).

إن النظام الربوي القائم على الفائدة المضمونة لصاحب المال، إنما يعني أن يؤول المال في صيرورته النهائية إلى المرابين اللين يربحون دائمًا ولا يخسرون، ولاسيما في ظل نظام عالمي مفتوح، تقع الكوارث والجوائح على الصناع والتجار ورجال الزراعة والتعدين، بينما صناديق البنوك تغص بعرق وجهد هؤلاء.

قنن الإسلام سبل الكسب وحددها وراقبها مراقبة دقيقة، فجعل التراضي أساس المبادرات التجارية، ولكن التراضي ينبغي أن يكون دائمًا في بحبوحة الشرع بين السلمين توالسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».

(روئ البخاري مقدمته معلقة وجزم بها).

القاعدة الخامسة، التكافل،

يعتبر التكافل بافاقه الإسلامية السامية وتشريعاته المتعددة: (الزكاة ـ والصدقة ـ والوصية . والوقف والكفرات . .) قاعدة أساسية من قواعد الاقتصاد الإسلامي .

فقد نص القرآن الكرج على أن في مال الاغنياء حقًّا هو (حق معلوم):

﴿ وَلَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لَلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (الذاريات: ١٩).

فشرع الزكاة نصيبًا مقلرًا في ضروب المال واشكاله . . ثم حض على الصدقة، ولدب إليها، وقرر أن في المال حقوقًا غير الركاة، ثم شرع الوصية وكنبها على الإنسان إن ترك خيرًا لغير الورثة من الأقربين والفقراء، زيادة في تفتيت الثروة وتوزيعها . . ثم كانت (الكفارات) بأنواعها لتحول ما يجترحه الإنسان من حقوق الله تعالى إلى عباده الضعفاء والمجهدين. ثم كان الوقف شكلاً من أشكال التكافل والتعاون عدم البر والتقوي

ويروئ عن على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال: قال رسول الله عليه:

 إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم وإن جاعوا وعروا وجهدوا فبمنع الأغنياء، وحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه أ (رواه البيهقي، الظر: فقه السنة للشيخ سيد سابق، مداية فقه الزكاة).

وهكذا يعتبر التكافل الذي تقوم على حق الله فيه (الدولة) أو مؤسسات المجتمع أو الأفراد أحدركائز النظام القنصادي الإسلامي في سد الشغرات: وإصلاح الخلل، والمشاركة في بناء التو زن لاجتماعي حيثما أصابه وهن أو خلل.

القاعدة السادسة؛ حق العمل ،

إذ العمل الإنساني هوالأساس الرئيس للدخل في المجتمع، وهوحق لكل قادر عليه ، وقد جاء في الحديث . «الفضل الكسب بيع مبرور، وعمل الرجل بيده» (رزاه أحمد والطبراني في الكبير وحسنه السيوطي).

وفي الأثر عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: «الرجل وبلاؤه، والرجل

رحاجته القاعدة اقتصادية عظيمة ، أي: لكل فرد حق التمتع بثمار جهده، والحق في الحصول على حاجته في.كل الأحوال.

القاعدة السابعة، التوزيع العادل للثروة ،

إن التوزيع العادل للثروة هو جزء من قضية العدل العام الذي دعا إليه الإسلام، وأن التفاوت الاجتماعي الواسع هو نتيجة طبيعية لتراكم الظلم، وسبب للصراع المدمر بين فئات المجتمع، والقضاء على الفوارق المبنية على الاستخلال والاكتناز أمر أساسي لصيانة أمن المجتمع واستقراره.

وفي المجمل يقبوم النظام الاقتصادي الإسلامي، على الأصول العشرة التالية:

الأصل الأول: اعتبار المال الصالح قوام الحياة ووجوب الحرص عليه -

الأصل الثاني: إيجاب العمل والكسب على كل قادر.

الأصل الشائث: الكشف عن منابع الشروات الطبيعية ووجوب الاستفادة منها.

الأصل الرابع: تحريم موارد الكسب الخبيث.

الأصل الخامس: التقريب بين الطبقات ليقضي على الثراء الفاحش والفقر المدنع.

الأصل السادس: حرمة المال واحترام الملكيات.

الأصل السابع: تنظيم المعاملات المالية، والتدقيق في شؤون النقد,

الأصل الثامن: الضمان الاجتماعي.

الأصل التاسع: تقرير مسؤولية الدلة في حماية هذا النظام.

الأصا. الماش : حظر استغلال النفود. . من أين لك هذا؟

وفي ضبوء كل هذا تؤكيد الجيمياعية على جملة المسائي والمضاهيم التسائيسة :

- ـ نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حية شامل وكامل، يؤكد على حريه النشاط الاقتصادي، وعلى دور الفرد في هذا النشاط، محترمً للملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية، وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة، والمنشآت الحيوية.
- وعلى ذلك فنحن نعمل عني تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال برناميج مدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة، وشفافية كاملة عنه، مع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرئ، شريطة دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية، والتموينية والفنية، ومشاركة عامة في الإحاطة بها ودراستها واعتمادها.
- كما نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية، ومن ثَمَّ نعتمد تحرير التجارة والانفتاح أسلوبًا رئيسيًّا لعلاقاتنا مع الدول الاخرى، في ظل الاعتماد المتبادل، وثورة المعلومات والاتصالات، ولكننا ضد الهيمنة والتبعية التي تهدف إليها حركة العولمة المعاصرة، ومن ثمَّ سوف نعمل على تعظيم إيجابيات تفاقية الجات؛ ومنظمة التجارة العالمية، والحد من سلبيات هذه الاتفاقيات.

ووفقا لكل هذا .. فإننا شرى لتحقيق نهضتنا الاقتصادية ضرورة،

أولاً ، السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية ،

ترى الجماعة أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية في هذا الميدان الحيوي:

- تطوير وتعديل التشريعات الاقتصادية والمالية وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية.
- السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل وتطوير وتحديث التشريعات الخاصة بالسوق العربية والإسلامية المشتركة والتواؤم مع التكتلات الاقتصادية العالمة . . .

- _ الاهتمام بقطاع الخدمات، ومراقبة الاستثمار الاجنبي والحد من سيطرته على الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة الوطنية من السياسات الإغراقية في مختلف القطاعات لنتأكيد على عدم سيطرة رأس المال الأجنبي وهيمنته.
- _ ضبط العجز في الميزان التجاري والسعي نحوالتوازن في الاستيرادوزيادة الصادرات ودعمها وتشجيعها والتقليل من المستوردات وضبط النفقات.
- .. المعالجة الجادة لمشكلة الفقر من خلال المسح الدقيق لحجم الظاهرة، ووضع خطة وفق لقيمة سنة السلع الأساسية الشهرية للأسرة ومن خلال دعم مشاريع التأهيل الإنتاجي وإقامة مؤسسة متطورة للزكاة والعامل على وضع تصور شامل لتوحيد المصارف ذات العلاقة بمعالجة ظاهرة الفقر في الدولة الواحدة في مؤسسة مركزية متطورة وفعالة .
- وضع الخطط القطرية الجادة للتعامل مع ظاهرة البطالة، وتطوير بنك المعلومات لتحديد حجمها ومسح فرص العمل في مختلف المؤسسات الرسمية والوطنية والقطاع الخاص، وإنشاء جهاز مركزي فاعل للتعامل مع هذه المشكلة وإقامة المشاريع الرأسمالية المكثفة للعمالة، وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية وتوجيه التعليم الجامعي بما يخدم حاجات السوق الوطني والعربي والإسلامي.
- .. ضبط المديونية الخارجية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا في حدود الضرورة القصوي وضبط الاثتمان الداخلي ضمن سقوف تخدم التنمية الحقيقية.
- السعي الجاد والمستمر لتقليص عجز الموازنة، من خلال ضبط النفقات ومن خلال البحث عن الثروات الطبيعية واستثمارها، وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي في تنمية الايرادات المحلية لتغطي النفقات الجارية، والسعي التدريجي نحو تغطية النفقات الراسمالية.
- تحسين اسليب تحصيل الإيرادات وضبط الإنفاق الحكومي في حمدوده المشروعية،
 - _ ضبط الأسعار وخاصة ما يتعلق بمواد الحاجات الاسأسية للمواطن . .

- السعى إلى كبح جماح التضخم، والعمل على تحسين رواتب الموظفين والعاملين بما يتناسب ومعدلات التضخم.
- دعم ونطوير عمل أجهزة المحاسبة، وتفعيل رقابته على الإنفاق الحكومي، وضبطه ضمن الحدود القانونية والشرعية، ووضع التشريعات اللازمة لذلك.
 - إخضاع موازنات المؤسسات العامة وشبه العامة للرقابة البرلمانية.
- تنمية الإيرادات العامة وصيانتها من الاختلاس والنهب وضمان وصولها إلى خزينة الدوتة كاملة بأيسر جهد وأقار كلفة.
- تطبيق مبدأ المدالة والكفاءة الضريبية والجمركية وإعادة النظر في أو عية الضرائب والجمارك ونسبها وطرق تحصيلها ومحاربة التهرب الضريبي والجمركي.
 - الحد من الإنفاق الترفي بكل أشكاله وترشيد استهلاك السلع الترفيهية والكمالية
- تنويع سبن الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.
- ترشيد الاستخدام والإنفاق في مجال المستلزمات السلعية واخدمية وإيجاد وسائل المحافظة والصيانة لكل ممتلكات الدولة من أليات وأدوات وومسائط نقل وأثاث وغير ذلك بما يكفل طول خدمتها.
- إنشاء الأوعية والمؤسسات المالية الإسلامية التي يطمئن له الجمهور لاستقطاب وامتصاص فاثض السيولة الكبيرة المتزفرة لدبه وتشجيعه على الادخار وتنمية الوعى الادخاري لدي الأفراد وتبصيرهم بحق الاجيال القادمة.
 - العمل على إنشاء الأسواق المالية التي تعمل وعقاً لقواعد المعاملات الإسلامية.
- الاهتمام بالبنوك المتخصصة، وإعادة النظر في رؤوس أموالها وسياساتها الائتمانية بما يخدم أفراض التنمية والاستثمار.
- ـ وضم السياسات وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمساعدة الجهاز المصرفي على تطوير أداثه ورفع كفاءته، وتوسيع قاعدته وتنويع قنواته وترسيخ ثقة المتعاملين معه داخلياً وخارجياً، وتشجيعه على توظيف موارده لخدمة التنمية.

- ـ ألحد من الاستدانة من الجهاز الصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وحصرها في أضيق الحدود والامتناع عن سياسة التمويل بالعجز.
- ـ اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بجعل سياسات أسعار الصرف منسجمة مع الواقع الاقتصادي بما يساعد على استقرار الرساميل الوطنية وجذب الاستثمار، والحد من المضاربة في العملات، وإيجاد القنوات الشرعية والقانونية لمن يرغب في مزاولة أعمال الصرافة.
- ـ العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني، والضرورات الاساسية من مواد غذائية ودواء.
- _ عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار القومي) وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المباشر العربي فالإسلامي، ثم من بقية دول العالم ومؤسساته.
- _ تغليظ العقوبات علي جرائم الفساد الاقتيصادي والمالي من الغش والنصب والاحتكار واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من لضرائب والعمولات والرشاوئ إلئ غير ذلك من صور الفساد والإفساد.

دُانياً ؛ القطاعات الاقتصادية ؛

- العدمل على تعظيم الإنتاج بدءًا بالضرورات ثم الحاجيثات ثم الكماليات، وذبك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفادات لكل مستوى حسب اهميته، فالإنتاج الغذائي والكسائي، والمساكن ومستلزمات الإنتاج يجب أن تحظي بأكبر قدر من الإعفاءات والتسهيلات
- _ الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة، وربطه بالإنتاج، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترقي والمظهري عن طريق :

- إعادة النظر في النفقات الحكومية والسيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات. . . إلخ
 - ربط سياسة التعليم والتدريب بخطة إنشاء هذه المشروعات.
 - ربط سياسة البحث العلمي بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره.
 - تشجيع الابتكارات والاختراعات في هذا المجال.
- الاهتمام بضبط كافة السلع المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم.
- استخدام الصناديق الاجتماعية في إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها.
- إيجاد نظام لتسويق منتجات هذه المشروعات داخليا، وتيسير إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية.
- ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيطة بالصناعات الكبري لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للالتزام بالمواصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق ؛
- تشجيع رؤوس الأموال القطرية والعربية والإسلامية على الاستثمار في هذا المجال.
- إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة ، رأسية وأفقية ، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية ، خاصة لصغار المزارعين ، وإتاحة فرص التسويق التعاوني، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي.

١ _ قطاع الصناعة :

١ ـ بناء استراتيجية صناعية تستهدف الأتي :

- _ تلبية اخاجات الأساسية للسكان وتحقيق فائض للتصدير خاصة في فروع الصناعة التي يتمتع فيها القطر بميزة نسبية.
- دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضع برنامج فعال لتطوير الصناعات الحرفية اليدوية الحديثة والتقليدية المحلية وتشجيع استمرارها وإزالة المعوقات التي تعاني منها يما تحفظ الميزة التاريخية لبلادنا في هذا للجال.
- ـ التكامل بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وتشجيع الصناعات القائمة على المواد الخام المحلية.

٧- الاهتمام بتنمية وتطوير المعارف والخبرات التكنولوجية بما يضمن تحقيق تنمية صناعية متقدمة للبلاد من خلال:

- الاهتمام بإنشاء المعاهد الفئية المتوسطة والعالية »
- _ إنشاء الجامعات التكنولوجية والكليات التطبيقية.
- _ الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية ، التركيز على الجانب التطبيقي .
- .. دراسة ومراجعة أوضاع الصناعات القائمة للقطاعين العام والمختلط بما يكفل تحسن أدائها الاقتصادي وحل مشاكلها الإدارية والمالية والفنية.

٣. وضع السياسات الكفيلة بتحقيق توسع صناعي من خلال الإجراءات التالية :

- _ تبسيط الإجراءات الإدارية في الأجهزة الإدارية المشرفة على قطاع الصناعة في جهاز واحد للحد من ظاهرة تضارب الاختصاصات والتداخل في السلطات التي نفرت المستثمرين الصناعيين، ومنحها السلطة الكاملة بعد تحديد اختصاصاتها بدقة ووضوح في لوائح وتشريعات مبسطة.
 - م تشجيع إنشاء وإقامة شركات مساهمة في القطاع الصناعي.

- إصدار التشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين وتمدهم بالعديد من المزايا.
- أ تعد الصناعات الصغيرة من أهم المجالات الواعدة التي يمكن ان تستوعب قدرا كبيراً من العمالة العاطلة.. ومن أهم ماتراه الجماعة لتنمية هذا القطاع، القيام بالادراءات التالية :
 - ـ تدريب العمال على الطرق الحديثة لإقامة وإدارة الصناعات الحرفية.
 - إقامة المعارض للصناعات الحرفية.
 - دعم الجمعيات الحرفية.
 - تشجيع ودعم الصناعات المنزلية والحرفية.
 - ٥ الاهتمام بالتكامل العربي والإسلامي في المجال الصناعي. :
 - ـ قطاع الثروات المعدنية من نفط وغاز ومعادن
 - ـ حسن استغلال الاحتياطي المتوفر من هذه الثروات.
- تكثيف البحث والتنقيب عن هذه الشرو.ت بهدف زيادة صادرات المجتمعات منها وتوفير فرص عمل جديدة.
- الاستخدام الأمثل لعوائد صادرات الثروات المعدنية في مجالات التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية .
- وضع قواعد وضوابط بهدف تخفيض تكاليف استخراج الشروات الطبيعية من خلال التحري الدقيق على نفقات الشركات المنقبة والمنتجة والتفتيش على أعمالها من قبل لجان تخصصية مشاركة.
- ـ الاهتمام بالصناعات القائمة على الخامات النفطية والمعدنية المحلية ودعم وتشجيع قيام شركات مساهمة للاستثمار في هذا للجال.
- الاهتمام باستغلال مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية وطاقة السدود المائية.

٧ ـ قطاع الزراعة ،

- _ دعم العمل العربي والإسلامي المشترك في مجال تكامل الإنتاج الزراعي وربط لتنمية الزراعية في الأقطار المختلفة لسد الفجوة الغذائية التي يتعذر تحقيقها في قطر وحده، وكضمان ضد خطر التبعية وتهديد لأمن القومي بفقدان الغذاء . `
- ـ زيادة مساحة الأرض الزراعية وتحسين إنتناجها ورفع جودتها ومقاومة التصحر، وتأجير أراضي الدولة والأوقاف لمن يفلحها... ووقف الزحف العمراني على الاراضيي الزراعية.
- _ إنشاء هيئة متخصصة في التعامل مع الكوارث الطبيعية وإنشاء صندوق الطوارئ لدعم المزارعين، وتمكينهم من تحمل ظروف المخاطرة التي تكتنف العمل الزراعي بين الحين والآخر.
- _ تبنى نظام إقراض زراعي بديل للنظام الربوي بحيث ينسجم ومبادئ شريعتنا السمحة وتشجيع الاقراض الزراعي العيني مقابل الثمن المؤجل أو تقاضى بدل خدمات محسوبة وتطبيق المبادئ الإسلامية في المرابحة والمضاربة وغيرها.
- توجيه البحث العلمي الزراعي وتنسيق الجهود المبلولة فيه بين المؤسسات المعنية من جامعات ومراكز أبحاث مع التركيز على البحوث التطبيقية ، والعمل على ربطها بمشاكل القطاع الزراعي ، وتكثيف البحوث الخاصة بالزراعة في المناطق الجافة.
- العمل على اعتماد اسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة كاطار لنتنمية الزراعية من خلال توفير البني التحتية لضرورية لانجاح المشاريع الزراعية، والعمل على استغلال طاقات الاسر الريفية وتطوير نشاطاتها.

- العمل على زيادة الرقعة المزروعة بالحبوب الاستراتيعجية خاصة القمح والعمل علئ زيادة إنتاجية الوحدة المساحية منها باستخدام التقنيات الحديثة والتركيز على الري التكميلي في المناطق التي تقل فيها الماة الصاحة للزراعة.
 - تشجيع مشاريع النصنيع الغذائي لامتصاص فوائض الإنتاج.
- ـ التنسيق بين الدول العربية والإسلامية في مجال التسويق والتكامل الزراعي.
- تنمية وتطوير الموارد الماتية واستخدام أساليب الري الحديثة والتوسع في إقامة السدود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وشبكات الري الحديثة الموفرة للمياه.
- تشجيع قيام شركات المساهمة الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية وخصوصاً في مجال التخزين والتسويق.
- _ إعطاء الحوافز والتسهيلات وتوفير الضمانات القانونية الكافية لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ل إعفاء الآلات والمعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي من الضرائب والرسوم الجمركية.
- ـ تنشيط دور البنوك التجارية والمتخصصة في تقديم القروض لتمويل احتياجات مشاريع القطاع الزرعي وفق قواعد المعاملات الإسلامية.
- ـ دعم وتشجيع المشاريع الزراعية والحيوانية التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الخارج وإعفائها من انضراتب والرسوم وتسهيل الإجراءات اللازمة لاستمرارها وانتشارها وتطورهاء
 - ـ التوسع في التعليم الفني الزواعي والبيطري.

٣_ قطاع الثروة الحيوانية والسمكية :

- ١ _ زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها والعمل كذلك على تخفيض كلفة الإنتاج ومستلزماته لمواجهة الانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي من النحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها بالتركيز على :
- _ إنشاء مزارع حديثة ومكثفة للأبقار الحلوب والأغنام الملائمة لزيادة إنتاجها من الحليب ووقف استيراد الحليب المجفف عدا حليب الأطفال . . وتشجيع قيام مزارع تربية الحيوانات ومزارع الدواجن وتشجيع التربية المنزلية لها وتنمية موارد الأعلاف وصناعتها.
- _ تطوير المراعي الطبيعية والعمل على تنميتها من خلال زيادة مساحة وعدد المحميات الرحوية وإقامة السدود الترابية والحقائر الماثية والاستفادة منها في عملية استصلاح المراعي وحمايتها من التصحر واستغلالها حسب خطة مدروسة، وإدخال زراعة البلور المناسبة والملائمة لظروفنان
- تشجيع زراعة الحبوب العلفية اللازمة للصناعة العلفية كالذرة البيضاء والصفراء والشعير، وتشجيع صناعة استخراج الزيوت من البدور التي تصلح كسبتها للصناعات العلفية، والاستفادة من مخلفات. المسالخ لهذه الصناعة.
 - . توسيع نطاق الخدمات البيطرية والخدمات البيطرية المتنقلة وتدعيم جهود محاربة الأمراض الوبائية ونشر الوعى البيطوي بين المزارعين.
 - ٢ _ العمل على تعميم مشاريع تربية النحل لقائدتها الكبيرة في إنتاج العسل وزيادة لإنتاج النباتي.
 - ٣ ـ تشجيع صغار المزارعين لتكوين وحدات إنتاج صغيرة للحوم والألبان وإعطائهم أو لوية للقروض البيضاء من خلال تكوين صناديق دعم الإنتاج الزراعي والسمكي.
 - ٤ _ تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات إنتاج الدواجن.

- ٥ _ إصدار التشريعات والأنظمة الضرورية لحماية الموارد المائية والثروة الحيوانية والأراضي الزراعية.
- ٦ الاهتمام بالثروة السمكية وحمايتها باعتبارها مصدرًا هامًا من مصادر الغذاء ويديلا صحياعن اللحوم المستوردة ووضع استراتيجية بعيدة المدي للمحافظة عليها وتنميتها.
- ٧- تشجيع الشركات الوطنية والأجنبية والجمعيات التعاونية على الاستثمار في مجال صيد الاسماك وخاصة في مجال البنية الاساسية وتسويقها داخليًا وخارجيًا وتصنيعها وتصديرها إلى الخارج.
- ٨ ـ السعى لبناء أساطيل بحرية للتوسع في الاصطياد في المياه الإقليمية والدولية وإنشاء معامل تجهيز السمك وحفظه.
- ٩ _ إنشاء ودعم مؤسسات البحث العلمي المتخصص في الأحساء المائية وأساليب وطرق تنميتها وتطويرها نوعا وكما
- ١٠ ـ تكوين جمعيات للصيادين وتشجيعها علئ تسويق منتجاتهم رمنح القوارب تقديم القروض لصغار الصيادين بأسعار مناسبة.

غ ـ قطاع التجارة والتموين ،

- تحديد أولويات الاستيراد وفقً لاحتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من السلع الراسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي.
- _ إنشاء جهاز معلومات يساعد الجهة المختصة على التنبؤ باحتياجات البلاد من السلم المختلفة .
- فتح باب الاستيراد لكل التجر الذين تنطبق عليهم الشروط الفانونية ، وتبسيط إجراءات الاستيراد والإجراءات الجمركية . .
- تشجيم التجارة الداخلة وإزالة العوائق عنها بما يضمن توفير السلع للمستهلك واستقرار الأسعار.

- ـ تشجيع وتنويع الصادرات وفق استراتيجية تنموية طويلة الأجل تعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية في جهاز الإنتاج، وتبسيط وتسهيل إجراءات التصدير.
- عقد اتفاقت تجارية تفضيلية بين البلدان العربية والإسلامية وسائر الدول الاخرئ وإقمة مناطق تجارة حرة بين البلدان العربية والإسلامية بعضها البعض وبينها وبين الدول المجاورة.
- _ تقديم إعانات إنتاجية لتمكين الصادرات الوطنية من المنافسة في الأسواق الخارجية والاهتمام بترويج سلع التصدير الوطنية بالمشاركة في المعارض التجارية والصناعية العربية والإسلامية والدولية .
- _ دعم جمعيات حقوق المستهلك والجمعيات التسويقية والاتحادات والجمعيات التجارية والصناعية.
 - .. إنشاء مراكز للتدريب علم تقنيات التجارة وضو ابطها الشوعية .
 - _ توفير الأسواق المناسبة لصغار المنتجين وصغار التجار .
- _ ضبط حركة التجارة الداخلية والخارجية بمنظومة من التشريعات والقوانين الإسلامية.

ه_ قطاء السياحة :

يُعَدُّ القطاع السياحي من أهم القطاعات الواعدة التي يمكن أن توفر فرص عمل جديدة للعاطلين إذأن هناك إمكانية كبيرة لتطوير السياحة الداخلية ولخارجية وخصوصاً تنك التي تعتمد على المناخ والمناظر الطبيعية والأثار والمعالم الإسلامية والتاريخية.

وترئ الجماعة في هذا الخصوص أنه من الأهمية أن يكون النشاط في هذا القصاع منضبط بقيم وثرابت مجتمعاتنا المسلمة ومراعيا نهذه القيم وتلك الثوابت. . وترئ اجفاعة أن تشجيع السياحة البيئية بين الدول الإسلامية والعربية تأتي في المقام الأول من الاهتمام بناء على العديد من الاعتبارات الدينية والأخلاقية والأمنية.

وترى الجماعة أن وجود صناعة سباحية مزدهرة يتطلب:

- تطوير المناطق السياحية الواعدة في البلاد في إطار من الضوابط التي تمليها قيم وثوابت المجتمع.
 - إعطاء حوافز للاستثمار ني القطاع السياحي.
 - _ تلريب العمال على إدارة المنشأت السياحية .
 - زيادة الاستثمارات في البنية التحتية في القطاع السياحي.
 - .. الاهتمام بالآثار الثاريخية والتحافظة عليها.
- الاهتمام بأساليب الترويح والتمية السياحية من قبيل تشجيع سياحة المؤتمرات والسياحة الإسلامية وزيارة الأماكن الإسلامية .

العظاء الخدمات :

تشكل الخدمات أحد عناصر التنمية الأساسية للنهضة الصناعية والزراعية وأحد المقومات الأساسية في استقرار المجتمع وتحقيق حياة أفضل للمواطنين، بيد أنها في معظم دول عالم الإسلامي و لعربي لا تزال تعانى من التخلف الشديد في أنظمتها الإدارية والمالية، وكل ذلك ناتج عن الفساد الإداري والمالي ي جعل واقع هذه الخدمات ينعكس سلبًا على حياة المواطنين بشكل مباشر وغير مباشر.

ولهذا فإن الجماعة وهي تضع رؤيتها التنموية الشامنة هذه لتود التأكيك على المنطلقات التالية لبرنامجها في هذا الخصوص:

- ضمان التوزيع لعادل للمرافق والمشاريع الخدمية والعناية بمخدمات الريف حتى لا تسنأثر المدينة بالخدمات؛ وحتى تكون الخدمات عاملاً في تحقيق التوازن السكاني و لحد من النزوح المتزايد من الريف إلى المدينة.
 - اعتماد أسلوب لنخطيط العلمي في توزيع الخدمات وتطويرها وصيالة مرافقها.
- الاهتمام بتطوير الكادر الإداري والفني في كل المجالات لخدمية بما يتمشئ ومتطلبات الخطط انتنموية ويرامجها التنفيذية.

- إشراك القطاع الخاص والتغاوني ودعمه للإسهام في هذا المجال.
 - العناية بخدماث الطوارئ.

وسوف تسعى الجماعة لتحقيق السياسات الخدمية التالية :

- ــ صيانة وتطويز وتوشيع شبكة الطرق داخل المدن وفيما بينها.
- . تطوير لمطارات والموانئ وتحسين خدماتها بتشجيع القطاع الخاص علئ الاستثمار في هذا المجال.
 - إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في النقل الجوي.
- ـ تقديم حوافز ضريبية وجمركية لتحديث وسائل المواصلات داخل المدن وفيما بينها.
- تحديث وتوسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشجيع الاستثمارات الخاصة بما يحقق زيادة المنافسة ورفع كفاءة الخدمة .
- _ تطوير نظام النقل العام الداخلي في الأقطار الختلفة ورفع كفاءته لتقليم خدمة أفضل للفقراء وذوي الدخل المحدود.
- _ صيانة وتوسيع نشبكات العامة للمياه في المدن والتوسع في مشاريع مياه الريف وصيانة وتطوير وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة الحالية.
- _ إعطاء الأولوية لشاريع المياه، والبحث عن مصادر مختلفة لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب لعموم المواطنين في المدينة والريف، وإقامة السدود والمُنشآتُ المائية للاستفادة من مياه الأمطار في تغذية مصادر المياه المختلفة.
- _ إنشاء شبكات صرف صحى للمدن الرئيسية وتحسين القائم منها والعمل على مد هذه الخدمات إلى المدن الثانوية.
- _ الإسراع في بناء محطات المعالجة التي تتناسب مع النموالسكاني المطرد في مختلف المدن الرئيسية والثانوية لضمان الحفاظ علئ صحة البيئة وسلامة الموارد المائمة من التلوث والاستفادة من منتجات تلك المحطات في المجال الزراعي.

- ـ استغلال موارد الوقود المتوفرة في توليد الطاقة الكهربانية بحيث تغطى حاجة المواطنين في المدن والريف وبأسعار مناسبة.
- _ إنشاء شبكات كهربائية متطورة وتحسين القائم منها للحد من نسبة الفاقد في الطاقة المولدة.
- الاهتمام بالصيانة المستمرة لمحطات التوليد الحالية والتوسع بها للحفاظ عني مستوى إنتاجي أفضل لها.
- ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية عن طريق تطبيق نظام الاستهلاك المقانء
 - تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والعربية للاستثمار في هذا المجال.
- إعطاء الأفضلية في تنفيذ مشاريع ومتشات الدول العربية والإسلامية للقطاع الوطني وفقًا لعقود تضمن حقوق الطرنين بصورة عادلة. . مع العمل على رفع مستوى قطاعات التشييد والبناء في الأقطار المختنفة حتى يتمكنوا من المساهمة الفعالة في تنفيذ المشاريع التنموية المختلفة.
- إصدار التشريعات المنظمة لقطاع الإنشاء والتعمير وبما يكفل تطوير الاساليب والتقنيات الحالية في هذا المجال.
- تشجيع القطاع الخاص والتعاوني للاستثمار في مجال المشاريع الإسكانية لتلبية احتباجات الأسر ذات الدخل اللحدود.
- تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والعربية للاستثمار في مشاريع البنية التحنية وحل فضية الإسكان المستعصية في العديد من اقكراعالمن العربي والإسلامي.
- تطوير خدمات البلديات وتحسين المدن من خلال تشجيع إقامة الحدائق العامة والمتنزهات وتعميم التشجير والسفلتة والنظافة العامة في مخلف المدن واستنهاض الحهد الشعبي إلى جانب الجهل الرسمي في المشاركة الفعالة في إدارة هذه الخدمات وتطويرها والمحافظة عايها ـ

- ـ استصدار التشريعات المنظمة للعلاقات بين الملاك والمستأجرين بما يحقق للمستأجرين الاستقرار النفسي والذهني ويحفظ للملاك حقوقهم.
- تاهيل وتدريب كادر فني متخصص يتولى القيام بإعداد المخططات وفقًا للأسس السبيمة بما يحقق الحد من عشوائية البناء، والمحافظة على التوميع المتوازن للمدن.

٧.. سياسة العمل والعمال:

لقدكرم الإسلام العامل وقدر العمل، وحارب القيم الجاهلية التي تحتقر العمل، معتبرا أن العمل من القيم العليا التي يجب احترامها ولهذا فانه من الأهمية بمكان السعى لتحقيق ما يلي:

- . نشر الثقافة العمالية والوعي العمالي بين جميع العاملين في كل القطاعات وبشتى الوسائل والاساليب.
 - ـ شمول العاملين في جميع القطاعات تحت مظلة التأمين الصحى الشامل.
- تطوير قوانين العمل والعمال بما يواكب تطورات المرحلة وتحقيق العدالة لجميع العاملين في شتى قطاعات الإنتاج، ويحمي حقوق جميع اطراف الإنتاج، ويمنع الفصل التعسفي للعمال.
- _ صون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات، والابتعاد بها عن كل اشكال الهيمنة والتدخلات في شؤونها والتأثير على قرارها.
- _ السماح للعاملين في كل القطاعات الخاصة والعامة بالانضمام إلى النقابات لحماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.
- _ تشجيع العمل المهني والتوسع في فتح المعاهد والمدارس المهنية ورفع مستوياتها التخصصية للوقاء بحاجات الأردن من العمال المهرة والفنيين.

المنحث الثالث

التربية والتعليم والبحث العلمي والمعلوماتية

أولاً ، السياسة التربوية ،

إن الشربية والتعليم هي أداة المجتمع والأمة هي إعداد الأجيال الصالحة، وتأهيلها لقيادة الستقبل وتطوير الحياة.. وثدًا كان ضرورياً حسن اختيار برامج التعليم المختلفة، من المدرسة إلى الجامعة يما يحقق الأهداف التريوية المستندة إلى عقيدة الأمة وثقافتها وحاجاتها، وكذلك إحميان اختيار القسائمين على هذه الهنة الجليلة: ممن يجسم بين العلم والإيمان والخلق القويم، وتأمين المستلزمات التعليمة التي توفر البيئة التعليهية الناسية.

والجماعة في هذا الخصوص تود التأكيد على:

_ الأسس التي تستند اليها فلسفة التربية والتعليم في مجتمعاتنا وأولها الإيمان بالله عز وجل، إلى جانب لتأكيد على أن الإسلام نظام فكري ساوكي يحترم الإنسان ويعلى مكانة العقل، ويحض علن العلم والعمل والخنق، وتأكيد العلاقة العضوية بين الإسلام والعروبة لتحقيق لتربية وبناء الشخصية الإسلامية المتميزة وغرس المدلولات الإسلامية الصحيحة لمفاهيم الوطن والقومية والعالمية.

_ تطوير المناهج والكتب المدرسية بما يشلاءم مع فلسفة التربية والتعليم وأهدافها، وو قف محاولة إفراغها من محتواها بالتركيز على قيم ومناهج غريبة عن روح الأمة وعقيدتها وثقافتها العربية الإسلامية . . وإعداد مناهج التربية التي تعتمد ترسيخ الهوية العربية الإسلامية باعتبارها شرطًا من شروط النهضة. .

وبما يعمل على:

- ١ _ تربية الأجيال على قواعد الحياة الاجتماعية المنظمة، واحترام حقوق الغير وحرياته.
- ٢ _ إعلان الأخوَّة الإنسانية (رسالة بين الأمس واليوم) التي تسمو فوق روابط اللون والجنس واللغة، في مسيرة متناغمة، لتعمير الأرض وتجميلها، والمحافظة على خيراتها وثرواتها.
- ٣ ـ التربية على إيثار مصلحة الوطن العلياء والحد من الروح الفردية الموروثة في ميجتمعاتنا مئذ عصور الانحطاط.
- ٤ _ الانفتاح على الفكر العالمي، والاستفادة من التجربة البشرية المتراكمة على مر السنين، التي لا تتعارض مع ثوابت الإسلام، فالحكمة ضالة المؤمن، أنِّي وجدها اكتسبها.
- ٥ _ مواجهة ضغوط العولمة الثقافية، والعمل على نشر الثقافة الإسلامية بطرق عصرية جذابة.
- ٦ _ مواجهة ضغوط التطبيع مع العدو بكل أشكاله، وتهيئة الأسس النفسية والفكرية، وتوفير السبل العملية لتقوم الحكومات والشعوب بدورها في هذا السبيل. ، والتركيز على قضايا الأمة العربية والإسلامية وفي مقدمتها قضية فلسطين في المناهج والكتب المدرسية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الاولى وبيان مخاطر التحدي الصهيوني.
- _ تعميق التربية الإسلامية والتركيز على اللغة العربية في مختلف المراحل، والعمل على أن لا يبدأ تعليم اللغة الاجنبية قبل مستوى الرابع الابتدائي، حتى لا يؤثر على تعلم اللغة الام لدى الطفل أخذاً بالدراسات الفنية العالمية في هذا الشأن.
- _ انعمل على إصدار التشريعات التي تصون العملية الأكاديمية والتعليمية في الجمعات ومؤسسات التعليم ألعالي من العبث والمزاجية والمحسوبية، واعتماد المعايير العلمية والأكاديمية النزيهة.
- _ الاهتمام بالموهوبين من الطلاب والتركيز على اوجه النشاط المدرسي التي تنمي

- لدى الطلبة الابداع وتوفر الترويح الإيجابي، والابتعاد عن ما يتنافئ مع أحكام الإسلام
- العمل على منع الاختلاط في المؤسسات التعليمية المختلفة لما لللك من أضرار وأخطار تهدد أخلاق الافراد والمجتمع.
- وضع الخطط الكفيلة بالتخلص من الأمية وتوفير الاعتمادات والإمكانيات اللازمة للتخلص من هذه الظاهرة في مدة زمنية معقولة.
- ـ اعتماد أسس عادلة ومعلنة لقبول الطلاب في الجامعات أو في البعثات التعليمية بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد، والغاء الاستثناءات في قبول الطلبة في الجامعات.
- تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغنى المعلم بدخله الرسمي من وظيفته عن الحاجة للدروس الخصوصية، فيستعيد مكانته الأدبية والاجتماعية، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال.
- تحسين واقع المعلمين المعيشي وتحسين أوضاعهم المهنية وتوفير الحوافز المجزيه للعاملين في قطاع التربية .
- إقرار تشريعات واضحة تتعلق بأخلاقيات مهنة التربية والتعليم تصون كرامة المعدم، وتفرض احترامه على الطلية وفي المجتمع.
- تطوير مناهج التدريس في كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتى يتخرج المعلم مؤهلاً لوظيغة محبا لها مستشعرا لعظمة مهمته في الحياة .
 - ـ رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومي.
- الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكري، وتج هير المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية .
- _ اتباع نظام التعليم الإقليمي الذي يزود التلاميذ بما يقفهم على شئون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرتهم على استغلالها والانتفاع بها.

- _ الحرص على تعريب وأسلمة العلوم والمعرفة مع عدم التفريط بتعليم اللغات الاجنبية الأخرئ لأنها مفاتيح لعلوم وحضارات الأم الأخرئ التي سبقتنا في هذا المضمار . . والعمل على إيجاد مناهج دراسية موحدة بين الدول العربية كخطوة نحووحدة الأمة ويكون ذلك من خلال جامعة الدول العربية أو الاتفاقات الثنائية بين دول الجامعة.
- ـ تأمين المدارس بكل مستوياتها، حتى تشمل المدن والقرئ والأرياف، ويأخذ كل مواطن فرصته في تعليم مجاني تربب من مسكنه.
- التأكيد على حق المرأة في التعليم الأساسي، وتشجيع نصف المجتمع هذا على الاستمرار في التعلم في المستويات الأعلى، بتأمين المدارس والكليات المناسبة لهن، في جوأخلاقي رزين.
- _ تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية العلمية في البلاد من خلال السماح بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة في شتى أنحاء الوطن.
- التوسع في فنتح الكليات المتخصصة في علوم: هندسة الحسب الآلي والاتصالات تمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في هذا التخصص، وذلك باستقطاب أصحاب التخصص المهاجرين وابتعاث الخريجين الجدد، والتأهيل المستمر للكوادر الأكاديمية الموجودة، وكذلك إحداث معاهد متوسطة متخصصة قادرة على تخريج تقنيين متميزين في المعلوماتية ، بشقيها البرمجي والتجهيزي.
- _ إحداث انظمة التعليم المستمر في المعاهد والجامعات التي تسمح للعاملين والموظفين بمتابعة تعليمهم العالي وتدريبهم التخصصي بعد أوقات العس، وإنشاء مدارس وجامعات التعلم عن بعد عن طريق شبكة المعلومات العالمية مما يتيح الاستمرار في التطور الذاتي لمن يريد وفي الوقت الذي يريد.
 - احترام حق غير المسلمين بخصوصيتهم التعليمية والثقافية.

ثانياً ، البحث العلمي ،

- تشكيل وزارات مستقلة للبحث العدمي تقوم بتحديد التوجهات العامة للبحث العلمي، بما ينسجم مع الظروف المحلية، والمحيط العلمي التقني والاقتصادي العالمي، وكذلك رسم سياسة البحث العلمي، والتنسيق مع الوزارات الاخرى خاصة التعليم العالي، والصناعة والدفاع، وتوجيه البحوث بم يخدم استراتيجية الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ـ التنسيق والتعاون العربي والإسلامي لتحقيق التكامل في البحث العلمي مع هذه الدول، وكذلك التعاون الدولي لإنجاز البحوث المشتركة.
- تشكيل وقف إسلامي يكون من مهماته استشمار أموال الوقف، والإنفاق من ريعها على مشاريع البحث العلمي، وتسويق منتجاتها.
- توفير مستلزمات البحث العلمي من بنية تحتية ومراجع رتجهيزات وتدريب مستمر، وتنشئة وتخريج أجيال من الباحثين المتخصصين من خلال خطط مبرمجة وإعداد مستمر تكون الكفاءة العلمية الشرط الوحيد له: والاستفادة من كل الوسائل المكنة لرفع مستوى الوعي الوطني بأهمية البحث العلمي، كالمدارس والجامعات ووسائل الإعلام المختلفة :
- الحد من نزيف الادمغة وهجرة العقول، وتشجيع المهاجرين من العلماء، وأهل الخبرة والاختصاص، على العودة إلى بلدهم، وإيجاد الحوافز التي تشجعهم عني ذلك.
- ـ تشجيع الشركات الخاصة على القيام بأبحاث خاصة فيها وتقنين رصد الشركات لنسبة من ميزانياتها لصالح البحث العلمي الخاص فيها، واعتبار هذه النسبة معفاة من الضرائب.

- ـ تأسيس شركات تقوم بإنتاج وتصنيع وتسويق لنتائج أبحاث مراكز البحث العلمي.
- _ إنشاء مركز وطني للمعلومات تصب فيه جميع الأبحاث وتكون مرجعًا وطنيًا للباحثين في متناول الجميع.
 - _ رفع نسبة المخصص للبحث العلمي من ميزانية الدولة.
 - _ تحرير مجالات البحث العلمي من سيطرة البيروقراطية.
- _ التوسع في مجال إرسال البعثات إلى الدول المتقدم فيها مناهج وموضوعات البحث العلمي.
 - توفير حياة كريمة ومستوئ مادي مريح للعاملين بالبحث العلمي.
- _ زيادة الاحتكاك العلمي عن طريق المؤغرات العلمية وتبادل الزيارات بين الاساتلة والباحثين على المستوى الداخلي والعالمي.
- _ ربط البحث العلمي بالإنتاج، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التي تنفق عليها وحدات الإنتاج.
- _ حل مشكلات المجتمع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي . . . إلخ عن طريق البحث العلمي والاستغناء عن استيراد الحلول الجاهزة التي قد لا تتناسب مع ظروفنا.

دُالِثًا ، في الثقافة والإعازم ،

يشارك الإصلام المؤسسة الشربوية في تكوين الرأي المام، والموقف العام من القضايا الكبرى وبالتالي توظيف كل ذلك في خدمة مشروع الأمة النهضوي.

والإعلام الضاعل في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يقوم على المصداقية، والموضوعية، والالتزام بقضايا الأمة ويثوابتها، وبالتالي ينبغي أن يكون إعلام حقيقة لا إعلام حكومة.

والمطلوب من الإعلام أن يتابع السياسي ترضيحًا وتسديدًا وتفنيدًا لا أن يكون حامل مكبر الصوت بين يديه بالمعتيين المادي والمعنوي.

ومن هنا ينبع الهدف الآخر للإعلام، هدف الإنسارة إلى مواطن الضعف والخلل حيثما وقع.

والإعلام في بُعْدهِ الشالث، ليس إعلام حكومة أو فشة، إنه إعلام دولة، ووسائله بهذا المفهوم ينبغي أن تعبر عن أراء المواطنين جميعًا.

هذه الوسائل التي ينفق عليها من المال العام هي جزء من أخق العام أيضًا: وفي ظل هذه الحالة يكون الإعلام خادمًا للحقيقة، لا مزورًا لها يضع بين يدي المواطن أبعاد الموقفي، ويقلب وجوه القضايا، ويعبر عن الآراء المختلفة، ويترك له أن يختار موقفه على بصيرة.

والجماعة تؤمن بضرورة أن تنبئق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحًا جادًا لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، بحيث تتأسس مادتها وتنطلق من المبادئ والقيم الإسلامية، تربيةُ للفرد، وتعميقًا لهذه المبادئ والقيم في رجدانه، وذلك لحمايته من التغييب والتغريب، وبما ينأى بها عن مواطن العبث بالمبادئ الأخلاقية والسقوط في هاوية الفحش والبذاءات: وتقوية هذه الوسائل بما يجعلها قادرة على مواجهة عصر السماوات المفتوحة والفضائيات الوافدة، والاتصالات والمعلومات فائقة الزخم والسرعة .

إن رؤية الجساعة ثلامسلاح الإعسلامي والثقافي تتمثل في السياسات التالية:

أ _ إصلاح القوائين الإعلامية لكي:

- * تمخدم حرية الفكر والتعبير، وتتوافق مع الثوابت الأساسية للأمة، والقيم الإنسائية الفاضية.
- * تنهى احتكار السلطة لوسائل الإعلام، وتفسح المجال الإعلامي للقطاع الخاص؛ والكفاءات، والتنافس الحر.
- * تستشعر المسؤولية في البناء الفكري والثقافي، وتشجيع روح الإبداع الفني الهادف.
- * تحصر الرقابة الإعلامية في حدودها الدنيا المتعلقة بثوابت الأمة، معتمدة في ذلك على الوازع قبل الرادع وتتصدى للعولمة الفكرية والحضارية ، التي تهدف إلى محوخصوصية الأمة ورسالتها.
- ب. توفير الوسيلة الإعلامية المتطورة في معداتها وتقنيتها، والمنفتحة في فكرها، والتي تستطيع الوصول إلى أقصى الأبعاد الجغرافية، لإيصال رسالة إعلامية واضحة وسريعة وواقعية ومؤثرة، وتحمل الأهداف التالية:
- توفير المعلومة الصادقة والدقيقة للفرد والأمة ، تتساوق مع رؤيتها وموقفها الحضاري من الأحداث والتطورات على الساحتين المحلية والدولية.
 - * إحياء روح الحوار مجددًا بين فنات وشرائح المجتمع، وسلطاته المختلفة.
- * إعادة بناء المجتمع وفق أسس سليمة ، وتمتين وحدته الداخلية عبر استعادة التوازن الفقود بين مؤسسة الدولة والمجتمع، وإحياء وتفعيل دور المجتمع المدني المغيب، وترميخ مبدأ الفصل بين السلطات، وتوعية المواطن إزاء حقوقه وواجباته في مجثمعه، ووجوب احترام القانون وسيادته، وإعادة الثقة المفقودة للمجتمع بانتخاب سلطاته.

- * دعم وترسيخ حرية التعبير و لتفكير والإبداع والتنمية والتطوير ، على مختلف لأصعدة السياسية والثقافية والفنية وغيرها، بما لا يتعارض وثوانت الأمة .
- * نشر الخلق السليم، والدعوة للقيم العليا للأمة وإبراز دور الفكر الإسلامي في بناء المشروع الثقافي للامة ،
- تعزيز وترسيخ الهوية العربية الإسلامية للأمة، والدفع عنها، وعن قضاياها الحية ، والوقوف في وجه التحديات التي تواجهها على شتى الأصعدة.
 - دعم وتشجيع ونشر مختلف أشكال الفن والترفيه الهادف والبرىء.
- * القيام بواجباتها الكاملة في التنمية السياسية والمجتمعية، والاسيما دورها كسلطة رابعة في المراقبة والمحماسية، إزاء حمل السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وفي التوجيه والإرشاد للمجتمع ككل، وتحسين أدائه وصولًا لمجتمع أفضل.
- * تسهيل حصول الصحافيين والإعلاميين على المعلومات في سبيل تمليك الحقائق للجمهور، ومراقبة سائر السلطات بما يحقق مصلحة الوطن.

ج. توفير وتدريب كادر إعلامي يؤمن بالأهداف المبينة سابقًا:

- * ويتزود بالخبرة المهنية التي تكنه من أداء عمله، وفق أصول التخصص والاحتراف.
 - ويتمتع بالأخلاق الفاضلة التي تعصمه من الانحراف.
- * ويتحلي بسروح الفريق التي تجعل منه جزءًا من المنطومة الإعلاميسة المتكاملة.
- * وضع أسس عادلة في التعيين والترقية في المؤسسات الإعلامية ومنع التدخلات الامنية في التوظيف في مؤسسات الإذاعة والتلفزيون.

د .. وضع فلسفة إعلامية منبثقة من عقيدة الأمة وحضارتها وقيمها، تهنف إلى:

- * ترسيخ الانتماء للأمة العربية والإسلامية وحضارتها وتاريخها، والاعتزاز بها.
- الله عصين المواطنين وخاصة الشهاب الناشئ من الإفساد والتغريب والغزو
- شاومة التطبيع الثقافي والإعلامي مع العدو الصهيوني ومحاولات الاختراق الأجنبية، وتعزيز ثقافة الممانعة والمقاومة للمشروع الاستعماري الأجنبي.
- ه _ وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص النشر ومراكز البحوث والدراسات والمطبوعات ومؤسسات قياس الرأي العام، وفي حرية التعبير في الصحافة وغيرها،

و. تحفيض الجمارك على ورق الصحف وسائر وسائل الكتابة والثقافة.

- .. حرية وتدعيم نشر الكتاب.
- _ تشجيع الندرات والمؤتمرات والمعارض.
- _ تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات.
- _ ترشيد دور السينما والمسرح، بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.

رابعاً ، سياسة الوعظ والإرشاد ،

للوعظ والإرشاد رسالة عظيمة، في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي المحافظة على هوية الأمة وقيمها وشخصيتها الحضارية، وتحقيق الأمن النفسي والاجتماعي، ومن أجل ذلك فإن الجماعة ستسعى لتحقيق هذه الرسالة من خلال:

- _ رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين وإيجاد الحوافز المجزية لهم.
- إعادة النظر بقوانين الوعظ والإرشاد بما يشيح لاصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجبهم.
 - تطوير وسائل الوعظ والإرشاد واستعمال التقنيات الحديثة.
- م رفع الحصار المفروض على المساجد لتحقيق رسالة المسجد في الهداية ومحاربة الرذيلة، ونشر الأخلاق والفضائل.
- تفعيل صندوق الدعوة الإسلامية في وزارات الأوقاف بمشاركة القطاع الخاص من أهل الخبرة والشركات لينفق منه على تطوير خدمات الوعظ والإرشاد.
- التعاون مع الجمعيات النسائية ودوائر المرأة في الوزرارات والمؤسسات والجمعيات الخيرية ، لتقوم المرأة بدورها العظيم في الدعوة إلى الله تعالى وبناء المجتمع والنهوض به في جميع المجالات.
- التوسع في إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعلم الأخلاق الفاضلة.
- _ دعم معاهد تعليم الدين الإسلامي بالمعلمين الأمناء الأكفاء، ووضع المناهج التي تناسب ظروف العصر.
- ـ دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفّتيا والاجتهاد في علوم الشريعة.
 - _ إحادة تشكيل هيئات كبار العلماء بالانتخاب من العلماء.

- الاهتمام بالكليات الإسلامية المدنية المشتركة حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب. . إلخ الداعية الذي يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفًا منها.
- ـ اختيار المرجعيات الإسلامية يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر القرار التنفيذية على تسمية من ينتخبه العلماء.
- .. إعادة أو قاف المسلمين إلى هيئة أو قاف مستقلة عن ميزانية الدول، وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه، وبالذات مخصصات الأزهر ومرتبات شيخه وعلمائه وطلبة العلم فيه.
- _ إطلاق حرية الدعاة والأثمة والوعاظ في شرح مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشئون الحياة وحله لمشكلاتها دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم والخلق الإسلامي.

المبحث الرابع

السياسات الصميسة

تمتبر الصحة من أولويات التنمية في المفهوم الحديث، حيث إنها ترتبط بالإنسان الذي هو أساس التنمية وهدهها.. وإيمانًا من الجماعة بأهمية توفير أسباب الصحة للمواطن وقاية وعلاجاء فإنها تزي الممل على تحقيق الأمور التالية:

- توفير مظلة التأمين الصحى الشامل لكل المواطنين.
- _ زيادة المراكز الصحية الشاملة تيسيرا للعلاج وتخفيفًا على المواطنين في القرئ والمدن الصغيرة. . ودعم الجمعيات الخيرية والأهلية لإنشاء المستوصفات والمستشفيات غير الربحية لتقديم الخدمات الطبية للفقراء مجانًا، أو باسعار مخفضة .
 - ـ التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتوزيعها بشكل عادل.
 - ـ وضع الخطط اللازمة للتوسع في بناء المستشفيات المتكاملة .
- ـ توفير الدواء وضبط التسميرة الدواثية بما لا يرهق المواطن ويحد من الربح الفاحش، وتحقيق شعار (الدواء خدمة لاسلعة). . دعم الصناعات الدواتية، وإقامة صناعات دوائية متقدمة، وتشجيع البحث العلمي الدوائي.
- العمل على إيجاد توازن في التخصصات والخبرات لدي مستشفيات الحكومة المختلفة بحيث لا تنحصر الكفاءات والتجهيزات في العواصة والمدن الكبرئ.
- _ رسم سياسات صحية (تعليمية ووقائية وعلاجية) مناسبة لحاجات المجتمع وإمكانياته مع التركيز على المستوئ الأخلاقي والعلمي والتقني والتدريبي، وتطبيق المناهج الإسلامية في أساليب الوقاية والعلاج، لما لهما من رصيد في تفوس الشعوب المسلمة، ومردود إيجابي على الأداء الصحي ومنها:

- نشر مفاهيم الصحة الوقائية بدءاً من المناهج الدراسية ، إلى ثقافة الجسماهير على أو سع نطاق للتخلص من التدخين والخسمور والمخدرات ، وتنمية الوازع الديني للتخلص من هذه الآفات . ونشر مفهوم مراعاة حق النفس والجسم على الإنسان ، وأن الجسم وديعة من الله ، يجب على الإنسان المحافظة عليه ، بالامتناع عما يضره ، وحفظه عايقويه على طاعة الله .
- تنمية الجانب الأخلاقي والإنساني في المهنة الطبية ، ويث قيم الرحمة والأمانة في سلوكيات أبنائها ، ووضع قوانين رادعة للفساد، والإهمال ، وسوء الممارسة .
- _ نشر مفاهيم الصحة النفسية، والاستعانة بالطاقة الإيمانية المذخورة في الإنسان لمعالجة امراضه النفسية . '
- نشر مفاهيم الصحة البيئية بالمخافظة على سلامة الماء والهواء والمناطق الخضراء.
- دعم وتطوير برامج التثقيف والإعلام الصحي الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الصحي لدى المواطنين والدعوة إلى تجنب العادات الصحية السيئة والمحرمات النزاماً عبادئ الإسلام الحنيف،
- إنشاء المراكز المتخصصة والمؤهلة لمعالجة الأمراض المستعصية مثل السرطان، أمراض القلب، الفشل الكلوي، المخ اللحد من السفر للمعالجة في الخارج والتي تكلف المواطن والدولة تكاليف المعظة.
- ـ تفعيل دور الرقابة الصحية للحد من انتشار المبيدات والسموم كأحد الإسماب الرئيسية للكثير من الأمراض.

وهي نطاق التعليم الطبي تنهوالجماعة إلى ما يلي:

- الالتزام بضوابط لكفاءة لقبول الطلبة في كليات الطب، وإلغاء الاستثناءات.
- توفير الحوافز المناسبة لجذب الكفاءات الطبية والعلمية المهاجرة، ومساهمتها في رفع سوية التعليم الطبي، والحدمات الصحية في البلاد.
- اعتماد نظام التعليم الطبي المستمر، للمحافظة على تحديث المعرفة الطبية، ومسايرة التطورات المستمرة في أساليب التقنية والتدريب.
- دعم البحث العلمي الطبي لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الصحية والبيئية .
- الموازنة في التدريس ما بين تعريب الطب، وبين إتقان لغة أجنبية تساعد الطبيب على متابعة الأبحاث والمكتشفات الجديدة.
- دعم وتطوير برامج التثقيف والإعلام الصحى الهادقة إلى رفع مستوئ الوعي الصحى لدئ المواطنين والدعوة إلى تجنب العادات الصحية السيئة والمحرمات التزاماً بمبادئ الإسلام الحنيف.

المبحث الخامس السياسات الاجتهاعيسة

إن إعادة الثقة للمجتمع بنفسه وباحترام إنسائيته، وإعادة حرياته الدينية والاقتصادية والسياسية، هو وحده كفيل بتفحير طاقاته، وإعادته إلى طريق العمل والإبداع، وإقامة التوازن الطلوب

يين ضمان الحق، وأداء الواجب.

ونحن نؤمن بأن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدُّم، وهذا يتطلب العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشواتيات، ومحاربة الإدمان والمخدرات، ورفع مستوى الفئات المُهَمَّشة، وتضييق الفجوة في توزيع الدخل والثروة، من خلال مؤسسات الزكاة في ظل نظام إسلامي متكامل.

وحيث إن بناء المجتمع بناءً سليما متماسكا هدف كبير يسعى تتحقيقة كل المخلصين في هذا الوطن، وعليه فيتمثل الإصلاح الاجتمامي، في نظرنا، فيما يلي:١

سياسات الإصلاح الاجتماعي:

- _ تحقيق الربانية والتدين في المجتمع لإحياء قيم الخير والأخلاق الفاضلة النابعة من الإيمان العسميق بالله عز وجل: والبسحث عن الرزق الحلال، والقيام بالتكافل الاجتماعي، والبذل في سبيل الله حتى يسود المجتمع روح التاخي والتراحم.
 - ـ تشجيع القدوة الحسنة في كل لمجالات، وعنى مستوى المسؤولين قبل عامة الشعب.
- _ صيانة الأخلاق بالنظام والقانون من جهة، ويتحقيق الحرية والعدالة والضمان الاجتماعي من جهة أخرى.

- مكافحة الجريمة، ومعالجة مقدماتها وأسبابها، وكذلك محاربة الخمور والمخدرات، وأندية القمار، وأماكن الفحش والدعارة.
- _ محوالامية والقضاء عليها طبقًا خطة موضوعة تحدد الفترة الزمنية، والميزانية الكافية، وجميع وسائل التنفيذ لتخليص البلاد من الأمية، وما تجره على الشعب من تخلف في كل ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- توفير العمل لكل القادرين عليه، فالعمل حق وشرف، وهوالأساس الرئيس للدخل في المجتمع.
- _ إقامة دولة التضامن الاجتماعي التي تضمن الكفاية للجميع، فلكل مواطن الحق في مسكن يؤويه، وغذاء يكفيه، وزواج يعفه، وكفالة في حالتي الشيخوخة والبطالة، أو ضعف الموارد، وتراكم الدين.
- _ بسط الرعاية الاجتماعية وتوسيعها وتعميمها، واعتبارها مسؤولية تضأمنية للمجتمع ككل، ممثلة في أجهزة الدولة، وأنظمتها من جهة، وفي المؤسسات الخيرية والتطوعية، ومؤسسات الزكاة والوقف، والجهود الفردية من جهة أخرى.
- _ _ الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساسًا للمجتمع ومحضنًا للنشء، وبيتة صالحة للتربية، والتصدي لمحاولات الخروج عليها والالتفاف من حولها لإقامة علاقات غير شرعية بكل أشكالها، وقيام الدولة بتشجيع الأسرة ودعمها بالعلاوات العائلية، وإعانات الطفولة والأمومة.
- _ العمل على تنفيذ برنامج الاسرة المنتجة من خلال توفير الدولة لوسائل الإنتاج للاسرة الفقيرة لسد حاجاتها واتهاء عوزها.
- _ محاربة المخدرات والمسكرات والفساد بكل أشكاله بالثقافة والتوعية والتربية وتفعيل القانون.
- _ إنشاء صندوق للزواج، تشارك فيه الدولة لمساعدة الشباب الراغبين في الزواج، من خلال منحهم قروضًا حسنة ميسرة؛ وتقديم الدعم المناسب للجمعيات المتخصصة في هذا المجال.

- _ إنشاء مؤسسات خاصة لرعاية الصفولة والأمومة، رمنع استغلال الأطفال في العمل، والقيام برعاية الأيدم والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتأمين سبل تعلمهم، وإعدادهم المهني الذي يتناسب مع إمكانياتهم.
- _ زيادة عدد دور الابتام وتطويرها وتحقيق التعاون والتكامل مع لقطاع الخاص، والوصول في ذلك إلى برنامج وطني تشارك فيه كل قطاعات المجتمع .
- ـ التأكيد على حق الوالدين في الرحاية النامة والسيما في مرحلة الشيخوخة،
 - . وتعميق مفاهيم البربهم ومحاربة العقوق. ودعم دور رعاية لمستين.

تطوير ودعم مؤسسات وبرامج العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخصة.

- ـ الحفاظ على الأداب العامة؛ وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي.
 - دعم مؤسسات للجتمع المدئي والجمعيات الأهلية.
 - _ إحياء نظام الحسبة .
 - _ العناية بالصحة العامة .
 - ـ. إصلاح التربية والتعليم.
- _ تنظيم السياحة، وخاصة نسياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع الساحات المشبوهة.
 - ـ تأهيل العاطلين مهنيًّا، وتوفير فرص العمل المتاسب لهم.

مكافحة ظاهرة الفقرء

شاعت ظاهرة الفقر في مجتمعاتنا، وعليه يتعين أن نوجه هتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة، وذلك من خلال توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبناء وبالذات للطبقات الفقيرة، وذات الدخل للحدود.

وتشمل هذه القومات :

١ _ المسكن الملائم الذي تتوافر فيه ضروريات الحياة الكريمة من إضاءة ومياة نقية وصرف صحى ومساحة مناسبة لأفراد الأسرة.

- ٢ ـ الغذاء المتوازن بسعر مناسب ويكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته.
 - ٣- الملبس المناسب الذي يستر الجسم ويحفظ للإنسان أدميته وكرامته.
- ٤ ـ اختدمات الصحية التي توفر رحاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء في متناول هذه الفئات.
- ٥ ـ الخدمات التعميمية الجادة والمجانية حقا والتي تعمل على رفع المستوئ الثقافي لهذه الطبقات.
- ٦- العمل على قامة العدل وتوزيع الشروة، والإصلاح التشريعي والاقتصادي، ومن خلال تشجيع الجمعيات الخيرية ورفع القيود عن نشاطاتها.

قضية الشباب،

يمثل الشباب الطاقة الفعلة لهي المجتمع، وهم شركاء في صنع المستقبل والحاضر، كما أن أتجاهات النمو السكاني في دولنا تؤكد أن أعداد الشباب في تزايد، وهم بذلك يمثلون حضوراً كميًّا، إضافة إلى حضورهم النوعي فهم يملكون طاقة للعمل والوقت الكافي ومثالية الطموحات، وإذا ما أحسن توجيه هم وفتحت امامهم الأبواب تحولت طاقاتهم ومثاليتهم إلى إنتاج وعلم وتنمية، أما إذا أسئ التوجيه، وأغلقت الأبواب تحولت الطاقة إلى هدم وفراغ وفساد.

والابد من أن يتمش الشباب قيم الإسلام حتى يتمكن من بناء شخصيته وتحقيق ذته، والإسهام في بناء وطنه، ولابد من تنمية الجوائب الروحية، والفكرية والبدنية والاجتماعية بشكل شامل ومتوازن. . ومن هنا فإنه يجب:

- _ إيجاد فرص حقيقية للشباب المقبل على سوق العمل، بإنشاء المساريع الحيوية القادرة على استيعابهم.
- ـ تطوير النوادي الرياضية التي تحافظ على اللياقة البدلية، وتنمي الروح الرياضية، وتصرف الطاقات الحيوية للشباب فيم ينفعهم، وينفع المجتمع.

- إنشاء المؤسسات والنوادي الثقافية التي تهتم بالتطوير الفكري لدي الشباب، وتزودهم بثقافة أصيلة تحصنهم ضد المذاهب الفكرية العبثية، والممارسات الشهو نية الهدامة.
- _ النوسع في إنشاء المؤسسات الشبابية وترشيد القائم منها لينسجم مع عقيدة الامة، التي تعمل على تحقيق الشخصية الشبابية في مختلف ابعادها الروحية والعقلية والجسمية والاجتماعية. _ العصل على إعداد الشباب جهاديا من خلال التذريب العسكري والتعبئة الروحية، كما لابدمور بمارسة العمل المنتج من خلال معسكرات التدريبية، زراعيه ويجدمة اجتماعية وبيثية وغيرها.
 - تقديم جوائز مجزية للمبدعين في مختلف المجالات وخاصة الثقافية.
- تحقيق المساواة وتكفؤ الفرص الذي يؤدي إلى تعزيز شعور الشبياب بالانتماء لوطنهم، ويسمح بتثمية قدراتهم الإبداعية، ويؤمن لهم الحياة الكرية.
- إنشاء الجمعيات التي تشجع الشباب على الزواج وتقدم لهم المساعدات المالية والعينية ومعالجة غلاء الهور.
- المانية والعيبية ومعاجه عارم المهور . محاربة الرذيلة والفساد وأماكن الدعارة من خلال البرامج الهادفة وتنمية الطاقات الدينية وكشف الآثار مندمرة للرذيلة صحياً ونُفسيًّا علَىٰ الفتي و الفتاة .

قضية المرأة،

CH COME.

يرئ الإمسلام في كل من الرجل والمرأة جيزهر الإنسانية، ووحمدة الخلق والنشأة، ويسوي بينهما في الكرامة والإنسانية والمسؤولية، فالنساء شقائق الرجال: والأصل في الأحكام الشرعية المساورة بينهما إلا ما استثنَّاه الشارع وهو قليل.

والاختلاف بين الرجل والمرأة اختلاف وظيفة، وتبقي رعاية الأسرة أولي المهمات الأساسية للمرأة ولا أحد غيرها يستطيع أن يقوم مقامه فيها. أما فانض

الجهد والوقت فإن للمجتمع فيه حقًّا ونصيبًا ، وعناني المرأة فيه واجب تشترك فيه مع لرجل، وهو واجب يتحدد نطاقه باختلاف ظروف المرأة وظروف المجتمع ومراحل تطوره ،

والعلاقة بين الرجل والمرأة علاقة تكامل وليست علاقة صراع، وحقوق المرأة مفروضة من الله سبحانه وتعالى وليست منتزعة من الرجل.

وعماد الأسرة للسلمة (المودة والرحمة والاحترام المتبادل) ، وحينما تفتقد الأسرة المودة والرحمة والاحترام وتستحيل فيها العشرة بالمعروف فإن الطلاق من جانب الرجل والخلع من جانب المرأة يصبحان رحمة، تتمثل في درء آثار الشنحناء والنفور عن الزوجين،

وإن مشاركة المرأة للرجل في أنشطة الحياة المختلفة أمر لابد منه لأداء مهمتها في الحياة والإسلام لا يوجب التأثم من هذه الشاركة، وإنما يسبغ عليها أدابه الشرعية كما أسبغها على سائر ميادين النشاط الاجتماعي.

رمن هنا كانت قضايا زي المرأة وحجابها وآداب المشاركة الاجتماعية أمور تحمى وتصون نشاط المرأة ولا تمنعه .

منهج الجماعة في معالجة قضية المرأة،

إن المرأة هي نصف الجتمع وهي القائمة على تنشئة الاجيال رجالا ونساء، فلا ريب في ستحقاقها أن تكون الجئة تحت أقدامها، وهي مخلوق طاهر مكرم كومه الله تعالىٰ كما كرم الرجل، قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقُدْ كُرُّمْنَا بَنِّي آدَمَ.. ﴾ (الإسراء: ٧٠).

والمرأة مخلوق عاقل ورشيد، وهي مخاطبة بالخطاب الإلهي في لقرأن والسنة كخطاب الرجل ومكنفة مثله ومستوليتها كاملة، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافلة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية _ فقط _ وهي قوامة مودة وتراحم وتشاور في مقابل مستوليات يتحملها الزوج.

ولهذا المقام الكريم تري ـ إن شاء الله . ،

- حقوق الأحوال الشخصية: حق اختيار الزوج دون ضغط أو إكراه أو وصاية، حق المهر والحضانة والإرضاع وحق السكن والنفقة في العدة، حق التملك والميراث كما حدده الشرع.
- حقوق الأحوال العامة: حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حق التعليم الذي هو فريضة على كل مؤمن وسؤمنة وهو ينمي الشخصية ويزيد الجرأة في مواجهة الحياة والتعامل مع الزوج والأولأد والقدرة على الكسب لتنمية موارد الأسرة عند الحاجة، حق العمل فعمل المرأة حق لها وليس واجب عليها إلا عندما تتعين المرأة لعمل معين فيصبح فرضًا عينيًا أو
 - . أن من حق المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.
- ـ من حقها أن تتولِّي عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لهنا عفتها وحيادها وكم امتها دون ابتذال.
 - . من حقها تولى الوظائف العامة ، عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها .
 - القضاء على الأمية المتفشية بين النساء والاسيما في الريف.
 - _ تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة الرأة ودورها وحاجتها.
 - صيانتها في كل مكان ؛ في وسائل الانتقال وفي أماكن العمل.
- _ إنشاء ودعم الجمعيات النسائية التي تعمل في تحسين طروف المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتدافع عن حقوقها في هذه that is to a face to get their المحالات.
- _ تشكيل فريق عمل نسائي على خبرة ودراية بمشاكل المرأة في العالم لتمثيل وحهة النظر الإسلامية في مؤتمرات المرأة والسكان التي تنظمها الأميم المتحدة.

كيفية التعامل مع اللواطئين من غير المسلمين:

. إننا نؤكد أن موقيفنا من هذه الفئة من المواطنين في المجتمعات الإسلامية المختلفة كما سببق أن أو ضحناه هو موقف مبدئي ثابت مفروض على السلمين عوجب إسلامهم وإيانهم مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قولية وعملية) وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية :

ريد هم جزء من نسيج مجتمعاتنا .

. . . . ين هيم شركايزالبرطاني والمصير.

من الهام مثل ما الداو عليهم مثل ما علينا.

- _ حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.
- " ألحوْر صُ عَلَى رُوح الاخوة التي ظلت تربط على مدى القرون بين أبناء منه التوطير المودة . " التوطير النواخد جميعاً وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة .
- .. تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعو المتفرقة الدينية أو التعصب الطائفي.
- الحرص على رؤح الأخوة الوطنية وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة وإلى والموجة بين طوائف المجتمع الواحد، لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها، وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت، وعدم السماح لأي محاولات تؤدي لإثارة مشاعر الثفرقة أو التعصب الطائفي بين أبناء الوطن الواحد.

أبعاد أساسية في الإصلاح الاجتماعي ا

وإذا كانت حلقات الإصلاح الاجتماعي، لا يمكن أن تؤخذ منفردة، بل لابد أن تأتي متداخلة مع الإصلاح السياسي والإصلاح الثقافي والإصلاح الاقتصادي؛ فإننا في سياق مشروعه الحضاري الاجتماعي نؤكد على الأبعاد التالية:

١ ـ قبذ التقليد ،

يقوم مشروعنا الحضاري في إطاره المجتمعي على رفض التقليد الاجتماعي: الذي لا يقوم على أساس من نصوص الشريعة ، ولا يدعمها مؤيد من نور العقل والحكمة، فالتقليد للأم الغالبة في كل أمرها، وتتبع خطواتها ولوكانت خاطئة! ا أمر مرفوض.

وإن الاستقلال العقلي، الذي يزن كل شيء بميزان الحق ونور العمم، هو المنهج الذي يجب أن يضبط الخلق الاجتماعي الأول، ليسير المجتمع في طريق البناء والإنجاز والتقدم.

٢ - الإباء ورفض الظلم:

لقد أو هنت قرون الاستبداد المتطاولة، روح الإباء في مجتمعاتنا، وطوعتها لإرادة الظالمين، وغاب عن الأمة قول مولاها في كتابه العزيز:

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمَ يَنتَصِرُونَ ﴾ (الشوري: ٣٩).

ولعل من روائع الحكمة في هذه الآية أن سابقتها تتحدث عن الشوري على أنها أساس للعلاقة بين خومنين، وكأنها تقرر أن من معاني البغي القصود في هذه الآية، هو ابغي، استبداد المستبدين:

﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُو الرِّبْهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفقُونَ ٦٦ وَالَّذِينَ إِدَا أَصَابِهُمُ الْبُغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ٦٦ وَجَزَاءُ سَيِّئَةً سَيِّئَةٌ مَثْلُهَا فَمن عَفَا وَأَصْلُحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّه إِنَّهُ لا يُحبُّ الظَّالِمِينَ (١٠) ﴾ (انشوريٰ).

إن مشروعًا حضاريًا متكاملاً، لابد أن يكرس في أولياته بناء شعور الأنفة في نفوس أبناء للجتمع، الشعور الذي يتصدى للظلم، ويرفضه ويأباه، ويمتلك الجرأة الأدبية والمعنوية ليقوم مقام المناصحة الإيجابية؛ والمباداة الحضارية، ونوذهبت حياته فداء ذلك، وبذلك يجاور مقام سيد الشهداء، قال رسول الله ﷺ: اورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله (رراه اخاكم والضياء وصححه السيوطي).

٣- بناء الجتمع المدنى:

إن الإسلام الذي وضع على كاهل (الدولة) المسؤولية العامة في رعاية الفرد والمجتمع ، حتى ليقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «لوأن دابة عثرت بشط العراق، لخشيتُ الله أن يسالني عنها لم لَمْ أُعَبِّدُ لها الطريق؛ .

هذه لمسؤولية الشاملة المنوطة بالدولة، لم تحل دون تقدير الشارع الحكيم لحالات: تغيب فيها الدولة، أو تقصر، أو تضعف، أو تعجز، وحين يحصل هذا، فلا يجوز أن يترك أمر المسلمين سدى، أو يحال إلى كرم أصحاب الضمائر، وإحسان المحسنين، ومن هذا جاء الواجب الكفائي، أو الواجب الجماعي، ليلقى على كاهل من حضر وقدر من المسلمين عب، إزالة الضرر، ورفع الإصر، والدفع في طريق الإنجاز.

الفروض الجماعية أو (الكفائية) دعوة إلى القيام بالواجب لمن حضر وقدر، وتوفرت فيه الأهلية، وهي فروض شرعية، قد تتقدم على الواجب العيني بحق بعض الناس، إذ تكون بالنسبة إليهم عينية عامة، بينما الواجب العيني يبقئ فرديًا خاصاً.

همن الفروض الكفائية: إنقاذ الغريق، وإطفاء الحريق، وإسعاف المشرف على الهلاك، وتولى الولايات العامة لأهلها وبأنواعها، والجهاد في سبيل الله،، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والأخذ على يد الظالم، والقيام بالحرف والصناعات الضرورية للناس، وتعلم العلوم التي يحتاجها المسلمون بأنواعها، واثبراعة فيها.

والإمام الغزالي كان يعتب على مسلمي عصره، انصرافهم عن علم (الطب) مع مسيس الحاجة إليه، وانصرافهم إلى علم (الفقه) الذي كان يتيح لمن تعلمه تولي القضاء والولايات.

وحين يجوع أهل بيت في الإسلام تقع المسؤولية المباشرة على الجار الشبعان، حال تأخرت الدولة، وغابت الجماعة، قال رسول الله على: "ما تمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهويعلم به الرراه الطبراني والبزار وحسنه السيوطي). «أيما أهل عرصة أصبح فيها امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة اثله تعالى» (رواه أحمد في مستده).

٤ ـ التكافل والتراحم:

يهمنا أن توطد الدولة نفسها عني تحمل العبء الأكبر من سهم المعونة الوطنية، ومن سهم التعليم والصحة والإسكان، والتعويض العائلي للأسرة الكبيرة ـ التخطيط الرسمي يسير في الاتجاه المعاكس_ إلا أن جهود الدولة لا تغني عن بناء وحدات المجتمع على أساس من التكافل والتراحم الاجتماعي، وهذا مطلب أساسي لبرنامجنا في المشروع الوطني، حيث ينبغي أن يتربع نظام الزكاة الذي هو حق لا يقل في مكانته علم تفرضه الدولة من رسوم وضرائب، وربما يكون في إيجاد المؤسسات الوسيطة بين المعطى والآخذ، معنى نفسي نفيس طالما حرص الإسلام عليه بحماية نفسية الآخذ من الشعور بالدونية، وطالما حض المعطى على ألا يبطل صدقاته بالمن والأذي.

في المجتمع المتكافل المتراحم، الذي يميت الفقر والحاجة بين ظهرانيه، تنطلق المسيرة مؤزرة في طريقها الإنساني الحاتي، نحومشروعها الحضاري الرشيد.

المبحث السادس

تمديبات اجتماعيبة

١ ــ النمو المكاني

لا ربب أن قضية النمو السكاني هي إحدى القطبايا المهمية عند الحديث عن أي مشروع تهضوي، ذلك أن الدولة الحديثة أصبحت تتحمل المبء الاقتصادي الأساسي لتنشئة النواطن. وصار عليها مسؤونية تقديم الخدمات في مجالات التعليم والصحة والسكن وإقامة البنى التحتية للمجتمع، وأخيرا تأمين فرص العمل الواطنيها،

إلا أن هذه القضية المهمة لا تنفصل عن قضية التنمية والتخطيط والتوزيع العادل لنثر وقروتو قف الفساد.

وفي محاولة للحد من هذا التفاوت بين الفضيتين، تطرح بعضٌ المنظمات الدولية قضية تحديد النسل كحل مفترض، بيلا أن هذا الحل بالحد لدي المتدينين بُعدًا شرعيًا دينيًّا، إضافة لأبعاده الإنسانية والنفسية، إذ إنه يبدو شكلاً من أشكال الواد الحفى، الذي تأباه قيمهم وضمائرهم.

إننا ترفض هذه الحلول الافتراضية العقيمة لأننا لا ننظر من منظار أصحابها إلى الفرد الإنساني على أنه عب، على الدولة أو على الجتمع، فهذه نظرة فأصرةً تتعلق بنضف الكأس الفارغ مقط

بل ننظر إليه على أنه هامل من عوامل الإبداع والإنجاز، وحمل العبء الوطني في مرحلة لاحقة من مراحل التربية والإعداد !!

كما أن النظرة الغربية إلى الفرد الإنساني على أنه - اشريت إضافي - في الثروة أو الموارد الوطنية المحدودة ، عي نظرة فردية وأسمالية استثنارية ، تقوم عني أساس

تضخيم حقوق الفود عمن حساب المجموع، إن تزيين حالة الطفل الواحد الذي ينال اقصى درجات (الرفاهية) على حساب شقيقه الموؤود، أو الذي لم يعط فرصته في الحياة، هي اعتى اشكال المنطق الرأسمالي القائم على الأثرة والأنانية.

إن ترجيهًا ثقافيًا سبيمًا يجمع بين الحرص على توفير أساسيات الحياة الكريمة لأعضاء الاسرة شيء، ولنقف عند لفط كريمة، والدعوة إلى تأمين الحد الأعلى من الرفاهية والإمكانات للفرد الواحد على حساب الذي سيحرمون من حظهم في الحياة شيء أخر. ورحم الله زمانًا كانت الأسرة تقتسم اللقمة، وكان الأخ الصغير يلبس من ثياب أخيه الأكبر،

إن وجود اخ للإنسان معنى يستحق أن يضحي الفرد من أجله ببعض رفاهيته، وما ينطبق عدلي الأسرة الصغيرة بمكن أن ينطبق على المجتمع بأصره.

إننا نرئ في الإنسان وجودًا مكرمًا يستحق الوجود لذاته، وأنه هذف سام من أهداف الخلق المكرس أصلاً لعبادة الخالق وللخلافة في الأرض:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنسَ إِلاَّ لَيَعْبُدُونِ ۞ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزُقَ وَمَا أُربِدُ أَن يُطْعَمُونَ ﴾ (الذاريات: ١٥-٥٧).

وننظر بانتاني إلى الوجود الإنساني في إطار التكريم هذا على أنه نعمة وثروة وطنية وإنسانية أكثر منه عبءً ينبغي التخلص منه، أو الحد من وجوده، وندين كل محاولات التفرد الرأسمالي بثروات الأرض، التي تهدر في غير مصارفها الطبيعية على اشكال من الترف البجثي، والسنع الإستهلاكية، على حساب وجود الآخرين وجوع الجائعين وحاجة المحتاجين.

إننا نتفهم ربط المنظمات العالمية بين النموالسكاني والتنمية ونتقبله، ولكننا لا نو افق أن العلاقة بين القضيئين علاقة عكسية!

إننا نحكم نظرتنا الإسلامية إلئ قضيتي التنمية والنموالسكاني من خلال الحديث النبوي الشريف: « ... ثم يُؤْمَر المُلكُ بكتابة آريع: عمله ورزقه وأجله وشقي وسميد (البخاري في بدء الخلق: ٣٢٠٨، ومسلم في القدر: ٢٦٤٣ / ١). فكل مخلوق قدر الله له الوجود، قدر له رزقه الكتوب طيلة حياته، ومن خلال الحديث الأخر:

«لن تموت نفس حتى توفي رزقها وإجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب؟ (رواه ابن ماجه في التجاوات: ٢١٤٤، وصححه الأنباني في الصحيحة: ٢١٠٧).

ومهمة الدولة في كل زمان ومكان أن تعمل على تهيئة هذا الرزق، والتخطيط له ببرامج وخطط تثمية .

وطي رؤيتنا الحضارية لمضوع النموالسكاني نؤكد على ما يلي:

_ ضرورة المحافظة على كيان الأسرة وتماسكها، والتصدي للدعوات التي تحاول النيل من بنائها ليحل مكانها الفوضي والإضطراب والانحلال الخلقي.

- أن كل الدعوي التي تطلق على عدم كفاية كوكبنا (الأرض) لأبنائه، إعا هي دعاري رأسمالية سببها حمى التملك في نفوس بضعة أفراد يحتجزون أقوات الشعوب ويتصرفون بمماثرهم، ويريدون أن يغلقوا في وجه الإنسان الطريق إلى الوجود والحباة . . وقد قال ربنا:

﴿ وَقَدَّرُ لَهِمَا أَقُواتَهَا ﴾ (فُصَّلَتْ: ١٠).

﴿ وَإِنْ مَن شَيْءٍ إِلاَّ عَندَنَا خَزَائَتُهُ وَمَا نُنزَّلُهُ إِلاَّ بِقُدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ (الحجر: ٢١).

_ إن تطبيق نظام طركاة الإسلامي، ونظام لنفقات والصدقات الذي يحقق في النهاية الوفرة، ويقضى على الفقر، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ﴿إِنَ اللَّهُ هُرِضَ فِي أَمْوَالُ الْأَغْنِياءِ مَا يُسْحِ الْفَقْرَاءِ، وَمَا جَاعَ فَقَيْرِ إِلَّا بِمَا طَغَي بَهُ كشي، (حلية الأولياء لابي نعيم: ٣/ ١٧٨).

٧ ــ التعددية العرقية والدينية... وتمدى الوحدة الوطنية

يتكون النسيج الاجتماعي في بعض دولنا من مجموعات من الطوالف الدينية والعرقية، وتنظر الجماعة إلى هذا التنوع على أنه عامل قوة وغنى؛ وليس عامل تفتيت،

وقد شارك في تاريخ أمتنا رجالات من مختلف الأعراق والطوائف، لأنهم كانوا يحملون الأهلية والوفاء والانفتاح على الآخرين، كما شارك في قواتم الإخوان المسلمين الانتخابية في السابق مرشحون من غير المسلمين.

ويفي إطار الشعيددية . . فالا نرئ من منظور إسلامي في هذه الانشماءات مشكلات أقلية تجشاج إلى علاجء بقدر ما نرئ خصوصيات البتها واقع متخلف ومستيب فكانت شِكلاً من اشكال الاحتجاج عليه، وعندنا فإن المطالبة بالحقوق في سياقها الوطني، مطالبة عامة تشمل أبناء الوطن جميعًا. . وما يزال الثابت الإسلامي يشكل مظلة أبعد مدى تشتمل على أبناء الأمة أجمع: الإنسان و التطلعات .

ومن هنا ترى الجهماعة أن التعامل مع التنوع العرقي والطائفي يقوم على عدة مبادئ :

- ي إلى احترام جرية العقيدة والعبادة التي كفلها الإسلام بشكل بين وجلي: ﴿ لا إِكْرَاهُ فَي الدِّينِ قَد لُبُيِّنَ الرُّشْدُ مِنَ الَّغْيُّ ﴾ (البقرة: ٢٥٦). ولكل فرد الحَقّ في ممارسة شعائره الدينية وفق الضوابط العامة للمجتمع .
- ٢ .. تعميق روح الخوار والتسامح والانفتاح على الآخر والتأكيد على أن لكل طائفة الحق في الاحتفاظ بمعتقداتها الخاصة، وأن يكون لها دورها الوطني الأصيل.

- ٣- النوازن في النفرة إلى التدين والطائفية . . فالتدين نزعة أصيلة في النفس البشرية، والتزام بعبادات وسلوكيات وقيم إنسانية رفيعة، وتواصل مع الآخر، وحوار معه، بينما الطائفية تعصب وانغلاق وخوف من الأخر، وكره له، وهي من آثار غياب الفهم الصحيح للدين، لا أثراً من آثار
- ٤ تعميق روح المواطنة ، واعتماد مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات ، وكذلك اعتماد مبدأ الكفاءة وتساوي الفرص أمام جميع المواطنين للمشاركة في مؤسسات الدونة السياسية والاقتصادية والتعليمية والعسكرية والامنية.
- ٥ ـ التكافؤ في فرص لحياة، والمساوأة الكاملة أمام القانون حق مطلق لجميع المواطنين دون تفرقة بسبب يرجع إلى العرق أو اللون أو اللغة أو الدين.
- ٦ ـ الأحوال الشخصية للأقليات تحكمها شرائعهم، إلا إذا آثروا هم أن يتحاكموا فيها إلئ شريعة الإسلام.
 - ٧- تسليم غير السلمين بحق الأغلبية المسلمة في أن تحكم بشرع الله.

السياسة الإسكائية:

للا كان توفير المبكن الملائم حقاً فكل مواطن، ولا كانت الكثير من أقطارنا يعاني من ازمة في المساكن، تاشئة عن ارتفاع كلفة الأرض الصالحة للسكن وتدني الدخول فإن الجماعة ترى انه من الأهمية بمكان القيام بالإجراءات التالية:

- تخصيص بعض أرضى الدولة غير الصالحة للزراعة وإقامة المدن والقرئ عليها وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود لإقامة مساكنهم عليها.
- العمل على توفير المساكن لصغار الموظفين وذوي الدخل المحدود بسحر الكلفة ويأقساط ميسرة خالية من الربا وتو زيعها على

المشحقين بعدالة.

- _ وضع سياسة راشدة تضمن إعادة النظر في نوع البناء من حيث الكلفة وتوفير الطاقة والبعدعن مظاهر الإسراف والتقليد غير المبرر.
- _ تشجيع عقود الإسكان الموافقة للشريعة الإسلامية وإعفاء المستفيدين من مشاريع الإسكان من الفوائد الربوية ومعالجة حالات العسر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.
- _ تشجيع إنشاء مجمعات الإسكان الوظيفي الملحقة بالمؤسسات العامة كالمدارس والمستشفيات والشركات العامة والمصانع الكبيرة الأمر الذي يعمل على تامين حاجات الموظفين والعمال ويزيد من إنتاجيتهم وفعاليتهم.

النبحث السابح

سياسات وإجراءت الإصلاحات المسكرية والأمنية

قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مَن قُوةً وَمِن رَبَّاط الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِه عَدُو اللَّه وَعَدُو كُمُّ وَآخُرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفقُوا مِن شَيْءٍ في سبيل اللَّه يُوفَ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تَظْلُمُونَ ﴾ (الانفال: ٦٠).

قال تعالى: ﴿ اللَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلَّمِ أُولَكُ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهُنَّكُونَ ﴾ (الأنعام: ٨٧).

وقال تعالى: ﴿ لِإِبلافَ قُرَيْشِ ۞ إِيلافِهمْ رَحْلَةَ الشَّنَاءِ وَالصَّيْفِ ۞ فَلْيَعْبُدُوا رَبُّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعِ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْف ﴾ (قريش).

إن استقرار الأوضاع الداخلية وتوفير الطمأنينة للأفراد والجماعات وحماية المؤسسات الدستورية وترسيخ النهج الشوروي، وضمان مبدأ التداول انسلمي للسلطة، وصون السيادة الوطنية، والحفاظ على كيان المجتمع الحضاري مقدمات لازمة لإنجاز مهام البناء والتنمية الشاملة وتحقيق المشروع الحضاري للأمة، بيد أنه من غير المتصور إمكانية تحقيق كل تلث الأمور وتجسيدها واقعًا ملموسًا ما لم تبني المؤسسة العسكرية والأمنية على أمس إيمانية ووطنية تنأي بها عن كل الأهواء والعصبيات الضيقة.

وبحدد الأستاذ البنا هذا الجانب الهام في بناء الدولة، فيقول:

«ولست تجد نظامًا قديمًا أو حديثًا أو مدنيًا، عنى بشأن الجهاد والجندية واستنفار الامة وحشدها كلها صفاً واحداً للدفاع بكل قواها عن الحق، كما تجد في دين الإسلام وتعاليمه، وآيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول ﷺ فياضة بكل هذه المعاني السامية، داعية بأفصح عبارة وأوضح أسلوب إلى الجهاد والقتال والجندية وتقوية وسائل الدفاع والكفاح بكل أنواعها من برية وبحرية وغيرها على كل الأحوال والملابسات. و أيها الإخوان .. إن الأمة التي تُحْسِنُ صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتنة الشريضة، يهب الله لها الحياة العزيزة في الدليا والنعيم الخالد في الآخـرة، وما الوهن الذي أذلنا إلا حب الدنيـــا وكراهية الموت، فأعدوا انفسكم تعمل عظيم، واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة».

واعلموا أن الموت لابد منه، وأنه لا يكون إلا مرة واحدة، فإن جعلتموها في سبيل الله كان ذلك ربيح الدنيا، وثواب الأخرة، وما يصيبكم إلا ما كتب الله لكم، وتدبروا جيدًا قول الله تبارك وتعالى :

﴿ ثُمُّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْد الْغُمُ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَىٰ طَاتِفَةً مَنكُمْ وَطَاتِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتُهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقُّ ظَنَّ الْجَاهليَّة يَقُولُونَ هَلَ لَنا مِنَ الأَمْر من شَيء قُلَّ إِنَّ الأَمْر كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لا يُبْدُون لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِن الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتلْنَا ها هُنَا قُل أَرْ كُنتُم في بُيُوتِكُم لَبَرَز الذين كُتب عَليْهم الْفَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهم وليبعلي اللَّه مَا في صُدُورِكُمْ وَلَيْمَحُصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عليمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (آل عمران: ١٥٤).

فاعملوا للموتة الكريمة، تظفروا بالسعادة الكاملة. رزقنا الله وإياكم كرامة الاستشهاد في سبيله الرسالة الجهاد).

لنتك فإن الجماعة ترى أن السياسات المفاعية والأمنية يجب أن تقوم على المرتكزات والسياسات التالية :

أولاً : المرتكزات

- .. الدفاع عن الأوطان وحفظ آمنها وحمايتها من أي تهديد داخلي أو خارجي مسؤولية كل أبناء البلاد، وهو جهاد مفروض على كل قادر على حمل السلاح، والتقاعس عنه إثم كبير وخيانة وطنية.
- ـ الجيش والأمن مؤسسة وطنية يجب الابتعاد بها عن النزاعات السياسية والولاءات الحزبية والمناطقية، والعشائرية، والمذهبية، أو أي صراعات أخرى أو ولاءات ضيقة تخرجها عن دائرة واجبها،

- المجتمع هو سند القوات المسلحة ومددها المتجدد، والجندية شرف ووظيفة اجتماعية وفريضة شرعية يجب تأهيل المجتمع للقيام بها.
- ـ الخدمة الوطنية الإلزامية حق لكل قادر وواجب على كل مكلف وتعتبر من أهم وسائل المشاركة الشعبية في القوات المسلحة وتحقيق توازن لقوى داخل المجتمع.
- تضم القوات المسلحة قدراً مهم من عناصر لمجتمع الحية وطاقاته الفاعلة فيجب أن توجه في فترات السلم نحو البناء والتنمية تحقيقًا لمبدأ (الجيش للحرب والإعمار).
- الأمن مفهوم واسع وهو قرين الإيمان وشرط التنمية والعدل ركن من أركانه وترسيخ وحدة المجتمع الداخلية ركيزة من ركائزه.
- . اعتماد الجيش الشعبي الرديف، وتعبثة القادرين في وحدات جيش احتياطي توازي أعمالهم المدنية ليكونوا احتياطًا فعليًا للجيش، ورديفًا منظمًا له، من خلال دورات استدعاء دورية لتحديث المعلومات والانضباط العسكري.
- تطوير الصناعة العسكرية وتحديثها بالاستفادة من التطور العالمي المتسارع، ومما توصل إليه التقدم العلمي والتقني العالمي، مع السعى لإقامة مشاريع صناعة عسكرية تكاملية بين الدول العربية والإسلامية وصولا إلى عدم التبعية للغير
- القيام بمشاريع التدريب المشترك بين جيوش الدول العربية والإسلامية، مع إقامة وحدات عسكرية عربية مشتركة، تشكل نواة لقوة ردع عربية مسلمة، مشكلة من قوات خاصة عالية التسلح والتدريب، تكون طليعة للدفاع عن أي قطر عربي أو مسلم في حالة تعرضه لأي عدوان وهذا سيعطى لجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي قوة فعلية نشكل خطوة نحوالوحدة العربية الإسلامية المنشودة، وتكون معززة لهيبة الأمة، وسدا للريعة التدخلات الأجنبية.
 - تشجيع شباب الأمة على الانتحاق بالقوات المسلحة، وقوات الأمن العام.
- ... التكامل الوظيفي بين المؤسسات العسكرية والأمنية شرط جوهري لنجاحها في القيام بالأدوار المناطة بها على أحسن وجه.
- تقوية التعاون بين الأجهزة الأمنية في البلاد العربية لمكافحة المخدرات وصيانة أبناء الآمة من الجريمة المنظمة وغيرها.

ذانياً ، السياسات

١ _ في مجال الجيش:

- ـ وقف تسييس الجيش واعتباره مؤمسة وطنية تتبع القرار السياسي ولاتتحكم فيه وضرورة إبقائه رمزًا للوحدة الوطنية وإتاحة الحقالكل مواطن بشرف الانتساب إليه دون تمييز لأية أسباب عقائدية أو سياسية أو فئوية.
- _ اعتماد عقيدة قتالية للجيش تناسب معتقدات الأمة، قادرة على الاستفادة من روح البذل والفداء المتأصلة في الأمة، والشجاعة التي تبعثها عقيدة التوحيد الصادقة في النفوس،
- ـ تنمية الروح الوطنية في صفوف القوات الملحة، وتثقيف المقاتل ثقافة إسلامية وطنية تجعن منه جندي العقيدة والوطن يدافع عنهما ويبذل روحه في سبيلها.
- _ بناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية بحيث تستوعب جميع أبناء الوطن دون تمييز أو محسوبية، وإيجاد فرص متكافئة لجميع أبناء اليمن في القبول في الكليات والمعاهد العسكرية وفق معايير وضوابط علمية عن المجالات والمحسوبيات.
- _ وضع نظام قويم للخدمة العسكرية الإلزامية والتطوعية، يكفل للملزم في عيش كريم حتى يكون الاعتماد في الجندية الإلزامية بدلاً عن المتطوعين.
- إعداد وتأهيل القوات المملحة ورفع مقدرتها القتالية وتطوير قدراتها وإمكانياتها العسكرية بصورة مستمرة وتزويدها بالعتاد الحربي الذي يعزز من مقدرتها في الدفاع عن الوطن.
- _ الاهتمام بالدراسات والأبحاث العسكرية وتطوير مناهج الكليات والمعاهد العسكرية وكلية القيادة والأركان.
- أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة، متخصصا في الدفاع عن أن الدولة الخارجي ولا تستعين به سلطة الحكم بالطريقة المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها أو التهديد عنع الحريات العامة الشعبية.

- اتخاذ الوسائل والتدابير الكفيلة بتحقيق الضمان الاجتماعية والرعاية الاجتماعية المثلى لافراد القرات المسلحة وأسر الشهداء رمشوهي اخرب، وتحسين أوضاعهم المعيشية، والإسواع في تطبيق قاتون التقاعد.
 - توفير مقومات التصنيع الحربي.

٢ - في مجال الشرطة والأمن :

- يناء مؤسسات وأجهزة الشرطة والأمن على أسس تجعز منها حارسًا أمينًا لصالح المواطنين تصون دماءهم وأعراضهم وأموالهم وتحمي حرياتهم، يشعرون في ظلها بالأمان والطمأنينة، كما تجعل علاقة رجل الأمن بالمراطن علاقة إخاء وثقة وتعون ومحبة لإعلاقة بغض وكراهية وتنافر ومصلحة.
- أن تكون الشرطة وجميع أجمهزة الدولة الداخلية وظائف مدنية كنص الدستور، وأن تحدد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، ولايجوز تسخيرها لنحفاظ على كيان الحكومة التي تكون في الحكم أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، وأن يوضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها وعلئ وجه الخصوص أن يمنع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات العامة
- ضبط وتنظيم الخدمة في أجهزة الشرطة والأمن رفق أسس ومعايير تجعل من الأخلاق الحميدة والسلوك القويم أهم معايير قبول الالتحاق بها وأهم شروط البقاء والاستمرار فيها.
- العمل على تحسين أو صاع العاملين في الأجهزة الأمنية بما يكنهم من الفيام يواجبهم على أكمل وجه.
- ـ تحقيق التعاون والتكامل بين الأجهزة الأمنية والأجهزة الأخرى المرتبطة بها كالثيابة العامة والمحاكم.
- .. دعم أجهزة البحث الجنائي بما يمكنها من القيام بدورها في مكافحة الجريمة والحفاظ على دماء وأعراض وأموال المواطنين ورفدها بالعناصر للؤهلة الكفوءة والمتصفة بالنزاهة والأمانة.

- ـ استصدار التشريعات التي تضبط مهام الأمن السياسي وتنظيم عملية الرقابة عليه وثمنع أي تجاوز أو إخلال بالوظيفة المناطة به.
- _ تطوير نظام الدفع المدنى و الإطفاء وإسداد هذا المرفق الهم بالإمكانيات والمستلزمات الحديثة اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة.
 - ـ نشر الوعي الأمني في المجتمع وتنمية روح التعاون بين المواطنين والشرطة.
 - _ إنشاء أجهزة شرطة حماية الآداب والأخلاق العامة.
 - ـ دعم وتطوير أجهزة السجل الدني . '
 - . تحسين وتعميم خدمات شرطة النجدة في ظل مفهوم معاصر.
- _ منع الاعتقالات التعسفية وضمان حق كل المواطنين في صيانة كرامتهم من أي امتهانَ أو إهدار وضمان أن كل منهم بريء حتى تثبت إدانته.
- إعمال مبدأ الثواب والعقاب في أجهزة الأمن بحيث تنتهي مظاهر · الانفلات والفوضير.
- _ إغلاق السجون التابعة للجهات غير المختصة ومنع الحبس الإداري واعتبار ذلك جرعة يعاقب مرتكبها.
- _ إصلاح وتحسين اوضاع السجون بحيث تصبح صالحة لإفامة السجناء إقامة كريمة وتحويلها إلى اماكن للتقويم والتدريب والتأهيل حتى يعود السجين إلى المجتمع عنصراً صالحًا ومنتجاً وفاعلاً يفيد أسرته ومجتمعه.
- _ توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للسجناء وتكثيف برامج التأهيل الفني والحرفي وبرامج محو الأمية والتوعية والتوجيه للسجناء.





البياب الرابع السياسة الشأرجيسة

خلق الله الناس وجعلهم شمويا وقبائل ليتعارفوا، ويتعاونوا على البير والتقوى، وعلى ما هيه خير الإنسان ومصلحته العاجلة والأجلة، قال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَاكُم مَن ذَكَرٍ وَأَنفَىٰ وجَعَالْنَاكُمْ شُعُوبًا رَقَبَائلُ لَتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرُ مَكُم عندَ اللَّه أَنْفَاكُم إِنَّ اللَّهَ عَليم خَبِيرٌ ﴾ (لحجرات. ١٣).

﴿ قُلْ يَا أَهُلَ الْكِتَابِ تَعَالُوا إِلَىٰ كَلَمَا إِسْ عَلَمَا مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ ١٤٠.

ويذلك قرر الإسلام أن التعددية سمة من سمات المجتمعات البشرية، يجب التعامل معها بإيجابية لا تفرق بين الناس حسب أعراقهم والوانهم لأن أكرم الناس عند الله أتقاهم.

وأن التنوع العرقي والنفوي مدعاة تعارف بين الشعوب والأقوام وليس مدعاة تنابذ، والتعارف تواصل حضاري بين الشعوب فيه اعتراف بالآخر وتواصل معه يقوم على البر والتقوى والكلهة السواء والجادلة باثتى هي أحسن.

والجماعة تتطلع إلى عالم يسوده التعاون البِّناء بين الأم والشعوب، فإنه يدعو إلى مجتمع دولي متسامح تتجسد فيه معاني الأخوة الإنسانية وتسود فيه روح التكافل والتعاون والتراحم والتعايش السلمي بين شعوبه وأممه، وتقوم العلاقات بين دوله علئ العدل وتبادل المافع والمصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام التمايزات الخضارية والثقافية وحرية اختيارات الشعوب والوفاء بالعقود والعهو دالدولية.

العالم ساحة دعوة إلى الله :

الأصل في الدعوة إلى الله هو المسالمة والتعاون على البر والتقوي وخطاب العقل والصمير، والدعوة إلى سبيل الله لا تكون بغير الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي احسن، إذ ﴿ لا إِكْرَاهُ في الدِّينِ ﴾، وحساب الجميع على الله سبحانه وتعالى يوم يلقونه، أما القتال والسيف فهو في منهج الرسالة سبيل إلى رد العدوان وصد الفتنة، وليس أسلوبًا في التبليغ والدعوة.

وقد أصبحت الدعوة الإسلامية مناحة في كل أصفاع الأرض، وأصبحت البلاد التي لا تعيش فيها اغلبيات مسلمة ولا تحارب المسلمين ساحة للدعوة والبلاغ الذي هو أساس مهمة هذه الأمة:

﴿ لَتَكُونُوا شُهَدًاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة: ١٤٣).

مفهوم السياسة الخارجية ،

يرئ الإخوان أن " العلاقات الدولية تحظي بأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر ، إذ لم يعد عكنًا لأي شعب أن يعيش بعزل عمن حوله في عصر أصبح فيه الاعتماد المتبادل بين الدول ضرورة حيوية، ومدخلاً مؤثراً في العلاقات الدولية في مختلف جوانبها الثقافية والاقتصادية والسياسية والعلمية.

والجماعة ترى أن على الدول العربية والإسلامية أن تبذل المزيد من الجهد في تطوير صبيغ التنسيق والتعاون الصادق من خلال توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية دهمًا نحو الاستقرار والتنمية، وحماية المصالح المشتركة والمشروعة، وتلبية طموحات وآمال شعوبها العربية والإسلامية، مستفيدة من التجارب الناجحة التي شهدتها وتشهدها مناطق إقليمية متعددة من اتعاثم،

والطليعة النهضوية نتطلع _ أيضًا _ إلى عالم يسوده التعاون بين الأم كمرتكز أساس للمحبة والسلام، فإنه بدعو إلى مجتمع دولي متسامح تتجسد فيه معاني

الأخوة الإنسانية وتسود فيه روح التكافل والتعاون والتراحم بين شعوبه وأممه، وتقوم العلاقات بين دولة على العدل وتكافؤ المصالح، واحترام التمايزات الحضارية، والثقافية والوفاء بالعقود والعهود الدونية» (الإخوان رقضايا معاصرة).

ولتحديد مفهوم هذه السياسات يقول الإمام البنا . رحمه الله ،:

« فإن أريد بالسياسة معناها الخارجي، وهو المحفظة على استقلال الأمة وحريتها وإشعارها كرامتها وعزتها، والسيريها إلني الأهداف الجيدة التي تحتل بها مكانتها بين الأم، ومنزلتها الكريمة في الشعوب والدول، وتخليصها من استبداد غيرها بها، وتدخله في شنونها، مع تحديد الصلة بينها دبين سواها تحديدًا يفصل حقوقها جميعًا، ويوجه الدول كلها إلى السلام العالمي العام وهو ما يسمونه (القانون الدولي)، فإن الإسلام قد عني بذلك كل العناية، وأفتى فيه بوضوح وجلاء، وألزم المسلمين أن يأخذوا بهذه الأحكام في السلم والحرب على السواء، ومن قصر في ذلك وأهمله فقد جهل الإسلام أو خرج عليه».

(رسالة في موتمر طلبة الإخوان السلمين)

وعليه.. يرى الإخوان أن العلاقات الخارجية في مضهوم الجماعة يجب أن تقوم على عند من المبادئ، من أهمها ما يلي:

- المحافظة على استقلال وسيادة الأمة.
- إعادة الأمة إلى مكانتها الكرية بين الأم.
- تخليص الأمة من استبداد غيرها بها وتدخله في شئونها.
- تحديد الصلة بين الأمة وبين سواها تحديداً يفصل حقوقها جميعًا.
- تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية جميعًا، وبخاصة العربية منها تمهيدًا للتفكير الجدي العملي في شأن الخلافة الضائعة.
- .. الكفالة التامة لحقوق غير المملمين، سواء أكانت حقوقًا دولية أم كانت حقوقًا وطنية للأقلبات غير المسلمة.

(رسالة الطلبة . . ورسالة نحو النور).

.. اعتبار السلم أساسًا للعلاقات الدولية ، وعدم الاعتداء على الأخرين ، مع احترام خصوصياتهم الثقافية والسياسية، والإيمان أن اختلاف الثقافات والأجناس ليس ذريعة لعدوان جنس على جنس أو ثقافة على أخرى، بل هومدعاة للحوار والتعارف، مصداقًا لقوله تعالى:

﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لَتَعَارُفُوا ﴾ (الحجرات: ١٣).

خاصة وأن التطور الهائل في الاتصالات يتبح فرصًا للحوار والتفاهم بين الشعوب لم تكن متاحة من قبل.

_ احترام العهود والمواثيق، وديننا الحنيف هوالذي شرع لنا منذ فجر الإسلام الوقوف عند التعهدات والالتزامات التي نرتبط بها مهما بدالنا من مصلحة ظاهرة في نقضها أو التخلي عنها:

﴿ وَأُولُّوا بِالْعَهَدِ إِنَّ الْعَهَدَ كَانَ مُسْتُولًا ﴾ (الإسراء ٣٤).

المبحث الأول الملاشات الفارهيسة

وسوف نتناولها في ثلاث دواثر كما يلي :

الدائرة الأولى : العلاقات العربية (الوحدة العربية) . يقول الإمام حسن البنا:

ا إن الإسلام قد فرضها فريضة لازمة لا مناص منها.. أن يعمل كل إنسان لخير بلده، وإن يتفاني في خدمته، وإن يقدم أكثر ما يستطيع من الخير للأمة التي يميش فيها، وأن يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب رحمًا وجوارًا حتى أنه لا يجوز أن تنقل الزكوات أبعد من مساهة القصر. ولا تضرورة. إيثارا تلأقربين بالمعروف، فكل مسلم مضروض عليه أن يسد الشفرة التي هو عليها، وأن يخدم الوطن الذي نشأ فيه ،، ومن هذا كان السلم أعمق الناس وطنية، لأن ذلك مضروض عليه من رب المالمين وكان الإخوان المسلمون بالتبالي أشد الناس حرصاً على خير ومثنهم وتفانيا في خدمة قومهم 4.

موقف الإخوان السلمين من الوطنية ،

فالإخوان يحبون وطنهم ويحرصون علي وحدته القومية بهذا الاعتيار لايجدون غضاضة على أي إنسان يخلص لبلده، وأن يفني في سبيل قومه، وأن يتمني لوطنه كل مجد وكارعزة وفخار.

وقد انتقد الإمام البنا رأيًا لبعض المؤمنين بالوطنية، كما هي عند الغربيين، يزعم أن الإسلام في ناحية وهذه الفكرة في ناحية أخرى، ويزعم أن إدخال الإسلام في هذا الأمر إضعاف وتفرقة لنوحدة الوطنية، ومن ثم ناقش الإمام البنا مدلولات مفهومُ الوطئبة، محدداً موقف الإخوان منه، فقال رحمه الله .. :

وطنيية الحنين ا

إن كان دعاةُ الوطنية بريدون بها حبٌّ هذه الأرض وأُنفتَها والحنينَ إليها والانعطافٌ تحوها . ، فذتك أمرٌ مركوزٌ في قطرة التقوس من جهَّة ، ومأمورٌ به في الإسلام من جهة أخرى، وإن بلالاً، الذي ضحى بكل شيء في سبيل عقيدته ودينه، هو بلال الذي كان يهنف في دار الهجرة بالحنين إلى مكة في أبيات تسيل رقُّةً، وتقطر حلارةً:

بواد وحولي إذخر وجليل ؟ ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةً وهل يبدون لي شامة وطفيل؟ وهبل أردن يومياً مياه مجنة

ولقد سمع رسول الله على وصف مكة من «أصيل» فجرئ دمعه حنينًا إليها، وقال: ابيا أصيل. هع القلوب تقرّ. ، (أسد النابة، لابن الأثير: ١٩٢) ٤.

ومعنى ذلك أن لإمام البنا قد أكد أنه إذا أراد دعاةً الوطنية بها حب الأوطان والحنين إليها، فـ(الإخوان) من حيث هذا المعنى هم من أكثر الناس وطنيةً ؛ لأن دينَنا الحنيف يحث على ذلك.

وطنية الحرية والعزة ا

٥ وإن كان يُراد بالوطنية العملُ بكل جهد لتحرير البلاد من الغاصبين، واستقلاله وغرس مبادئ العزة والحرية في نفوس أبنائه. . . فنحن معهم في ذلك أيضًا، وقد شندً الإسلام في ذلك أبلغ التشديد، فقال تبارك وتعالى:

﴿ وَلَلَّهِ الْعَزَّةُ وَلَرْسُولِهِ وَلَلْمُؤْمِنِينَ وَلَكُنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (المنافقون: ٨). ﴿ وَلَن يَجْعُلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ (النساء: ١٤١) ٣ .

وطنية الجتمع:

ة أما إذا أريد بالوطنية تقوية الرابطة بين أبناء القُطر الواحد وإرشادُهم إلى طريق استخدام هذه التقوية في مصالحهم فذلك نوافقهم فيه أيضًا، ويراه الإسلام فريضةً لازمة ، فيقول نبيه على : تكونوا عباد الله إخوامًا ،

١٠٠٠ م: ٦٠٦٥ أومسلم في البر والصلة والأداب: ٢٥٥٩ /٢٣٠)

ويقد ل القد أن الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَمَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسُّحُمُ وَا بِطَانَةُ مَن دُونِكُمُ لاَيْأَلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنتُمْ قَدُّ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقَلُونَ ﴾ (آل عمر ن: ١١٨).

وطنية الفتحء

يرى الإخوان كذلك « أن المواطنة أو الجنسية التي تمنحها الدولة لرعاياها . . قد حلت محل مفهوم (أهل الذمة)، وأن هذه المواطنة أساسها المشاركة الكاملة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات مع بقاء مسالة الاحوال الشخصية (زواج وطلاق ومواريث. .) طبقًا لعقيدة كل مواطن . . كما يرئ الإخوان أن النصاري يمثلون مع المسلمين نسيجًا اجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا واحدًا؛ تداخلت خيوطه، وتألفت الوانه، وتماسكت عناصره، وأن للتصاري حقاً في أن يتولوا. باستثناء رئيس الدولة .. كافة المناصب الأخرى مستشارين ومديرين ووزراء، .

ويقور الإخوان: ٥ موقفنا من إخواننا المسيحيين في العالم العربي موقف واضح وقليم ومعروف: لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وهم شركاء في الوطن، والخبوة في الكفاح الوطني الطويل، ولهم كل حقوق المواطن، المدى منهب والمعنوي، الملني منها والسياسي، والبربهم، والتعاون معهم على الخير فرائض إسلاميه لا يمتلك المسلم أن يستخف بها أو يتهاون في أخذ نفسه بأحكامها، ومن قال غير ذلك أو فعل غير ذلك فنحن براء منه، ونما يقول وبما يفعل.

موقف الإخوان من الفكرة القومية ،

أما القومية كفكرة قامت في الوطن العربي . . فقد تعامل معها الإخوان منذ قيامهم، كما تعاملوا مع الأفكار الأخرى بميزان الإسلام. . والقومية كالوطنية لها معان علة عند الإخوان، ولهم موقف من كل معني:

قومية الجدء

ويرئ الإخوان ﴿ إِنْ كَانَ الذِّينَ يَعْتَرُونَ عِبْدَا الْقُومِيةَ يَقْصَدُونَ بِهِ أَنْ الْأَخْلَاف يجب أن ينهجوا نهج الأسلاف في مراتب المجد والعظمة ومدارك النبوغ والهمة، وأن تكون لهم بهم في ذلك قدوة حسنة بدافع الصلة والوراثة، فهو مقصد حسن جميل، شجعه ونأخذ به، وهل عدتنا في إيقاظ همة الحاضرين إلا أمجاد الماضي؟

ولعل الإشارة إلى هذا في قول رسول الله ﷺ: التناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا؟ (رواه البخاري في الأنبياء: ٣٣٨٣، ومسلم في فضائل الصحابة: ٢٥٢٦ / ١٩٩)، فالإسلام لا يمنع القومية بهذا المعنى الجميل النبيل.

قومية الأملة و

« وإدا قصد بالقومية أن عشيرة الرجل وأمته أولئ الناس بخيره ويره، وأحقهم بإحسانه وجهاده فهو حق كذلك، ومن ذا الذي لا يرى أولى الناس بجهوده قومه الذي نشأ فيهم ونما بينهم.

> وإن عالوا به كل مركب ولعمري لرهط المرء خير بقيةعليه

فالقومية بالمعاني السابقة لا تتعارض مع الإسلام، بل حث عليها؛ وللا فالإخوان قوميون بالمعاني السابقة؟.

إلا أن هناك معاني أخرى للقومية تتعارض مع الإسلام؛ يرفضها الإخوان.. يقول الإمام البناء

قوبية الجاهلية

« فإذ قُصد بالقومية إحياء عادات جاهلية درست، وإقامة ذكريات بائدة خلت، ونعفية حضارة نافعة استقرت، والتُّخلل من عقدة الإسلام ورياطه بدعوي القومية، والاعتزاز بالجنس كما فعلت بعض الدول بالمغالاة بتحطيم مظاهر الإسلام والعروبة، حتى في الأسماء وحروف الكتاب، فذاك معتى وخيم ذميم سيء نعاقبة ، كما يؤدي بالشرق إلى خسارة فادحة يضيع معها تراثه ، وتنحط بها منزلته، ويفقد أخص عميزاته وأقدس مظاهر شرفه؛ وهو دين الإسلام، ولا يضر ذلك دين الله شيئًا، قال تعالى:

﴿ وَإِن تَتَوَلُّوا يَسْتَبُدِلْ قَوْمًا غَيْرِكُمْ ثُمُّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (محمد: ٣٨).

قومية العدوان :

« وإن يُراد بالقومية الاعتزاز بالجنس إلى درجة تؤدي إلى التقاص الأجناس الاخرى والعدوان عليها، والتضحية بها في سبيل عزة أمة وبقائها، كما تدعى كل أمة تنادي بأنها فوق الجميع، فهذا معنى ذميم، كذلك ليس من الإنسانية في شيء.

والإخوان لا يؤمنون بالقومية بهذه المعاني ولا بأشباهها، ولا يقولون فرعونية وعربية وقينيقية وسورية، ولا شيئًا من هذه الأنقاب التي يتنابز بها الناس، ولكنهم يؤمنون بما قاله رسول الله عنه الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالأباء.. الناس لأدم وآدم من تراب، لا غضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح ا (رواه أحمد: ٧/ ٣٦١، وقال الشيخ أحمد شاكر: ٨٧٢١: إسناده صحيح) ٩.

ومن ثنايا هذه المفاهيم الجلية الواضحة كان تعامل الإخوان المسلمين وما زال مع فكرة الوحدة العربية والسعى لتحقيقها يمثل ركنًا اسسيًا ومرحلة مهمة في برنامجهم لشامل الذي يرومون من خلاله الخير للبشرية عامة ، والعرب والمسلمين خاصة.

الوحدة العربية :

من البديهيات التي لا تقبل الجدل عند الإخورة لا أن العرب أمة واحدة؟ . . وأن هذا التعبير يساوي عند الإخوان المسلمين في أحقيته ووضوحه واستقراره في النفوس و لأذهان قول القائدين: «السماء فوقنا، والأرض تحتنا». . وأن العرب من خليج فارس إلى المحيط الأطلسي ليتحدون بوحدتهم أية أمة متحدة في القديم والحديث.

وقد اصطلحت علئ تكوين الوحدة العربية وتدعيمها كل العوامل الروحية واللغوية والجغرافية والتاريخية والمصلحية، وليست تعوز هذه القضية الأدلة والبراهين؛ ولكن يعوزها ثبات المؤمنين وعبدالة المنصفين. . كنما تقول مذكرة (الإخوان المسلمون) إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية في غرة شوال المارك ١٣٤٤ هـ ١٨ من سيتمير ١٩٤٤م.

وقال عنها الإمام البناء يرحمه الله. في رسالة (دعوتنا في طور جديد):

ا والعروبة لها في دعوتنا مكانَّها البارز وحظُّها الوافر، فالعَرَّب هم أمة الإسلام الأولئ، وشعبه المختار، ولن ينهض الإسلام بغير اجتماع كلمة الشعوب العربية ولهضتها، وإن شبر أرض في وطن عربي تعتبره من صميم أرضنا ومن لباب وطننا».

ويضيف الإمام البناء

الومِنْ أروع المعاني في هذه السبيل ما حلَّد به رسول الله علي معنى العروبة؟ إذ فسرها بأنها اللِّسان والإسلام، وبذلك تعلم أن هذه الشعوب الممتدة من خليج فارس إنى طنجة ومراكش على المحيط الأطلسي كلها عربية تجمعها الحقيدة، ويوحد بينها اللسان، ونحن نعتقد أبنا حين نعمل للعروبة نعمل للإسلام ولخير العالم كله . . ١ .

والإخوان يرون أن (العرب. . هم أمة الإسلام الأولى وشعبه المتخير، ولن ينهض الإسلام بغير اجتماع كلمة الشعوب العربية ونهصتها، فهذه الحدود الجغرافية والتقسيمات السياسية لا تمزق فينا أبدًا معنى الوحدة العربية والإسلامية (إذا ذل العرب ذل الإسلام). . إن الإسلام نشأ عربيًا ووصل إلى الأم عن طريق العرب، وجاء كتابه بلسان عربي مبين، وتوحدت الأم باسمه ١٠.

ويذكر الإسام البناء رحمه الله عام ١٩٤٦م أن الإضوان منذ تأسيسهم رأوا أن الدنيا ستميير إلى التكتل، وأن عصر الوحدات الصغيرة والدويلات المتناشرة قد زال أو أو شك، وأنهم رأوا أنه ليست مناك جامعة أقوى ولا أقرب من الجامعة التي تجمع العربي بالعربي، وأشار في مجلة (الإخوان المسلمون) تحت عنوان المالنا في الصامحة العربية، إلى أن هناك صوامل عدة تؤدي إلى الوحدة الكاملة، على العرب أن يأخنوها في حسباتهم، وتتمثل في:

الوحدة الجغراهية ، فالأرض واحدة ، تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب في اتصال والتحام، لا تقسمها الفواصل الكونية أو التضاريس، مع تميزها شرواتها الطبيعية واستغنائها بخيراتها. والوحدة الروحية، فأسلمون يقلسون الإسلام عقيدة، وغيرهم يعتزون به شريعة قومية عادلة ونظامًا اجتماعيًّا ترعرع في أو طانهم.

والوحدة اللقوية ، فالنغة واحدة للمسلمين، وغير المسلمين من العرب نذين يحوطونها بمشاعرهم.

والوحدة الفكرية الثقافية والاجتماعية ، تشابه العادات والتقاليد في شعوبهم، وحدة الأمال والآلام التي يمثلها التاريخ المشترك في القديم والحديث، وحدة المصالح العملية المشتركة .

هذه الروابط جميعًا تربط العرب، ومن ثمَّ فإن الوحدة أو الجامعة العربية هي الطريق الطبيعي لنهضة العرب، وهذا يمثل أحبت أهداف الإخوان الذين أيدوا الجامعة العربية وراوها عبلة الحاضر وأمل المستقبل.

وكانت مناصرة الإخوان في المنطقة العربية للجامعة العربية ممارسة واقعية لانتمائهم العروبي، وعملاً لإحياء الوحدة العربية، إلا أنهم كانوا يرون تخليصه من كل ما يحيط بها من عوامل الضعف والتخلخل . . . فالإمام البنا يقول :

 الجامعة العربية في وضعها الصحيح يجعلها جامعة حقيقية تضم كل عربي على وجه الأرض في المشرق والمغرب، وتستطيع أن تقول كلمتها، فيحترم تقويتها وتدعيمها، ومن حقنا أذ يعترف الناس بها وأن يقدروها قدرها، وأن يؤمنوا بأنها حين تقوي وتعترُ ستكون من أقوى دعائم السلام العالمي،

الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الوحدة :

يرئ الإخوان السلمون أنه لكي تنجح الوحدة العربية. فمن الضروري الالتزام بأسس عدة، هي:

- الإسراع في توحيد الثقافات حتى تتقارب الأفهام، ويفتح الباب للاندماج الكامل، وهذا يستدعي تغييراً في مناهج وسياسة التعليم في المعاهد والمدارس العربية . .

- _ توجيه الثقاعات وجهة واحدة تخدم أهداف الوحدة، وهذا يعني وضع المعاهدة الثقافية بين الدول العربية موضع التطبيق؛ حتى لا تظل الوحدة مقصورة على ناحيتها الرسمية بين الحكومات.
- العمل لتحقيق الوحدة الاقتصادية عبر سلسلة من الإجراءات والبرامج المشتركة ومن ثم الوحدة السياسية، واعتبار الجامعة العربية أداة لجمع كلمة العرب وتوحيدهم في قوة واحدة لتحقيق رسالتهم في الحياة لنشر المثل العليا، وأن تقوم الجامعة بحقها في حماية العرب وصيانة استقلالهم من خلال اتفاقية الدفاع العربي المشترك. .
 - ـ تطوير مؤسسات الجامعة من جهة الدورية والالتزام بقرار الاغلبية
- _ العمل على تطبيق الإسلام، إذ أن تطبيق الإسلام في أي بلد عربي يجعله بلدًا وحــدويًا بالضــرورة ويمكن لفكرة الوحــدة بين أبنائه، ويجد الفكر الوحدوي بالقوي الدافعة :

طريق عملى مقترح لتحقيق الوحدة ا

إن الحضوة الأولى نحو الوحدة قد تبدأ بتوجيه الدعوة للأحزاب الإسلامية والقومية واحركات الشعبية والنقابات والفعاليات البرلمانية لعقدمؤتمر عام وليكن باسم "مؤتمر الوحدة العربية" يسعى إلى الوصول إلى ميثاق عام " ميثاق الوحدة العربية ١. . تنبناه جميع الأحزاب والحركات الشعبية المشاركة في المؤتمر، ويمكن أن يتولئ المهمة المؤتمر القومي الإسلامي الذي يمكن أن يبلور ميثاق الوحدة العربية من خلال مؤتمر جامع.

ويمكن تصور تكوين الأليات التالية لدهم فكرة هذا الميثاق:

 تشكيل مجلس يسمئ مجلس الوحدة العربية . . يكون بمثاية البرلمان الذي تمثل فيه الشعوب العربية. . وتقترح أن يكون هذا المجلس في حدود الثلاثماثة عضوا. . . ويقوم هذا المجلس بوضع السياسات والبرامج العامة للوحدة العربية .

- أنتخاب مكتب تنفيدي يقوم بتنفيذ السياسات والبرامج.
- * تشكيل أجهزة متخصصة تقوم بإعداد برامج التوجيه والضغط والتخطيط لمختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية والتربوية والتشريعية والإعلامية والعملية والتقنية والاقتصادية والعسكرية.

ويصاحب هذا الجهد قيام المؤتمر بالتعاون مع أجهزة الممل العربي المشترك الرسمية يوضع الأليات المناسبة لاء

- * العمل عبي حل قضية فلسطين حلاً يتفق مع وجهة لنظر العربية ويؤدي إلى سلامة هذا الجرء من الوطن العربي، وهو منه بمثابة القلب من الجسد وإلىٰ المحافظة كل المحافظة على أن يظل عربيًّا خالصًا، وخاصة أن الشعوب العربية كلها قد وطدت العزم على أن تستنقذ فلسطين مهما كلفها ذلك من الجهود والتضحيات.
- * العمل على حرر بؤر التوتر وقضيا النزاع سواء في داخل القطر العربي الواحد أو بين الاقطار العربية بعضها البعض. . ومن أمثلة الأولى قضايا الأقليات العرقية والدينية . . بينما النزاعات والخلافات الحدودية تمثل. النوع الثاني من المعوقات.
 - * السعى الدؤوب لتحقيق مظاهر الوحدة العامة

هنالك خطوات أو لية تعتبر وساتل عملية للوحدة المنشودة، وهي في الوقت تقسمه من حق الحكومات العربية الخالص الني لا ينازعها فيه منازع، ومن تلك الخطرات الخطوة الثانية:

- ١ ـ رفع الحواجز الجمركية.
- ٢ _ إلغاء جوازات السفر ومنح حرية المرور والتنقل في أي قطر من الأقطار العربية لكل عربي بعد التاكد من شخصينه وإباحة الهجرة والاستيطان على نظام واسع ميسر.
- ٣ ـ تنمية التعاون الثقافي والعسكري بتوحيد برامج التعليم ومثاهجه وتوحيد منابح التشريع وقواعده، وتوحيد نظم التدريب العسكري وأساليبه.

- ٣_ النوسع في التعاون الاقتصادي وتأليف الشركات العربية الواسعة النطاق من سكان البلاد العربية جميعًا في اي قطر من هذه الأنطار، ودراسة انشروعات العربية العامة دراسة مشتركة، وإحياء ما تتعطل منها كمشروع (مكة الحديد) الحجازية التي أنشئت بأموال العرب والمسلمين جميعاً وأوقافهم .
- ٥ ـ تنمية مؤسسات الرحدة العربية الشعبية في مستوى الهيئات نشعبية لنقابية والشبابية والنسوية والأحزاب السياسية للوحدة العربية في الواقع اليومي الشعبي تمهيداً للوحدة الرسمية.

وتأتى بعد الخطوات السابقة خطوة ثالثة يكمل بها بناء الوحدة العربية، تلك هي تحديد الون الكيان السياسي العام لهذه الحكومات العربية المتحدة؟ :

الكيان السياسي العام للأمم العربية المتحدة ،

لابد من السعى لتحديد الصلة بين البلاد العربية وجاراتها من البلاد الإسلامية غير العربية. . وهو مما يعزز الوحدة العربية وتهتم له الحكومات والشعوب معًا، فهناك أقطار ليست عربية؛ ولكنها تجاور بلاد العرب وتجمعها بها جامعة المصلحة والجوار من جالب. . والعقيدة الإسلامية والذكريات التاريخية من جانب آخر كتركيا وإيران.

وإذا كنه في العصر الذي تحاول فيه كل أمة من الأم أن تتلمس الروابط والجامعات بينها وبين غيرها، فإن من واجب المؤتمر العربي أن يقرر أن بين العرب وبين هذه الأم لمحالفة روابط تاريخية ودينية ومصالح اقتصادية واستراتيجية، وأن يعلن أن من خير العرب وخير هذه الشعوب معًا أن تدعم هذه المحالفة الطبيعية بمحالفات سياسية واتفاقات بتحقق بها تعاون الجميع علئ خيرهم وخير الإنسانية. ويذلك يضع انؤتمر لبنة أخرى في بئاء التعاون الإنساني المنشود.

وجدير بالتشجيع مبادرة تركيا وإيران وتعبيرهما عن الرغبة في الانضمام إلى جامعة الدول العربية برتبة مراقب، فهما عمق مهم جداً للأمة العربية.

تحديد لون الحضارة التي يجب أن تصطبغ بها الأمة العربية ،

ولعل من أهم واجبات المؤتمر التحضيري المقترح أن يعني بدراسة هذه الناحية دراسة دقيقة، وأن يكون لنفسه رأيًا يوجه إليه الأم والحكومات العربية، ولعل هذه الناحية الاجتماعية لا تقل أهمية عن الناحية السياسية إن لم تزدعنها.

وفي هذا الخصوص تفصيل يقدم الإخوان في السطور التالية موقفهم تجاهم،

و ذهب الرأي العام العربي في الفترة الماضية في هذه الناحية مذهبين مختلفين:

همن الناس من يدعو إلى الحضارة الغربية ويحض علم الانغماس فيها وتقليد أساليبها، خيرها وشرها، وحلوها ومرها، ونافعها وضارها، ما يحب منها. وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب، ويرئ أنه لا سبيل للنهوض والرقي إلا بهذا، ومن زعم لنا غير ذلك فهو خادع أو مخدوع.

ومن الناس من ينفر من هذه المحضارة أشد التنفير ، ويدعو إلى مقارمتها أشد المقاومة ويحملها تبعة هذا الضعف والفساد الذي استشرى في الأخلاق والنفوس.

ولاشك أن كلا الفريقين قد تطرف، وأن الأمر في حاجة إلى دراسة أعمق وأدق، وإلى حكم أعدل وأقرب إلى الإنصاف والصواب.

لقد وصلت الشعوب الغربية من حيث العدم والمعرفة واستخدام قوي الطبيعة والرقي بالعقل الإنساني إلى درجة سامية عالية. يجب أن تؤخذ عنها، وأن يقتدي بها فيها، وهي إلى جانب ذلك قد عنيت بالتنظيم والترتب وتنسيق شئون الحياة العامة تنسيقًا بديعًا يجب أن يُؤخذ عنها كذنك، وهذه الحقائق لا يكابر فيها إلا جاهل أو معاند،

ولكن هذه الحيأة الغربية والحضارة الغربية التي قامت على العلم والنظام فأوصلها إلى المصنع والآلة، وجيئ إليها الأموال والثمرات، وملكها نواصي الإم الغافلة، التي لم تأخذ في ذلك أخلها ولم تصنع صنيعها، هذه احياة المادية الميكانيكية البحتة _ مع ما صحبها من خصومة حادة بين علمه الدنيا وحراس الدين _

قد اغفلت هذه الأم عن أخص خصائص الإنسانية في الإنسان؛ عن الغراتز ومستلزماتها والمشاعر ومطالبها والنفس وعالمها وطرائق تنظيم ذلك كله وضبطه ضبطًا يضمن خيره ويجنبهم شره.

ودفعت بها دفعًا عنيمًا إلى التبرم بالعقائد والأديان والخروج عليها خروجًا قاسيًا شديدًا وإقصائها إقصاءً تامًّا عن كل نواحي الحياة الاجتماعية العملية.

فأسقطت الحياة الغربية من حسابها جلال الربائية والتسامي بالنفس الإنسانية، والاعتقاد بالجزاء الأخروي، واضطربت بذلك بإن يديها المقاييس الخلقية، وإنطلقت غرائز الشر من عقالها تحت ستأر المرية الشخصية أو الاجتماعية، وتُجَمَّ عن ذلك أن تحطمت الفضائل في نضوس الأفراد، وتهدمت الروابط بين الأسس وفسيات الصيلات بين الأمم وصبارت القبوة لا العبدالة شريعية الحيباة، واندلعت نيبران هذه المرب فذاق حرها المحاربون والأمنون على السواء،

وقد أدرك هذه الحقيقة أخيرًا ساسة الأم الغربية أنفسهم، فهبوا ينادون بوجوب العناية بالشئون الروحية ويتغنون بالمثل الخلقية العلياء ويهيبون بالحكومات أن تصبغ المدارس ومناهج التعليم والتربية بعد الحرب بهلثه الصبغة وأن تعود بالشعوب إلى الأديان والعقائد الموروثة.

ونحن العرب قد ورثنا مفاخر هذه الحياة الروحية ومظاهرها . . فأقطاب الرسالات العظمي وأنبياؤهم المطهرون في أو طاننا نشأوا، وعلى أرضنا درجوا. . ورموز الديانات المقدسة لازالت شامخة باذخة في ديارنا، تهوئ إليها قلوب المؤمنين بالكتب والرسل في أنحاء الأرض، وهذا القرآن الكريم الذي ورثناه نحن العرب فخلد لغتناء ورفع الله به ذكرنا، وخاطب به نبينا فقال:

﴿ وَإِنَّهُ لَلْكُرْ لَكَ وَلَقُومُكَ وَسُوفَ تُسْأَلُونَ ﴾ (الزخرف ٤٤).

كما خاطئا فقال:

﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كَتَابًا فيه ذَكْرُكُمْ أَفَلا تَعْقَلُونَ ﴾ (الانبياء: ١٠).

هذا القرآن قد حدد أهداف الحياة الروحية تحديدًا دقيقًا مبسطًا بعيدًا عن الأوهام الخيالية والفروض الفلسفية، ووفق بينها وبين مطالب الحياة العملية توفيقًا عجيبًا لم يستقم لغيره من لكتب ولم يتح لسواه من مناهج الحياة ونظمها .

فهذا كن نحن العرب غلك هذه الشروة الروحية الجابلة التي تصل القلب الإنساني بجلال الربانية فتكلؤه بذلك إشراقًا وريًّا: وتكرم في الإنسان معنى الإنسانية فترفع في عينيه قيم الفضائل العلياء وتذكر الناس بجزاء الآخرة فتسمو بهم عن الوقوف عند أغراض الحياة الدنيا، وتوثق بين بني الإنسان رابطة من الأخوة لا تمند إليها بد التعريق والبلي، وتقيم ميزان العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات على أساس من التعاون والرضي، وتضع لأصول المشاكل حلولاً ترتكز على احق لا على الهوئ . . إذا كنا تملك ذلك كله فإن من العقوق لمجدن وكتابنا وللإنسانية كذلك ألا نتقدم للدنيا بهذا الدواء والعلاج الشافي.

ولهذا نعتقد أن من واجب المؤتمر التحضيري أن يقرر وجوب استمسك البلاد العربية بقواعد حضارتها التي تقوم على ما ورثت من فضائل نفسية وأوضاع أدبية، ودوافع روحية، على أن يقتبس من الحضارة الغربية كل ما هو نافع مفيد من العلوم والمعرف والصناعات والأسانيب وعلى أن ندعو أم الغرب إلى الإنتفاع بهذا الميراث الروحي الجليل، وتبصرها بما فيه من خير، وتذكرها بما يحتويه من نفع وضر. . وبِعُلِكُ تقوم الصلة بيننا وبينه على أساس من التعاون المشترك يتآزر فيه العقل والقلب على إنقاذ الإنسانية واستقرار الأمن والسلاحين

قد يقال؛ إن هذا ألمُعشِّي يلخدر بَالعَامَلِينَ للنَّوالْداهايُّ اللَّهِ أَلَى ﴿ * * معنى من النه علب الديني أو التأخرية اللهبي يشرِّق وتُسناة التويش النا النام المجتمع ويضرق بين المسلم وغير المبلهم خوهيدًا وهم خلاصليل . - ع المدره وألل

والراء والما والما المراجو إلى الفحدادل العامية والتلامالدوتية المعاملة التي يدعو إليها أهل الأديان جميعًا كما ندعو إلى الانتشاع المن الرائد حياتنا المملية بهذا التراث القرآني الجيد الذي هو للمسلم دين ونظام، وتكل عربي قومية ومجد، وللسنيا بأسرها طمأنينة وسالام.

يقول الإمام البنا رحمه الله تعالى :

البظن الناس أن التمسك بالإسلام وجعله أساسًا لنظام الحياة ينافئ وجود أقليات غير مسلمة في الأمة المسلمة . . وينافئ الوحدة بين عناصر الأمة وهي دعامة قوية من دعائم النهوض في هذا العصر . . ولكن الحق غير ذلك تماماً ، فإن الإسلام الذي وضعه الحكيم الخبير الذي يعلم ماضئ الأم وحاضرها ومستقبلها قد احتاط لتلك العقبة وذللها من قبل . . فلم يصدر دستوره المقدس الحكيم إلا وقد اشتمل على النص الصريح الواضح الذي لايحتمل لبسًا ولاغموضًا في حماية الأقليات. . وهل يريد الناس أصرح من هذا النص:

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَن الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دياركُم أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحبُّ الْمُقْسطِينَ ﴾ (المتحنة: ٨).

فهذا نص لم يشتمل على الحماية فقط، بل أو صي بالبر والإحسان إليهم، وإن الإسلام الذي قدس الوحدة الإنسانية العامة في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرِ رَأَنشَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَاتُلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَ مَكُم عند الله أَتْقَاكُم إِنَّ اللَّه عَليمٌ خُبيرٌ ﴾ (الحجرات: ١٣).

ثم قدس الوحدة الدينية العامة كذلك، فقضي على التعصب، وفرض على أبناثه الإيمان بالرسالات السماوية جميعًا في قوله تعالى :

﴿ قُولُوا آمَنًا باللَّه وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ويَعْلُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِي مُوسَى وَعِيسَى وَمَهُ أُولِي النّبيُّونَ مِن رَّبّهم لا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدِ مُنَّهُمْ وَنُحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (١٣٦) فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدُوا وَإِن تَوَلُّوا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شَقَاقِ فَسَيَكُفْيكُهُمُ اللَّهُ وَهُو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٧٧) صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَن أَحْسَنَ منَ اللَّه صَبَّغَةً وَنَحْنَ لَهُ عَابِدُونَ (١٣٨ ﴾ (البقرة) .

ثم قدَّس بعد ذلك الوحدة الدينية الخاصة في غير صلف ولا عدوان، فقال تبارك وتعالين

﴿ إِنَّمَا الْمُوْمِنُونَ إِخُوزٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنِ أَخَوَيَّكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهُ لَعَلُّكُمْ تُرْحَمُونُ ﴾ (الحيرات ١٠٠).

هذا الإسلام الذي بُني على هذا المزاج المعتدل والإنصاف البالغ لايكن أن يكون أتباعه سببًا في تمزيق وحدة متصلة، بل بالعكس إنه أكسب هذه الوحدة صفة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدنى فقط.

وبعيد فإن الإخوان حين يريدون لأوطانهم وشبعوبهم لوصبول إلئ هذه الأهداف والحصول على كامل الحرية والاستقلال وتمام الاتحاد، لا ينكرون ولا يغفلون أن بيننا وبين دول العالم وأممه وشعوبه صلات يجب أن تبقئ ومصالح يجب أن تنظم؛ حتى يقوم التعامل على أساس من الحب والتعاون والإنصاف، وإن من الواجب أن ينظم ذلك كله بحيث لا تسوّى مصالح الدول والشعوب على حساب العرب كما لا يحال بين دوله وبين مصلحة من مصالحها الحقيقية التي لا تنتقص من استقلالنا ولا تقف عقبة دون رقينا ونهوضنا ووحدتنا.

الدائرة الثانية : العلاقات الإسلامية (الوحدة الإسلامية) ...

يرئ الإخوان في التجمع العربي حلقة وسيطة من حلفات النهضة المطلوبة بين الوطنية والوحدة الإسلامية ، وهي عندهم ضرورية تتحقيق الاستقلال السياسي والحرية _ كما يقول الإمام البنا _ كما يؤيد الإخوان الوحدة العربسية باعتبارها الحلقة الثانية في النهوض.

فالإسلام ـ في فهم الإخوان السلمين ـ جاء وضمن أهنافه العليا السامية القضاء عمن الفوارق النسبية بين الناس. . قالله تبارك وتعالى يقول:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ (الحجرات: ١٠).

والوسول ﷺ بقرر " المعنلم اخوالمسلم" (سلم في البر والصلة والآداب: ٢٥٨٠/ ٥٥)، «والمسلمون تتكافئ دماؤهم ويسمى بنمتهم أدناهم وهم يد على سواهم» (أبر داود في الديات: ٢٥٣٠، والنسائي في القسامة: ٢٧٣٤، وصححه الألباني).

فالإسلام والحالة هذه لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولا يعتبر الفروق الجنسية والدموية، ويعتبر المسلمين جميعًا أمة واحدة، ويعتبر الوطن الإسلامي وطنًا واحدًا مهما تباعدت أقطاره وتناءت حدوده.

والإخوان يقدسون هذه الوحدة ويؤمنون بهده الجامعة، ويعملون لجمع كلمة المسلمين، وإعزاز إخوان الإسلام، ويتادون بأن وطنهم هو كل شبر ارض فيه مسلم يقول: (لا إنه إلا الله محمد رسول الله)، وما أروع ما قال في هذا العنى شاعرهم:

الشام فيها ووادي النيل سيان ولست أدري سوئ الإسلام لي وطنا عددت أرجاءه من لب أوطاني وكلما ذُكواسم الله في بلمد

وقد يجادل البعض فيقول اإن ذلك غير محكن، والعمل له عبث لا طائل تحته، ومجهود لا فائدة منه، وخير للذين يعمنون لهذه الجامعة أن يعملوا لأقوامهم ويخلموا أو طانهم الخاصة بحهودهم.

واتجواب على هذا: أن هذه الأم كانت من قبل متفرقة ومتخالفة في كل شيء: في الدين واللغة، والمشاعر والأمال والآلام، فوحدها الإسلام وجمع قلوبها على كلمة سواء، وما زال الإسلام كما هو بحدوده وبرسومه، فإذا وجد من أبنائه من ينهض بعب، الدعوة إليه، وتجليله في نفوس المسلمين، فإنه يجمع هذه الأم جميعًا من جديد كم جمعها من قديم، والإعادة أهون من الابتداء، والتجربة أصدق دليل على الإمكان؛ (رسالة المؤثر الخامس).

والجماعة وهي تدرك أند نعيش في عالم من التكتلات الإقليمية والدولية يقتضي أن تحول هذه الأماني إلى مؤسسات وأنظمة تغير من واقع المسلمين على الأرض، وتمكنهم من التعامل مع تكتلات اليوم بنفس المنطق والأساليب، كتلة إملامية عالمية تتشابك علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، في إطار محكم ومتطور من التنظيم والفعالية تساعد المجتمعات الإسلامية على التخلص من تخلفها، وتساهم بإيجابية في تطور مسيرة الحياة البشرية، وتعتمد المداع في التعامل مع الآخرين.

الدائرة الثالثة ، العلاقات الدولية (الجتمع الدولية) ■

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز نظام القطب الواحد يزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، شهد ميدان العلاقات الدولية تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات بين الدول المختلفة، والقوانين الناظمة لها، صواء على المستوى النظري أم على المستوى العملي، وتبلورت مفهيم جديدة في العلاقات الدولية مثل العولمة، والنظام العالمي الجديد.

أما من الناحية العملية، ورغم الحديث المتكرر عن حقوق الإنسان والقيم الديموقراطية، فقد شهد العالم تراجعًا واضحًا في الاحترام الفعلي لهذه الحقوق والقيم، لصالح القوة والهيمة ذات القطب الواحد، وتقلمت مساحة السيادة القطرية أمام التدخل الخارحي تحت ستار المنظمات الدولية، وكذلك برز التطبيق الانتقائي، حسب رغبة الدول الكبرى، للقوانين الدولية فيما يعرف بسياسة الكيل بمكيالين، والتي أضحت وللأسف أحد معالم السياسة الدولية الراهنة، حيث تشكل منطقتنا العربية أو ضم دليل على فسادها.

إلا أن المؤكد أن سياسة القطب الواحد لا تحظى بالقبول لدى معظم دول العالم، وتتبلور - على درجات - ملامح قوي إقليمية عدة تسعى للتخلص من سياسة الهيمنة هذه، ولتشكيل مداراتها المستقلة، وأبرزها مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك مجموعة الدول الأسبوية التي تتزعمها الصين وغيرها.

العالمية في مفهوم الإخوان المسلمين:

ومع كل هذه السلبيات فإن الإخوان المسلمون وهم يريدون الخير للعالم كله. فإنهم ينادون بالوحدة العالمة ؛ لأن هذا هو مرمي الإسلام وهدفه، ومعنى قول الله تباركُ وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةٌ لَلْعَالَمِينَ ﴾ (الانبياء: ١٠٧).

ا ودعوتنا عالمية. . فهي موجهة للناس كافة . . والناس في حكمها أخوة أصلهم واحد، وأبوهم واحد، ونسبهم واحد لا يتفاضلون إلا بالتقوي، وبما يقدم أحدهم للمجموع من خير سابغ وفضل شامل:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبُّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مَن نَّفْسِ وَاحِدَةٍ رَخَلَقَ مِنْهَا زوجها وَبَثُّ مَنْهُمًا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءُ ﴾ (النساء: ١). فنحن لانؤمن بالعنصرية الجنسية، ولا نشجع عصبية الاجنس والألوان، ولكنا ندعو إلى الأخوة العادلة بين بني الإنسان. . يقول الله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مَن ذَكَرِ وَأُنشَىٰ . . . ﴾ (الحجرات: ١٣).

ويقول نبيه ﷺ: ﴿ ليس منا من دها إلى عصبية، وليس من من مات على عصبيهة (رواه أحمد من حديث جبير بن مطعم).

وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين فكرة (العالمية) الحلقة الأخيرة في مشروعها. . وتحدد الجماعة (غايتها العظمين) من مفهومها للعالمية في قولها :

اأم العالمية أو الإنسانية فيهي هدفنا الأسمى، وغايتنا العظمي، وحمام الحلقات في سلسلة الإصلاح والدنيا صائرة إلى ذلك لامحالة ، فهذا التجمع في الأم والتكتل في الأجناس و لشعوب وتداخل الضعفاء بعضهم في بعض ليكتسبوا بهذا التداخل قوة وانضمه المفترقين ليجدوا في هذا الانضمام أنس الوحدة، كل ذلك عهد لسيادة الفكرة العالمية وحلولها محل الفكرة الشعوبية القومية التي آمن بها الناس من قبل، وكان لابد أن يؤمنوا هذا الإيمانُ لتتجمع الخلايا الأصلية ثم كان لابد . أن يتخلوا عنها لتتألف الجموعات الكبيرة ولتتحقق بهذا التألف الوحدة الأخيرة، وهي خطوات إن أبطأ بها الزمن فلابد أن تكون، وحسبنا أن نتخذ منها هدفًا، وأن بضعها نصب أعيننا مثلاً، وأن نقيم في هذا البناء الإنساني لبنة، وليس علينا أن يتم البناء فلكل أجل كتابه.

وعليه تتلخص (العالمية). في فكر الجماعة . في الجوانب التالية:

- ١ _ الدعوة إلى الأخوَّة الإنسانية والوحدة العالمية .
 - ٢ _ نبذ العنصرية الجنسية والعرقية .
- ٣_ الدعوة إلىٰ نظم عالمي جديد ولكن على أسس عادلة .
 - إحترام القانون الدولي بشرط تنفيذه بعدالة ومساواة.
- ه _ الإيمان بالناتج الحضاري وأخذ النافع المفيد من الأخرين.

المبحث الثاني

سياسات وضوابط التعامل مع الغبرب

يقول الإمام البنا رحمه الله تعالى:

الوقد يظن الناس كذلك أن نظم الإسلام في حياتنا الجديدة تباعد بيننا وبين الدول الغربية، وتعكر صفو العلائق السياسية بيننا وبينها بعد أن كادت تستقر، وهو أيضاً ظن عريق في الوهم.

فإن هذه الدول إن كانت تسيء بنا الظنون فهي لا ترضي عنا سواء تبعنا الإسلام أم غيره، وإن كانت قد صادقتنا بإخلاص وتبودلت الثقة بينها وبيننا فقد صرح خطباؤها وساستها بأن كل دولة حرة في النظام الذي تسلكه في داخل أرضها، ما دام لا يمس حقوق الأخرين.

فعلى ساسة هذه الدول جميعًا أن يفهموا أن شرف الإسلام الدولي هو أقدس شرف عرفه التاريخ، وأن القواعد التي وضعها الإسلام الدولي لصيانة هذا الشرف وحفظه أرسخ القواعد وأثبتها،

فالإسلام هوالذي يقول بالمحافظة على التعهدات وأداء الالتزامات:

﴿ وَأُوفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مُستُّولاً ﴾ (الإسراء: ٣٤).

ويقول : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدتُهُم مَّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يَظَاهرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهَدُهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (التوبة: ٤).

ويقول : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقْيِمُوا لَهُمْ ﴾ (انتوبة: ٧).

ويقول في إكرام اللاجنين وحسن جوار المستجيرين:

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارِكَ فَأَجِرُهُ حَتَّىٰ يَسْمِعَ كَلامَ اللَّه ثُمُّ أَبْلَغُهُ مَأْمَنَهُ ذَلُكَ بِأَنْهُمْ قُومٌ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (التولة: ٦).

وهذا في الشركين.. فكيف بالكتابيين؟

فالإسلام الذي يضع هذه القواعد ويسلك باتباعه هذه الأساليب يجبأن يعتبره الغربيون ضمانة أخرى لهم. . ونقول إنه من خير أوروبا نفسها أن تسودها هذه النظريات السديدة في معاملات دولها بعصها لبعض. . فذلك خير لهم وأبقياك

وعلى هذا فإن الإخوان لا يرفضون مبدأ التحاور والتعامل مع الغرب، وهم يقرون هذا المبدأ وفق الضوابط التأثية :

- _ الإسلام يعتبر المسلمين أمة واحدة تجمعها العقيلة ويشارك بعضها بعضا في الآلام والآمال وإذاي عدوان يقع على واحدة منها أو على فردمن المسلمين فهو واقع عليهم جيمعًا.
- _ الإسلام فرض على المسلمين أن يكونوا أئمة في ديارهم سادة في أوطنهم.
- _ الإخوان المسلمون يرون أن كل دولة اعتدت على أو طان الإسلام دولة ظالمة لابدأن تكف عدواتها، ولابد من أن يعد المسلمين أنف سهم وأن يعملوا متساندين على التخلص من نيرها.
 - المعاهدات الجائرة أغلال في أعناق الأمة.
 - _ الحق بدون قوة تحميه، ضائع.

العلاقة مع القوي الأخرى الصاعدة :

إن في العالم قوي صاعدة من غير الغرب ليس بينها وبين المسلمين تاريخ عدائي، ومن هذه القوى اليابان، والصين، وكوريا، والهند، والبرازين. . . وغيرها من البلاد،

ومن المفيد جلاً أن تكون هناك علاقات قوية مع هذه الدول، وخاصة في الميدان الاقتصادي و الاستثماري، إذ إن هذه الدول تستطيع أن تعين في التنمية -

ويرئ الإحوان المسلمون ضرورة تنشيط العلاقات مع هذه الدول ونشر الدعوة بين شعوبها، وتدعيم العلاقات معها. وترئ الجماعة ١ إن الإسلام قد كان ولا يزال النموذج الفكري والسياسي الوحيد الذي كوم الإنسان والإنسانية، مرتفعًا بهذا التكريم فوق اختلاف الألسنة والأجناس وأنه منذ اللحظة الأولئ لمجيئه قدعصم الدماء والحرمات والأموال والأعراض وجعلها حرامًا، جاعلاً الالتزام المطلق بهذه الحرمات فريضة دينية وشعيرة إسلامية ولا يسقطها عن المسلمين إخلال الآخرين لقوله تعالى:

﴿ وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَنَّانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَا تَعْدَلُوا ... ﴾ (المائدة: ٨) ٩.

احترام حقوق الإنسان مطلب اجتماعي ودولي :

وتشدد الجماعة على حقيقة احترام هذه الحقوق فتقول:

د إننا في مقدمة ركب الداعين إلى احترام حقوق الإنسان وتأمين تلك الحقوق للناس جميعاً وتيسير سبل ممارسة الحرية في إطار النظم الأخلاقية والقانونية إيمانًا بأن حرية الإنسان سبيل إلى كل خير، وإلى تهضة وكل إبداع. إن المظالم الكبرئ التي يشهدها هذا العصر إنما تقع على السلمين ولا تقع من السلمين، إن على العقلاء . والمؤمنين في كل مكان أن يرفعوا أصواتهم بالدعوة إلى المساواة في التمتع بالحرية وحقوق الإنسان فهذه المساواة هي الطريق الحقيقي إلى السلام الاجتماعي والدولي وغلى نظام عالمي جديد يقاوم الظلم والأذي والعدوان ».

وترئ الجماعة أن غير الملمين نسالمهم ما سالمونا، ونحب لهم الخير ما كفوا . عدو نهم عنا، ونعتقد أن بيننا وبينهم رابطة الدعوة، وعلينا أن ندعوهم إلى ما نحن فيه لأنه خير الإنسانية كلها، وأن نسلك إلى نجاح هذه الدعوة ما حدده لها الدين نفسه من سبل ووسائل، فمن اعتدى علينا منهم رددنا عدوانه بأفضل ما يرد به عدوان المعتدين

الموقف العام من الأقليات:

ويظن الناس أن التمسك بالإسلام وجعله اساسًا لنظام الحياة ينافي وجود أقليات غير مسلمة في الأمة المسلمة، وينافي الوحدة بين عناصر الأمة، وهي دعامة النهوض في هذا العصر، ولكن الحق غير ذلك تمامًا.

فإن الإسلام الذي وضعه الحكيم الخبير الذي يعلم ماضي الأم وحاضرها ومستقبلها قد احتاط لتلك العقبة وذللها من قبل، فلم يصدر دستوره المقدس الحكيم إلا وقد اشتمل على النص الصريح الذي لايحتمل لبسًا ولا غموضًا في حماية الأقليات، قال تعالى:

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي اللَّذِينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تُبَرُّوهُمْ وَتَقْسطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسطِينَ ﴾ (المتحنة : ٨).

تقديس الوحدة الإنسانية والوحدة الدينية ،

«إن الإسلام الذي قدم الوحدة الإنسانية العامة في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مَّن ذَكَرِ وَأَنشَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرُمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَليمٌ خَبيرٌ ﴾ (الحجرات: ١٣).

ثم قدس الوحدة الدينية العامة كذلك فقضى على التعصب، وفرض على أبنائه الإيمان بالرسالات السماوية جميعًا في قوله تعالى:

﴿ قُولُوا آمَنًا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ . . . ﴾ (البقرة: ١٣٦).

هذا الإسلام الذي بُني على هذا المزاج المعتدل والإنصاف البالغ لا يمكن أن يكون اتباعه سببًا في تمزيق وحدة متصلة، بل بالعكس إنه أكسب هذه الوحدة صفة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدنى فقط.

وقد حدد الإسلام تحديدًا دقيقًا من يحق لنا أن نناوتهم ونقاطعهم ولا نتصل بهم، فقال تعالى بعد الآية السابقة:

﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دياركُمُ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلُّوهُمْ وَمَن يَتُولُّهُمْ فَأُولْتَكَ هُمُ الظَّالَمُونَ ﴾ (المتحنة: ٩).

المحث التالث

الإغبوان . . والنظام العالي الجديد

في سنة ١٩٤٠م وقبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها، كان لكل طرف في هنه الحرب رؤاه وتصوره للحيياة على هذه الأرض بعد إنتهاء هذه المأساة البشرية، وأيضاً كان لجماعة الإخوان السلمين رؤاها الخاصة وتصورها، الذي حدده الإمام حسن البنا في (رسالة المؤتمر السادس) في (يناير ١٩٤١م).

وني هذه الأيام وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفرد أمريكا بالقوة العالمية، فإن نفس الرؤي تتكور مرة ثانية دون تبديل أو نقصان، ومن المفيد أن نورد هنا تصور جماعة الإخوان المسلمين ـ القديم . . الجديد ـ للنظام العالمي الجديد، ورأيها في التعامل معه .

يقول الإمام حسن البناء رحمه الله في (رسالة المؤتمر السادس) :

« لقد ردد الساسة جميعًا كلمة (النظام الجديد) . . فهتلر يريد أن يتقدم للناس. بنظام جديد، وتشرشل يقول إذ إنجلترا المنتصرة ستحمل الناس على نظام جديد، وروزفلت يتنبأ ويشيد بهذا النظام الحديد، والجميع يشيرون إلئ أن هذا النظام الجديد سينظم أوروبا ويعيد إليها الأمن والطمأنينة والسلام، فأين حظ الشرق والمسلمين من هذا النظام المنشود؟

فريد هذا أن تلفت أنظار الساسة الفرييين إلى أن الفكرة الاستعمارية إن كانت قد أقلست في الماضي مرة، فهي في المستقبل أشد فشالاً لا محالة، وقلِّ تنبهت المشاعر وتيقظت حواس الشعوب، وإن سياسة القهر والضغط والجبروت لم تأت في الماضي إلا بعكس المقصود منه، وقد عجزت عن قيادة الملوب والشموب، وهي في المستقبل أشد عجزًا. وأن سياسة الحداع والدهاء والمرونة السياسية إن هدأ بها الجوحينًا فلا تلبث أن تهب العاصفة قوية عنيفة.

وقد تكشفت هذه السياسة عن كثير من الأخطاء والمشكلات والمنازعات، وهي في المستقبل أضعف من أن توصل إلى المقصود.

وإذن فلابد من سياسة جديدة، وهي سياسة التعاون والتحالف الصادق البرئ، ، المبنى على التآخي والتقدير ، وتبادل المنافع والمصالح المادية والأدبية بين أفراد الأسرة الإنسانية في الشرق والغرب، لابين دول أوروبا فقط، وبهذه السياسة وحدها يستقر النظام الجديد وينتشر في ظله الأمن والسلام.

إن حكم الجبروت والقهر قد شات، ولن تستطيع أوروبا بعد اليوم أن تحكم الشرق بالحديد والنار، وإن هذه النظريات السياسية البالية لن تتفق مع تطور الحوادث ورقى الشعوب ونهضة الأمم الإسلامية ولا مع المبادئ والمشاعر التي ستطلع بها هنه الحرب الضبروس على الناس.

ولسنا وحدنا الذين نقول هذا. . بل هم الساسة الأوروبيون أنفسهم، ونحن نضع هذه النظريات أمام أعين الساسة البريطانيين والساسة الفرنسيين وغيرهم من ساسة الدول الاستعمارية، على أنها نصائح تنفعهم أكثر بما هي مطالب تنفعنا، فلتأخذوا أوليدعوا.

> وقد وطننًا انفسنا على أن نعيش احرارًا عظماء أو تموت أطهارا كرماء..

> ونحن لا نطمع في حق سوانا، ولا يستطيع أحد ان ينكر علينا حقنا..

> وان خيراً لكل املة أن تعيش متعاونة مع غيرها، من أن تميش منتافسة مع سواها حينا من اللهر، يندلع بعده لهيب الثورة في البلاد الغصوبة، وجحيم الحرب بين النول المتنافسة،

حوار الحضارات :

تعتبر الجماعة حوار الحضارات أفضل السبل للتعرف على الأفراد، وأنجع وسيلة للاتصال بين الأم يدل العنف والصدام الذي تدفع إليه بعض القوى في اللعالم، ونسجل في هذا الإطار ما يلي :

- تعميق الحوار الإيجابي بين الخضارات واعتباره خيارًا استراتيجيًا بالنسبة
- تشمين حوار الحضارات يايراز الصورة الصحيحة للإسلام المعتدن وتنزيه النين الحنيف مما أألصق به من تهم التطرف والإرهاب ورفض الأخرين.
- توسيع قواعد التعايش مع مختلف الحضارات ضمن الأسس الإسلامية وخصائصه العلياء

تحدى العولة :

إن العولمة في فضائها الفكري العام لا تعني أكثر من بناء جسور عبور يكن أن تكون إبجابية تعزر الشاركة الإنسانية، والتفاعل الإنساني إذا ما سادت الحركة عليها الحرية والتكافؤ في الوسائل والأساليب، كما يكن أن تكون سلبية مدمرة إذا ما كانت حكراً على القاسلين والقسلين.

أما العولة في إطارها الواقعي المفروض على الإنسانية اليوم، فهي توع من التيمية الطائلة التي يقرضها الأقوياء على الضمضاء، والأغنياء على الفقراء.

وإن دمج العالم تقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وطمس خصوصيات الأم والشعوب في مطحنة السلح الرأسمالية، ليشكل غولاً يتهدد المصير البشري، اليس الصلحة تقافقه والاأمة، وإنما الصلحة فئة محدودة منهومة، لا يكاديقيد مسيرتها قيد أو رادع.

إن التطور التقني الهائل للحضارة المادية، والذي جعل عملية الإنتاج على جميع مستوياتها في غني عن الإنسان، قد أنذر بأزمة مدمرة، فجاءت العولمة، وبدلاً من أن تقدم حلاً حقيقيًا، فقد رحلت الأزمة لمصلحة ثلة من المتنفذين، هي الشركات العملاقة، والتحالفات الاحتكارية التي تجعل الناس أدوات استهلاكية تساهم في تحول إنتاج العالم وثرواته أجمع إلى أيدي ثلة من سكان الأرض.

وإن كنا لانقدر على منع هذا الطوفان (العولمة) فيمكننا أن نجاريها مجاراة واعية. . وهنا لابد من الرقي من أطر الوطنية القطرية الضيقة إلى الأمن العربي والإسلامي الأوسع، بتشجيع الكيان الاقتصادي والسياسي الإسلامي العالمي، والإسهام في نهضته.

ويمكن أيضًا التحرك للمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني على المستوئ العالمي لتكون عبرها حماية القيم الإنسانية، والحفاظ على استقرار المجتمعات الإنسانية، وحشد القوئ الجماهيرية حول هذه المؤسسات.

ويمكن أيضاً ممانجة التحدي الثقافي (أكبر تحديات العولة) المتستر - بالحرية الفردية - عبر خطوات أربع:

- ١ عودة الآمة إلى حقيقتها العقائدية الصلبة، وإشهار هويتها العربية الإسلامية.
- ٢_ التركيز على بناء الإنسان والمجتمع للوقوف بقوة في وجه الاجتياح الثقافي.
- ٣ إظهار شعورنا الإنساني بالقوة وبالقدرة على استخدام جسور
 العولة في الاتجاه المكافئ الصحيح.
- التفاعل مع التيار العالمي المناهض للعولمة والذي بدأ يأخذ شكلاً منظماً ومتناميًا، ويطالب بنظام دولي جديد يتحدى القوة المهيمنة على العالم.

المبحث الرابع

سياسات وبرامح ني مجال العلاقات الفارجية

انطلاقًا من قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمُّةً وَاحدَةً وَأَنَا رَبُّكُمُ فَاعْبُدُونَ ﴾ (الأنبياء: ٩٢)، فإن الجماعة تنظر إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية باعتبارها فريضة شرعية، ويرئ الحدود القائمة بين الأقطار العربية والإسلامية جراحًا في قلوب المسلمين، ويعدها منكرات وآثار جريمة بأمرية عالمية يجب العمل على إزالتها، وستسعى الجماعة لتحقيق وحدة الأمة بالتدرج من خلال ما يلي:

- السعى لتعزيز الوحدة الثقافية المستندة إلى عقيدة الأمة وحضارتها من خلال تعميق الثقافة الإسلامية وإعطاء اللغة العربية ما تستحق من عناية في جميع المراحل التعليمية والبرامج الإعلامية وتبادل المطبوعات والأعمال الأدبية والمواد الإعلامية والتجارب العملية وعقد المؤتمرات الثقافية والعلمية.
- _ السعي لتعزيز الوحدة الاقتصادية القائمة على التكامل الاقتصادي وإيجاد السوق العربية المشتركة وتوحيد العملة وإلغاء تأشيرات السفر والقيود الجمركية وإعطاء الأولوية عمليًا للتبادل التجاري بين الدول العربية والشعوب الإسلامية وتوظيف موارد الأمة وثرواتها لخير أبنائها. . والتصدي لفكرة إقليم الشرق الأوسط أو أي تقسيمات أخرئ يرادمنها إلغاء الهوية العربية والإسلامية ومسمى العالم العربي، وفرض الهيمنة الصهيونية.
- _ تشجيع الصناعات العربية والإسلامية المشتركة ومواكبة التطور التقني (التكنولوجي) في العائم على مستوى الصناعات الخفيفة والثقيلة.
- الدعوة إلى تحرير ثروات لعالم العربي والإسلامي، ولاسيما ثروته النقطية من الهيمنة الاستعمارية.
- _ العمل على تنفية الأحواء بين الأقطر العربية والإسلامية ووضع حد للنزاعات

- الحدودية واللجوء إلى الحلول الاخوية بعيدًا عن الاستجابة للمناورات الدولية الهادفة إلى غزيق الامة.
- _ السعي لوضع حد للاقتتال الداخلي بين بعض الأنظمة العربية والحركات الوطنية والإسلامية الذي لا يستقيد منه إلا أعداء الأمة، والعمل على ضمان حرية العمل الوطني والإسلامي باعتبارها حقًّا مشروعًا، وضمانة للاستقرار، وداعمًا لصمود الأمة في مواجهة التحديات والأخطار.
- _ السعى لإخراج القوات الأجنبية المحتلة من الاراضي العربية والإسلامية والمتحكمة في شواطئها وعمراتها المائية تحت شعارات خادعة، كالإنسانية والشرعية والإرادة الدولية وحقوق الإنسان، أو تحقيق الأمن لبعض الدول وإنهاء القواعد الأمريكية في المنطقة.
- _ التصدي للدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة وزرع الأحقاد بينها.
- العمل على تفعيل المنظمات العربية لتستأنف رسالتها في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاقتصاد والزراعة والصناعة وسائر مناحي الحياة.
- . تفعيل اتقافية الدفاع المشترك بين الأقطار العربية للوقوف في وجه الأطماع الخارجية التي تستهدف منطقتنا.
- _ تشجيع أي مسعى للوحدة بين أي قطرين عربيين أو إسلاميين أو أكثر وصولاً إلى الوحيدة الشاملة على ثوايت الأمة وعيقيا دتهاء والدعوة إلن إنشياء وحدات إقليمية، و تفعيل التكتلات الإقليمية على النحو التالي شريطة أن تظل الوحدة العربية الشاملة هدفًا استراتيجياً ثابتًا:
 - وحدة بلاد الشام والعراق _ وحدة الجزيرة العربية واليمن _ وحددة وادي النيمل وحددة المغرب المسربي.
- ـ التنسيق والنعاون مع مختلف الأحزاب والحركات الإسلامية والقومية في العالم فيما يخدم الأمة، ويحقق مصالح شعوبها.

- العمل على تكوين رأي عام عربي إسلامي من خلال المجتمع المدني والأحزاب الني تتقاميم بفس الأفكار والاهتمامات.
- العمل على توثيق الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية بين الاقطار الإسلامية بعضها البعض
- دعم الأقلبات الإسلامية والشعوب الإسلامية المضطهدة في مطالبها العادلة لنيل حقوقها، والحافظة على هويتها ودفع العدوان عنها.
- ـ العمل على تعميم التجربة النيابية الشورية في الوطن العربي والعالم الإسلامي وتفعيل دور المجالس العربية في الاتحادات الدولية المتنواعة، والعمل على إنشاء اتحاد برلماني إسلامي.
- ... تنسبق وتوحيد المواقف العربية والإسلامية إزاء المتغيرات الدولية والمخاطر الجمة التي تهدد الأمن القومي والوجود الحضاري الإسلامي والدفع بالخوار العربي العربي، والعربي الإسلامي المباشر كوسيلة فاعلة لحل مشاكلها وتطوير علاقاتها وتوحيد صفوفها.
- تشجيع كل فرص الحوار والتواصل والتعارف بين الشعوب الإملامية، ونشر اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وإقامة المؤسسات الثقافية والتعليمية والتربوية التي تعنى بتعميق الهوية الثقافية المشتركة للمجتمعات الإسلامية .
- _ إقامة سوق إسلامية مشتركة، تشجع على التبادل التجاري، وإقامة المشاريع المشتركة، وتسهل حركة تنقل رؤوس الأموال والخبرات بين الدول الإسلامية. كي تستفيد من الإمكاليات الهائلة التي يزخر بها العالم الإسلامي، وتطوير هذه الإمكانيات لخدمة شعوبها.
- اعتبار العالم الإسلامي بعد العالم العربي، المجال الأول لحركتنا الدبلوماسية والسياسية، والعمل على توحيد مواقف الدول الإسلامية، لإبراز كتلة إسلامية مستقلة للوجود، تقوم على المصالح المشتركة فيما بينها، وتحافظ على الخصوصيات والاعتبارات السبادية.

- _ مواجهة التغلغل الصهيوني في بعض الدول الإسلامية، وإجراء المزيد من الصلات والعلاقات الهادفة إلى توسيع دائرة التفهم لقضية الحق العربي والإسلاسي في فلسطين، وخطر المشروع الصهيوني على الأمة كلها.
- _ دعوة الدول العربية والإسلامية إلى تنسيق جهودها سعيًا لإيجاد مقعد دائم العضوية لدول العالم الإسلامي في مجلس الأمن الدولي.
- ... دعم منظمة المؤتمر الإسلامي وتطوير آلياتها لتكون قدرة على حل المشاكل والنزاعات التي تنشب بين الدول العربية والدول الإسلامية وعلى الإسهام في دعم مشاريع التنمية لكن الشعوب الإسلامية بما يحفظ أموال المسلمين ودماثهم وطاقاتهم من التبدد والهدر الذي لا يثمر سوئ الفشل.
- _ الاهتمام بالجانيات والاقليات الإسلامية ومدها بالمشاريع للحفاظ على هويتها وحمايتها من اللوبان و الانسلاخ. . والدفاع عن مصالحها وإعطاء الأجبال المتعاقبة من أبناء هذه الجاليات (كالجيل الثني والثالث واللين يلونهم) العناية المطلوبة من حيث العقيدة والفكر والسلوك. . والاهتمام بإنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بابناء الحاليات لتمكينهم من تعلم اللغة العربية والعلوم الإسلامية وتاريخ الوظن الأم.
- _ المشاركة في الندوات والمؤتمرات ومختلف التظاهرات خارج الوطن من أجل نشو أفكار الدعوة وشرح مواقفهاء
- _ التأكيد على معاملة الدول الاجنبية وفق موقفها من قضايانًا الوطنية والمصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- _ دعم الحركات التحررية أينما وجدت في نضالها العادل ضد قوي الاستعمار والاستكبار العالمي، تحقيقًا لكرامة الإنسان، وحقه في العيش بحرية وأمان.
- تأكيد حق الشعوب في مقاومة المحتل بكل الوسائل والسبل، باعتبار ذلك حقاً شرعياً كفلته الشرائع السماوية والأعراف والمبادئ الإنسانية، والمواثيق الدولية، إذ إن الاحتلال والعدوان على الشعوب هو الإرهاب بعينه.

- التمسك بثوابتنا الإسلامية في الحوار مع الدول والمنظمات الدولية والقوئ السيامية في العالم.
- دعوة كل الشعوب والقوئ الخيرة في العالم إلى التحالف الإقامة سلام عالمي عادل يرتكز على :
- أ _ التخلص من كل أنواع الاحتلال وآثار الاستعمار ومنع التدخل الاجنبي في شؤون الشعوب، وتخليص العالم من كل أسلحة الدمار الشامل.
- ب. إعادة كل اللاجئين والمهجرين إلى أوطانهم وحفظ حقوقهم، ووقف كل أنواع السلب والنهب والسطو الدولي المسلح على خسيرات الأخرين.
- ج الإقرار بمبدأ المساواة الإنسانية، والكرامة البشرية ويسط قانون العدل الإلهي على كل أم الأرض:
- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكُرِ وَأَنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلُ لتُعَارَفُوا . . . ﴾ (الحجرات: ١٣).
- رفض كافة أشكال التمبير العنصري، والعرقي، والحصاري والوقوف إلى جانب الشعوب والأقليات المضطهدة في أي مكان من العالم.
- الوقوف إلى جانب الجهود الرامية للحفاظ على الإنسان والبيئة من أخطار التلوث والداعية إلى إيقاف السياسات والممارسات التي تؤدي إلى ذلك.
- محارية كل أشكال التطرف والغلو بما في ذلك الدعوات التي يطلقها المتطرفون الصهاينة إلى حروب الحضارات، والتزام السياسة الشرعية في العلاقات الدولية إلتي تقوم على أساس التعارف والتعاون والتعايش السلمي بين مختلف لام والشعوب، واعتماد مبدأ الحوار والتفاهم والجادلة بالحسني سبيلاً في التعاطي مع قضايا الخلاف والاختلاف والوصول إلى كلمة سواء تعزز مبادئ العلل وتقيم قواعد الحق وتصف وتصون الحقوق والحريات للأم والشعوب و الجماعات والأفواد.

- _ العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وعبر الحوار الوضوعي لوضع ميثاتي جنيد لهيئة الأم المنحدة يتجاوز أثار الحرب البارهة ويعيد بناء الشرعية اللموالية علي أسس من الحق والعدال ويحقق إقامة نظام دوالي عادال تتاح فيه فرص متكافئة للحضارات العالمية والتقافات الإنسانية في المشاركة فيه، والإسهام في صياغة معايير السلوك الدولي، ويعورة الميادئ والأعراف الدولية.
- _ الإسهام في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وكرامته أيا كان الوقه أو عرقه أو مقيدته أو جنسيته ومساتدة كل اللنظمان الدولية والعربية المدافعة عن حقوق الإنسان.
- ... تطوير الحوار بين دول الشماال ودول الجنوب ليعكس حوار الخضارات الا صراع المصالح، وإعادة النظر في التقسيم الدولي للحمل عا يحقق المنفعة المشتركة لكل شعوب العالم، وحتى يقوم الاختصاد اللولى على اسس وشرعة العدل.
- _ إناحة الفرص المتكافئة الحميع الحضارات والامم لتشارك في بناء التظام القولي وأتسهم تقافاتها في صياخة معايير السلوك القولى وبلورة للبادئ والأعراف النولية.
- _ العمل من خلال النظمات الدولية والإقليمية الإقامة نظام دول عادلي تماح فيه غرص متكافئة للحضلوات العالمية في المشاركة فيه والإسهام في صياغته من خفزل الموار للوضوعي لوضع ميثاتي جديد لهيئة الأم للتحلة بما يحقق إقامة اللشوعية الدولية والنظام الدولي على أسس من الحق والعدل ويما يسهم في الزالة أثنار الحرب الباردة.
 - _ تعزيز سياسة الانفراج الدولي وتبذ استخدام العنف والغوة لحل المتازغات الدولية.
- _ تشجيع التعاون الدولي سياسيا وثقافيا واقتصاديا وتشجيع انتغال الخيرات وكسر الاحتكار التقتي وتشجيع البحث العلمي في الفضاء للأغراض السلمية.
- _ الحدمن سياق التسلم وبناء القواعد المنتشرة في بقاع شتى من العالم وتوجيه هذه اللاموال الهائلة إلى إنقاد الإنسان من المجاعة وللوت في الشعوب الققيرة.

- تطوير الحواربين دول الشمال ودول الجنوب ليعكس حرال الخضالوات لا صواع المصالح، وإعادة النظر في التقسيم العولي للعمل بما يحقق المتقعة المشتركة لكال شعوب العالم، وحتى يقوم الاقتصاد الدولي على أسس وشرحة العدل.
- التعاون مع كافة دول العالم ومع المنظمات الدولية والإقليمية والجمعيات والأحزاب من أجل المحافظة على البيئة من أخطار التلوث وإيقاف كل السيامية، الخاطئة التي تؤثر سلبيًا على الأرض والإنسان حالاً ومستقبلاً.
- _ الحفاظ على الكرامة الإنسانية أياً كان لون صاحبها، أوعرقه، أو انتماؤه الحضاري ومدجسور الحوار البناء المتكافئ بين الحضاوات والشعوب والام والأفراد: ﴿ . . . وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُوبًا وَقَبَاتِـلَ لِتَعَارُفُوا . . . ﴾
- ومن منطلق الحرص على الإنسان حاضراً ومستقبلاً يضم الإصلاح صوته إلى الأصوات المدافعة عن حقوق الإنسان، ويرفض كافة اشكال التمييز التعتصري والعرقي والحضاري، ويعتبر حقوق الإنسان كلاً لا يتجزأ بما يستدعي الوقوف إلى جانب الشعوب والأقليات المضطهدة في أي مكان في العالم.
- بعث روح السيادة وتنمية الشعور بالمسئولية في مؤسسات المتحكيم الدولي بما يضمن تعددية قطبية دولية إيجابية.
- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة (مثل الام المتحدة، ومجلس الأمن الدولي . . .)، ودعم المساعي العاملة لتخليصها من هيمنة الدول الكبرئ ، والاستفادة منها لنصرة قضايانا وتحقيق برامجنا في المجالات الصحية والثقافية والتنموية، دون المساس بخصوصيتنا الثقافية العربية الإسلامية.
- _ الدعوة إلى تأييد القوى العالمية التي تعمل علئ تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، لدفع شرور هيمنة القطب الواحد، وتحقيقًا لسنة التدافع التي أشار إليها القرآن الكُورِيم: ﴿ وَلُولًا وَفُغُ اللَّهِ النَّاسَ يَعْضَهُم يَبَعْضَ لُفَسَدَت الأَّرْضُ ﴾
- الدعوة إلى احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وتشجيع الحوار والتفاهم بين الحضارات المختلفة لمصلحة الإنسانية بدون وصاية أو إملاء.

- _ العمل على إقناع الحكومة الأمريكية بالعودة في سياساتها مع العرب والمسلمين إلى التوازن الصحيح، الذي يحسب الحساب للجانب العربي والإسلامي أثناء اتخاذ القرار، ويمتنع عن التأييد الطلق لإسرائيل على حساب المسالح العربية، وكذلك تطوير العلاقات مع الشعب الأمريكي من خلال سياسة الحوار، وإرسال رسالة واضحة له مفادها أن المصالح الحقيقية للولايات المتحدة على المدي البعيد ترتبط بشكل وثيق مع الشعوب العربية والإسلامية التي تشكل خمس العالم.
- _ تصحيح وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي لكسب تأييدها لقضايانا من جهة، والاستفادة من تقدمها في تطوير إمكانياتنا من جهة أخرى.
- _ تنمية العلاقات مع الدول الأسيوية النامية مثل الصين وتايوان والتعاون معها لتطوير إمكانياتنا الاقتصادية والتقتية .

المبحث الخامس

السياسة الخارجية . . وتضايا الأمسة

القدس وفلسطين مكانة مقدسة في قلب كل عربي ومسلم. فهي القيلة الأولى، وهي الأرض التي اختارها الله مسرى النبيه على وأم الأنبياء على ارضها رمزاً اوراثتهم في الرسالة والأرض على السواء، ومسجدها الأقصى مع المسجد الحرام والمسجد النبوي، هي المساجد الثلاثة التي لا تُشَنأ الرّحال إلا إليها، وفيها أهم المقدسات المسيحية.

لذلك فإننا نعتقد أن أرض فلسطين من البحر إلى النهر مِلْكُ للأمة العربية والإسلامية جميعًا، وهي وقف مقدس، وجزء من دين المسلم، تحفظها الأجيال، ويسلمها الجيل إلى الجيل حتى يرث الله الأرض ومن عليه.

ولاشك أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، وهي الحور الذي تدور حوله أو تنبشق عنه معظم القضايا المصيرية للأمسة.

وإن المُتتبع للقضية الفلسطينية لابد أن يلاحظ القضايا التأثية،

- عاش الشعب الفلسطيني فوق أرضه بشكل متواصل منذ أكثر من الفي عام، وحمل الهوية العربية الإسلامية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وهو يُطُرَد اليوم من أرضه، ومن حقه أن بعود إليها، وحق العودة حق دائم لا يسقط بالتقادم، ولا تستطيع أي جهة نقضه أو التخلي عنه.
- المشروع الصهيوني منذ نشأته مشروع استيطاني يقوم على اغتصاب الأرض، وتشريد شعبها، وقد اعتمد في قيامه على إرهاب المنظمات (شتيرن، أرضون...)، ويجارس حالياً إرهاب الدولة بشدمير المنازل، وتجريف الأراضي الزراعية، وقتل السكان المدنيين الآمنين.

■ الكيان الصهيوني كيان توسعي، ويشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي للدول المحيطة به، ومازال يحتل أراضي دول عربية مجاورة متحدياً الشرعية الدولية، وهريعتمدعلي قبرة بشرية، وعسكرية متطورة، وكالكعلي دعم عسكري واقتصادي ودبلوماسي لا محدود من دول ثافذة، أهمها أمريكا.

ثوابتنا على صعيد القضية الفلسطينية ،

- فلسطين عربية إسلامية، وتحريرها واجب على جميع العرب والمسلمين وفي كل الأحوال يبقئ العمل على تحرير فلسطين قضية مركزية بالنسبة لجميع المسلمين.
- ليس لاحد كائاً من كان الحق في التنازل عن أي جزء من ارض فلسطين أو إعطاء الشرعية للاحتلال على أي جزء من أرضها الماركة .
- صر،عنا مع الصهيونية صراع عقائدي، حضاري لا تنهيه اتفاقيات سلام، وهو صراع وجود وليس صراع حدود.
- ارتباطنا بقضية فلسطين ارتباط بجزء من ديننا، والدين لا يقبل القسمة · ولا يقبل التجزيء.
- ◄ الجهاد هو السبيل لتحرير فلسطين مما يقتضي ضرورة تعبئة الأمة جهاديًا، وحشد كافة الطاقات، واستنهاض جميع القوي، لمراجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية.
- مدينة القدس والمسجد الاقصى، آية في الكتاب العزيز ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والتفريط بأي منها تفريط بجوهر القضية وحدوان عنى العقيدة والذين.
- إسناد قوئ الجهاد والمقاومة في فلسطين، ودعمها واجب شرعي مقدس اليوغ وغداً، والجهاد ماض في فلسطين حتى تحرير الأرض وزوال الاحتلال، والتضييق على الحركات الجاهدة ومحارسة الضغط عليه خدمة للعدو وحرمان للأمة من أمضي أسلحتها في مواجهة عدوها.

موقفنا من التسوية السياسية الحاصلة الآن،

- الاعتراف بالعدو الصهيوني، اعتراف بشرعية الاغتصاب على الجزء الأكبر من أرض المسلمين في فلسطين. . ونبحن ترفض ذلك.
- أن أخطر ما تحمله اتفاقيات التسوية القائمة خطر صهيئة المنطقة، وإفساح المجال واسعا للاختراق الصهيوني لبلاد المسلمين، من خلال التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والاستثمار والمياه والطاقة والسياحة . . إلخ ومقاومة فلك واجب ديني ووطني.
- أن المخطط الصهيوني في المرحلة القادمة يهدف إلى تحويل الصراع من كونه صراعًا ضد الاحتبلال، ليصبح صراعًا داخل الصف العربي والفلسطيني، والواجب الوطني والقومي والإسلامي يفرض عليتا تحريم الاقتتال الداخلي، والتأكيد على وحدة أبناء الامة، وتوجيه السلاح للاحتلال لا إلى صدور أبناء القضية المشتركة والوطن والواحد.
- أن من أخطر استحقاقات التسوية القائمة، دمج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية كأي قطر عربي، غما يعنى إعادة التعريف السياسي للمنطقة على أسس جديدة تلغي أي اعتبارات للوحدة تستند إلى خصوصية العلاقة العربية الإسلامية المستمدة من الإسلام والعروبة .
- ليس لأحد عن وقع اتفاقيات التصالح مع الاحتلال خلافًا لمادئ الأمة وخروجًا على مصالحها أن يمنع المعارضة من التعبير عن موقفها الرافض للاحتلال، ومواصلة التعبشة الجهدية لأبناء الأمة، وإسناد القوئ المجاهسة لأن الجهاد ماض إلى يوم القيامة، وضعف مرحنة لا ينبغي أن يغطي على كل المراحل.
- رفض كل الحلول المطروحة التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينة لصالح العدو الصهيوني وتجريد الشعب الفلسطيني من سلاح المقاومة الذي أثبت نجاعته في تحقيق توازن الردع، الأمر الدي يحتم على شرفاء الأمة دعم قوى الجهاد والمقاومة والتأكيد على وحدتها الوطنية.

ما الذي تدعو إليه الجماعة تجاه القضية الفلسطينية ؟ •

إن جماعة الإخوان المسلمين تدعو إلى:

- إعادة القضية إلئ بُعدها العربي والإسلامي، وعدم حصرها في البُعد الفلسطيني، والنظر إلى الشعب الفلسطيني المجدهد على أنه جندي الخندق الأول في الدفاع عن الأراضي المقدسة.
- دعم الشعب الفلسطيني لمقاومة الاحتلال الصهيوني على كافة المستويات، وفي كل المجالات، والإيمان بأنها مقاومة مشروعة، توجيها الأديان السماوية، والشرائع الأرضية، ورفض وجهة نظر الصهاينة التي تساوي بين مقاومة الشعب الفلسطيني المشروعة، وبين الإرهاب وإحساط جهودهم لفرض وجهة نظرهم هذه على العالم.

إننا ندعولدهم المقاومة للمبررات الشرعية:

- _ لأنَّ الشعب الفلسطيني شعب عربي مسلم شقيق، أعَتُّدِي عليه وله علينا حق النّصرة.
- _ لأنها تحقق جزءًا من سياستنا التي تدعو إلى دعم القضايا العادلة، والشعوب المستضعفة، للحصول على حقوقها.
- _ لأننا بدعمها إنما ندعم خط المواجهة الأول لحماية الأمن لقومي للدول المجاورة للكيان الصهيولي ضد محارساته التوسعية.
- . لأن الاعتداء الصهيوني على فلسطين يعتبر عدوامًا على الأمة كلها، وإدا لم يستطع المسلم المشاركة في المقاومة فإن دعمها هو أقل الواجب،
- ◄ التخلي عن الوهم الشائع بأن المفاوضات في ظل هذه الموازين المختلة هواخيار الاستراتيحي الوحيد أمام القلسطينيين للحصول على حقوقهم، إذ لابد من الاحتفاظ بخيار المقاومة باعتبارها الخيار الأساسي في مواجهة الاحتلال.

- تفعيل المقاطعة، ومفاومة كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.
- إعداد مشروع إسلامي عربي شامل يعتمد المواجهة الجادة للمشروع الصهيوني الاستيطاني، يحرر الإنسان العربي من الخوف والمحجز والمهانة، ويحرر المجتمعات العربية من الاستبداد والتخلف، ويوجد برامج طموحة للتقدم والتنمية والبناء، ويحقق أقصى فعاليات التعاون بين الدول العربية والإسلامية.
- مخاطبة المنظمات الشعبية والثقافية وانسياسية. ومنظمات حقوق الإنسان في العالم، ودعوتها إلى الالتزام بمبادئها في رفض سياسة الكيل بحيالين، التي ميزت التعامل مع القضية الفلسطينية.
- التنسيق الإيجابي مع الأنظمة والجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المناهضة للصهيونية.
- تنظيم المهرجانات والمعارض والندوات وإعداد التقارير الخاصة بالقضية الفلسطينية لتبقى حية في ضمير الأمة.
- تشكيل رأى عام عالمي يؤمن بعدالة لقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والنضال.
- السعى الإيجاد تكتل دولي فاعل يعمل يعمل على إيجاد حل عادل للقضية الفلسطسة.

موققتا من سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني ،

- التطبيع في أي مستوى وعلى أي صعيد ليس إقراراً بشرعية الاغتصاب فحسب، ولكنه قبول نفسي ومادي وانسجام اختياري مع واقع هذا الأغتصاب.
- السماح للكيان الصهيوني بالتدخل في مناهجنا التعليمية وموادنا الإعلامية والثقافية بحجة التطبيع، إساءة للدين وللكرامة، واختراق ثقافي، ومحاولة لتشكيل عقول الأجيال القادمة بما يخدم المخطط الصهيوني.

- أن من أسوأ أثار التطبيع إنه يفتح المجال واسعا أمام الاختراق الأخلاقي وينشر الفسياد في النطقة عبر الانشطة السياحية، ومن خلال المواد الإعلامية والثقافية التي يتفنن الصهاينة في توجيهها وتوظيفها لخدمة اغراضهم.
- يحمل التطبيع خططًا كثيرة تستهدف القوة العسكرية العربية، من تخفيض لأعداد الجيوش وتحديد لنوعية الأسلحة، وطبيعة الإعداد والتعبئة العسكرية، بما يجعل المنطقة غنيمة سهلة للعدوان في ظل التفوق العسكري الصهيوني المطلق، مما يستدعي رفض جميع هذه المخططات ويبحتم الوقوف في وجهها.
- أن أول وأخطر أهداف التطبيع في مجالاته المختلفة، إزالة الحاجز النفسي بين أبناء الأمة وواقع الاحتلال، بحيث يتم القبول بهذا الواقع، مما يعني التخلي عن المطالبة بالحقوق والأوطان ولتفتح أبواب الوطن العربي الكبير لبعد منها الاحتلال إلى حيث يشاء.

لكل ذلك فإن مـ وقف جـ هـ اعـ تنا سـ يظل واضــــــــــا في رفض التطبيع مع العدو الصهيوني في كل مستوياته، وسيعمل جاهداً وبكل الوسائل المكنة للقاومة جميع أشكاله، الطلاقاً من موقف عقائدي، يحرص على مصلحة الأمة ولا يفرط بحقوق أبنائها.

وجماعة الإخوان المسلمين إذ تتحمل مسؤولياتها للبدء في خطوات التنفيذ العملي لهذا المشروع، فإنها تطالب الجميع بتحمل مسؤولياتهم أيضاً، بمديد التعاون لِما فيه خيرٌ الامة العربية والإسلامية وشعوب العالم قاطبة، في أجواء من الحرية والعدالة والمشرلية والتعاون أو التنافس الشريف.

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإصلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ . . وَمَا تَوْفيقي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْه تُوكَلُّتُ وَإِلَيْه أُنسِبُ ﴾ (مود: ٨٨).





الباب الخامس

رؤية الإخوان السلمين لتكوين حزب إسلامى

قام الإخوان المسلمون ـ حفظهم الله تعالى من قليم بتقديم رؤية لإنشاء حزب إسلامي يحمل توجهات الجماعة وخططها في الإصلاح، وكان ذلك في الثمانينات من القرن العشرين.

ونحن إذ نقدم هذا العمل ندعو المتصفين من المفكرين والمصلحين إلى تدبره ودراسة جوانبه، مع ملاحظة أن خطط الإصلاح يُضاف إليها دائمٌ ما يحقق المراد في الإصلاح، ويُرْفُع منها ما لا يتناسب مع المرحلة الإصلاحية والزمنية.

وإليكم هذا المشروع ليكون كمثال لخطع الإصلاح المنشود. . والله سبحانه وتعاليه من وراء القصد.

معتكمتن

الحمد لله . . خلق نسوي . . وقدَّر فهدي . .

الحمد الله . . خلق الإنسان . . علمه البيان . .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله، خاتم النبيين، وإمام المرسلين، النبي الأمِّي الذي علَمَّ البشرية ارفع العلوم، وأعظم الفضائل، وأرشدها بوحي الله تبارك وتعالى إلئ صراطه المستقيم، يخرجها من ظلمات الجهالة إلى نور الإيمان والعلم احقيقي السليم . .

أما يعد…

فإن الله تبارك وتعالى خلق هذا الكون العظيم بكن ما فيه بمحض مشيئته. وعظيم قدرته، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذًا أَرَادُ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (يس: ٨٢).

وهو سبحانه قد جعل لكل ما خلق دستوراً يحكمه، وقانونًا لا يشله عنه : ا

﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَحُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظَّلَّمُ وِنْ ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرِّ لَهَا ذَلِكَ تَقْديرُ الْعَزيزِ الْعَليمِ (١٦) وَالْقَمْرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ (٣٦) لا الشَّـمْسُ يَنْبَغِي لَهِـا أَنْ تُدَّرِكَ الْقَـمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَـارِ وَكُلُّ فِي فَلَكَ ِ **يَسْبَحُونَ (٤٤) ﴾ (يس).**

﴿ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطَلُّهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخِّرَاتِ بِأَمْرِهِ أَلا لَّهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارُكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الاعراف: ٥٤).

﴿ الشُّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ (الرحمن: ٥).

ونحن البَشَر جزء من هذا الكون الفسيح، ومن هذه الخلائق المسخرة، وبعض من خلق الله ، خلق أبانا أدم عليه السلام من تراب ، ثم نفخ فيه تعالى من روحه، وسما به لأعلى عليين:

﴿ لَقُدُ خُلَقُنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنَ تَقُويهم ﴾ (التين: ٤).

فكان تفضيل الله تبارك وتعالى لنا_نحن البشر_بأنه مَيَّزَنا بتمام العقل، وحُسن الإدراك، وسعة الفكر، وبالحكمة والإرادة، ومن ثم حرية الاختيار، وكل ذلك مناط المساءلة وحمل الأمانة، وأساس التكليف، قال تعالى:

﴿ إِنَّا عُرَضَنَّا الْأَمَانَةُ عَلَى السُّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يُعْمَلِّنَهَا وَأَشْفَقْنَ منها وحملها الإنسان ﴾ (الاحزاب: ٧٧).

وغرس فينا عز وجل الفطرة السليمة الطيبة التي تميز بين الحق والباطل، والخير والشر:

﴿ وَهَدَّيْنَاهُ النَّجَّدَّيْنَ ﴾ (البلد: ١٠)-

واستخلفنا سيحانه في الأرض لإعمارها:

7

﴿ هُو أَنشَأَكُم مَّنَ الأَرض وَاسْتَعْمَرَكُمْ قَيهَا ﴾ (هود: ٦١).

ومن حكمته عز وجل أنه قضين على كل للخلوقات بالفناء:

﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانَ (٢٦) وَيَيْقَنَى وَجُهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ ﴾ (الرحمن).

أما نحن البشر فقد كتب لنا تبارك وتعالى الخلود في دار غير هذه الدار الدنيا:

﴿ وَإِنَّ الدَّارُ الآخرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لُو كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (العنكبوت: ٦٤).

أما هذه الحياة الدنيا فقد جعلها الله تبارك وتعالى عراً للدار الأخرة، وقضى أن تكون دار عمل واختبار وابتلاه:

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيده الْمُلْكُ وَهُو عَلَىٰ كُلُّ شَيْءٍ قَديرٌ ١٠ الَّذِي خَلَقَ الْمُوتُ وَالْحَيَاةَ لِيَلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ (المُّلك).

﴿ وَقُل اعْمَلُوا فَسَيَسَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرُدُونَ إِلَىٰ عَالِم الْغَيْبِ وِالشُّهَادَةِ فَيُنَبُّكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: ١٠٥).

ومن فضله تبارك وتعالى أنه رغم ما فطر عليه الإنسان من فطرة طيبة. وماركزه في أعماقه من تمييز بين الخير والشر، فإنه تعالى وهو أعلم بخلقه لم يترك الإنسان سكري.

فحين خلق آدم عليه السلام علمه الأسماء كلها، فسما علمالإنسان على علم غيره من المخلوقات، وأدرك ما لم تدركه الملائكة:

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلُّهَا ثُمُّ عَرَضَهُمْ عَلَى الملائكة فَقالَ أَنْبِعُونِي بِأَسْمَاء هُؤُلاء إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ ١٦ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا علم لَنَا إِلاَّ مَا عَلَمْتَنَا إِنَّكَ أَنت الْعليم الحكيم كه (البقرة).

وتكريًّا لآدم الذي نفخ فيه سبحانه وتعالىٰ من روحه وعلمه جماع العلم كله، أمر تعالىٰ الملائكة أن تسجدله سجود تكريم، ولما فسق إبليس عن أمر ربه، حذر تعالئ آدم من هذا العدو : , ﴿ فَقُلْنَا يَا آدُمْ إِنَّ هَٰذَا عَدُوُّ لَّكَ وَلزَوْجِكَ فَلا يُخْرِجُنُّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴾ (طه: ۱۱۷).

ثم أمر الله تعالى آدم وزوجه ونهاهما، ووضع لهما الشريعة التي تعزمهما:

﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزُوجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيثُ شَنْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَاه الشُّجْرَةَ فَكُولًا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (الأعراف: ١٩).

﴿ فَلَمَّا ذَاقًا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سُوِّءَاتُهُمَّا ﴾ (الأعراف: ٢١).

﴿ وَعَصَىٰ آدُمُ رَبُّهُ فَغَوْمًا ﴾ (طه: ١٢١).

ولما تفضل ربنا على آدم وزوجه بالعفو والمغفرة وأهبطهما إلى الأرض أكد لهما ولزريتهما من بعدهما عداوة الشيطان، ونسل أولياته لهم:

﴿ وَقُلْنَا الطَّبِطُوا بَعْضَكُمْ لِنَعْضِ عَدُّو وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرُّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينِ ﴾ (القرة: ٣٦).

كما أكد عز رجل القاعدة المستمرة الخالدة ما بقيت الدنيا:

﴿ فَإِمَّا يَأْتَيْنُكُم مَنَّى هُدًى فَمَن اتَّبَعْ هُدَايَ فَلا يُضِلُّ ولا يُشْقَىٰ (١٧٣) وَمَنْ أَعْرَضُ عَن ذكْرِي فَإِنَّ لَهُ مُعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقَيَامَة أَعْمَىٰ ١٤٤ قَالَ رَبِّ لَمَ حَشَرتني أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بُصِيراً (١٢٥) قَالَ كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم كُنسي(٢٢١) ﴾ (طه).

وجرت منة الله عز وجل أنه كلما ضل البشر وسادتهم الحماقة ، وغشيتهم الجهالة، وعتوا عن أمر ربهم، وأغرضوا عن الحق إعراضًا، واكتنفتهم ظلمات العقائد المضلة، والشرائع الرائفة، أرسل الله تبارك وتعالى لهم الأنبياء والرسل بدين الحق، أن اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبُّنكَ مِن رُّسُولَ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَّهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونَ ﴾ (الأنبياء: ٢٥). ﴿ إِنَّ الدِّينَ عبدَ اللَّهِ الإسلامُ ﴾ (آل عمران: ١٩).

فأرشدوا الناس إلى الشريعة الحقة، شريعة العدل المطلق، والإنصاف الشامل، والسلام، فمنهم من أمن فصلح حاله واستقام أمره، وسعد في هذه الدنيا بعد شقاء، وساد بعد ذل وهوان، ومنهم من كفر، فأذاقهم الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون، ودمرهم تدميراً.

وكان كل نبي أو رسول يُرسل إلى قومه خاصة بشريعة تلزمهم دون غيرهم، فلما كان في علم الله عز وجل أن البشرية قد بلغت الهدئ الذي تختتم فيه النبوات، وتستكمل فيه الرسالات، بعث سبحانه وتعالى خاتم الأنبياء، وإمام الرسل محمد ابن عبدالله على الدين كافة، بالهدى ودين احق ليظهره على الدين كله بشيرًا ونذيرًا بعقيدة التوحيد النقية الخالصة ، وبالشريعة المصدقة كل ما قبلها ، والمهيمنة على كل ما سبقها، والمشتملة على كل ما يحتاجه البشر إلى يوم القبامة ,

فكانت معجزته صلى الله عليه وسلم متمثلة في القرآن العظيم المتزل من فوق سبع سموات وحياً من عند الله تبارك وتعالى : دستوراً للحياة كلها يسد حاجات البشر، أبيضهم وأسودهم، وأحمرهم وأصفرهم، رجالهم ونساؤهم، اطفالهم وشيوخهم، أمرائهم وعامتهم، أقريائهم وضعفائهم، في عقيدتهم وشعائر عباداتهم، وفي نظام حكمهم وقيضائهم، وفي حربهم وسلمهم، وفي بيعهم وتجارتهم، وفي زواجهم وطلاقهم، وأنسابهم وميراثهم، ومأكلهم ومشربهم وملايسهم، ومحياهم ومحاتهم.

- ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْبَايُ وَمَمَالِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٧) لا شَرِيكَ لَهُ وَبِلْمُلِكُ أُمرُتُ وَأَنَا أُوِّلُ الْمُسْلَمِينَ ﴾ (الأندم: ١٦٢ - ١٦٣).
- ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنزيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠٠٠) نَزَلُ بِهِ الرُّارِحُ الأَمِينُ (١٠٣٠) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ منَ المُعلدرينَ (١٩٤) بلسان عَربي مُبين (١٩٥٠) ﴾ (الشعراء).
- ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ الإِسْلام دِيمًا فَلَن يُقْبَلَ مَنهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِويِنَ ﴾ (آل عمران: ٨٥).

قال رسول الله على: ﴿ تركتُ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي، (روء مالك في الموطأ في القندر: ٢/ ٨٩٩، وصنحت الألباني في الصحيحة : ۲۲۱۱).

وسرعان ما سطع ضياء الإسلام واشتدنور هدي الشريعة الغراء، ودخل الناس في دين الله أفواجًا، وثبتت أركان دولة الإسلام الفتية بقيادة النبي الهادي البشير المعصوم على ، ثم قيَّض الله من بعده للأمة الخلفاء الراشدين، وفي أقل من قرن من الزمان اجتمع شمل الأمة الأميَّة من الحفاة العراة، لتصبح أرقئ الأم واقبواها، ولتحمل مشعل الهدئ، ولتخرج الناس من الظلمات إلى النور، ولتعترض أركان الدولتين العظميين اللتين كانتا تسودان العالم أنذاك، وعمَّ الإسلام شرقًا وغربًا، وشمالًا وجنوبًا.

وكان من فضل الله تبارك وتعالى على مصرنا الحبيبة أنه شرح صدر أجدادنا لدين الحق، وشريعة العدل، فاعتنقته حبًا وكرامة، ورغبة لاكرهًا، الغالبية العظمي منهم، وأمنت به عقيدة وشريعة، ودينًا ونظامًا، وعاشت مصرنا الحبيبة مع باقي الشعوب الإسلامية في إطار دولة الخلافة الإسلامية تهنأ بعدالة لم يسبق إليها مثيل من التاريخ، وأمن وأمان عمَّ المسلم المؤمن ومن بقي على غير دين الإسلام، وسعادة نفس، واطمئنان بال، مازالت تتحدث به كتب التاريخ المعتمدة، وترويه الأجيال.

ورغم ما أصاب دولة الإسلام من عوار نتيجة تغلب أهواء الحكام، واغتصابهم سلطان الحكم اغتصابًا، وتحولهم بالخلافة الرشيلة إلى مُلك عضود، وإهمالهم الشورئ الصحيحة التي هي بنص القرآن الكريم أساس الحكم في دولة الإسلام، ولظهور بعض الفتن بين الناس وفتور حماسهم في التزام جادة الشريعة، ومراقبة الله: إلا أنه بالرغم من ذلك بقيت الأمة الإسلامية في مجموعها سليمة البنية، عالية الهمة، مرموقة الجانب، وازدهرت فيها الأداب العالية، والفنون الرفيعة، وسبقت إلى العلوم التجريبية، وإلى التطورات العلمية الصناعية.

ولقد كان لمصرنا الحبيبة دور الصدارة في ازدهار دولة الإسلامة، وكان لها اليد الطولئ في تاسيس الحضارة الإسلامية في شتئ نواحيها، وفي القيام بالدعوة لدين الله، وإعلاء كلمة الشريعة، ونشر ضوء نورها في جميع الآفاق، والتصدي لأعداء الأمة، والذود عن الإسلام، فكان من الطبيعي أن ينبت في أجـواء مصر النقية المعتدلة المزاج، الوسيط في المذاهب أزهرها الشريف، وأن يربو وينمو حتى يصير معقل علوم اللعة والدين، وعلوم الدنيا، لأكثر من ألف منة، حتى رسخ وصار قبلة المسلمين في جميع الأرجاء والأم والأقطار.

وكما تصدت مصرنا الحبيبة للزودعن أمة الإسلام بالفكر والبيان وبالنسان، فإنها تصديت لهجمات الأعداء بالبيان والسنان والجهاد في سبيل الله، فكانت هي المتصدرة لصد هجمات الصليبية الشرسة المخربة، كما كانت هي الهادمة لهجمات التتار المدمرة المفسدة، وفي العصر الحديث تصدت لغزوات الفرنسيين، ثم الإنجليز وردهم أكثر من مرة خاسرين.

غير أنه تعاقبت قرون الجهل والتخلف..

- وبدالاً من خشية الله تعالى وإفراده عز وجل بالطاعة دون سواه، تعاظمت خشية أصحاب الجاه والسلطان والثراء.
- ويدلاً من تزكية النفس، وإعمال الفكر، وتثقيف العقل، والاجتهاد لإدراك وجه الحق والصواب من الاحكام فيما يستجد من الوقائع والاحداث، طغي التقليد، ورفعت راية إعلان باب الاجتهاد والأكفاء، بما في الحواشي والهوامش من ضعيف الآثار والآراء.
- وبداياً من أن يكون التوكل على الله تعالى إيماناً يحتم الأخذ بالأسباب؟ والكشف عن سنن الكون، ويقينًا بأن كل ما في السموات وما في الأرض مسخر يأمر الله لخدمة الإنسان ومصلحته وفائدته إن هو أدرك مكنون السنن التي استودعها الله تعالى خلقه:
 - ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأُ الْخَلْقِ ﴾ (العنكبرت: ٢٠).
 - ﴿ وَٱتَّيْنَاهُ مِن كُلَّ شَيءِ سَبَّا (١٨) فَأَلُّغَ سَبًّا (٨٥) ﴾ (الكيف).

انتشر الزائف من خرافات التوسل بكرامات يزعم أنهم من الأولياء، أحياءً

وأمواتًا، فضلاً عن بدع أهل الشعوذة والتدجيل.

- وبدلاً من أن يكون الزهد وصفاً بن ملك الدنيا فلم تملكه. . أصبح صفة للخامل الكسول المتقاعس عن الجد والعمل.
- ويدلاً من تضفه قول الصادق الأمين: " النساء شفائق الرجال! (رراه لترمذي في أبواب الطهارة ٢١٣٠، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق الترمذي).

وقول الله عز وجل: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُوْلَيَاءُ بَعْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَتْهُونَ عَنِ الْمُنكُر ﴾ (التوبة: ٧١).

وقوله: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نُفْسِ وَأَحِدُهُ ثُمُّ جَعَلَ مِنْهَا زُوْجُهَا ﴾ (الرُّمَر: ٦). وقوله: ﴿ وَلَهُ مَ مُسْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَلرَّجَالَ عَلَيْهِنَّ دَرُجَـةٌ ﴾

وتعقل أن المرأة هي نصف الجتمع، وعلى يديها وبتوجيهها تكون نشأة النصف الإخر، وأن المقهور الجاهل لا يحسن تصريف أمره أو تتشِئة غيره، استقر ني نظر الكثيرين أن المرأة كمٌّ مُهمل لاحقٌّ لها، ولبست أهلاً للتعليم والتتقيف، أو العمل الشريف بضوابطه الشرعية، ورأى البعض أن صون المرأة إنما يكون بحبسها والنظرة القاصرة إليها،

- وبدلاً من أن يكون الجهاد في سبيل الله حسن إعداد الحميم أسباب القرة المعنوية والمادية، وتجييثً لكل مواردها البشرية والاقتصادية والفكرية، وتدعيمًا لأخلاقياتها، وإيمانها، واستعلاء على المخاطر، وتحديًّا للصعوبات والعقبات، واستبسالاً في مواجهة الأعداء ، وتشوقُ للشِهادة الحقة في سبيل الله ، أو كلمة حق عبد إمام ظالم تصده عن غيه ، وتمنع بطشه ، وتأمره بعدم التكبر في الأرض بغير الحق، بدلاً من ذلك. . حل الوهن، وحب الدنيا، وكراهية الموت.
- وبدالاً من عدالة السماء التي أمرت بالقسط، والحفاظ على كرامة الإنسان، وأن يكون الأمر شورئ بين الناس، وصانت لهم عقائدهم وأرواحهم وأبشارهم وحرياتهم وأعراضهم وأموالهم، كما أمرت بتدبير عمل لكل قادر

ليرتزق منه ما يكفيه ومن يعولهم فلا يمد يده سائلاً غيره، كما افترضت حقًا للفقراء والمعوزين في أموال القادرين حتى يكون لكل إنسان في منجتمع الإسلام من المسلمين وغير المسلمين مأكله وعلاجه الذي يحفظ عليه حياته ، ويصون صحته وملبسه الذي يسنره ويوقر أدميته، ويقيه حر الصيف، وبرد الشدء، ومسكنه الذي يحميه وأهله من فضول الناس، ويكفيهم احتياجاتهم، ونهت عن احتكار الأرزاق أو أن يكون المال دولة بين الأعنياء.

وحَرَّمت أنْ يكتسب المال من غير حل شرعي، فلا أتجار بأعراض، أو بكدح البغايا والعرايا من النساء، ولا ربا، ولا خمر، ولا غرر، ولا غش، ولا غضب، ولا اعتداء...

بدلاً من ذلك بات الأمر استبدادًا لا عزة فيه برأي الناس، واحتكارًا للسلطة والجاه، واكتنازاً للمال دون التفات لحل مصدره أو حرمته.

وهكذا تَخَلَفَت الأمَّة عقائديًّا وإيمانيًا ونكريًا وعلميٌّ وحضاريًّا وماديًّا، فاضمحلت قوتهاء وضعفت شوكتهاء بينما أخذت دول أوروبا بأسباب الحضارة، خاصة المادية منها، وقويت شوكتها، وتعاظمت قوتها، وتطلعت إلى غيرها من الأم والشعوب تغزرها وتقهرها وتستعمرها، وتنهب ثرواتها، وتمزق أمة الإسلام إلى دويلات اقتطعتها دول أوروبا وساتعمرتها جزءاً بعد جزء.

وتمكنت الملكة المتحدة (بريطانيا المظمى) في أواخر سنة ١٨٨٢م من هزيمة الجبيش المصري واحتلت وطننا العبزين، وثكي يستقر الأمر للمستعمر في بلادنا، ولكي يطيل مكثه، وأمد احتلاله كان لابد له ان يصوب سهامه إلى مكامن القوة فينا، والتي كان على يقين انها ثن تلبث ان تفوز وتحيا وتشتد وتعمل بكل ما وسمها على طرده وإجلائه، غممه أول ما عمد وأهم ما عمد إلى طمس عقيدة الإسلام الصحيحة النقية بالفصل بينها وبين الشريعة، وحتى مفرغها من مضمونها الحيوي بمزلها عن واقع حياة التاس.

ولكي يحقق ذلك.. عمل الأتي،

■ أولاً: أسرع في سنة ١٨٨٣ إلى اقتطاع الجزء الأكبر من اختصاص الحاكم الشرعية التي كانت المحاكم الوحيدة في البلاد، وهو الجزء المتعلق بتصرفات الناس وعقودهم بشان أموالهم وأملاكهم وكل ما هو خاص بمعايشهم، وأيضاً ما يخص عقابهم من الجرائم المختلفة، وجعل كل ذلك من اختصاص سلطة قضائية جديدة أنشأها باسم: المحاكم الأهلية، وأتن لها بقانون هو ترجمة تكاد تكون حرفية للقانون الفرنسي، فجعله هو القانون الذي تطبقه تلك المحاكم، وهو قانون لا صلة له بدين الإسلام الذي هو دين الغالبية العظمي من المصريين، ولا صلة له بعقيدتهم ولا بشريعتهم، وهو قانون أحلَّ كُل ما هو مُحَرَّم في شريعة الإسلام، وجاء بما يصادم العقيدة والأخلاق والفضائل الإسلامية.

وبكفي أنه في الأصل قانون لشعب لا يَمُّت للإسلام بصلة، بل له عقيلة تختلف عن عقيدة الإسلام اختلافًا أساسيًا وجوهريًا، بل الاكثر من ذلك أن هذا القانون لا يحتل حتى عقيلة الشعب الفرنسي، لأن القاعدة المقررة هناك هي علمانية الدولة، وفص الدين عن السلطة، بالإضافة إلى القضاء الكامل بين الأسس الاخلاقية والنظرة إلى الفضيلة، ومدى ارتباطها بالقانون.

- 11نيًا: تغيير أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما يتفق مع الحية الأوروبية. ولوكان في ذلك مخالفة واضحة وصريحة لأحكام شريعة الإسلام، فأصبح الربه والاحتكار والميسر والحمر، وعقود الغرر، من الركائز للاقتصاد ونظام المجتمع.
- ؛ ثالثًا : أشاع الفجور والفحشاء والاختلاط غير الأخلاقي في علاقة الرجال بالنساء، وركز الدعاية على الاستخفاف بما نصت عليه الشريعة في هذه المجالات مع رميها بالتخلف والحمود، وطعن أحكامها بأنها السبب في تدهور
- وابعًا: أوجد نظام تعليم منفصل في جوهره عن قيم الأخلاق والفضائل. الإسلامية، ولا يكاديهتم اهتمامًا ذا بال بالثقافة الإسلامية أو المعرفة بأحكام

الشريعة الغراء، وحصر تعلم أحكام الشريعة في مجال الأزهر الشريف فقط بعد أن خطط لأن يفقد الأزهر الكثير من أهميته، وأن يقل الإقبال عليه، وأن ينظر إليه نظرة التخلف والجمود، وأن تُغلق في باب خريجيه مجالات التوظف والعمل، خاصة بعد أن ضمحل اختصاص المحاكم الشرعية، واقتصر على قضايا الأوقاف والأحوال الشخصية.

وبعد أن تصدرت للحاكم الأهلية على المحاكم الأجنبية المختلطة في حياة المجتمع والدولة، وباتت لها السيادة والوجاهة المتعلقة بالوظائف والإموال المنقولة، أو العقارات، وهم على المسلمين سواء أمام القوائين الجنائية، كما أن كل ما يتضمنه دينهم من شراقع تخصهم تطبق عليهم ولا يجوز إكراههم على غيرها، وشريعة الإسلام تؤكد لهم هذا الوضع، وتلكم الحقوق.

وقيد عباش المعلميون والأقبياط في منصير أكشر من ألف وثلاثمائة عام لم يمرف السلمون خلالها دستورا لهم غير القرآن، ولا فناتونا سنوى الشريعة الإسلاميية، ولا منحاكم غيير القنضاء الشرعي، ولم يلحق أقباط مصر ضيم ولا ظلم، بل تمكنت (للودة والوثنام بزن آمناء الأمية من مسلمين واقتساطاء بل إنه مها يشيس النفوس، ويضع جــنور الفـتنة الطائفيـة أن يزعم زاعم أن عقــيـدة الأقلية القبطية تقف حائلاً دون تحقيق مقتضى عقيدة الغالبية العظمى السلمة، والتي تقضى وتؤكد أن شريعة الإسلام هي الشريعة السائدة على السلمين.

غير أنه بقيت للاحتلال_ بكل أسف_الكثير من آثاره العقيدية والأخلاقية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، وقد بُلكَت جهود كثيرة ومتعددة وقوية للتحرر من هذه الآثار التي تعوق نهضة الأمة، وتضعف من حركتها، وتمزق كيانها النفسي، وتشتث مشاعرها، وتهدد وحدتها.

وقد تحقق تقدم في بعض المجالات، كما حدثت نكسات في مجالات أخرى، وثوقف في غيرها.

ولاشك أن أبناء هذه الأمة التي يتكون غالبيتها العظمين من المسلمين يشعرون شعورًا عميقًا جذريًا بالارتباط الذي لا ينقك ولا يقصم بين عقيدتهم الإسلامية وشريعة الإسلام الغراء، وأنها هي قوام دينهم، وأساس عقيدتهم، ويتطلعون إلى ان تعود كما كانت من قبل الشريعة الحاكمة بصفة كاملة شاملة لكل حركتهم أفرادًا وأسراً وجماعات خاصة ، وأنه لا ضير في ذلك على إخوانهم ومواظنيهم الأقباط ، فهم شركاء في الوطن لهم حقوق المواطنة: عقائدهم ومحال عبادتهم، وأنفسهم، وأعراضهم، وأنسابهم مصونة، ولهم ما للمسلمين من الحقوق المدنية.

- ◄ خامسًا : خلط بين تعليم المرأة وبين سفورها الماجن، كما خلط بين عملها المشروع وبين الاستخفاف بالقيم وبالعرض، حتى استقر في أذهان الناس أن التعليم قرين السفور الماجن، وأن العمل قرين الاختلاط المذموم. "
- سادسًا: حاول بث أسباب الفرقة بين طوائف الأمة، وإذكاء روح التعصب الطائفي والعداوة لدى الأقلية القبطية وإليهودية قِبَل الغالبية المسلمة، وادعاته أنه هو الحامي للأقلبات، وأن ذلك سبب من أسباب احتلاله لوطننا، واستمرار بقائه فيه.

وقدأذن الله لمصرنا الحبيبة بعد جولات وجؤلات من الكفاح والنضال والجهاد، وبعد تضحيات جسام شارك فيها جميع أبناء مصر، مِن مسلمين وأقباط أكدت وحدتهم وقوة رابطتهم، أذن الله أن تحطم مصر قيود الاستعمار العسكري، وأن تتخلص من القبضة الماشرة لجيوش الاحتلال برحيل جنوده وعساكره عنهاء وبإلغاء المعاهدات التي كانت تقيدنا وتربطنا بالمستعمر.

وبعد هذا المرش التاريخي الموجل الذي يكشف عن الحقائق التي يجب أن نحيط بها نقول:

إن حزبنا يؤمن بالشريمة الإسلامية السمحة الصالحة لكل زمان ومكان، ويلتزم بأحكامها التي تسع الجميع في رحابها، ويرى ضرورة العودة إليها، ففي العودة إليها إنهاض الأمة، والأخذ بيدها بعيداً عن مهاوي الضياع والهلاك.

إن العودة إلى منهج الله معناها: إخراج الأمة من التبعية إلى الاستقلال، ومن التضرق إلى الوحدة، وبث نور الإيمان في العقول والقلوب، وإبعادها عن التنقليك والتواكل، ودفعها إلى الابتكار والاجتهاد والتجديد في كافة الميادين.

ممناها : عمارة الأرض، وإثراء الفكر، وسلامة الاعتقاد، وتربية النفوس، وإحسان الممل وإلقائه.

يجب أن نبصر الطريق الصحيح، ونعرف سنن الله ونواميسه في الكون، حتى نتجنب المزالق والعشرات، والتاريخ متواصل الحلقات، مترابط في شتي العلاقيات.

وحسب المعتصمين بحبل الله، أن يتقدموا في هذه الظروف القاسية والشديدة التي تمر بالأمة، لأداء دور أو المشاركة فيه، تلبية لأمر الله، واستجابةً لندائه، ومن نعُم الله أنه لا يتوقف إكرامه للداعين إليه على بصيرة، والملتزمين بهذا الحق، والمتبعين لسنة رسوله ﷺ.

اللهم اشرح صدور جميع الخلق. .

وهبهم جميعًا حب الخير والعدل والفضيلة . .

اللهم اجعل عملنا خالصًا لوجهك الكريم...

واغفر لنا ما أخطأنا عن غير قصد منا. .

إنه لا يغفر ولا يرحم سواك . . آمين .

الأهداف والفايات المامة

- ١ إن الأم المناهضة التي تصبوا لأن تنبوأ مدارج المجد والقوة والسيادة بين الأم، يتعين عليها أن تحشد طاقات وقدرات أبنائها، ولاءً وجهدًا وبناء، وأن تحسن استغلال كافة مواردها الاقتصادية والطبيعية انتاجًا وتوزيعًا و استهلاكًا.
- ٢ وقد حبا الله مصر بموقع جغرافي فريد في المركز الوسط بين العالم كله، وأودعها من الموارد الطبيعية والكنوز والثروات ما يكفل لشعيها، بإر ولغيره من أم العرب والإسلام، عيشاً رغداً، ويوفر لكل فرد فيها حياة إنسانية كريمة، كما وهب الله لشعبها من الطاقات والمواهب الوقدرة علئ الإبداع والابتكار ما جعلها تحمل لواد الحضارة والريادة منذ فجر التاريخ ومنحها القدرة على التأثير القوي في محيطها العربي والإسلامي والعالم كله .
- ٣- ولقيد مرعلي مصر في عصرها الحديث، العديد من التحولات، واضطراب المناهج، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، بين الشرق والغربء واليمين واليساره والشموك والتعدده والانغلاق والانفشاح، والحرب والسلم، وما صاحب ذلك من عدم الاستقرار والتقسخ الأخلاقي، وضعف الإنتاج، والعدام الوارع والانضباط، وضمور الولاء للدولة والمجتمع.
- ٤ ـ وفي الحقبة الأخيرة طرأت عدة متغيرات عاتبة ما بين دولية وإسلامية وعربية ومحلية مما عرض الوطن للعديد من للخاطر للحدقة به، وزاد من فداحة الخطب وجسامة التحديات الانهزام النفسي والضعف المهين أمام الغرب نتيجة الغزو الثقافي الأمر الذي يستوجب من كل قادر أن يمد يده بذلاً ومشاركة وتحملاً للمستولية، وإن يطرح فكرة للإصلاح والإنقاذ من وهذة الفقر والتخلف إلى مراتب الرقى والحضارة والتقدم.

ونوجز تلك المتغيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة فيما يلي :

أولاً على الستوى الدولي :

1 - ظهور ما يدعى بالنظام الدولي الجديد المتمثل في تفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وانفراد الولايات المتحدة بالسطوة والقوة على قمة دول العالم.

وقك أثيت هذا النظام بمصارساته الدولية أنه أكثر طغيانا وعدوانية من ذي قبل وأن همه الأكبر هو تحقيق مصالحه المادية بأي سبيل دون وازع من خلق أو ضمير متنشرًا بالرواغة والخداع، وإدعاء الباءئ خلافًا للحق والواقع، وبو مراعاة لحشوق ومصالح الأمم والشعوب الصغيرة مما سيكون له تأثيرة الخطير على مصر والعالم العربي والإسلامي.

٢ ـ الانتقال إلى عصر الكيانات الكبيرة مثل أوربا الموحدة ، وتكتل دول جنوب وشرق آسيا الذي يضم الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وتركيا وإيران وباكستان مما لا مكان معه للكيانات الضعيفة والهزيلة.

٣- التقدم العلمي التقني والفني المذهل، ودخول عصر ثورة المعلومات والاتصالات والكمبيوتر، بما ينعكس أثره على القدرات الاقتصادية والعسكرية، إلى جانب مخاطر البث المباشر للقنوات الضائية بما تحمله من إشاعة الفاحسة والإنحلال الأخلاقي والأسري.

٤ _ المحاولات المستميتة المتخفية تحت شعارات براقة وغير حقيقية لفرض تمط الحضارة الغربية العلمانية في الثقافة والعادات والسلوك الاجتماعي على أم العرب والإسلام بإستخدام الإعلام والتعليم والاقتصاد والسياسة، واستغلال مبدئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقروض والمساعدات الدولية كستار للتدخل في شئون الدول بما يحقق مصالح الدول الكبرئ ومصالح الانظمة والفئات المرتبطة به في دول العالم الثالث وخاصة العالم العربي والإسلامي .

■ ثانياً ؛ على المنتوى العربي والإسلامي ؛

لم يشهد العالم العربي والإسلامي منذ الحسار الاحتلال الاستعماري وضعًا أخطر مما هو عليه الآن.

وتبدو هنه الخطورة فيما يلي :

- ١ الانقسام الحاد الذي يعيشه العالم العربي بعد حرب الخليج عا تنعكس أثاره على العالم الإسلامي كله.
- ٢ ـ مشكلة المياه لقلة مواردها وتعاظم الحاجة إليها لمواجهة التوسع وازدياد السكان والأطماع الصهيونية لتلبية حاجات الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية ،
- ٣ ـ مشاكل الثنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل أزمة الديون الخنقة، والتخلف التكنولوجي وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- ٤ عدم الاستقرار السياسي في ظل ديكتاتورية الأنظمة القائمة في سائر الدول العربية والإسلامية وغياب الشورئ والديمقراطية الحقيقية، ومساندة دول الغرب لتلك الأنظمة على حساب الشعوب، واستمرار المواجهات الأمنية العنيفة ضد الحركات الإسلامية ، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والأمنى الإقليمي.
- ٥ _ ضراوة واستشراء سموم الغزو الفكري والاغتراب في نفوس وعقول جمهور كبير من المثقفين بما أدئ إلئ الانهزام النفس والفكري أمام الحضارة الغربية، وغنبة التقنيد الأعمى لكل ما يصدره لنا الغرب من سلوكياتٍ وفلسفات وأنماط حياة، وكان من نتيجة ذلك الضعف المهين والتخاذل والاستسلام لسياسات وقرارات الغرب ضد حقوق ومصالح البلاد العربية والإسلامية.

◄ ثالثًا ، على المستوى الحلى المصري ،

خضعت مصر منذ الثمانينات خضوعًا مطلقًا لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم سياسة الإصلاح الاقتصادي، ويجمع المختصون على أنها سياسة شكلية عبارة عن مسكنات مؤقتة وليست سياسة إصلاحية جذرية، إذ يقع عبؤها على الجماهير الفقيرة الكادحة وتستهدف فقط زيادة قدرات الدولة على سداد أقساط الديون وفوائدها، دون أن يصحبها زيادة في الإنتاج ولا تخفيض لنفقات مصروفات الدولة الباهظة التكاليف، ولا يواكبها إصلاح سياسي ودستوري وإداري، ودون أي محاولة للقضاء على الفساد الوظيفي والأخلاقي الذي استشرى واصبح يهدد الدولة والمجتمع بأفدح الكوارث والنكبات.

وتبدو المظاهر الخطيرة لهنه السياسة فيما يلي:

- ١ _ مديونية باهظة جداً تبتلع جزءًا كبيرًا من الناتج القومي لسداد أقساطها وفوائدها، فضلاً عن آثارها السلبية البالغة السوء على الإدارة الوطنية والتوجهات السياسية للدولة.
- ٢_ ارتفاع حدة الغلاء، والتهاب الأسعار مع الزيادة الطفيفة في الإجور والمرتبات للعاملين بالحكومة والقطاع العام.
 - ٣_ البطالة السافرة والمقنعة التي وصلت إلى حدود في غاية الخطورة.
- ٤ _. تفشى المشكلات الاجتماعية كالإدمان وارتفاع نسبة الجراثم الخطرة وغير ذلك.
- ٥ _ موت الحياة السياسية لغياب الديمقراطية وتعميق دكتاتورية الحزب الواحد، والضعف الشديد للأحزاب المعارضة ومحدودية تأثيرها، حتى تكاد تكون محصورة داخل مقارها دون أي جمهور حقيقي، مما أدئ إلى تفشي السلبية وانعدام الولاء، وانصراف الشباب وجمهور المواطنين عن المشادكة السياسية.
- ٦ _ تصاعد المواجهة بين أجهزة الأمن وبين الشباب الذي يوصف بالتطرف ويتهم بالعنف.

الأسس والأهداف العامة للبريامج

ونظرًا لفداحة هذه الأخطار والصعوبات وضخامة التحديات، رأى المؤسسون أن الحاجة ماسة إلى مشروع قومي يعلو على اعتبارات الأنانية الشخصية، والنظرة الحزبية الطبقية، ويرقى إلى مستوى التحدي الشامل، وليكون معبرًا عن امال جميع المصريين في إصلاح نظام الحكم إصلاحًا جلريًا كاملاً ، وبناء دولة عصرية فتية تتسلح بالعلم الحديث والإيمان القوي المتين، وبالعمال والحرية والأخلاق، كي تستعيد مكانتها في العالم وتقود عالمها العربي والإسلامي إلى مواطن العزة والفخار والريادةوتنتشله مما هو فيه من مهاوي الضعف ودركات الذلة والهوان.

وسعياً التلك الغاية السامية والمقصد الوطني النبيل، يتقدم المؤسسون بهذا البرنامج مرتكزاً على الأسس والأهداف التالية :

أولاً ، بناء دولة فتية ذات رسالة حضارية وإنسانية ، شعارها العدل والحرية والديمقراطية بضوابطها الإسلامية والتي تسعى لإمتلاك أسباب القوة اقتصاديا وعلميًا وأخلاقيًا وعسكريًا ، لتستعيد مكانتها بين دول العالم ولتنهض بواجب مناصرة قضايا العروبة والإسلام مناصرة قوية وفعالة والذود عنها إقليميًا ودوليًا.

ثانياً ، بناء الإنسان المصرى بناء متكاملاً على أحداث أسس التربية الحديثة ، روحيًا وعقليًا وجسميًا، واستخدام كافة وسائل التوجيه والتربية الثقافية، لتربية الأفراد وخاصة الناشئة تربية عملية وجادة على مبدئ القضية والأخلاق، والتدين الواعي القائم على الفهم الصحيح للتعاليم والمبادئ القويمة، من الوسطية والاعتدال والرفق والبر والتراحم والعدل والإحسان، وعالاج كافة الرذائل والمنكرات، ومظاهر إشاعة الفاحشة في المجتمع بأفضل السبل وأحكمها، وأقربها إلى النفوس والقلوب والعقول، مع مراعاة التدرج الطويل المدى لأن الزمن جزء من العلاج، ويقتضى والتبعية الثقافية .

كالثُاء العمل المتواصل والجاد لوضع المادة الثانية من المستور التي تجعل الشريعة الإسلامية الأساسي للتشريع، موضع التنفيذ والتطبيق في سائر المجالات القانونية والتنفيذية. رابعاً ؛ إصلاح نظام الحكم إصلاحاً جذرياً يقوم على الديوقر اطية بالضوابط الإسلامية ، وليسترد الشعب حقه الدستوري في اختيار رئيس الجمهورية وناتبه ومحافظي الأقاليم ورؤساء مجالس المدن والأحياء والقرئ بالاختيار الحر المباشر.

خامسًا ، ترسيخ وتنفيذ مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والحريات العامة وحقوق الإنسان واحترام الكرامة البشرية في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية لكل المقيمن على أرض الوطن من جميع الألوان والأنساب والأديان على قدم المساواة.

سادسًا: دعم استقلال وحيدة القضاء ورجال الشرطة؛ نأيًا عن هيمنة وتدخلات السلطة التنفيذية.

سابعًا ، القضاء على مظاهر الفساد والخلل الإداري والوظيفي ومحاربة المعوقات والمصاعب الإدارية والروتينية ومحاربة الرشوة وإستغلال النفوذ والتربح من الوظيفة والسلية والإهمال مع ربط الأجر بالعمل وبالمؤهل، وتدويب العمالة الزائلة تدريجيًا، وتوفير الحياة الكريمة لموظفي الحكومة والقطاع العام، ويناء عوامل الثقة والتعاون بين الموظف والجمهور بما يحقق أن الوظيفة خدمة وليست استعلاء ولا تحكماً.

ثامنيًا ، القضاء على كافة صور الظلم الاجتماعي والاقتصادي، ومحاربة الدخول الطفيلية وكافة وسائل الكسب غير المشروع، وتحقيق التكافل الفعلي بين الأغنياء والفقراء، والقضاء على التفاوت الفاحش بين فئات وطبقات المجتمع.

قاسعًا ، الالتزام بثوابت الاقتصاد الإسلامي القائم على الحرية الاقتصادية ، وعدم تدخل الدولة إلا في حالات استثنائية بضوابطها الشرعية، وتحريم الاحتكار والاستغلال والرباء وإطلاق دوافع العمل الخاص وتحريره من القيود والمعوقات ليؤدي دوره الطبيعي في زيادة الإنتاج وتحسينه وتشجيع الصناعات الصغيرة والزراعية، وتصنيع الفائض من المحاصيل الزراعية ودفعها للتصدير.

عاشراً ، بناء عوامل وأسباب الوحدة بين الدول العربية ثم الإسلامية بتقريب الشقافات والمفاهيم وتوحيد النظم والإجراءات وبالتكامل والتعاون في ماثر مجالات الحياة، وبالتخطيط المستقبلي المتلوج وخاصة مع السودان وليبيا لتكوين نواة وحدة عربية حقيقية تمهيلاً لبعث الكيان الدولي للأمة العربية والإسلامية حتى تتبوأ مكانتها العالمية وتسهم في تحقيق التوازن الدولي المفقود.

. حادي عشر : عدم التفريط في أرض فلسطين أو أي أرض إسلامية تغتصب ظلمًا واعتبار استردادها فريضة مقدسة في أعناق العرب والمسلمين، لا يجوز التهاون فيها أو المساومة عليها، ويشرط وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لتهيئة الظروف الإقليمية والدولية لإستعادتها كاملة لأهلها.

دائي عشو، احترام المواثيق والعهود الدولية ومناصرة قضايا التحرير والاستقلال، ومجاهدة البغي والعدوان والتفرقة العنصرية والاعتداء على حقوق الإنسان داخليًا وخارجيًا .

خاتمة ...

إن المؤسسين مؤمنون أن هذه المهام الجسام والآمال العظام، تجيش في نفس كل مصري غيور ويتطلع إلى تحقيقها أولوا الرأي والعلم والوعي بتراث الأمة وتقاليدها العريقة تاريخيًا وحضاريًا وإنسانيًا، وهي تتطلب لتحقيقها جهودًا جبارة، وعزائم لا تلين، وهمة لا تضعف ومؤازرة كل قادر على البذل والعطاء ونكران الذات مع الصبر والآناة وعدم الاستعجال أو الانفعال، والتطلع إلى الإسهام والعمل لخير الامة بكل فئاتها لالكسب شخصي ولا لنفع مادي.

والمؤسسون يتقدمون بدعوة كل مصري يؤمن بما أمنوا به: للإنضمام إليهم وتقوية صفهم بجهده وعمده وتصويب مناهجهم برأيه وفكره لأن الفكر الحر المستنير ينمو بالحوار ويتاصل وينعمق بالمشاركة والتواصي بالحق والخير.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.



المبحث الأول

نظام الحكم وحماية مقومات المجتمع

أولاً ، ضرورة تعديل بعض مواد الدستور ،

الدستور الحالي لم تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً شعبياً حراً كي يعبر عن ضمير الأمة، وتراث وتقاليد الشعب، وإنما جاء وليد إرادة حاكم فرد هو الرئيس السابق الذي شكَّل لجنة بقرار منه تولت وضع الدستور، ومع ذلك لم يتم الأخذ بما انتهت إليه هذه اللجنة، وإنما قام الرئيس السادات بإدخال التعديلات التي تراءت له، فجاء النستور معبراً عن فكر النظام الشمولي وداعماً للسلطات الواسعة والمطلقة لرئيس الجمهورية، دون أن يقابل ذلك أي مساءلة سياسية، ثم طرح الدستور للاستفتاء بنعم أو لا جملة واحدة، دون أي ضمانات لحربة وسلامة التصويت.

وقي سنة ١٩٨٠م تعدلت المادة الخامسة من الدستور بإحداث تغيير جوهري في اساس النظام القائم من نظام شمولي يقوم على فكرة الحزب الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي، إلى نظام ديمقراطي يقوم على تعدد الأحزاب التي ينظمه قانون خاص بها، وقد أخضع القانون الصادر في هذا الشأن نشأة الأحزاب لسيطرة لجنة حكومية تابعة للحزب الحاكم فجاء تغييراً صورياً مخادعًا بقصد إقامة مظهر ديمقراطي لا أساس له في الواقع.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الدستور القائم ينص على أي ضمانات دستورية لسلامة عملية الانتخاب وسلب اختصاص مجلس الشعب بمراقبة تصرفات الحكومة، كما سلب المجلس في الحقيقية حق سحب الثقة من الحكومة وغير ذلك من النصوص المعيبة بما آلت معه الديمقراطية إلى عملية شكلية تخفي وجهًا ديكتاتوريًا قبيحًا، فإنه يكون من الضروري وضع دستور جديد ينتظم نظرة شاملة وفق المعطيات الجديدة والنظام الديمقراطي القائم علئ تعدد الأحزاب واستبعاد كافة النصوص التي اقتضاها النظام الشمولي السابق القائم على الحزب الواحد، وتلافي العيوب الدستورية الخطيرة التي أصفرت عنها التجربة حتى الآن.

وتستعرض في هذا البرنامج رؤية الحزب لأهم تلك الإصلاحات الدستورية اللازمة لإصلاح نظام الحكم ومقومات الدولة:

🗷 ثانياً ، السلطة التنفيذية ،

الأخذ بالنظام البرلاني:

رثيس الجمهورية في الدستور المصري الحالي هو رئيس الدولة الذي يفرض عليه منصبه أن يسهر على تأكيده سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون، وحماية المكاسب الوطنية، ويرعى النزام السلطات لحدودها القانونية لضمان تأدية دورها في العمل الوطئي.

إن النظام الرئاسي الحالي في ظل الأحكام الدستورية القائمة هو نظام ديكت اتوري في حقيقة أمره وفي معناه ومبناه، لأن هذه الأحكام تعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات شاملة وسلطات الحكم والتنفيذ في سائر المجالات مما جعل من الحكومة ووزرائها مجرد موظفين تحت رئاسته لا يتحركون ولا يتصرفون إلا بتوجيهات وفي حدود تعليماته، وهو في الوقت نفسه معفى من أي مساءلة وفوق أي نقد إلا بإجراءات وفي حالات تجعل تلك المساءلة مستحيلة عمليًا، وتلك هي الديكاتورية في أجلئ صورها، ومع ذلك فقد ثبت إخفاق ذلك النظام في القضاء على المشكلات الحادة التي تراجه البلاد في المجالات كلها.

لللك يرئ الحزب ضرورة الاخذ بالنظام البرلماني، لتحقيق استقلال حقيقي لكل من السلطات الثلاث ولتخفيف تركيز السلطة في يد رئيس الدولة الذي ينوء بأعباء الإدارة اليومية والسياسة العامة والمشكلات الملحة.

اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الباشره

إن رئاسة الجمهورية هي رمز سيادة الوطن واستقلاله ورمز وحدة الدولة

يجب أن ترتفع رئاسة الجمهورية فوق الخلافات بين طوائف الأمة أوبين أجهزة الدولة، كما يجب أن ترتفع فوق الطموحات الذاتية التي تدفعها إلى انتهاج سياسة غير دستورية بهدف التدخل أو السيطرة على شئون الحكم.

لا يجوز لرئاسة الدولة أن تجمع بينها وبين رئاسة أي حزب أو هيئة أو سلطة من السلطات.

ويرى الحزب ضرورة تعديل نص المادة ٧٦ بحيث يصبح اختيار رثيس الجمهورية بالانتخاب الفردي الباشر من بين المرشحين يقدم كل واحد منهم صرب من الأصراب الشائمة شانوناً وقت الترشيح، وذلك أنه إذا كان مضهومًا في ظل الأنظمة الشمولية التي حرمت الشعب من حقه في تكوين الأحزاب السياسية أن يتم ترشيح مجلس الشعب بترشح وحيد هو عادة رأس النظام يمقبه استفتاء شكلي مزور بعيناً منا يكون عن إظهنار إرادة الشمب، فإن هذا الوضع لم يعند مفهومًا ولا منطقيًا بعد تعديل نص المادة الخامسة من الدستور الحالي في ٢٢ مايو ١٩٨٠ بحيث أصبح النظام السياسي قائمًا على تعدد الأحزاب بنص الدستور.

تحديد مدة الرئاسة ،

ويرئ الحسرب كمذلك ضرورة العبودة إلى النص الأصلي للمادة ٧٧ من الدستور قبل تعديلها في عام ١٩٨١ بحيث يصبح من الجائز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة ومدة ست سنوات تعتبر في نظر الحزب مدة أطول مما يجب ويكفي أن تكون مدنها أربع سنوات تجدد لمدة واحدة فقط.

ڏاڻپ اثرييس ۽

وما ينطبق على رئيس الجمهورية من حيث الترشيح والانتخاب ينطبق كذلك على نافعه الذي يجب أن يجري ترشيحه وانتخابه مع ترشيح الرئيس وانتخابه بحيث يتضمن الترشيح لمنصب الرئاسة ترشيح ناثبين للرئيس يختارهما المرشح للرئاسة يتم التصويت في الانتخاب على اختيار أحدهما.

شبوابط حاثلة الطوارئء

يرئ الحزب ضرورة وضع شروط وضوابط على حق رئيس الجمهورية المقرر في المادة ٤٨ ا من الدستور القائم، بإعلان حالة الطوارئ دون تحديد للأحوال التي تجيز إعلانها ودون وضع حد اقصى للمدة التي تسري فيها أو للفترة المسموح بمدها خلالهاء ويتعين أن يتضمن الدستور تحديد هذه الشروط والضوابط منعًا لإساءة استغلال هذا الحق وحتى لا تتحول حالة الصوارئ إلى حالة دائمة كما هو الحال الأن فقد عاش الشعب تحت وطأة الطوارئ منذ سنة ١٩٨١ حتى الآن وما تزال مستمرة لعدة سنوات أخرة،

ومن هذه الضوابط مثلاً ؛

- ١ _ قصرها على منطقة معينة محدودة لمواجهة اضطراب عام لا يمكن مواجهته بالإجراءات المعتادة ولا تعلن في جميع انحاء البلاد إلا في حالة محددة على سبيل الحصر وهي مواجهة كارثة طبيعية أو حالة حرب أو اضطرابات داخلية مسلحة .
- ٢ ـ: عرض قرار إعلان الطوارئ على مجلس الشعب للموافقة عليه خلال أسبوع على الأكثر فإذا لم يتم عرضه خلال هذه المدة أو عرض ولم تتم الموافقة عليه اعتبر كأن لم يكن،
- ٣ أن تكون مدة إعلان الطوارئ شهراً وحداً أو عدة أشهر ولا تجدد إلا بقرار جديد من مجلس الشعب لذات المدة وبأغلبية الثلثين.
- ٤ _ عدم مساس حالة الطوارئ باختصاصات السلطة القضائية كاملة وبعدم الإخلال بحق الأشخاص في الالتجاء إليها.
- ٥ ـ لا يجوز حل مجلس الشعب أو فض دورته طالحا كانت حالة العلو ارئ معلتة .

كزاهة منسب الرباسة ومسائلة رئيس الجمهورية ر

كذلك يجب أن يتضمن الدستور القواعد والضوابط اللازمة للمحافظة على نزاهة منصب الرئاسة وضرورة تقديم الرئيس عند تولية المنصب وعند تركه إقرارًا تفصيلياً ببيان عناصر ذمته المالية هو وزوجته وأولاده يودع أمانة مجلس الشعب ويحق لأي جهة قصاتية أو رقابية الاطلاع عليه، وأيضًا وضع القواعد التي تحدد إجراءات مسائلة رئيس الجمهورية عند تعطيل الدستور، أو مخالفة أحكامه، أو إساءة استعمال سلطته.

الاختصاصات التنفيذية ا

تتولئ السلطة التنفيذية حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية، وتكون مسئولة أمام عثلي الشعب المنتخبين بحيث إذا سحبوا الثقةمنها تعبن عليها الاستقالة فوراً دون معوقات أو إجراءات ، ويسرئ في حق رئيس الوزراء والوزراء ذات الضوابط المتعلقة بنزاهة منصب رئيس الجمهورية.

تعدد الأجزاب

يرى الحزب ضرورة النص في الدستور على حرية تأسيس الاحزاب السياسية وعارسة نشاطها بعد إخطار الجهة المعنية دون توقف على موافقة أية جهة من الجهات، اكتفاء برقابة القضاء على ممارساتها إذا خالفت الدستور.

ويكون للأحزاب السياسية بصفة خاصة الحق في الاتصال المباشر بالجماهير والتظاهر السلمي.

الإسلاح الإداري والوظيفي ه

إن الجهاز الإداري للدولة بما يضمه من إداريين ومديرين ورؤساء قطاعات ومصالح سواء في الحكومة أي في القطاع العام هذه الجهة المنوط بها تنفيذ السياسة للدولة وخطة التنمية، وإيصال كافة الخدمات للجمهور، فهو المحرك الذي يبعث الحياة والنشاط في الدولة كلها وبمقدار صلاحه وفساده يكون صلاح الدولة أو فسادها ـ

والجهاز الإداري المصري أصابه منذ زمن طويل العديد من العلل والأمراض إلىٰ درجة التأكل والتعفن، وأصبح عالة علىٰ المجتمع، وأكبر معوق للتنمية والتقدم، ومعطلاً لكافة محدمات الجمهور، وصورة في غاية السوء والبشاعة للمجتمع المصريء يسوده الإهمال والاستهتار بمصالح الشعب والتسيب وعدم احترام الوقت والتعقيد الشديد المركب في الإجرائات، وتفشت فيه الرضوة والوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ والتربح من وراء الوظيفة، وعدم المالاة بالخطأ، والبطالة المقنعة، فتجد آلاف الموظفين بملاوون المكاتب والدواوين دون عمل جدي، وانعدام الإحساس بمالسثولية والتهرب من العمل، وقضاء الوقت الرسمي خارج مقر العمل لزاولة أنشطة خاصة بهم، وغير ذلك من الأفات البغيضة التي اصبحت صورة شائهة كريهة للدولة ومؤسساتها.

وقد جاء هذا الوضع الشاذ الفاسد نتيجة سياسات خاطثة طويلة لنظام الحكم الشنامل القنائم على القبع من جهة وعلى المظهرية وادعاء الإنجازات الكاذبة من جهة أخرى، فتم إلحاق منات الأثوف من التضريجين على مدار عشرات السنين عن طريق القوى العاملة دون حاجة حقيقية ودون التزام بتخصصاتهم الدراسية، لمجرد التضاخر بوصول المجتمع إلى حالة العمالة الكاملة وللتخلص من مشكلة بطالة الخريجين بما لها من خطر سياسي، وعلى مـر السنين تضخم الجهاز الإداري تضخما فاحشا وأصبحت مرتباتهم تمثل عبئاً كبيرا على ميزانية الدولة حتى عجزت عن ملاحقة موجات الغلاء التتابعة فقصرت المرتبات عن الوفاء بحاجة هلنا الجبيش الضخم من الموظفين، وكنان هذا مدخل الخطر والضماد الذي بدأ ضئيلاً حتى استشرى وأصبح من الصعب مقاومته، وغدت الرشوة والحسوبية واستغلال الوظيفة والأعمال الخاصة على حساب الوظيفة أو إلى جانبها تمثل حاليًا قانونًا عمليًا وعرفًا مستقلاً رغم أنف القانون والنظام،

وفضلاً عن ذلك فقد عجزت الحكومة كذلك عن توفير المظهر اللائق بالمقرات

والمصالح الحكومية فأصبحت رثة الاساس مزدحمة حتئ تكاد تختنق بالمكاتب البالية، تعمها القاذورات و الأوساخ في مبان قديمة ومتهالكة، ومن ناحية الحرى عندما حاولت بعض الحكومات إصلاح الحال، استحوذ كبار الموظفين على معظم الاعتمادات المالية وتحولت القلة الجاثمة على قمة الهرم الوظيفي إلى المظهر الترفي المستفز الذي لا يتناسب مع حالة الدولة الاقتصادية ولا مع التخلف المزري لصغار الموطفين.

ومن ناحية ثالثة فلم يتجه جهد الحكومات المتعاقبة إلى إصلاح حقيقي لجوهر العمل الإداري وكيفية أدائه وتحديث طريقته وأجهزته ، فبقيت طريقة العمل في أغلب المصالح الحكومية على ما هي عليه منذ وضع نظامها وطريقتها الموظفون الإنجليز دون تطوير ولا تغيير، بل زادت تعقيدًا وقيودًا، وإجراءات متعسفة لا ضرورة لها، إلا خلق سلطة تعسفية لدئ الموظف يستطيع بها تعطيل ما يشاء من مصالح الناس إلئ أن يدل ما يشتهيه فيضرب بتلك القيود والإجراءات عرض الحاتط.

ويرئ الحزب أنه لا مخرج من تلك الحالة المتردية للجهاز الإداري للدولة والقطاع العام إلا بإجراءات جرية حاسمة لزحزحة هذا الماردمن موقعه المتمخلف السيئ وبعث عوامل الحيوية فيه ليساهم في عملية التنمية والتقدم والبعث الحضاري الشامل،

ومما يرى الحزب اتخاذه في هذا السبيل ما يأتي :

- ١ تدريب العمالة الزائدة تدريباً ليسد حاجة المجتمعات العمرانية الجديدة عا تحتاجه من عمالة .
- ٢ ... العمل على إلزام كثير من الشركات والمؤسسات وقطاعات الأعمال بالإقامة في دائرة العمل يستوي في ذلك شاغلوا الإدارة العليا وصغار الموظفين بعد أن أصبحت ظاهرة التمركز في المدن الكبيرة ظاهرة مخيفة، وكذلك تفنن الإدارة العليا في ابتكار الوسائل للبقاء داخل المدن الكبري درن نقل مقر الإقامة إلى موطن العمل مما ساهم في تعقيد مشاكل السكن والمواصلات مما أثر في آداء العمل تأثيرًا سيئًا.

- ٣_ الحرص على تسكين كافة الموظفين في تخصصاتهم العلمية والتأهيلية ، ونقل الأخرين أو التخلص منهم تدريجيًا بعد منحهم تعويضات مناسبة وحرافز مجزية يبدآن بها مشروعات خاصة بهم.
- ٤ _ تحديد أساليب العمل والتخلص من الإجراءات التي لا مبرر لها، ومد المصالح والإدارات بالأجهزة الحديثة الملائمة لطبيعة العمل.
- ٥ _ تحديد أصول وقواعد واضحة للثواب والعقاب وإلزام الكافة باحترام أرقات العمل، وحسن أداءه، وحسن معاملة الجمهور، وتسهيل أعماله، وتحقيق مبدأ أن الوصيفة خدمة، والتحقيق في شكاوي الجمهور ضد الموظفين مع وضع ضوابط لعدم التجني أو الانتقام.
- ٦ _ تحسين مرتبات العاملين إلى ما يفي بحاجاتهم الفعلية بإزاء حالة الغلاء والارتفاع المستمر في الاسعار وما يجعلهم في غني عن اللجوء إلى الأساليب غير المشروعة، ويث مبادئ احترام النفس والعمل وطهارة
- ٧_ التدريب المستمر للعاملين في الحكومة والقطاع العام على أحدث الأساليب الإدارية وأجهزة العمل، وحسن معاملة الجمهور، واعتبار أداء الموظف لفترات التدريب والنجاح فيها وسمعته وسلوكه أساسا للاختيار والترقي مع تقرير حوافز مالية مجزية ، للعاملين الجدين المخلصين

هذا وغيره كثير، وسيعنى الحزب عناية فالقة بتشكيل لجنة على مستوى عال من الخبرة والتخصص مع الاستعانة بمراكز البحوث والحاممة في وضع خطة متدرجة طويلة لحل هذه الشكلة حلاً جناريًا والوصول بهذا الجهاز إلى المستوى اللائق به ساديًا وأخلاقيًا ومعنويًا كي يؤدي دوره المنشود في خدمة الشعب والمساهمة في عبملية التنمية والتقدم، ويدون ذلك قلا أمل في أي إصلاح حكومي ولا في نجاح أي خطة تنمية.

■ دَائثًا ؛ السلطة التشريعية ؛

١ ـ الديمقراطية والشوري،

إن تطبيق الديمقراطية وترسيخها، وتعميق الشوري في كل مؤسسات المجتمع هو الضمان للمشاركة الشعبية الفعالة، وتصحيح مسار نظامنا السياسي ورفعة إلى أعلى المستويات فإنها واجبة ولازمة في مجالات الحياة كافة، وفي شئون الناس جميعًا وإذ تكن أظهر ما تكون في المجال السياسي فإنها واجبة ولازمة في مجالات الحياة كافة، وفي شئون الناس جميعًا، ولذلك فإن الحزب يرئ ضرورة السعى الحقيقي لجعل محارسة الشوري أمرًا مستقرًا في كل تنظيمات المجتمع المصري السياسية والاجتماعية والإنتاجية والتعليمية .

ويؤمن الحزب إيمانًا واسخًا بأن الشورئ ملزمة بضوابطها الشرعية وأنرراي الجماعة أقرب للصواب من رأي الفود، وأكثر أمانًا من اخطأ والهوئ أو الانحراف مالقرار أو بالسلطة.

ولتدريب الأمة على ممارسة واجبها في المشاركة الحقة في مسيرة التنمية والتطور والعطاء واستجابة لإرادة الجماهير الساعية إلى الحرية الحقيقية وإلى المشاركة البناءة في إدارة شئون البلاد وتحقيقاً للمصلحة العامة المتمثلة في عدم إتاحة الفرصة الأحد أيًّا كان موقعه أو مكانته للانفراد بقرارات يتعقل بها مصير جمهرة من الناس في أي مجال كانت هذه القرارات، فإن الحزب سرف يعمل جاهدًا للوصول إلى إقامة نظام للديمقراطية في جميع التنظيمات في مصر ايًا كان نوعها . كما سيلتزم في تنظيماته كلها يمبدأ الشوري، ويلزم بها أعضاءه أيًّا كان مستوى العضوية .

وفي هذا السبيل يرئ الخزب ضرورة الرجوع إلى الحامعات ومراكز البحوث والمجالس القومية المتخصصة والنقابات المهنية في دراسة الموضوعات القومية المختلفة دراسة علمية وعملية متعمقة ومتخصصة مع الاخذفي الاعتبار كافة البدائل والاحتمالات، لأن ذلك بالإضافة إلى كونه شرطًا من شروط الشورئ، يعتبر سمة حضارية وضرورة حيوية لترشيد القرار السياسي في هذه المجالات ، كما أن ذلك ضمان لتفاعل الكفاءات العلمية والمثقفة صاحبة هذه المواقع مع القرارات بما يضمن لها النجاح ويلوغ الهدف.

٧ ـ الانتخابات وعضوية مجلس الشعب،

يجب أن ينضمن الدستور تحديد طريقة إجراء الانتخابات وأن ينص على الضمانات الواجب الاخذبها لكفالة سلامة الانتخابات وحيدتها حتى لاتكون مجالاً للتلاعب بودارة الناخبين وفق أهواء أهل الحكم.

ويرئ الحزب ضرورة أن بعهد بالإشراف على الانتخابات بكل أنواعها وفي جميع مراحلها إلى جهة عادلة محايدة هي السلطة القضائية بحيث يرأس جميع اللجان الانتخابية الفرعية رجال القضاء وحدهم، ولو أدى ذلك إلى إجراء الانتخابات على مراحل زمنية متتابعة في أقاليم الدولة ومحافظاتها ذلك أن العدالة والحياد في إجراء الانتخابات هما الضمان الحقيقي للناخب حين يدلي بصوته، ولنتيجة الانتخاب أن تأتى ممثلة للإدارة الحقيقية للناخبين.

ويرى الحزب أنه يتعين إلغاء نبسة ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين، التي تقورت كوسيلة خشد انتأييد لننظام الشمولي الدكتاتوري القائم وقتئذ، ويجب العمل على كفالة إدراج كفة الناخبين الحائزين للشروط المطلوبة دون غيرهم في جداول الانتخاب وضرورة توتيعهم بالإمضاء أو البصمة عند الإدلاء بأصواتهم للتأكذ من حضورهم شخصيًا منعًا للتلاعب في العملية الانتخابية .

ويرئ الحزب تعديل المدتين ٩٣ ، ٢٠٥ من الدستور القائم بإعطاء محكمة الثقص حق الفصل نهائيًا في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب ويكون حكمها نافياً من يوم صدوره وإنغاء ما تضمنته هاتان المادتان من عدم إبطال العضوية إلا بقرار يصدر بأغبية الثلثين.

لأن إعطاء محكمة النقض صلاحية التحقيق في الطعون المقدمة في صحة العضوية وحرمانها من حق القصل فيها، يعد مساسًا بمكانتها وحرمانًا لها من الفصل في خصومة تدخل ضمن صلاحيات السلطة القضائية.

كما يري لحزب أن إقرار الضوابط كفيل بتحقيق الديمقراطية والشورئ دون حاجة لتعدد المجالس بما ينبغي معه إلغاء مجلس الشوري.

٣- الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية ،

إن النصوص الواردة في الدستور لتقرير حق الرقابة للسلطة النشريعية على السلطة التنفيذية (الحكومة) جاءت قاصرة قصورًا فاحثٌ عن تحقيق الرقابة الفعالة ولاتجعل للسلطة التشريعية على الحكومة إلارقابة شكلية صورية وليست رقابة حقيقية، كما أنها لا تحقق المستولية الجماعية لجلس الوزراء عن السياسات والقرارات التي يصدرها ، أو يوافق عليها، فإن رئيس الوزراء بقتضي هذه النصوص يكون بمنائ عن المسائلة الحقيقية أمام مجلس الشعب، فقد اشترطت المدة ١٢٧ من الدستور الحالى لسحب الثقة من الحكومة شروطًا وإجراءات في غاية التعقيد وأعطت لرئيس الجمهورية سلطة إيقاف المجلس إلى حين طرح استفتاء شعبي على الخلاف: فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلاً وهذه الإجراءات مع ما هو معلوم من تلاعب الحكومة في النتائج الانتخابية يجعل الإقدام على سحب الثقة من الحكومة أمرًا غير وارد على الإطلاق.

وإلى جانب ما تقدم نصت المادة ١٠٨ من الدستور على أن لمجلس الشعب أن يفوض رئيس الجمهورية وفي وجود المجلس في إصدار قرارات لها قوة القانون تعرض على المجلس في نهاية مدة التضويض وقد جرئ العمل على تجديد مدة التفويض وعدم انتهائها حتى في حالة وفاة رئيس الجمهورية، كما جرى العمل منذ سنة ١٩٧٢م على تفويض رئيس الجمهورية في عقد مفقات الأسلحة بيعًا وشراءًا بمدد متتالية متجددة دون تقديم أي بيان أو حساب عما تم عقده من هذه الصفقات بناءً على هذا التفويض الأبدي منذعهد الرئيس السادات حتى الآن.

أيضاً سلب الدستور القائم اختصاص مجلس الشعب عِراقبة التصرفات المالية للحكومة في أموال الشعب، بأن حرمه من حقه في إدخال تعديلات جزئية على مشروع الميزانية العامة للحكومة بحيث يتعين على المجلس إما أن يوافق على الميزانية جملة أو يرفضها جملة، وذلك في المادة ١١٥ من الدستور، ولم يحدث أبداً أن رفض المجلس ميزانية الحكومة .

ويري الحزب أن يتم تعنيل هذه النصو ص بحيث يصبح من حق مجلس الشعب :

أ _ سحب الثقة من رئيس الوزراء أو من الوزارة كلها وفي هاتين الحالتين يجب علئ الوزارة الاستقالة ولا يجوز لرئيس الجمهورية إعادة تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة الجديدة إذا كان قرار سحب الثقة قد صدر من المجلس في حق رئيس الوزراء نفسه.

ب ـ سحب الثقة من أي من نواب رئيس الوزراء أو نوابهم، ويجب في هذه الحالة على من سحبت منه الثقة أن يعتزل منصبه فوراً.

ويجب كذلك أن تكون المستولية الوزارية الفردية والجماعية المتمثلة في جواز سحب الثقة غير مانعة من تحريك المسئولية القضائية المدنية أو الجنائية في الأحوال التي تدعوا إلى ذلك.

ولا يجوز في جميع الأحوال أن تبقي أية نصوص قانونية تجييز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب أو إيقاف جلساته بسبب طلب سحب الثقة من الوزارة أو من رئيس الوزراء وسوف يعمل الحزب بكل الوسائل المشروعة على إلغاء هذه النصوص.

جـ ـ تعديل المادة ١١٥ من الدستور بما يعيد لمجلس الشعب حقه الطبيعي في الاعتراض الجزئي على الميزانية وتعديل ما يراه منها مع ضرورة النص في الدستور على وجوب نشر التقرير السنوي المرفوع من جهاز المحاسبات إلى مجلس الشعب بنتيجة مراقبته ليزانية الدولة والميزانيات الاخرى المستقلة ووضعه تحت تصرف الصحافة والمراكز العلمية كي يمكن كشف الانحرافات والقضاء عليها.

د _ إلغاء المادة ١٠٨ من الدستور الحالي أو وضع الضوابط الكفيلة بتحديد مدة التفويض وتقرير رقابة فعالة على الممارسات التي تتم التفويض.

وتمكينًا لمئلي الشعب المتخبين من آداء بورهم الرقابي بصورة حقيقية وفعالة، يرئ الحزب عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشعب والوظائف العامة

بصورها كافة، وذلك يقتضي بالضرورة تعديل المادة ٨٠ من الدستور بحيث يمتنع علئ العاملين بالحكومة والقطاع العام أن يجمعوا بين الوظيفة وبين عضويتهم لمجلس الشغب

٤ - تمايل التشريعات وفق النادة الثانية من الدستور ،

إن النص الدستوري في المادة الثانية على أن دين الدولة الإسلام، وعلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع والنصوص الدستورية التي تجعل سيادة القانون أساس الحكم في الدولة (مادة ٦٤) والتي تقرر خضوع الدولة للقانون مادة (٦٥) ، يستوجب إزالة التناقض بين الكثير من القوانين والتشريعات ٠ القائمة وبين أحكام ونصوص الدستور، إذ لم تجر حتى الآن دراسة متكاملة لرفع ما بينها وبين حكم المادة الشانية في الدمستور من تناقض واضطراب، وقد رسيخ هذا التناقض ما انتهى إليه الرأي القضائي في المحكمة الدستورية العليا من الامتناع عن القضاء بعدم دستورية القانون المخالف للشريعة الإسلامية ما لم يكن لاحقًا في صنوره على الدستور، الأمر الذي أسبغ حصانة على جميع النصوص المخالفة للشريعة الإسلامية التي سبقت الدستور في الصدور.

وتعلاج هذا التناقض يتعين على السلطة التشريمية اتخاذ خطوات ثلاث عاجلة وبالغة الأهمية ا

أولاً: ألا يصدر عن السلطة التشريعية قاتون أو قرار في أي شأن من الشئون إذا كان مخالفًا لنص صريح في القرآن، أو في السنة، أو مخالفًا لقواعد الإسلام العامة ومبادئه الكلية، وكلا الأمرين محظور وهما في المنع سواء.

ثانيًا: أن تصدر السلطة التشريعية بلا إبطاء القوانين المتضمنة إسباغ المشروعية الوضعية علئ الأحكام الإسلامية التفصيلية القطعية الثبوت والدلالة والتي ما زال العمل بها معطلاً حتى الآن، إذ هذه الأحكام لا مجال للاجتهاد في شأنها ولا تقبل التعديل ولا التبديل ولا يحل لمسلم تعطيلها حاكمًا كان أو محكومًا ، فلا تسقط بالترك ولا ينقضى العمل بها بالتقادم، والأغلبية الساحقة من الشعب تنادى منذ أمد بعيد بتقنينها .

ثالثًا ، إعادة النظر في القوائين المصرية كافة لتعديلها برفع ما بينها وبين النص الدستوري الخاص باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع ، وبتعديل قانون المحكمة الدستورية لمخالفة الشريعة الإسلامية ولوكان النص المخالف سابقًا في الصدور على الدستور ذاته.

وبهذا يستقيم مبدآأن الدولة المصرية خاضعة للقانون مع النص الدستوري عمل أن المصدر الرئيس للقانون ذاته هو مبادئ الشريعة الإسلامية ، ذلك أن الدولة المصرية مع التزامها بالخضوع للقانون ومع قيام الحكم نيها على أساس من سيادة القانون، بتحقيق عدم مخالفة القانون لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تأكد وجوب اتخاذ السلطة التشريعية هذه الخطوة بوجه خاص بحكم للمحكمة الدستورية العليا قرار أن النص الدستوري الوارد في المادة الثانية من الدستور وإن اقتصر نطاق تطبيقه القضائي علئ النصوص التشريعية التي تصدر بعد تاريخ

إلا أن قصر هذا الإلزام على تلك التشريعات لا يعنى إعفاء المشرع من تبعة الإبقاء على التشريعات السابقة _ رغم ما قد يشوبها من تعارض مع الشريعة الإسلامية _ وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مستولية المبادرة إلى تنقية تصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر. عما يستوجب الامتثال لهذا النداء الصارخ عن أعلى سلطة قضائية في البلاد والتي حولها الدستور والقانون حق الفصل في دستورية القوانين أو عدم دستوريتها.

إن وضع المادة الثانية من الدستور موضع التنفيث على النحو السابق يستلزم إعداد رجال القضاء إعدادا خاصا بالدراسات والبحوث الشرعية والإسلامية المتصلة بمجالات المطبيق القضائي وتوسيع مناهج تسريس الشريعة الإسلامية في كليات الحقوق بالجامعات المصرية.

وإن الحزب وهو يدرك خطورة هذه التبعية الملقاة على عاتق السلطة التشريعية ليأسف إذية كد أن الممارسة حتى الآن جاءتُ ون ما يتقتضيه صريح النصوص الدستورية، ودرن ما تتطلع إليه الأمة التي عبرت عن رأيها في كافة المناسبات مطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

القوانان الإسلامية وغير السلوان ا

لقد أرست الشريعة الإسلامية العديد من المبادئ في علاقة المسلمين بغيرهم من أهل الديانات الأخرى في الوطن الواحد، تُعد بحق اسمى المبادئ وأنبلهما وأكثرها تسامحًا ومودة، على نحو لا يرقى إليه أي تشريع بشري.

فالشريعة الإسلامية تفرض علئ المسلم الإيمان بسائر الرسل والأنبياء، وتعتبر الادبان السماوية جميعًا، كما أنزلها الله على رسله ذات دعوة واحدة وغاية واخدة ومنهاج واحد متكامل ومنطور حتئ اختشمت بدين الإسلام المنزل على الرسول محمد 🏥 .

والأحكام والنصوص الشرعية الشابتة في القرآن، وفي سنة الرسول محمد ﷺ، وفي عمل السلف الصالح على مدار التاريخ الإسلامي كلف تضرر بجالاء لا يحتمل التأويل، أن لأهل الديانات السماوية الأخرى ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وأن لهم حق الوفاء بالعقود والمهود والحماية والأمن من الإيناء أو الاعتداء على التفس والمال، بل وحق البر والقسط والمجادلة بالتي هي أحسن، ما ثم يحاربوا أو يظلموا، وعليهم احترام مشاعر السلمين والنظام العام والآداب للدولة الإسلامية والجتمع السلم

وبناءً على هذه القواعد التي قررتها الشريعة يؤكد الحزب قناعته الراسخة بأن أهل الديانات السماوية الأخرى أخوة في الوطن ، والإنسانية ، لهم من الحقوق وعليهم من الواجيات ما للمسلمين على قدم المساواة ولهم الحق في ألا يطبق عليهم من القوالين الإسلامية ما نصت الأحكام الإسلامية على استثنائهم من تطبيق أحكامه، وما فيه مساس بشعائرهم وعباداتهم، ولهم الحق في تنظيم أحوالهم الشخصية واختبار قياداهم الروحية .

أما في غير هذا النطاق من القوانين الإسلامية المنظمة لشتون الحياة والمجتمع وليس في شرائع أهل الكتاب ما يخالفها أو يمنع تطبيقها عليهم، فهم في ذلك مثل المسلمين سواء بسواء، وذلك هو حق الأغلبية المسلمة في بلد إسلامي، وحق النظام العام والآداب لبلد مسلم، وهو حق دستوري أصيل في كل بلاد العالم لا يجحده إلا مكابر أو مغرض.

وإذا كان أهل الديانات وهم أقلية لا يقبلون المساس بشرائعهم أو تعطيل أحكامها في حقهم فلا يجوز لهم الاعتراض على حق الأغلبية في العمل بقوانين يعتبر تعطيلها مساسا بشريعة الإسلام وعقيلة السلمين.

إن الأقليات غيس الإسلامية عاشت قروناً طويلة في جواز السلمين وفي ظل تطبيق كامل للشريعة الإسلامية في شتى بلاد الإسلام فلم تقلق إلا العدل والإنصاف وكانت تنعم بالحرية، بل وبالنفوذ والكانة أحيانًا كثيرة، ولا تريد أن نقارن ما تلقاه الأقليات بل والشعوب الإسلامية من عمنف وتشريه ومطاردة وتهجير واضطهاد على أيدي غيرهم، لأن الشريعة الإسلامية تقضي بألا يؤاخذ أحد بننب غيره وأن العدل فرض على المعلم ولو مع ظالله،

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَرُّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمُ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدَلُوا اعْدَلُوا هُوَ أَقُرُبُ للنَّقُوٰىٰ ﴾ (المائدة : ٨). أ

ويرئ الحزب أن الحق القانوني في تطبيق الشريعة الإسلامية قد تقرر مستوريًا بنص المادة الثانية من الدستور ، ولم يعد هناك مجال للمجادلة فيه ، وسيعمل الحزب بكل الطرق الدستورية والقانونية وبكل ما يتاح له من وسائل الحوار والإقناع والاتصال وضع المادة الثانية من الدستور موضع التنفيذ الفعلي، امتثالاً لحكم الدستور الواجب التطبيق والاحترام من الكافة.

■ رابعاً الحقوق والحريات العامة:

يرئ الحزب أن سلطات الدولة كافة مازمة طبقًا للدستور المصرى بالعمل على احترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين.

> وسوف يعمل الحنزب بكل طاقاته على تحقيقها وصيانتها ملتزما بالقواعد والضوابط الآتية ،

١ ـ حرية المواطنين:

الحرية من الفطرة التي فطو الله الناس عليها فقد قام وجود الإنسان على الاختيار المحض، والتشريع الإلهي يكفل حربة الاختيار، ابتداء وانتهاء، للناس كافة في الأمور كلها حتى في عقيلة الألوهية ذاتها وفي الإيمان والكفر بالرسل والأنبياء بل إن الجهر بالرأي والتناصح والتواصى بالحق والخير في أي شأن من الشئون واجب حتمي يأثم تاركه، فبلا يجوز الحجر على آراد الناس في الأمور الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها مما يمس شئونهم العامة أو الخاصة، ولا يجوز في دولة تتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع أن عنع رأي، أو يكبت فكر، أو يقهر اتجاه، أو يلاحق فرد أو جماعة لمجرد رأي اعتنقوه أو دعوا إليه، ولا يجوز أن يمنع المواطنون من تكوين ما شاؤا من جمعيات أو أحزاب أو جماعات أيًّا كان مجال اهتمامها ووجه نشاطها ما لم يتعارض مع النظام العام والقيم الأساسية للمجتمع أو ينشأ عنه ضرر مقطوع به في رأي أهل الاختصاص إعمالاً لحقهم في الحرية بشعابها كافة، وبصورتها الفردية والجماعية ، وكل قيد في أي قانون على هذا الحق الأصيل سوف يعمل الحزب بجميع الوسائل المتاحة المشروعة لرفع وطأته عن المواطنين وتحريرهم منه.

٢ .. إلغاء التشريعاث المقيدة للحريات الفردية والسياسية :

إن من أوجب الواجبات على الدولة المصرية التزامًا بنصوص الدستور الواردة في أبواب الحقوق والحريات العامة، فضلاً عن النصوص الخاصة بالشريعة الإسلامية والقيم الدينية والتقاليد المصرية الأصيلة، أن تسارع بلا تردد ولا إبطاء بإلغاء جميع القوانين المتضمنة قيودًا على الحريات العامة أو الفردية.

وقد جارت بالشكوئ من هذه القوانين القوي الوطنية جميعًا، وتكرر ذلك مرات لا تحصي، وفي مناسبات شتي، وفي مواجهة سلطات الدولة كافة، ولا زال الكثير من هذه القوانين جاثمًا على صدر الأمة يعوق تقدمها، ويشل حركة أبتائها واولى الرأي فيها.

ومن رأي الحزب في هذا المقام أنه لا يجوز أن يكون هناك قيد من أي نوع على إنشاء الأحزاب والجمعيات العامة، ولا على التجمعات السياسية التي ترمي إلى تحقيق غاية مشروعة أو إبداء الرأي في قضية أو قضايا بعينها. ولا يجوز أن يكون هناك قيد من أي نوع على حق المصريين في الاجتماع السلمي للتعبير عن أرائهم في أي شأن من الشئون العامة أو الخاصة بفئة أو طائفة من أبناء البلاد.

كنذلك فناتهم لا يجنوز لأي سلطة من سلطات الدولة الاعتراض على ممارسة أي مصري للعمل السياسي أو الاجتماعي، قليس الشعب قناصر) في حناجة إلى من يختبار له من يمثلونه في العمل العام، وليس لسلطات الدولة قدرة خارقة ولا إمكانات معجزة ولا عصمة من الخطأ تجعل لها من دون الشعب ، حق الانضراد يتقرير إجازة العمل العام لن تشاء دون من تشاء،

إن تكوين الجمعيات المهنية والنقابات وجمعيات العمل العام بمختلف شعبه لايجوز أن يخضع لأي قيد يتعلق بإتتماءات أعضائها أو أراثهم السياسية أو مواقفهم الفكرية ويتعين على الدولة وسلطاتها جميعًا أن تنأى بنفسها عن التدخل في شئون الجمعيات والنقابات المهنية وأن تترك لأصحاب الشأن فيها إدارة شتونهم على النحو الذي يروق لهم بلز إن من واجب الدولة أن تسمع لرأي ممثلي هذه النقابات والجمعيات في الشئون التي تخص مهنتهم أو الشئون الوطنية العامة التي تهم المواطنين جميعاً.

واستكمالاً لحلقات لإصلاح في هذا المجال، يتعين تقنين المبادئ التي تبلورت في عديد من الأحكام التي أصدرتها مختلف المحاكم المصرية بتأكيد حق القضاء في أعمال سلطته في الرقابة على سلامة القرارات الإدارية والسياسية

ومشروعيتها وعدم تحصين هذه القرارات من الطعن عليها أو إلغائها بدعوي أنها تتصل بأعمال السيادة التي تمارسها السلطة التنفيذية استقلالاً عن الرقبة القضائية على أعمالها. فقد كان للتوسع في نظرية السيادة في الحقب القريبة الماضية أسوأ الأثر وأشنعه في إصابة حريات المواطنين وكرامتهم ، بل في حرمانهم من مصدر رزفهم الوحيد، لمجرد مخالفتهم الرأي مهما كانت بساطة المخالفة، هذا فضلاً عما أصاب بعض المواطنين بمن هم في قائمة الخصوم السياسيين من صنوف البلاء والتنكيل تحت ستار قرارات لا يجوز لأحد أن يطعن فيها وليس للقضاء حق إلغائها تلرعاً بأنها نتصل بأعمال السبادة عما يقتضى تقنين المبادئ القانونية التي قررتها راشدة أحكام القضاء في الرقابة على تلك القرارات والاتجاه نحو التضييق من نطاق نظرية أعمال السادة.

وسوف يسعى الحزب بكل الوسائل الدستورية والقانونية المكنة للحدمن سلطة الدولة في تتبع حركة المواطنين في سفرهم وإقامتهم وإلى عدم جواز منع مواطن من السفر إلا بآمر من السلطة القضائية ، ولا يجوز أن يتابع بعد وصوله من الخارج أو يمنع من الدخول إلى وطنه ولو لزمن يسير أو لساعات معدودة فلالك مع مخالفته فلدستور فإن فيه امتهان للكرامة الإنسانية التي تأمر بصونه والمحافظة عليها ً الشرائع السماوية، وكافة الشرائع الوضعية ولا يعوض المرء عنها شيء مهما كانت وسيلة الثعويض أو قيمته .

٣_ دعم حماية الحريات الشخصية والمال العام من الاعتداء ،

إن واجب الدولة في تحقيق جوهر العدالة لا يكفي لأدائه إصلاح التشريعات القائمة بل ينبغي لاستكمال أداء هذا الواجب أن يوضع من القوانين والنظم والتشريعات ما يكون كفيلاً بمنع الظلم في جميع صوره من أن يصيب مواطنًا أو مقيمًا على أرض الوطن لأي سبب كان، وعلى وجه الخصوص الظلم المتمثل في الاعتداه على الحريات رانتهاك الحرمات.

وفي هذا الخصوص يري الحزب ضرورة إضافة الدعاوي المدنية والجنائية عن جراثم الاعتداء علئ المال العام وجراثم الفساد السياسي إلئ الدعاوي التي نص الدستور على أنها لا تسقط بالتقادم، وهي الدعاوي الناشئة عن الاعتداء عن الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة.

كما يرى الحزب ضرورة تمكين المواطنين من اللجوء إلى إقامة الدعاوي الجنائية مباشر ضد الذين شاركوا أو يشاركون بأية صورة كانت في جراثم التعليب التي وقعت أو تقع على المواطنين وذلك أستنادًا إلى أن الجرم هنا اعتداء على حق فردي شخصى للمجنى عليه، وعطاء المجنى عليه هذا الحق إلى جانب النيابة العامة يشكل عامل ردع لا يستهان في منع وقوع تلك الجرائم وأعظم أثرًا من أي حكم مدني بالتعويض تحمل الدولة تبعة تنفيذه ولا يضار منه الجاني الذي هو أولئ الناس بالجزاء الرادع.

٤ ـ الفضاء على كل صور التمييز بين المواطنين ه

إن الدستور في المادة ٤٠ منه يقرر المساواة بين المواطنين جميعًا، باعتبارها المظهر العملي للعدالة، وسياج الحماية الطبيعية لشعور الإنسان بالانتماء إلى أمته ووطنه، وهذا النص ينبغي أن يتحول من مجرد الفاظ بليغة إلى حقيقة يعيشها الناس. إذ أنهم يعانون في كل مجالات الحياة من صور الاستثناءات في التشريعات والقرارات الإدارية لا تكاد تحصي، وأنواع الاستثناءات المقررة قانونًا أو التي تمارس سلوكًا من ذوي النفوذ والسلطان وإن لم يحمه القانون تشمل كل معجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

بل إن الاستثناءات في تشريعاتنا الحالية، تشمل سبل التقاضي والإجراءات التي تتبع أمام القضاء، وهي من أقبح صور الإخلال بمبدأ المساواة إذا تطعن جوهر العدالة في محراب سدنته وعلى مرأي ومسمع من حماة العدالة.

وهذه الاستثناءات مع مخالفتها لاحكام الذستور فإنها لا تتفق مع التزام الدولة بالإسلام تشريعا أساسيا لنظمها وقوانينها، فالإسلام لا يعرف فضلاً لاحد من البشر على أحد إلا بالتقوئ، ولا دخل لها في توفير متطلبات الحياة الكريمة للناس جميعاً دون تمييز في المسكن والملبس والمأكل والتعليم والعلاج والترفيه وتوفير وسائل الإنتاج وسبل الكسب

وتحقيقًا للمساواة يرئ اخزب ضرورة أن تلغئ القوائين التي تقرر امتيازات فئات الأمة دون سواها وأن تلغي القوانين الاستثنائية التي اصطلح على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة مثل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بحماية القيم من العيب، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة، والقانون رقم • ٤ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وقانون الأشتباء. . . إلخ.

وأن تلعي موانع التقاضي من القوانين المصرية بوجه عام، وأن تلغي المحاكم الاستثنائية والفنوية كافة، بحيث يعود إلى المصري حقه الأصيل في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وفق قوانين البلاد العادية التي تضمن له حقوقه وحرياته وكرامته وأمنه وإن في التشريع العادي ما يكفل حماية البلاد من كل شرّ يراد بها. أو سوء يدبر له، ودون حاجة إلى سلوك سبل التشريعات الاستثنائية التي تثقيل كاهل المواطن بأصر ما تفرضه من قويد وما تتضمنه من أحكام مقيدة خريته معوقه لسعيه في خدمة بلده بالعمل العام حسرًا من غير قبد، آمنًا أن يفدر به أو يكاد له باسم القوانين الاستثنائية العديدة التي تتحكم في العمل القومي والوطني العام في وقتنا الحاضي

هـ الرقابة الشعبية في الشئون المامة (دعاوي الحصبة) :

إن طهارة الحيه السياسية ، ونزاهة الوظيفة العامة ، وترفع ذوي النفوذ والسلطان في الدولة عن استخلال نفوذهم وسلطانهم، من أهم العوامل المؤدية إلى الاستقرار والاطمئنان، والدافقة للقوى والطاقات بحو العمل النافع المجدي وللمساهمة في زيادة وتوسيع نطاقة تعود ثمرات هذا العمل إليه وإلي مجموع

وعكس ذلك فإن الفساد الوظيفي والمالي والسياسي واستغلال النفوذ يؤدي إلى أن ينال من لا يستحق ثمار عمل الكادحين من أبناء الأمة، ويصيب هؤلاء الشعور بالإخفاق والإحباط وانعدام الأمل في تحسن حياتهم ماد امت لتائج جهدهم بخطفها منهم ذوو الجاه والسلطان وأصبحاب النفوذ القادرين على استغلاله لمصالحهم الذاتية ومنافعهم الشخصية

ويرئ الحزب في سبيل إغلاق هذا الباب من أبواب الشر الاجتماعي والفساد الاخلاقي والقضاء على كافة وسائله ومظاهره أن ينص الدستور على حق الأفراد في رفع الدعوي المباشرة أمام القضاء في حالات الفساد المالي والوظيفي والسياسي دون اشتراط توفر مصلحة شخصية، مع وضع الضمانات الضرورية لعدم إساءة استعمال هذه الرخصة، أو اتخاذها وسيلة للكيد للخصوم والانتقام منهم، وأن يحدد القانون شروط رفع هذه الدعوي وإجراءاتها.

وبالإضافة إلى ما لتقرير هذا الحق من أثر في محاربة الفساد والقضاء عليه، فإن له أثره كذلك في توسيع دائرة الاهتمام بالشبُّون العامة بين أبناء الأمة وإخراجهم من دائة اللامبالاة والسلبية التي أصبحت مرضًا خطيرًا يوشك أن يقضي على الرغبة في العمل العام بين غالبية المثقفين والقادرين على البذل والعطاء.

🗷 خامساً ؛ السلطة القضائية ؛

إن الديمقر اطية والعدالة هما الركيزتان الأساسيتان للحكم الصالح . .

فالمدل أساس الملك وقوام المجتمع، ومناط تحقيق التوازن اللازم بين المصالح المتعارضة والاتجاهات المختلفة، والعدالة هي جوهر الديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير عدالة، ولا عدالة بغير قانون يحدد الحقوق والواجبات بالسوية بين المواطنين، ولا عدالة بغير قضاء مستقل يتميز بالحيدة والنزاهة، والجرأة في الحق والتصدي للباطل، كما أن العدالة في سياج الحرية لأن القضاء المستقل العادل هو حامي الحقوق والحريات العامة من حيف السلطة ونزوعها إلى العدوان والجبروت ولا يتحقق استقلال القضاء إلا بامتلاك شئون نفسه ورجاله وبتوفير الحياة الكريمة الأمنة لسدنة القضاء وتزويدهم بالوسائل التي تمكنهم من التفرغ للبحث والاطلاع ومتابعة كل جديد في التشريع أو الفكر القانوني، ولذلك فإن كافة المواثيق الدولية والإعلانات العالمية تنادي باستقلال القضاء.

وإذا كان الدميتور القائم نص على استقلال السلطة القضائية فإنه قد سمح في كثير من نصوصه بالعدوان على ولاية القضاء المتخصص المستقل فتعددت وجهات الاتهام بل وجهات القضاء، كما سمح بإقامة محاكم انضم إلى قضاتها غير المتخصصين كمحاكم القيم ومحاكم الأحزاب السياسية، وتم التوسع في نظرية أعمال السيادة كي تفلت بعض تصرفات السلطات العامة من الرقابة الفضائية، وغابت في كثير من الأحيان الضمانات القضائية المقررة إلى حد العصف بكثير من رجال القضاء أنفسهم فيما يسمئ عِلْبِحة القضاء ١٩٦٩م.

وإلئ جانب ما تقدم فقد تعددت التشريعات إلى حد التضخم بالإضافة إلى قصورها وتنافرها وغموضها، كما تعددت مواعيد وإجراءات رفع الدعاوي والطعون، مما أدى إلى عرقلة سير العدالة ركان من نتيجة ذلك ناقض الأحكام وبطء الفصل في القضايا وتهديد الثقة في معنى العدل وجدوي القانون.

ولم يقتصر الأمر على ما تقدم بل إهدار استقلال القضاء بوضع المجلس الأعلى للهيئات تحت رئاسة رئيس الجمهورية وهو رأس السلطة التنفيذية، حتى بات الاستقلال الحقيقي للقضاء وتوحيد التشريعات وضبط صيغاتها وضمان شرعيتها وسبل معالجة التضخم التشريعي الهائل، مطلبًا قوميًا ملحًا.

ويرى الحزب علاجًا لهذا الحال، ما توصل إليه رجال القضاء من مقررات في مؤتمر العدالة الأول والتي انبئقت عن لجان متخصة وبعد دراسة وتحيص لكافة الشاكل القضائية وسبل حلها، ويعلن الحزب التزامه بالعمل على تنفيذه هذه المقررات جميعها سواء في مجال التشريع أو في مجل تيسير وتبسيط إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام أو في مجال نظام القضاء وشئون رجال القضاء وأعوانهم.

وقد جاءت النصوص الخاصة بالسلطة القضائية في الدستور لتؤكد على قدسية حق التقاضي وضماناته، وضمان سيادة القانون وحصانته لحماية الحقوق والحريات، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، وأن القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم : لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة.

وكان التزامًا بالحكمة القائلة: اإن العدل اساس الملك» واتباعًا لهدى رينًا: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيْنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكَتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقَسْطِ ﴾ (الحديد: ٢٥).

وقد حرصت الأم على النص في دساتيرها على سيادة القانون وكفالة حق التقاضي. وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون استقلال لقضاء:

«أبرز لدستور المصري هذه الحقيقة فمن طبيعة القضاء أن يكون مستقلاً» والأصل فيه أن يكون كذلك، وكل مساس بهذا الأصل من شأنه أن يعبث بجلال القضاء، وكل تدخل في عمل القضاء من جانب أي سلطة من السلطتين يخل بميزان العدل ويقوض دعاثم الحكم، فالعدل أساسي الملك.

وفي قيام القاضي بأداء وظيفته حراً مستقلاً مطمئناً على كرسيه آمناً على مصيره، أكبر ضمانة لحماية الحقرق العامة والخاصة.

أليس هو الأمين على الأرواح والأنفس والحريات؟

أليس هو الحارس لنشرف والعرض والمال؟

أو ليس من حق الناس أن يطمئنوا إلى أن كل ما هو عزيز عليهم يجد من كفالة القضاء أمنع حمي وأعز ملجأ؟

أوليس من حق الضّعيف إذا ناله ضيم أو حاصر به ظلم أن يطمئن إلى أنه أمام القضاء قوي بحقه، عزيز بنفسه مهما كان خصمه قوى بماله أو نفوذه أو سيلطانه؟

فمن الحق أن يتساوئ أمام قدس القضاء أصغر شخص في الدولة بأكبر حاكم فيها، وأن ترعى الجميع عين العدالة».

> ولما كانت العداثة تقوم هلى قوائم خمسة كما أوردتها أمائة المؤتمر الأول للعدالة:

> «نص محكم، يطبقه قاض عاد، يساعده أعوان أكشاء، بإجراءات ميسرة، في ظل نظام قضائي راسخ،

كما أبرز التقرير العالى لاستقلال القضاء بعض مظاهر الاعتداد على استقلال القضاء ومن بينها:

- ١ ترحص جهة الإدارة في شغل المناصب القضائية دون النظر إلى شروط الاستقامة والقدرة اللازمة لشغلها .
 - ٢ ـ والترخص في نقل القضاة وندبهم بما بيس استقلالهم.

ولا مزاء في أن أهم ضمانات استقلال القضاء أن تستقل السلطة القضائية بوضع موازنتها بحيث يضعها مجلس الفضاء الأعلى وتدرجه رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة أسوة بما هو مقرر بالنسبة لموازنة مجلس الشعب، ويستقيم بذلك التوازر الدستوري بين السلطات الثلاث بأن تصبح كل سلطة منها سيدة موازنتها بعيدًا عن مظنة التأثير والتحكم من جانب أية سلطة من السلطتين الأخريين.

صوابط اختيار قيادات العمل القضائي :

ولابد من وضع ضوابط لاختيار قيادات لعمل القضائي خناصة رؤساء المحاكم والنائب العام والمحامين العاملين_ كللك قواعد بقل القضاة وضمانات منع إساءة استخدام النقل سالاحًا لمعاقبة القاضي المعتز باستقلاليته، وردع الأخرين عن أن يحذو حذوه خاصة وقد وضعت المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية قاعدة مطاطة لهذا النقل، وهو ما ينادي معه القضاه بحذر نقل القاضي دون موافقته ص محكمته قبل انتهاد مدته فيها، وترتيب المحاكم الابتدائية على غرار محاكم الاستثناف وإخطار القاضي بالمكان المرشح للنقل إليه وسماع ملاحظته أمام مجلس القضاء الأعلى قبل إقرار هذا النقل وكطبيعة القواعد المشار إليها بالنسبة لرجال النباية بطبيعة الحال.

كما ينبغي النظر لا يتخلل حياة القاضي من ندب وإعارة لدراسة اثارها على استقلاله وحيدته ومدئ ملائمة خطر الإعارة والندب لغير العمل القضائي أو رضع وضوابط بتنظيم هذه الأمور في أضيق نطاق محكن.

كما ينبغي أن ينظر إلى ضرورة مواجهة قواعد رعاية القضاة صحيًا وماليًا واجتماعياً قبل التعرض للمعاش التقاعدي للقاضي بما يكون لازماً لحسن سير العمل القضائي ولصون استقلال القاضي وتأكيد الطمأنينة في نفسه تحكينًا له من أداء رسالته علير الوجه الأكمل.

كما يرى الحزب بصفة خاصة تأكيد دهم استقلال وحصانة القضاة وذلك بها يلي :

1 _ النص في الدستور على أن القضاء صاحب الولاية الكاملة بالفصل في كافة المنازعات والخصومات بين الأفراد ويعضهم وبينهم وبين السلطات العامة، بما يقتضيه ذلك من استبعاد نظرية أعمال السيادة حتى لا تلغي بعض تصرفات السلطة العامة من الرقابة القضائية وإلغاء حق مجلس الشعب في القصل في صحة عضوية أعضائه، وإلغاء رِظيفة المدعي العام الاشتراكي وإلغاء المحاكم الاستثنائية: كمحكمة الخراسة، ومحكمة القيم، ومحكمة الاحزاب السياسية، ومحاكم أمن الدولة الدائمة، والمؤقنة المرتبطة بقانون الطوارئ، وجعل محاكمة رئيس الجمهورية أمام المحكمة الدستورية ومحاكمة الوزراء أمام جهة القضاء العادي وفق الإجراءات التبعة.

· ٢_ دعم استقلال وحصانة القضاء، وفي ذلك يرئ الحزب النص في الدستور على حظر إعادة تنظيم السلطة القضائية ، وتشكيل المجس الأعلى للقضاء العادي أو الإداري لرئاسة رئيس محكمة النقض وينوب عنه رئيس مجلس الدولة، ورئيس المجلس هو الذي عِثل السلطة القضائية أمام السلطات الأخرى: وإن يختص المجلس بكافة الشئون الإدارية والمالية والفنية لاعضاء السلطة القضائية وسائل العاملين فيها، وأن يكون للقضاء ميزانيته المستقلة التي تدرج رقماً واحداً في ميزانية الدولة كما هو الحال بالنسبة للسلطة التشريعية، وحظر عمل أعضاء السلطة القضائية بأي من السلطتين التشريعية والتنفيذية وعلى سبيل الندب، وتجريم توليهم أية وظائف لدى الحكومة أو الغير لمدة ثلاث سنوات بعد ترك مناصبهم، تلافيًا للتأثير عليهم ومنعًا لإلحاق سوء الظن أو الشبهة بهم.

كما يرى الحزب ضرورة العمل على لقريب جهات القضاء من المواطنين وسرعة إنجاز الضصل في القضايا وكفالة تنضيت الأحكام النهائية في سرعة وحسم، وأن توهر الدولة ثغير القادرين وسائل الالتجاء إلى القضاء للدفاع عنهم.

سادساً القوات السلحة والشرطة :

إن المهمة الوحيدة للقوات الملحة هي حماية الأمن الخرجي للبلاد، ويجب إدعاد الجيش المصري ليكون على أهبة الاستعداد بأعلى درجات الكفاية، وأحدث أنواع التسليح، لأداء واجب الدفاع المقدس عن الحرمات الوطنية ، وعن أراضي الدولة عند أي عدوان عسكري خارجي.

لذلك يرئ الحزب أنه لا يجوز الخروج بالقوات المملحة في ميدان العمل السياسي عن أي طريق كان، بما في ذلك السماح لأفرادها بالتصويت في الانتخابات، بل يجب أن توقف ممارسة الفرد لحقه الانتخابي خلال مدة خدمته في القوات الملحة.

ويرى الحزب أن البرنامج التربوي الشوجيه المنوي للقوات السلحة يجب أن يقوما على أساس تقوية القيم الدينية في نفوس الجنود والضباط، بحيث يكون التوجيه الأساسي للقوات السلحة إنها تحمى قيم البلاد ومعتقداتها.

ويرئ الحزب أن طبيعة المهمة الأصلية للشرطة هي حماية الأمن الداخلي للبلاد، وحماية أمن الدولة من حيث هي كيان سياسي، لا حماية أمن أشخاص الحاكمين أو حزبهم، ولذلك فإن من أخص مهام الشرطة حماية المعارضين بقدر ما تحمي الحاكمين، ومنع التأثير على الناخبين أو تزييف إرادتهم لحساب أي جهة كاثنة ما كانىت .

ولنذلك فإن الحزب يرى أنه لابد من توفير الضمانات الكافية التي تحول دون أن تسخر الشرطة لتحقيق مآرب فئة بعينها، ولعله من المناسب تحويل الشرطة إلى هيئة مدنية مستقلة وتنظم صلتها بالسلطة التنفيذية على تحو يضمن لها عدم التأثر،

كما يجب بصفة خاصة أن تكون شرطة البحث الجنائي بنوعيه العادي والسياسي خاضعة للسلطة القضائية وتابعة للنائب العام، لصلتها الوثيقة بالمهمة

المبحث الثاني

بناء الإنسان والمجتمع المصري

■ أولاً ، بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة .

يرئ المؤسسون أنه يتحتم اقتحام كافة سبل الإصلاح، وسائر ميادينه ووسائله ماديًا وتنطيميًا وحضاريًا، غير أن واقع التاريخ وحقائق العلم من آيات الكتاب الحكيم تؤكد أن الإنسان هو صانع النهضة الحضارية، وأن النفس الإنسانية هي مصدر الخير والشر ومفتاح التقدم والرقي، ولذلك يؤمن المؤسسون بأن الإصلاح الصحيح والحقيقي لشتون مصر لابد وأن يبدأ ببناء الإنسان من داخل تفسه روحيًا وفكريًا وخلقيًا، وإحياء ضميره رايفاظ وجدنه ومشاعره قبل إحيائه ماديًا و اقتصاديًا و تنظيمًا .

والعملية التربوية المتكاملة ليست أمر) نظريا وإنما لابدأن تتم من خلال التعامل والمارسة والمواقف، كما أنها ليست أمراً سهل المنال، وتكنها أشق وأصبعب من الإصلاح المادي، ولكن لا وجود ثلإصلاح الحقيقي ولا نجاح لأية جهود بدونها.

ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بالتربية على أساس من الإيمان بالله واليوم الآخر وعلى القيم السامية والمثل العليا والأخلاق الفاضلة وعلى إتقان العمل بل حسانه وعلى السلوك الكريم في كل المواقف والظروف؛ ولابدأن تتدعم هذه الاخلاق على أعلى مستويات المستولين بالإخلاص والقدوة الحسنة وتحقيق العدل والمساواة من طهارة اليد ونزاهة الذمة والسمعة، ومراعاة الأمانة والكفاءة عند تولية المناصب والبعد عن المجاملات والمحسوبية ولابد من تحري الصدق والإخلاص في تمارسة السياسة، الحضارية والحفاظ على كرامة المواطن، لأن كرامة الوطن من كرامة مواطنيه. ولقد كان حظ المصريين من هذه المبادئ النبيلة وافراً عبر عصور طويلة لظروف تاريخية وبشرية وعوامل مناخية وجغرافية صبغت مصر وأهلها بأقوئ من أخلاق وأنبل السلوك، بيد أن هذا الإنسان تعرض في العقود الأخيرة لحملة عدوانية قاسية هزت كيانه الداخلي هزاً عنيفًا، وأصابته بأمراض تفسية غريبة غيرت كثيراً من قيمه وأخلاقه إلى أسفل سافلين وغلبت القيم المادية البغيضة، وأشمرت في النهاية عدم الانتماء والسلبية والتخلف والضياع وهي الأزمة التي نعيشها جميعاً الآن.

وفي مجال بناء الإنسان من الداخل سيقوم الحزب. بمِشيئة الله ـ بوضع خطة تفصيلية لحشد كافة الجهود لإحياء المبادئ الدينية، والقيم الخلقية، وتحرير الضمائر، وتعليم أصول التعامل الاجتماعي السليم، وحب الوطن والعمل بالاستعانة بعلماء الدين وعلماء النفس والاجتماع والإعلام، واستخدام كافة المرافق والمؤسسات من مساجد وكنائس إلى مدارس وأندية ، إلى صمحافة وإعلام، إلى أب وفن، إلى جامعات وجمعيات ، إلى البيوت والأسر، الأمر الذي نتوقع ـ بإذن الله ـ أن يؤتي أطيب الثمار، ويحول المجتمع إلى خلبة نحل تعمل بلا كلل لتخرج للناس ما فيه شفاء مجتمعنا من أدواته وعلله وتعده بأسباب عافيه ونهضته.

◄ ثانياً ، الأسرة والجتمع :

الأسرة هي الخلية الأولى في بناد الحياة الاجتماعية، وهي الممضن الطبيعي للطفولة، والمرعى الأول للشباب فهي في حقيقتها مصتع البنات والأبناء الذي يقدم للأمة الأمل والبشر والطموح والتفاؤل بقدر ما يجسن إعداد الناشئة وتهيئتها للدور المرتقب في حمل رسالة التمو والتقدم لكل جيل من الأجيال،

والعناية بالاسرة تستلزم العناية بالطفولة وبالحياة الزوجية ونشاط الشاب، وهي تشمل العناية المادية بكل صورها المتمثلة في توفير الإمكانات اللازمة للنهوض بمختلف أنواع الرعاية الصحية والفكرية والاجتماعية والثقافية كما تشمل العناية المعنوية المتمثلة في القيم الصالحة ونشرها وتعميق الإيمان بها وتحويلها من مجرد النكار نظرية إلى سلوك عملي بين قطاعات المجتمع كله. ويرئ الحزب أن العمل الاجتماعي في مجالات الطفولة والأمومة والشباب لا يمكن أن تستقل به الدولة ولا يجوز أن تستأثر بالنصيب الأكبر فيه جهات حكومية تتعامل مع سائر القضايا معاملة مكتبية وروتينية بلا روح حافز ولا أمل دافع ولا تحدِ مثير.

وسوف يسعى الحزب من جانبه إلى تشجيع إنشاء جمعيات خاصة بالعناية بالطفولة والأمومة والأسرة وإلى إنشاء نواد رياضية واجتماعية وثقافية لاستيعاب الشباب من الجنسين في فترات الإجازات الصيفية ، والمساهمة في التكوين العلمي المناسب للمنضمين إليها في أثناء العام الدراسي.

وإن الحزب ليدعو الدولة من ناحية، والتجمعات المصرية من ناحية أخرى إلى العناية بالممل الاجتماعي العام، على أسس القواعد الأثية :

- ١ ـ العناية بالطفولة تربويًا وتعليميًا بهدف إعداد أجيال خالية من العقد النفسية والاجتماعية قادرة على المساهمة النافعة في صنع المتقبل ملاخوف ولا تردد.
- ٢ _ توجيه أكبر قدر من الاهتمام إلى التربية الدينية الصحيحة التي تكون الشخصية السوية التي تتخلص من العيوب التي ترسبت في الشخصية المصرية نتيجة أخطاء نتيجة أخطاء تربوية فادحة، والتي تؤثر سلبًا على أسباب الرقي والتقدم، وتغرس في نفس الطفل حب الحق والخير وكراهية الباطل والشرء
- ٣_ تقديم الرعابة الصحية المجانية أو برسوم رمزية للأطفال والأمهات حفاظًا على أغلى الثروات وأعزها: الثروة البشرية.
- ٤ ـ العمل على إشاعة روح الجدية والرجولة بين الشباب وتهيئتهم لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بهم، وتمكينهم من إدراك قضايا الآمة جلئ تنوعها وتشعبها وتكوين رأي لهم فيها.

- ٥ ـ السعى نحو تأكيد اهمية العناية بالحياة الزوجية والأسرية وقيامها على المشاركة العادلة والود الصادق ودور كل من المرأة والرجل في تكوين لأسرة الصالحة والنشء القادر علئ تحمل المستولية والتغلب بالصبر والعمل على صعوبات الحياة.
- ٣ _ العمل على حماية الشباب من الجنسين من التيارات الفكرية والثقافية التي تتعارض مع عقيلة الأمة وتراثها وفلسفلة حياتها ومن انتشار روح الميوعة والفساد الخلقي ومن الآثار المدمة للمكيفات والمخدرات وأهم وسائل تمك لحماية هي شغل أوقات الشباب بالعمل اجاد والمقيد الذي يجد فيه كل منهم ذاته، ويشعر بفائدة ما يقدمه لأمته ولنفسه.

الكانة الاجتماعية للمرأة ا

ا _ التساوي في الخصائص الإنسانية العامة وفي الحقوق والواجبات :

إن الفهم الصحيح لمكانة الرأة في المجتمع في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية القولية والعملية، وتطبيقات عصر الراشدين من سلف هذه الأمة، أن النساء شقائق الرجال. وأن الله خلقهم جميعً من نفس واحدة، ولهن من الحقوق والحريات وعليهن من الواجبات والالتزامات مثل ما للوجل بالمعروف، و لرجل والمرأة سواء في خطاب النكليف بالصالح من الأعمال وبالأوامر والنواهي، وفي الثواب والعقاب الدنيوي والأخروي.

والمرأة مي نظر الإسلام لها كرامة الرجل وقدره على قدم سواء، فهي أمه وابنته واخته وزوجته، ولا قيام للحياة البشرية بل ولسائر المخلوقات إلا بالزوجين الذكر والأنثى، ومن ثم فهما سواء في الحقوق والحريات والواجبات العامة والكرامة البشرية بمقتضى التساوي في أصل الخلق من نفس واحدة.

٢ _ اختلاف الوظيفة والتكوين البدئي والنفس لكل من الرجل والمرأة -

ومع هذا التساوي في الحقوق والوجبات العامة. . فقد اقتضت حكمة الله البالغة أن تتنوع الوظائف والمواهب والقدرات لكل من الرجل والمرأة، تنوع

تخصص وتكامل، لا تنوع تناقض واختلاف، لأن تكرار مهمة ووظيفة خاصة به في الحياة، إلى جانب الوظائف العامة المشتركة بينهما، وكل من الوظيفتين تكمل الاخرئ ولاتكررها ولاتستقيم الحياة الاجتماعية إلا بتكاملها وتعاونهما وتزاوجهما بالمودة والرحمة والسكن القلبي والنفسي والاجتماعي، ومنح الله كلاً منهما مواهب وقدرات خاصة تهيئه لأداء رسالته الخاصة في الحياة: فاختلف كل منهما في تكوينه الجسدي: وكيانه الوجداني، ووظائفه البيولوجية، بحيث يكون الرجل صالحًا لمصارعة الأقران ومغالبة مشاق ومصاعب الحياة، وتكون المرأة صالحة لإعداد الأجيال الجديدة وتربية النشء، والأمة، ورسالة المرأة أعظم أثرًا وأعلى قدرًا لاتصالها ببناء النفوس والأخلاق والمعنويات وهي الأساس الضروري اللازم لبقاء المجتمع وضمان تقدمه وارتقائه، فهما شريكان في الخصائص الإنسانية العامة ويختص كل منهما بوظيفة خاصة هيء لها بدنيًا ونفسيًا: تختلف في طبيعتها ومقتضياتها عن الأخرى وتكمل منهما الأخرى ولا تتكرر معها .

٣. أهلية الرجل لقيادة الأسرة :

اقتضت سنة الكون واخياة أن يكون لأي مجموعة بشوية مهما صغرت بل من الأحياء، عموماً رئيس وراع يقود ويوجه ويحسم الأمور عند الخلاف، والأسرة هي الخلية الأولى التي يقوم عليها بنيان الجسمع، ومن الطبيعي أن تكون تلك المسئولية من نصيب الرجل بمقتضي فطرته وما هيئ له وقد عبر القرآن الكريم عن تلك المستولية بالدرجة مرة وبالقوامة مرة أخرى.

والمراة أيضًا مسئولية وراعية في بيتها وإن كان في نطاق أضيق من مسئولية الرجل بمقتضى فطرتها وما هيئت له، وهو ما قررته السنة النبوية المطهرة.

فدرجة القوامة للرجل ضرورة اقتضاها التنظيم الاجتماعي البشري الذي لا تستقيم الحياة بنوناه وهي درجة تكليف ومسئولية وأعباء، لا درجة تعال وتمييز وتكبر؛ وهي درجة لا تخل بكرامة وقدر المرأة ولا بمساواتها بالرجل في الخصائص الإنسانية وفي الحقوق والحريات والواجبات ،

٤ ـ الخروج على طبيعة الفطرة يؤدي ألى الفساد ،

إن الأصول العلمية والتجارب البشرية أن كاد من الرجل والمرأة إذا أحسن أداء وظيفته التي فطر عليها ووقف عند حدودها ومقتلضياتها، توفرت الراحة التفسية والسعادة والنعمة التامة، وإذا جاوز أي منهما حُدود وظيفته الفطرية وخرج دب الفساد والشقاء والقلق النفسي في المجتمع.

لذلك فإن التشريع الصالح هو الذي يلبي حاجات الفطرة فيساوي بين الرجل والمراة فيما يشتركان فيه، ويخص كلاّ منهما بالحقوق والواجبات وبالشروط التي تتلاءم ومقتضيات فطرته ومهمة وظيفته في الحياة، وأي تنظيم يسوئ بين الطرفين · تسوية مطلقة أو يفرق بينهما تفرقة مطلقة حتى في الحقوق والواجبات العامة، هو تنظيم فاسد وضار ويؤدي إلى شقاء المجتمع وفساده وانهياره إن عاجلاً أو أجلاً.

ه _ التشريع الإسلامي يلبي حاجات الفطرة ولا يخرج عليها ،

جاء التنظيم التشريعي الإسلامي مصدقًا ومطبقًا لتلك النظرة الإنسانية الرفعية للمرأة فساوئ بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات والحريات والخصائص الإنسانية العامة، وأعطى المرأة من استقلال الشخصية وحقوق الملكية والتصرف وإدارة واستغلال ما تملك، ما لا تستطيعه المرأة حتى الآن في أكثر البلاد الغربية الأوروبية تشدقًا بحرير المرأة، كما أعطاها حق اختيار شريك حياتها فلا تزوج إلا بإذنها، وفرض عليها طلب العلم، وأعطاها حق الخروج من البيت في زيها الإسلامي للتعلم والعبادة والدعوة الإسلامية، وقضاء حوائجها، وكسب رزقه إذا لم يكن لها من يعولها، بل وحق الخروج في المعارك الحربية لأداء ما تستطيعه من الخدمات الطبية والتموينية وغيرها، وحق المشاركة في بناء المجتمع في حدود استطاعتها وفي الوقت نفسه فرض عليها بعض الواجبات، وفرض بعض الشروط على ممارستها لبعض الحقوق، صيغة لها، وملاءمة لمقتضيات فطرتها ووظيفتها التي هيئت لها وهذا التنظيم هو اسمئ وأقوم تنظيم يلائم طبيعة المرأة ويلبي حاجة الفطرة ولا يخرج عليها ويتسم بالوسطية والاعتدال دون إفراط ولا تفريط.

١٠ ١٠ م الم التقاليد الجاهلية السائدة في بعض مجتمعاته ،

الما الجاهلية المتمزمتين أو المتحللين المقلدين للسلوك الغربي من أبنائه، لأن المتعالية المتعالية المتعالمية ال والمراحجة عليهم وليسوا حجة عليه.

ر الحضارة الغربية والمرأة ،

إن الحضارة الغربية تحرم المرأة من حرية التصرف في مالها وتفرض عليها النبود الاجتماعية المجمعة لصالح الرجل، بل ما زالت تفرض عليها إلغاء اسم البرنها وحمل اسم أسرة الزوج، وأعطتها حرية العري والانحلال الأخلاقي الجنسي، وأعطت للرجل حرية استغلال أنوثة المرأة على نحو أخس وأبشع من الاسترفاق، بتقديم جسدها سلعة رخيصة يستغلها الرجل في نزواته وفي ترويج سلعته، وفي كسب عملائه وأصدقائه وقضاء أعماله وحاجاته، ويدعون أن ذلك غرير للمرأة ورقي لها وهو الانحطاط الجنسي الذي يترفع عنه الحيوان مما أدى إلى النفسخ الأسري ومشاكل عدم الإنجاب وتضخم عدد اللقطاء وانتشار الشذوذ الجنسى المقيت وظهود الأمراض الفتياكة الخطيرة مما يؤذن بانهيباد المجتمعات والحضارة الغربية كلها.

ومن ناحية أخرى فقد أسرف قوم على انفسهم وعلى المرأة ونادوا بأن المرأة مخلوق ثانوي تابع للرجل، وأن دورها في الحياة دور ضئيل، وأن المجتمع هو فقط مجتمع الرجل، وهذا الرأي بدوره مرفوض من أصله، لأنه يخالف الفطرة ويجافي الطبيعة الإنسانية ، ويتعامى عن الرسالة الجليلة للمرأة ووضعها الكريم عند الله والناس.

لما تقدم جميعه.. فإن الحزب يرى ما يلي :

١ - حق العمل ،

الأصل أن يكون خروج المرأة من بيتها لأي سبب كان، مشروط بسد ذرائع النساد ودفع المضار، فينبغي عليها أن تخرج في زيها الإسلامي وأن يأذن لها زوجها أووليها بذلك ويحرم عليها الاختلاط بالرجال أما العمل ذاته فلا يوجد في الإسلام ما يمنع المرأة من مزوالة أي عمل إلا ما كان محرمًا تحريمًا عامًا ، ومع ذلك فالأصل أن • المهمة الأساسية للمرأة ورسالتها العظمئ التي هيأها الله لأدائها، أن تكون مُسئولة ، وراهية لبيتها ومربية الأجيال والرجال، ويتعين تبعًا لذلك أن يكون عملها خارج

البيت بضوابط وقواعد تخلص في مقتضيات الضرورة لحاجة المجتمع أو لحاجتها خاصة وهذه الضرورة تقدر بقدرها دون تجاوز، وأن يكون العمل مناسبًا لطبيعة عمل المرأة خارج البيت على وظيفتها الأساسية التي هيئت لها وهي تنشنه الاجيال ومراعاة ظروفها الخاصة بالحمل والولادة والرضاع وفترة العادة الشهرية.

أما منح المرأة حرية العمل بإطلاق- كما هو الحال الآن- فإن التجربة العملية قد أسفرت عن الكثير من المفاسد الأخلاقية، والمضار الاجتماعية والوظيفية، كالتفسخ الأسري، وجنوح الأحداث، والبطالة المقنعة، وعدم الإنتاج، وتعطل الشباب وتضخم مشاكل المواصلات، واستهلاك مرتب المرأة على ملابسها وزيتها وغير ذلك.

وسيعمل الحزب على وضع خطة متدرجة طويلة الأمد لتحديد إطار عمل الراة بالضوابط الملائمة التي تكفل تحقيق مصلحة المجتمع بالاستفادة من المرأة كقوة عاملة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولسد النقص في كثير من المجالات التي ما تزال في حاجة إلى القوى النسائية، مع المواءمة بين واجبها في العمل ودورها الأساسي في الحيـاة باعتبارها زوجة وأمًا، في ظل النوجيهات الإسلامية لمنع كثير من المفاسد والمضار المعنوية علئ إطلاق حرية المرأة دون ضوابط علئ أن يواكب ذلك تعديل جوهري في نظم التعليم للمرأة بما يلبي المتطلبات المتوقعة.

٢_ حق الانتخاب:

لا يوجد ما يمنع المرأة من ممارسة حق الانتخاب، بضوابطها الشرعية باعتباد هذا الحق من قبيل اختيار الامة لوكلاء عنها في التشريع ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية، فالمواطن الذي يدلي بصوته في اختيار تمثلي الشعب، إتما يختار وكيلاً عنه في التعبير عن إرادته في المجلس النيابي، والمرأة في الإسلام لها الحق في توكيل من تشاء للدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها كمواطنة في المجتمع.

٣. حق النيابة عن الأمة ،

تنحصر وظيفة النيابة عن الأمة في أمرين:

م _ التشريع ويحتاج إلى العلم مع معرفة حاجات المجتمع ولا يوجد في الإسلام ما يمنع أن تشارك المرأة في التشريع بضوابطه الإسلامية .

ي_ الرقابة على تصرفات السلطة التنفيذية ، وهي لا تخلو إما أن تكون أمراً بمعروف أو نهيًا عن منكر والرجل والمرأة في ذلك سواه.

مع الاخذ في الاعتبار الشروط العامة للخروج من البيت، وألا تسافر ملها خارج بلدها للمؤتمرات والندوات وحضور الجلسات إلا بمصاحبة زوجها أومحرم آخر لها.

وسيعمل الحزب على أن تكفل الدولة كافة الوسائل التي تيسر للمراة ممارسة حقوقها السياسية بالضوابط الشرعية المقررة.

و ذالتًا ، التربية الدينية العامة ،

المصري إنسان متدين بطبعه، وهو يمارس تدينه، شعائرًا وسلوكًا، باقتناع عميق واعتداد شديد، وقد أقام المصريون حضارتهم في عصور متعاقبة على أساس ديانتهم، ولا يزال الدين يؤثر أعظم تأثير في حياة المصريين المعاصرة، ولا يزال دعانه والمستمسكون بتعاليمه موضع احترام عام بين المصريين جميعًا بالرغم من دعوات التغريب المستمرة قريبًا من قرن أو يزيد.

وقدحفل الدستور المصري بالنصوص المؤكدة علئ احترام القيم الدينية والعناية بها، فالأسرة أساس المجتمع، وقوامها الدين والأخلاق والوطنية (م/ ٩) والمساواة بين الرجل والمرأة يقيدها الدستور بأنها تتم دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية (م/ ١١) والتربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم (م/ ١٩) وغير ذلك من النصوص التي سبق الإشارة إليها، فالتربية الدينية ينص الدستور هي أحد أهم أسس ومقومات المجتمع المصري، والتربية هي الأساس في إيجاد القدرة التوجيهية للفكر والضمير والسلوك، والدين هو المحور الأساسي لهذه التربية.

وقد كانت مصر سنة الفتح الإسلامي، وإلى عهد جد قريب، رائدة العالم الإسلامي كله، وحاملة لواء العلم الإسلامي في المجالات كافة، ومن الأهداف التي يحرص الحزب كل الحرص على تحقيقها أن تعود إلى مصر مكانتها السابقة في قيادة العالم. الإسلامي كله.

ويعتقد الحزب اعتقادًا جازمًا بأن الوسيلة الوحيدة لاستعادة هذه المكانة، هي العمل على إحياء تراثنا وحضارتنا الكفيلة بغرس الخصائص الإنسانية العليا بما تعطى الإنسان من سمو الفكر والأخلاق والسلوك.

وذلك من خلال عملية تربوية شاملة لبناء الإنسان، عملية وتعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وتربية اجتماعية بالدعوة العامة، بحيث تعود للمجتمع صورته المثلى المعبة عنم حقيقة انتمائه، ويجد فيه الفرد حصن يقيه من فقدان الهوية، ويجنبه ما هو واقع فيه الآن من ثيه وضياع.

وهذه التربية العملية هي أحد الفوارق الأساسية بين منهج الحزب ومناهج تيارات واتجاهات أخرى تكتفي بالقول، أو تدعو إلى تغيير المجتمع شكلاً، قبل تقويم أفكاره وتصحيح سلوكه.

ويرى الحزب أن التربية الدينية التي ينص عليها الدستور في مجالها الاجتماعي العام، لكي تؤدي وظيفتها السامية في بناء أمتنا لابد أن يؤخذ بما يلي:

- ١ _ تحرير الدعوة الدينية من قيود العمل الحكومي الذي تنحصر في إطاره وإسارة الآن.
- ٢ ـ ترك الحرية للدعاة وما يدعون إليه، فقد بلغ الشعب من الوعي والرشدما يؤهله لقبول الصالح والالتفاف حوله، ورفض ما ليس كذلك والانصراف عنه، فقد أثبتت التجارب العملية التحويلية في الدعاة والعلماء الرسميين الذين يتولون نشر هذه الأفكار في حين أن الأفكار الأخرى تجد إقبالاً واسعًا رغم جهود الاجهزة الرسمية في منعها لثقة الجماهير في صدق وإخلاص مروجيها ولوكان بعضها خاطئًا.

- ج بجب على الدولة ، لكي تصل إلى نتائج طيبة في هذا المجال أن تعمل علئ تطوير مناهج كليات الدعوة واصول الدين بالأزهر الشريف، ووضع خطة للتوسع في إنشاه معاهد متخصصة لتدرب الدعاة وتزويدهم بأصول البحث والدعوة وبالكتاب والمراجع العلمية الموثقة، لتخريج دعاة على مستوى من الفهم وحسن الإدراك والإلمام بأصول الدعوة ، والالتزام بالخلق الإسلامي والقدرة على البحث، ما هو كفيل بأن يودي إلى أفضل الآثار وأحسن النتائج.
- ٤_ السماح للجمعيات الدينية كافة بممارسة نشاطها في حرية ودون رقابة على أفرادها إلا ما تفرضه ضرورات الأمن العادية التي يحمي إجراءاتها الدستور والقانون .
- ٥_ تنقية البرامج الدينية التي تبثها أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية من الخرافات والمقولات التي تتناقض مع جوهر الدين أو تشيع في المواطنين روح الكسل والتواكل وعدم تغيير الواقع الفاسد بآخر صالح، وإحلال برامج تؤدي الأهداف الحقة للدين محل تلك البرامج.
- ٦_ التوسع في نشر كتب الحديث النبوي الصحيح وكتب الفقه والتراث باثمان زهيدة تمكينًا للشباب من الاطلاع على المفاهيم الصحيحة للفقه الإسلامي من مصادرها الأصلية النقية الصافية بدلاً من الاعتماد في ذلك على كتابات المحدثين بما لها وما عليها.

الرابعاً ، الولام الوطني ووحدة الشعب ،

إن الحزب يؤكد قناعته الكاملة بأن الوحدة الوطنية، شرط ضروري للانطلاق نحو البناء والتقدم، وأنه يتعين العمل بجدية وبإخلاص وبكافة الوسائل المتاحة لغرس مبادئها وترسيخ مناهجها، وتربية أفراد الشعب على الالتزام بها فكراً وسلوكاً.

ويرى الحزب في هذا الصدد ضرورة التزام كل فئات الشعب بما يأتي ۽

١ ـ الولاء الوطني عقيدة تتعارض مع التبعية بكل أشكالها الفكرية والثقافية,
 وبكل أنواعها العملية والسلوكية.

وأساس الولاء الوطني لاشعور بالانتماء إلى وحدة اجتماعية متماسكة، تتحصل فيها المماراسات الشورية والديمقراطية ويسودها العدل والحياة الحرة الكريمة، والولاء الوطني بهذا المفهوم ولاء لله، لأن حب الوطن من الإيمان والدفاع عن العقيدة.

٢ إن الوحدة الوطنية لا تتحقق إلا في ظل حكم يقوم على الشورئ
 والمشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطوائف
 والأفراد والطبقات.

٣- إن توفير المناخ الحر النزيه الذي يمكن الشعب من اختيار حكامه بإرادته الحرة بعيداً عن أساليب القهر والإرهاب أو الغش والتزوير كفيل بإزالة الكثير من الخلاقات والصراعات.

٤ _ إن الحفاظ على الوحدة الوطنية الشاملة ، يقتضي تبذ كافة أوجه التعصب الطائفي والعرقي والحزبي وبناء العلاقات الاجتماعية على الثقة والتلاحم والاخوة الإنسانية العامة ، والبعد عن الولاءات والعصبيات الضيقة التي تمزق الوحدة الوطنية وتقر بمصلحة الوطن والمواطن .

٥ ـ معالجة أي خلافات أو تناقضات بالطرق الشورية والديموقراطية، للجادلة بالتي هي أحسن عن طريق الإقناع بالحجة والبرهان والالتزام بأساليب الحوار الواعي البناء، ونبذ وسائل الإرهاب والعنف من أي جهة كانت، وفي أي صورة أتت، فالحوار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة الوطنية، والتعصب الأعمي للآراء والأحزاب، والانغلاق الفكري عن التيارات الأخرى السائدة في المجتمع، لا يشمر إلا الشر ومكان لإخضاع الآخرين بالقوة.

٦ - ضرورة العمل بكل الوسائل على توحيد الجبهة الداخلية ، بإعلان موقف
 وطني موحد مبني على دراسات جادة ومنظمة في المراكز القومية والجامعات

معاهد التحرك لمواجهة الأخطار، والتزام السلطة التنفيذية بهذه المواقف أيًا كان المداد من الداد من الداد المواقف الما كان وبهاهه المواقف الما كان المحكومة ، مما يزيل الكثير من التناقضات والصراعات التي تهدد الأنهم. الأنهم الوطنية ، بسبب التذبذب الخطير في المواقف الوطنية الأساسية.

٧- الحرص على روح الأخوة المصرية التي ظلت على مر القرون أبناه الدينين الكبيرين في مصر المسلمين والأقباط، وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة البيرين المناه الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية له مما أصاب به وصلى القريبة منها من ويلات التعصب الطائفي والديني المقيت. المعرب القريبة

٨- عدم السماح بممارسة أي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة أو العصب الطائفي بين المصريين، ومنع الدعوة لاعتناق غير الأديان السماوية، ومنع المارسة العلمية للشعائر أو الطقوس لغير أتباع هذه الأديان.

إخامساً ؛ إدمان المخدرات ،

إن تفشي ظاهرة المخدرات بأنواعها في مصر من أخطر القضايا الاجتماعية إنها تدمر مقومات المجتمع وجوهر وجوده . . وتمس قضية التنمية في هذا البلد الطب بالمعنى الخضاري الشامل وبالمعنى الاقتصادي البحت، فقد لوحظ في الآونة الخيرة : أن ما يتم تهريبه من مصر إلى خارج الحدود ثمنًا للمخدرات التي تعبر الحدود إلى الداخل يساوي نصف ثمن الصادرات المصرية عدا البترول أو بمعنى آخر مايساوي عائدات مصر المالية من قناة السويس هذا بالإضافة إلى الأموال المصروفة ني اجهزة المكافحة علاوة على فاقد القوة البشرية ومصاريف المدمنين.

ومما يزيد من عنف المشكلة أن الإحصائيات الرسمية - في مراكز البحث الاجتماعي المتخصصة في مصر _ اثبتت أن نسبة كبيرة من المدمنين يبدأون التعاطي في من العشرين وما دونها، وأن الغالبية منهم لا يتوقفون عن الإدمان حتى آخر العمر.

إن انتشار الجرائم الاخلاقية _ كهتك العرض وغيره - ، وحوادث السطو السلح وترويع الأمنين في الطريق العام، والتي ازدادت بحدة في الأونة الأخيرة في مجتمعنا الذي لم يكن يعرف مثل هذه الجرائم من قبل، مرتبط أشد الارتباط باستفحال ظاهرة الإدمان وانتشارها في أوساط الشباب مع عجز المسئولين عن حلها أوالحد منها.

إن خطورة تعاطي المخدرات مع تقدم أنواعها يأتي أيضًا في إمكانية تسرب إن حطوره مد عي مرب كالمراض الوبائية الخطيرة عن طريق التعاطي كالإيدز مثلاً، وغيره من كثير من الأمراض الوبائية الخطيرة عن طريق التعاطي كالإيدز مثلاً، وغيره من الأمراض القتالية التي تدمر الأم وتحصد الشعوب والمجتمعات حصدًا.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذل للكشف عن التجار والمتعاطين والتي حققت ضبط كميات كبيرة من المخدرات، إلا أن هذا يؤكد أن مصر في ذاتها مستهدفة من أعدائها لتصير سوقًا لتجارة المخدرات، وإذا كانت الحروب المستمرة قد عجزت عن ان تثنى عزائم المصريين فإن مثل هذه الحرب الخفية كفيلة بأن تقهر القلوب والعزائم وتفقدها القدرة الواعية على العمل والإنتاج.

إن الثمن الذي يدفعه المجتمع المصري بسبب المخدرات بأنواعها ثمن باهظ سواء قدر هذا الثمن ماديًا بالنقود أو بما يبدد من طاقات شابة يحتاجها المجتمع احتياجًا ملحًا وهي لا تقدر بثمن بالإضافة إلى الأخطار الاجتماعية المدمرة للأسرة وهي أساس المجتمع.

إن حزبنا يعي كل الحقائق السائفة الذكر تمام الوعي، ويقدر خطورة هذه السموم الآخذة في الانتشار وهو يرى أن السبيل القويم تعلاجها لابدأن يكون من خلال مجموعة من الحلول المتكاملة قانونيًا وأمنيًا واجتماعيًا ووقائيًا على النحو التالي :

- ١ ـ الردع الفوري وذلك بإعدام المهرب والتاجر، دون إبطاء ومصادرة أمواله وممتلكاته، ما لم يثبت أنها ناتجة من مشروع ومصادرة الأراضي التي تزرع بالنباتات المخدرة.
- ٧ _ إنشاء مراكز لعلاج المدمنين ومدها بما يحتاجه من تخصصات وإمكانيات وتطوير مراكز العلاج الموجودة حتى تؤدي دورها على الوجه الأكمل.
- ٣- إنشاء أندية ومراكز علاجية نقسية واجتماعية بكافة الأحياء، والمراكز والمدن يقوم بالعلاج فيها أخصائيون نفسيون واجتماعيون من ذوي الخبرة في علاج الإدمان، وتستقبل هذه النوادي الحالات بعد خروجها من السجن أو مراكز علاج المدمنين وتقوم بعمل الآتي لهم :

- حل مشكلاتهم الاجتماعية والاسرية والوظيفية.
- * إعطائهم علاجًا نفسيًا مسائدًا وغرس الوعى الديني فيهم.
- * إعادة تأهيلهم وإلحاق من لا يعمل منهم بمراكز إنتاجية وفرق للعمل بأجر في كافة قطاعات الإنتاج المناسبة لهم.
- شغل وقت الفراغ بالنوادي الرياضية فيما يفيد (من رياضة ثقافة -ترفيه برئ)،
- * إلى جانب صرف الحوافز المادية السخية لرجال مكافحة المخدرات ومن يعاونهم من المواطنين، يتعين إمدادهم بأحدث وسائل الاتصال والتصنت والأجهزة والأسلحة والتدريب وسائر الدول ذات العلاقة بالمشكلة.

وإن العمل على وقاية المجتمع من شرور المخدرات .. يستلزم:

- ١ _ الاهتمام بالأسرة واحتياجهاتها وطرق تنشئة الأبناء.
- ٢_ التنبيه في المناهج التعليمية المختلفة سواء في التعليم العام أو الفني الصناعي.
- ٣_ الاهتمام بنشر الوعي الديني بتحريم وخطورة المخدرات في التجمعات العمالية وبين أوساط الحرفيين.
- ٤ ـ توفير المناخ والإجراءات التي توفر الأمن والأمان والعدل في توزيغ الدخول والمكاسب والتضحيات والثواب والعقاب.
 - ٥ _ تدعيم النشاط الرياضي والاجتماعي للشباب.
- ٦- حل مشاكل الشباب بشغل أوقات الفراغ وإشراكهم عمليًا في حل مشكلات المجتمع مثل مشكلة الأمية والتلوث واستزراع الصحراء وغيرها ومنحهم حرية التعبير عن الذات.

- ٧_ تنقية وسائل الإعلام من أي أعمال تجمل الإدمان وتزين أو تدعوه له .
- ٨_ وضع مشكلة الإدمان كأولوية في برامج الدعوة الدينية في المساجد والكنائس.
 - ٩ العمل على مشكلة البطالة .

المبحث الثالث

المقومات الاقتصاديية

والأوالاستراتيجية العامة .. والهياكل الرئيسية لحل المشكلة الاقتصادية المسرية ،

إن مشكلات مصر الاقتصادية ليست مستعصية على الحل، ولكنها تحتاج إلى واجهتها بشجاعة وحكمة، ومصارحة الأمة بحقائقها الظاهرة والخفية وبحجمها ر. الطبعي دون مبالغة ولا تخفيف، ودعوة العقول القادرة والخبرات المصرية المخلصة لنعلبًا وخارجيًا إلى الإسهام في تقديم حلول ناجحة للمشكلات الاقتصادية في مهر، واعتبار ذلك هو الواجب الأول الذي يجب توجيه الهمم للنهوض به.

ومثل هذه الحلول قد لا تحققق الرخاء في يوم وليلة، وقد لا تستطيع تحويل مصر في وقت قريب من دولة تقترض لمواجهة ضروارت الغذاء والكساء، إلى دولة نتج ما تستهلكه وتصدر الفائض من إنتاجها وقد يقتضي الوصول إلى هذه المرحلة ندرًا غير قليل من الصبر، والحرمان من الترف والكماليات على المستوى العام والمستوئ الخاص بالنسبة لكل فثات الشعب وبالأخص القمة قبل القاعدة والأغنياء نبل الفقراء، وفي يقين الحزب أن ذلك كله أمر محتمل، بل واجب الاتباع، في سيل الوصول إلى الخلاص من المشكلات الاقتصادية الراهنة ومن الفارق الكبير بين أحجم السلع المستورة والسلع المصدرة ومن التخلف الملموس في جميع مجالات الإنتاج عن تلبية الاحتياجات الضرورية والسلع المصدرة ومن التخلف الملموس في جميع مجالات الإنتاج عن تلبية الاحتباجات الضرورية للأمة ، ومن القعود عن استخدام الأساليب العلمية الراشدة في تسويق ما تنتجه داخليًا وخارجيًا.

ويؤكد الحزب قناعته بأن الشعارات والتصريحات لاتجدي فتيلاً في حل الشكلات الاقتصادية، وأن الطريق الوحيد لذلك هو العمل الجاد الشاق على المدى الطويل وفق خطة واضحة المعالم، بنية الأسس والتركيز على حل مشكلة بعد أخرى حتى نصل كليًا إلى الخلاص منها جميعًا وإعادة بناء الاقتصاد على نحو قوي سليم . . ويرتبط بأزمات الاقتصاد أزمات الإسكان والتقدم الصناعي والفني والفني وتطوير السياحة والزراعة والإفادة القصوى من ثروتنا الأثرية .

وسعيًا لحل المشكلة الاقتصادية المصرية يؤكد الحزب قناعته التامة كأساس استراتيجي عام بضرورة الالتزام الحازم بثوابت الاقتصاد الإسلامي القائم على الحرية وإطلاق دوافع العمل الخاص وتحريره من القيود والمعوقيات ليؤدي دوره الطبيعي في زيادة الإنتاج وتحسينه في إطار ضوابطه الأخلاقية والعقائدية الإسلامية. وعدم تدخل الدولة إلا في الحالات الضرورية الاستثنائية بشروطها الشرعية، وتحريم الاحتكار والاستغلال والاكتناز والربا وكافة وسائل الكسب غير المشروع، والالتزام بأولويات الإنتاج لتلبية الضروريات أولاً، ثم الحاجيات، ثم الكماليات.

واقتصار الإنتاج والاستيرادعلى الحلال الطيب دون لاخبيث والضا والاعتماد في التمويل والاستثمار على رأس المال الوطني أساسًا ثم العربي والإسلامي عند الضرورة القصوي، وتحريم التمويل الخارجي من الدول الاستعمارية الكبرئ، واستخدام آليات المشاركة الكبرئ والربح والخسارة دون الاعتماد على الفائدة الثابتة لتحفيز الادخار والاستثمار.

والالتزام بعدالة توزيع الثروة القومية والناتج القومي علئ كل فئات وطبقات الشعب تحقيقًا لمبدأ أن الثروة القومية والخزينة العامة ملك للشعب كله، وأن الدولة أو الحاكم مجرد حارس لها، وترشيد الاستهلاك والإنفاق، واستخدام الأموال بالضوابط الإسلامية في النافع دون تغير ولا إسراف ولا سفه ولا تبذير، صونا للمال القومي ودفعه للتنمية الاقتصادية الشاملة للحاق بركب الدول القوية القادرة.

وتأسيسا على ما تقدم فإن الحرب يرى من الوسائل والسياسات الاقتصادية كخطوط رئيسية عامة ما يلي :

١ - الأخذ فوراً بسياسة الاعتماد على الذات في مجال الإنتاج والبلم بالضروريات في الحاجيات ثم الكماليات، ويتعين عدم إعطاء الموافقة لمشروعات تخرج عن نطاق الأولويات والتركيز بصفة خياصة على إنشاء

, تطوير مشروعات الإنتاج الغذائي والمساكن والملابس خاصة الشعبية و المنظة الخاصة والعامة في هذه المجالات، والاكتفاه ذاتيًا وتحرير الأنشطة الخاصة والعامة في هذه المجالات، والاكتفاه ذاتيًا وانتاجنا المحلي في كل مجال، وإنشاء قاعدة صناعية لإنتاج الألات " اللازمة للصناعة الغذائية وصناعة الملابس مع الاستفادة من المستويات المتقدمة لدى الدول الأخرى.

- ٢_ منع استيراد كل ما يمكن إنتاجه محليًا، وما ينتج عن استيراده إضرار بالصناعة المصرية وفرض اعلى نسبة من الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الترفيهية والكمالية، وإعفاء السلع الضرورية وعلى الأخص السلم التي تدخل في عمليات الإنتاج أو إعادة الإنتاج من جميع الضرائب والرسوم الجمركية.
- ٣_ اعتماد أسلوب المشروعات البحثية المتطورة التي تسدد إلى الجامعات ومراكز البحوث وتمولها المصانع ومؤسسات الإنتاج واستحداث أساليب ومجالات وأدوات إنتاج جديدة .
- ٤ ـ توجيه عناية كبري للصناعة التعدينية والبترولية لزيادة الاستفادة من ثرواتنا في هذا المجال، وترشيد استخدام البترول ومشتقاته بما يحفظ على الأمة هذه الثروة أكبر مدة ممكنة.

ترشيد الاستهلاك وتغيير أنماط السلوك،

ليس من المنطقي أن يعيش الفقير كالغني ولا الدول المتخلفة ذات الموارد للحدودة كنلك التي بلغت شأنًا كبيرًا في التقدم المادي وحظيت بموارد ضخمة، ولللك كانت مجاراة الغربيين في أساليب المعيشة والإسراف في الاستهلاك والتطلع إلى النرف دون مجاراتهم في البحث العلمي والتطبيق التقني والعمل الإنتاجي المتفن ضربًا من السفه والتخلف يجب أن نتنزه عنه .

- ١ _ الاقتصاد في الاستهلاك بصوره كافة، وربطه بالإنتاج، واتخاذ كافة الاساليب والإجراءات اللازمة لمنع الإسراف والتبلير والإنفاق الترفي والمظهري واستهلاك المحاكاة والتقليد ومظاهر المباهاة والرياء لدئ الدولة والأفراد على السواء.
- ٢ _ ضرورة إعلاء قيمة الإنتاج والحد من قيمة الاستهلاك المادي في ضمير الأفراد باستخدام وسائل التربية المختلفة، وتوضيح أن قيمة الإنسان ليست في الإشباع المادي المسرف، وإنما في الإشباع الروحي والفكري والمادي المُعتدل، وأن التقدم الوطني والاجتماعي إنما يحدثه مجتمع يربو إنتاجه على استهلاكه.
- ٣ ـ التزام الحكومة بسياسة متقشفة تضغط فيها الإنفاق الحكومي إلى اقصير حد وتستغني عن كل مظاهر الأبهة والإسراف، خاصة ما يتعلق بالحفلات والاستقبالات والمناسبات وغيرها من مظاهر المباهاة والنفاق على حساب المصلحة العامة ، وضرب المثل للشعب في التقشف، ويرى الحزب ضرورة الإعلان عن ميزانيات مؤسسات الدولة المختلفة بما نيها رئاسة الجمهورية، ولا يستثنى من ذلك إلا ما يخص الأمن القومي، وبيان عناصر الذمة المالية للقيادات والفئات العلياء والاستغناء عن الاستراحات ووسائل الترفيه المستفزة.
- ٤ _ منع استيراد الكماليات والمحرمات من السلع، وفرض رسوم عالية جداً على استهلاك الكماليات والأشياء الترفهية التي لا تؤدي خدمة نافعة .

■ ثانياً ،الزكــاة ،

الزكاة تشريع متعدد الجوانب ما بين روحي ونفسي واقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، وهي مع عظم آثارها النفسية والاجتماعية، فإن آثارها الاقتصادية أعظم وأخطر، ولذلك فهي تغير بحق من الأسس الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، تقوي ملكة المراقبة الذاتية للنفس، وتحمي الضمائر وتغرس فضيلة الصدق والأمانة لأنها تساعد على القضاء على مشكلات الاكتناز وتكدس الثروات وتدفع رؤوس الأموال إلى العمل والاستثمار، خشية أن تأكلها الزكاة، وبالتالي ويت يمغز على التنمية وإيجاد فرص للعمل ورفع مستوى المعيشة .

والزكاة ليست تفضلاً وإحسانًا إلى الفقراء وليس عملا - تطوعيًا . . اختياريًا -واكنها حق كامل للفقراء، لأنها فريضة لازمة، والدولة مكلفة بجمعها عن تجب عليهم وصرفها في مصارفها إلى المستحقين لها باعتبارها مسئولة عن كفالة المحتاجين عبه ورعايتهم إجتماعيًا وماديًا وبالتالي فهي تعد أول ضريبة نظامية في التاريخ تفرض بغواعد موضعية منضبطة ، ويتحملها الأغنياء لصالح الفقراء ومع أن الأصل أن به الزكاة تدفع نقدًا في مصارفها فلا يوجد مانع شرعي من إقامة مدارس ومستشفيات مجانية للفقراء، أو جمعيات تعاونية تسهل لهم وسائل العيش الكريم، أو مصانع ومؤمسات يرتزقون من إيرادها طالما كانوا مستحقين، كما لا يوجد ما يمنع من إنشاء بنك للزكاة تودع فيه حصيلتها أو جزء منها، لاستثماره يتم تمليك اسهمها للمحتاجين، فتولد دخلاً مستمراً، وتساهم في عملية التنبية، كما يجوز نقل الفائض منها من منطقة معينة إلى مناطق أخرى في حاجة إليها.

ولا ينبغي أن نستهين بحصيلة الزكاة - من الناحية المادية البحتة. ففي ضوء دراسة أعدت في سنة ١٩٧٩م لتقدير حصيلة الزكاة المتوقعة في مصر قدرت بمبلغ ٧٢٣مليون جنيه مصر، وهذا الرقم شديد التواضع للأسباب التالية ؛

- ١ بيانات الدرسة مبنية على ما تمت المحاسبة عليه ضريبيًا، ومعلوم أن التهرب الضريبي في مصر كبير للغاية ، ولذلك فالرقم الحقيقي يبلغ عدة أضعاف الرقم المذكور في ذلك التاريخ .
- ٢ _ أن الدخل القومي زاد زيادة كبيرة خلال الـ ٢٧ عامًا التي مرت منذ تاريخ تلك الدراسة وحتى بداية عام ٢٠٠٧م.
- ٣- أن معدل التضخم النقدي في مصدر خلال تلك الفترة بلغ حداً كبيراً. ٤ _ أنه ينبغى أن يضاف إلى مصادر الزكاة، زكاة الركاز وتبلغ ٢٠ ٪ من صافي دخل البترول والمعادن، وزكاة الزروع وتبلغ ٥ ٪ على الأقل من

صافي الناتج الزراعي القومي، وزكاة الحلي وتبلغ ٢,٥٪ ٪ من المكتنز من حلي النساء بانواعها، وزكاة المدخرات لا تخضع للمحاسبة الضربية.

فإذا اخلنا هذه الأمور بعين الاعتبار، فيمكن تقدير حصيلة الزكاة بعدة مليارات من الجنيهات سنويًا في مصر ، وهي حصيلة ضخمة مباركة كما نرئ.

وتسهم هذه الحصيلة في علاج مشكلة البطالة، بإنشاء مشروعات صغيرة تملك للماملين فيها من المحتاجين، بالإضافة إلى الإنفاق على النابغين من طلاب العلم، وصرف معونات شهرية للعاطلين عن العمل حتى تتوفر لهم فرص العمل، والإسهام في تزويج الشباب بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات المجانية ودور الرعاية الاجتماعية ، وكذلك إنشاء مراكز للتعليم والتدريب لتخريج عمال مهرة إلى غير ذلك من المؤسسات النافعة التي ترفع مستوى الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التلاحم الاجتماعي بين أفراد المجتمع، كما أنه يجوز أن ينفق من أموال الزكاة على الجيش والتسليح إن عجزة ميزانية الدولة عن الوفاء بذلك، وفي هذا ما يضيف بعدًا سياسيًا لفريضة الزكاة.

ولذلك يرى الحزب في مجال إقامة الركن الثالث من أركان الإسلام ما يلي :

- ١ _ ضرورة نشر الوعى الإسلامي بمكانة الزكاة في الإسلام وثوابها وفضلها وآثارها الفردية والاجتماعية واحكامها، بالإضافة إلى التعريف بحكم مانعها وجاحدها.
- ٢_ تكليف لجنة من علماء الشريعة المجتهدين بالإضافة لمجموعة من الاقتصاديين الخبراء لتحديد أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها في ضوء المعاملات المالية العصرية.
- ٣ ـ سن تشريع تضعه اللجنة السابقة بعد ضم مجموعة من القانونيين إليها في صورة قانون للزكاة يصدره مجلس الشعب.
- ٤ _ تكوين هيئة مستقلة تتولئ جمع الزكاة من كل مكلف بأدائها سواء كان فرد خاص أو بصفة عامة لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة، وتتولى صرفها في مصارفها الشرعية وتقدم ميزانيتها إلى مجلس الشعب وتخضع لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

، عيثانغا علاشلا، (نان ۽

تعتبر المشكلة الغذائية المصرية بما تمثله من تبعية واعتماد كامل على الخارج في من الغذاء، والذي ينتج من اتساع الفجوة بين احتياجاتنا وإنتاجنا المحلي التقص في الغذاء، والذي ينتج من اتساع الفجوة بين احتياجاتنا وإنتاجنا المحلي ما المعلى الخطر الأزمات الراهنة التي تواجمه المجتمع سسواء في أبعادها من الغذاء من اخطر الأزمات الراهنة التي تواجمه المجتمع سسواء في أبعادها الم الاجتماعية أو السياسية . الإتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

ويزيد من خطورة هذه المشكلة عدم الدخول في مواجهة جادة لها حتى الآن، ويرى الحرّب أن المواجهة الحسمة لهذه المشكلة تفتضي ما يلي :

- 1_ توعية المواطنين بأبعاد المشكلة وأخطارها عا يفتح المجال لمشاركة شعبية حقيقية في مواجهتها.
- ٢_ المواجهة الفنورية الحازمة لعوامل استنزاف الأراضي الزراعية للخاصة عمليات التجريف وصناعة الطوب، وتحريم البناء على الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة لأي سبب كان تحريمًا حاسمًا وعدم السماح بأي استثناء مهما كان ، ووقف النمو السرطاني لمدن الدلتا على الأراضي الزراعية ونقل المدن القريبة من الصحراء إليها لحماية الرقعة الزراعية أن تلتهمها المضاربة المستمرة على الأراضي المعدة للبناء.
- ٣_ إعادة الاهتمام بالصناعات الكبيرة، بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمحاصيل الضرورية والغذائية بوجه عام.
- ٤ ـ وزيادة معدلات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وتحرير الاستثمار الوطني الخاص في هذا المجال في أي قيود حكومية بيوقراطية، ودعمه وتشجيعه إلى أبعد الحدود وبكافة الوسائل العملية والعلمية.
- ٥- ترشيد استخدام المياه العذبة وتكثيف الإنتاج الزراعي باستخدام الأساليب العلمية الحديثة والعمل على توسيع الرقعة الزراعية بتوصيل المياه إلى جميع الأراضي الصالحة للزراعة.

- ٦ ـ وضع أولويات في مجالات الإنتاج الزراعي تبدأ بالحبوب الغذائة الأساسية مع استخدام السياسات التسعيرية والتسويقية المتوازنة مع هذا
- ٧ تحويل القرئ الزراعية إلى قرئ منتجة كما كانت في السابق، تكفي نفسها وتصدر إلى المدن ما يفيض عنها .
- ٨ تشجيع قيام تعاون وتكامل في مجال الإنتاج الغذائي بين الشعوب العربية والإسلامية للحدمن مخاطر التبعية للقوئ العالمية المتربصة بهذ الشعوب.

■ رابعاً ، مشكلة الديون الخارجية ؛

إن مشكلة الديون الخارجية من أخطر المشاكل التي تواجهها مصر بصفة خاصة حيث أن تفاقم هذه المشكلة ينتج عنه تعثر عملية التنمية الاقتصادية وإضعاف القدرة علئ الاستيراد وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معد التضخم وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج ومن ثم تزايد التبعية والسياسة والخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية . . . الخ .

ويرئ الحرب أن من أهم هذه المشكلات تدهور الإنتاج في كل الجوانب الاقتصادية ، كمَّا ونوعًا وخدمات وغياب التخطيط السليم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وعدم وجود سياسة استراتيجية تحكم وتنظم الاقتراض الخارجي في حدود الضرورات المستحكمة مما أدى إلى التدني الخطير في وضع مصر في النجارة الدولية، وتفاقم مشكلة السيولة الدولية لمصر، وضعف موقع مصر في المنظمات الدولية، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي بالفوائد الباهظة، بما تجره القروض من فوائد مركبة وتعالجه القروض وفوائدها بمزيد من القروض حتي يقع الاقتصاد رهينة للدائنين، بما يؤدي إلى تعرض مصر للاستغلال من قبل الدول الدائنة، وإلى التبعية الاقتصادية ثم التبعية السياسية، لأن المعهود علمًا وعملاً أن من لا يملك قوته و لا ينتج مقومات حياته الضرورية يستحيل عليه أن يملك قراره.

ويرى الحرب أن أهم الطرق الناجحة والناجعة تتمثل في مواجهة الشكلة من الداخل كما يلي :

، نظرًا لجسامة المخاطر التي تشكلها الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني والإدارة السياسية فإن الحزب يؤمن إيمانًا عميقًا بضرورة اتخاذ سياسة اقتصادية استراتيجية ثابتة بوقف التمويل والاقتراض الخارجي فوراً من الدول الراسمالية الغربية، والاعتماد على رأس المال الوطني بصفة أساسية ويرأس المال العربي والإسلامي عند الضررة القبصوي، والبدء في وضع خطة عاجلة لتحرير الاتتصاد الوطني والإدارة السياسية من الذلة والهوان والتبعية التي تفرضها تلك الديون على الاستقلال الوطني داخليًا وخارجيًا، وتحريم الاقتراض من الدول الكبرى ذات المصالح مستقبلاً ، إذ لا كرامة ولا إرادة ولا استقلال لشعب يمد يده دائمًا لاستخدام القروض من الدول الاستعمارية العالمية التي تستخدم تلك القروض إملاء شروطها ومصالحها وسياستها على الدول المستدينة ، وسيعمل الحزب بكل ما أوتي من قوة لتنفيذ هذه السياسة استراتيجيًا ومرحليًا.

٢_ إنشاء حساب خاص موحد للدين الأجنبي في البنك المركزي المصري، ودعوة المريين جميعًا في الداخل والخارج خاصة الأغنياء والقادرين واستثارة الحمية الوطنية والغيرة الدينية للمساهمة الشعبية في سداد هذه الديون بطريق التبرع التطوعي الاختياري، مع بذل الجهود التنطمية الحكومية لدعوة الأغنياء والموسرين على المساهمة بنسبة ولو ضنيلة من فائض أموالهم في سداد هذه الديون، وإنه لمن العار على الموسرين المصريين أن يكون من بينهم مليونيرات تبلغ إيداعاتهم في البنوك الأجنبية بالعملة الصعبة ما يفي بسداد جميع هذه · الديون فبوراً، ومن الواجب الوطني الحتمي أن تقوم الدولة باتخاذ ما يلزم لضمان تأمين عودة تلك الأموال الضخمة إلئ البلاد وحمايتها لصالح اصحابها، كي تساهم مساهمة فعالة في رفع مسيرة التنمية والتقدم في البلاد.

"- إن وضع خطة متوازنة للتنمية الاقتصادية تهتم بجميع قطاعات الاقتصاد، والأخذ بالإجراءات الاقتصادية التي سبق بيانها سوف يؤدي تدريجيا إلى زيادة السيولة وقدرة الدولة على سداد القروض وفوائدها والاعتماد على التفس في

- عمليات تمويل الخطة الاقتصادية والاستغناء التدريجي عن التحويل الخارجي.
- ٤ ــ التعبثة الرشيدة للمدخرات الضائعة نتيجة الاكتناز وتعاظم الفاقد نتيجة الطاقان العبه الرسيد من المسلم المسلم المستهلاك غير الرشيد حكوميًا وشعبيًا، وما يضيع نتيجة التصرف غير الرشيد في النقد الأجنبي ومتأخرات الضرائب ود يسيع ميه. المستحقة للدولة وتهريب رؤوس الأموال المحلية وانتقالها للخارج، والبطالة المقنعة في فروع الاقتصاد القومي، والضياع الناتج من التخصيص غير الأمثل للموارد الاستثمارية . . الخ .
- ٥ _ الحد من انسياب رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد لخفض مدفوعات خدرة عوائدها.
- ٦ _ محاولة زيادة حصيلة الصادرات ما أمكن لزيادة الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية.
- ٧- توجيه المؤسسات المالية في القطاعين العام والخياص، إلى توسيع نطاق الاستثمارات الصناعية التي تؤدي إلى الاكتفاء تدريجيًا بما تنتجه من حاجاتنا الضرورية، ويتعين إلزام هذه الموسسات باستشمار نسبة من أموالها العاملة ني مصر في المشروعات المهمة والضرورية إن هي تقاعست عن الدخول ني المشروعات بالقدر الذي يحقق الصالح العام.

خامساً : مشكلة البطالة :

إن مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تعانى منها مصر في الوقت الحاضر، ذلك لأنها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وأخلافية، فالبطالة إحدار للثروة القومية بشقيها ، الثروة البشرية ، والموارد الطبيعية الأمر الذي يؤدي إلى التخلف عن الدول الاخرى في مضمار التقدم والتنمية بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج عن الاستهلاك، وبالتالي تضطر الدولة إلى الاستيراد من الخارج عما يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات وفي المؤازنة العامة، الأمر الذي قد يعالج بالاستدانة من الدول والبنوك ومن الموسسات المالية الدولية، بما تجره القروض من آثار اقتصادية وسياسية رهيبة .

ناهيك عن أن البطالة تؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد ومستوى لمحة والتعليم والثقافة بالإضافة إلئ التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي وتشرد الأيناء والأحداث.

ومن أبلغ الأضرار التي تترتب على مشكلة البطالة هو ذلك الشعور النفسي الذي يصيب العاطل بالظلم الاجتماعي، وبانعدام العدالة، وتكافؤ الفرص، مما يثير الإحباط والأحقاد والغضب والكراهية وانعذام الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع، خصوصًا وأن هنالك فئات تعيش حياة شديدة البذخ والترف، وتسلك ملوكًا شديد الاستفزاز لمشاعر الفقراء، والعاطلين.

ومما لا ريب فيه أن هذه المشاعر تدفع بأصبحنابها إلى المسلك الانتقامي العدواني الذي أثمر كثيراً من الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي لم يكن لمجتمعنا سابق عهد بها كما أنها سبب من أسباب السلبية والإدمان.

وهكذا فإن هذه المشكلة أشبه ما تكون بقنبلة موقوتة تهدد السلام الاجتماعي ني الداخل، كما تهدد الاستقلال السياسي والاقتصادي.

وهذا كله يؤيد وجهة النظر التي تؤكد أن الحياة كل لا بتجزأ في الحقيقة والواقع، وإن جاز أن تتجزأ في الدراسات النظرية، وأن لكل مشكلة تأثيرها على جوانب الحياة كلها، وأنه من العسير أن تحل مشكلة مع إهمال الأخريات، أو أن تحل مشكلة بإجراء واحد منفرد، ولكي نسير في طريق الإصلاح فلابد من السعي لحل جميع المشكلات وباستخدام كل الوسائل في نفس الوقت، فالإنسان وحِدَّةٌ واحدة.

وتوضيحًا لحجم المشكلة فإننا نمرض الأرقام التبالية الستخرجة من إحصاءات منة ١٩٨٦ :

جملة عدد السكان ٤٨, ٢ مليون نسمة . جملة عوامية الإنتاج البشرية ١٣,٧ مليون نسمة.

اليطالة السافرة ٧ و ١ مليون نسمة .

عمالة الأطفال (دون سن العمل) ٥ , ١ مليون نسمة .

مدخلات الإنتاج البشرية الحقيقية = ١,٥ + ١,٧) - (١,٥ + ١,٥ = ٥,٠ ا مليون بسمه وروا المحقيقية فإن التبيجة تكون ٢٥,٥ مليون نسمة اي بنسبة المجتمع المصري فقط هو المنتج الحقيقي.

وإذا اخذنا في الاعتبار سوء استخدام جزء من قوة العمل بوضع التخصصات؛ ر. المختلفة في أماكن غير مناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخدمي والوظيفي، فإنه يتضح أن عنصر العمل يتسم لسبد الحاجات الاجتمامية الأساسية لغالبية الشعب، أي أن السلع والخدمات المنتجة موجهة لسدحاجان وإشباع رغبات لشرائح اجتماعية بعينها أو السوق العالمي أي بمضاعفة مشاكل المجتمع وأثقاله بالديون الخارجية وربطه بإطار التبعية وما يحيط بذلك من أخطار

والحزب يرى لحل هذه المشكلة والخروج من هذه الأزمة السير في خطوط متوازية تتمثل فيما يلى :

ا _ تغيير الأفكار والقيم بوسائل التربية الخلتفة للوصول إلى ،

- ١ _ تغيير النظرة الاجتماعية المتدنية إلى التعليم الفني والعمل اليدوي، ورفع قيمتها وقيمة من يمارس العمل اليدوي باعتباره مهنة معظم الأنبياء، وباعتباره عبادة تقرب إلى الله، وعملاً شريفًا بحتاجه المجتمع .
- ٢ _ حشد الشعب خلف المشروع الوطني للنهضة والإصلاح مع توفير مقومات نجاحه العلمية والعملية والمعنوية وعلئ رأسها الصدق والإخلاص والقدوة.
- ٣ .. استثارة المشاعر الدينية للتغير من البطالة الاختيارية باعتبار اليد العاطلة مذمومة، والحض على العمل باعتباره حقًا وواجبًا وقيمة، وأنه ما أكل أحد خيراً من أنْ يأكل من عمل يده، وإعلاء قيمة إتقان العمل بل إحسانه فإنه بما يحبه الله تبارك وتعالى .

الإسلوب العلمي في التخطيط والتعليم والتدريب لإيجاد فرص عمل النباع الإسلوب المدريب الإيجاد فرص عمل وفتح أسواق للعمالة المسرية، وفي هذا الجال يرى حزبنا ضرورة ما يلي ،

معاسة اقتصادية ثابتة وواضحة تنطوي على تشجيع رؤوس الأموال الموال على تشجيع رؤوس الأموال وصى المحرية المهاجرة وكذلك رؤوس الأموال العربية على الاستشمار في مصر المحرية المهاجرة وضع ضمانات تشريعية مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تحرم الاعتداء ور النشاط. على الملكية الفردية ما دامت خلال المصدر والنشاط.

ر. فتح أسواق العمل والخبرة المصرية في البلاد العربية في إطار اتفاقات للتعاون ب. فتح أسواق العمل والخبرة المصرية في البلاد العربية في إطار اتفاقات للتعاون الانتصادي وإنشاء السوق العربية الموحدة، أو على الأقل في إطار اتفاقات لتبادل العمالة والخبرات، وكذلك فتح أسواق للعمل المصري في البلاد الإفريقية مع ضمان حقوق العاملين المصريين.

٢. إعانة تأهيل الموظفين العاطلين (البطالة المقنعة) على أعمال منتجة مطلوبة وتوزيعهم على مشروعات جديدة.

٤_ تاهيل المجندين الذين لا يتقنون عملاً، على أعمال وحرف نافعة، في فترة تجنيدهم، وكذلك خفض أعداد قوات الأمن المركزي (فالعدل أساس الملك) وتأهيل الباقين وتوظيفهم في مشروعات التنمية.

٥ - ربط التعليم باحتياجات تنمية البيئة المحلية، وتقنية التعليم العام بمعنى إضافة التدريب على اكتساب مهارات حرفية بحيث يصبح خريج كل مرحلة تعليمية بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية النظرية قادراً على امتهان مهنة معينة.

٦- إعطاء أولوية للمشروعات كثيفة العمالة على المشروعات كثيفة رأس المال.

٧ ـ تشجيع المبادرة الفردية والجهد الأهلي في المشروعات الصغيرة ودعمها من اللولة، فهي أساس التحول الصناعي الحقيقي.

 ١٥- ١٥م الخبرة المصرية وبعث الثقة فيها: تدريبًا وتشغيلاً عن طريق استبدال أملوب تسليم المفتح في إنشاء المشروعات بأسلوب فك الحزمة التكنولوجية على اطراف متعددة (أي عدم إسناد معظمها إلى جهات وطنية، وقصر ما يسند إلىٰ الأجانب علىٰ ما لا يمكننا تنفيذه).

٣- تغيير السلوك الاجتماعي ليصبح الجتمع المسري مجتمعاً متكافلاً متعاونًا، وفي هذا الجال يرى الحزب ما يلي ،

- ١ ضرورة استخدام جزء من حصيلة الزكاة في إنهاء مشروعات منتجة صغيرة يتملكها ويعمل بها مستحقوا الزكاة .
- ٢ _ مد مظلة للضمان الاجتماعي ودعم موارده المالية من خصم نسبة ضئيلة من دخول العاملين بالدولة بالإضافة إلى التبرعات والهبات وحصة من ميزانية الدولة، لرعاية العاطلين وصرف رواتب اجتماعية شهرية لمن يثبت أنهم عاجزون حقًا عن الحصول على عمل حتى تتوفر لهم فرص
- ٣- إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية تؤسس في المدن الجديدة وفي المناطن البكر بعيلاً عن المدن المزدحمة.
- ٤ وضع خطة خمسية تلتزم الدولة خيلالها بالقضاء على ظاهرة (عمل الأطفال) لإتاحة الفرصة للكبار للعمل، ولرفع مستوى الأطفال الصعى والعلمي والتدريبي وحتى يعيشوا حياتهم الطبيعية .

الصناعات الصفيرة والمذية ،

تعتبر الصناعات الصغيرة والمغذية بالنسبة للصناعات الكبيرة بمثابة الاساس من البناء، فمن سنن الحياة أن يبدأ كل شيء صغيراً يُنم ينمو يتطور حتى يبلغ مرحلة الكمال، ومن ثم كان لابد للدولة وهي تقتحم ميذان التصنيع أن تعني عناية فائقة بالصناعات الصغيرة والمغذية .

ولقد بدأت مصر الاهتمام بالتصنيع منذ زمن بعيد إلا أنه سرعان ما أُهمل، ثم عادت للاهتمام به مرة أخرئ في ستينيات القرن الماضي، إلا أن سياسة التصبيع في هذا الوقت عابها أمران :

الأول : أن الاحتمام به كان على حساب الزراعة وهي النشاط الاساسي والحيوي للمصريين منذ فجر التاريخ. والثاني ، كان منصباً على الصناعات الكبيرة والثقيلة دون بناء قاعدة واسعة من الصناعات الصغيرة والمغذية، الأمر الذي أورثنا التبعية للدول التي أقامت لنا من الصناعات، وجعلت النشاط الصناعي في مصر خاضعًا للتقلبات السياسية.

بالإضافة إلى أن الصناعات الثقيلة بطبيعتها لا تحتاج عمالة كثيرة، الأمر الذي على بطالة مقنعة ضخمة خصوصًا مع إصرار الدولة على تملك وسائل الإنتاج، رتهميش دور القطاع الخاص، عا تسبب في كبوة النهضة الصناعية الحديثة في

ولقد تنبهت كثير من الدول إلى أهمية الصناعات الصغيرة والمُفَدُية في إقامة صبرح صناعي ضخم فأولتها كل الامتمام، وهجعتها بكل الوسائل، ويكل الأسف فإننا نرى منتجات كثير من الدول التي كانت دون مصر حضارة وعراقة مثل تايون، وهونج كونج، وكوريا، والصين الشعبية، وتايلاند، وماليزيا، وسنضافورة.. بل وإندونيسيا.. ناهيك عن اليابان تفزو جميع اسواق المالم، بل إن دولة كأمريكا تبلغ منتجاتها الصناعية الصفيرة والمفدية نحو ٥٠ ٪ من إنتاجها الصناعي جملة.

ولا ريب أن الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمغذية يسهم في تطوير المجتمع للصري من الناحية (التقنية)؛ كما أنه يوجد فرص عمل كثيرة للمواطنين ويساعد علىٰ رفع مستوىٰ معيشتهم . ﴿

بالإضافة إلى إسهامه في القضاء على البطال ونتائجها، وتوفيره للعملات الصعبة التي كنا نستورد بها هذه المنتجات وتلك التي نجنيها من تصديرنا للفائض من متجاتنا الصناعية .

بالإضافة إلى العمل على تخفيض أسعار السلع الصناعية.

وسيعمل الحزب في نفس الوقت على إقامة صناعات كبيرة مستقرة وتحرير النشاط الصناعي من التبعية والحاجة للدول الأخرى سواء في المعدات أو في قطع الغيار أو في الخبرات أو في الصيانة. "

ويرى الحزب اتباع السياسة التالية في هذا المجال :

- ١ ـ الاعتماد على خطة التصنيع كثيفة العمالة وعلى أسلوب فك
 ١ الحزمة وليس تسليم المفتاح ،
- ٢ ـ تشجيع الصناعات الصغيرة والمغذية ودعم الجهد الأهلي بتوفير
 أمكن الصناعات في المجتمعات الجديدة .
- ٣- إنشاء هيئة لدعم الصناعات الصغيرة ووضع سياسة لها وتحديد أهم
 هذ الصناعات كدليل يسترشد به الراغبون في دخول هذا الميدان.
- ٤ تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة إما بنظام المشاركة
 أو المرابحة والتقسيط على مدد مناسبة وإعطاء فترة سماح.
- استخدام من حصيلة الزكاة والصناديق الاجتماعية في إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها.
- ٦- إيجاد نظام لتسويق منتجات الصناعات الصغيرة داخلياً وتيسير
 إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والإفريقية والخارجية.
- ٧ دعم فكرة وأسلوب الهندسة والوسطية بالمشروعات الصناعية
 الكبرئ لدعم هذه الصناعات وتطويرها وإستهلاك منتجاتها.
- ٩ دعم هيئة الرقابة على الجودة وإلزام المنتجين بضبط الجودة والالتزام بالمواصفات الفنية العالمية.
 - ١ تشجيع الأموال المصرية والعربية على الاستثمار في هذا المجال.
- ١١ ـ ربط سياسة التعليم والتدريب على تخريج أكفاء في مجال الصناعات والحرف.
- ١٢ _ ربط سياسة البحث العلمي بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره.
- ١٣ _ تشجيع الابتكارات والاختراعات في هذا المجال لدفعه وتنميته.

المناعة:

الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي أسهمت في تطوير حياة الإنسان وصنع حضارته ورفع مستوى معيشته واستيعاب طاقته العاملة، فهي التي طورت وصى الماليب الزراعة وآلاتها، ووسائل النقل والمواصلات والاتصلات، ومكنت الإنهان من استخراج كنوز البر والبحر والاستفادة من مصادر الطاقة، وفي المقابل اع الله على صنع وسائل التدمير وأسلحة الفناء والهلاك، وحتى غدت الصناعة العانه على صنع وسائل التدمير وأسلحة الفناء والهلاك، عنوانًا على التقدم المادي والحضاري، وعلى القوة العسكرية، وبالتالي على المكانة الساسة والاقتصادية التي تحتلها الدولة بين دول العالم.

ولقد تاخرت مصر كثيراً عن اللحاق بركب التقدم الصناعي رغم المحاولات البكرة والفرص التي أتيحت لها رغم إمكانياتها المناسبة، كل ذلك نتيجة لسياسات داخلية خاطئة، أو مؤامرات خارجية حاقدة.

والآن لم يعد بوسع مصر أن تتخلف في هذا المجال أكثر مما حدث، نظرًا للأثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة المترتبة على ذلك، ومن ثم كان لابد من أن يتضمن المشروع الوطني العام للإصلاح خطة كاملة للنهضة الصناعية، تعمل على توفير المناخ المناسب للاستثمار الصناعي، وتحديد أولويات المشروعات الصناعية، والبدء بالصناعات الصغيرة والمغذية التي تخدم الصناعات الكبيرة والثقيلة، وتوفير الكفاءات وتدريب الصنّاع ليصبحوا مهرة.

وفي مسجمال النهموض بالصناعمة يرى الحنزب ضرورة الالتنزام بما يلي بالإضافة إلى ما ذكر تحت عنوان الصناعات الصغيرة والمغذية:

- ١ _ ضرورة توفير الحماية الوطنية للصناعات المصرية بعدم السماح باستيراد ما يحكن تصنيعه ، حتى تستطيع القيام والمنافسة .
 - ٢ أهمية الالتزام بسياسة التدرج في التحول لنظام السوق الحر -
 - ٣- تلبير الخامات والمواد الأولية بأسعار مناسبة وجودة قياسية .

- ٤ ـ وطنية الخصخصة ، بمعنى بيع المشروعات الصناعية التابعة للقطاع العام إلى أفراد أو شركات أو جمعيات مصرية أو عربية وعدم السماح بالبيع للأجانب.
- الاعتماد على الذات في إنشاء المصانع من خلال طرح المناقصات
 للتصميم المحلي بأعلى نسبة ممكنة، وعدم اللجوء للجهات
 الأجنبية إلا في حالة عدم وجود الإمكانيات المصرية القادرة
 وينبغي أن بتم في أضيق النطاق.
- ٦ العمل على تصنيع قطع الغيار، ورفع نسبة المكون المصري في الصناعة تدريجيًا.
- ٧ التركيز على عامل الجودة كهدف تطوير الصناعة بفروعها المختلفة بحيث تصل إلى الجودة العالمية خلال خطة خمسية.
- ٨- العمل على تشغيل المصانع الحربية بطاقاتها الكاملة، وإعادة تصنيع المحرك المصرى واستخدامه.
- ٩ ـ مراجعة الصناعات التي لم تلتزم بخطة المشاركة الوطنية، والتي تعتمد فقط على التجميع من أجل دفعها للتصنيع بجانب التجميع.
- ١٠ اشتراط تضمن العقود الصناعية مع الأجانب نصًا يقرر حقنا في المعرفة الكاملة.
- ١١ مراعاة ترشيد الطاقة من خلال إنتاج معدات ذات كفاءة عالية
 من المحركات الكهربية .
- ١٢ التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني، وتكثيف الدورات التدريبية للعاملين لرفع مستواهم المهني
- ١٣ تشجيع الابتكارات والاختراعات عن طريق الحوافز وحفظ حقوق براءات الاختراع، وتطبيق هذه الابتكارات في مجال التنفيذ.

- ١٤ _ ربط البحث العلمي بتطوير الإنتاج الصناعي، بإيجاد علاقة مباشرة بين الجامعات ومراكز البحوث والمصانع.
- ١٥ _ وضع سياسة اقتصادية ثابتة ومستقرة ومشجعة على الاستثمار في مُجال الصناعة لتعود رؤوس الأموال المصرية المهاجرة وكذلك لتجذب رؤوس الأموال العربية إلى مصر.
- ١٦ _ وضع دليل يتضمن أولويات المشروعات الصناعية المطلوبة في مصر مقرونًا بدراسة جدوي لها.
- ١٧ _ إحياء الهيئة العربية للتصنيع بين الحكومات العربية للقيام بالصناعات الضرورية للعالم العربي والتي لايقبل عليها الأفراد، ضمن إطار السوق العربية المشتركة.
- 1/ _ العمل على فتح أسراق للمتنجات الصناعية المصرية في العالم العربي والإسلامي ودول العالم الثالث، وتشجيع التصدير إليها.
- ١٩ _ القضاء على البيروقراطية الإدارية ابتداءً من الترخيص بإنشاء المشروع وحتى تصدير متنجاته.
- ٢٠ ـ إنشاء مجلس تخطيط عربي لوضع السياسات العامة لكافة قطاعات الصناعة لاستثمار الثروات الطبيعية وكذا إمكانيات الدول البشرية وخيراتها في التصنيع والتدريب.

الطاقية

الطاقة هي القرة المحركة لسائر الأنشطة، وتعدِ مصادر الطاقة في مصر محدودة حتى الآن، فأهم مصادرها هي البترول والغاز الطبيعي، وكذلك استخدام المساقط المائية لتوليد الكهرباء، وقدتم استغلال معظم المساقط المائية باستثناء مشروع منخفض القطارة، أما البترول والغاز الطبيعي فهما مصدران احتياطيهما محدود زمنيًا ولا يزيد عن ١٥ ـ ٢٠ سنة، ويوجد في مصر يورانيوم كوقود نووي، إلا أن اقتصادياته لم تحدد بعد، و وكذلك توجد بعض ترسيبات الفحم ولكتها غير اقتصادية.

وتظرا لازدياد عند السكان وما ينبغي أن يقابله من تطوير المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة، وجب أن نعمل على حل مشكلة الطاقة المتمثلة في الآتي :

- ١ _ وجود وزارتين تعملان في مجال الطاقة (وزارة الكهرباء، ووزارة البترول) لا يوجد تنسيق كاف بين سياستهما، رغم أن الأولئ المستهلك الرئيسي لإنتاج الوزارة الثانية .
- ٧ _ عدم وجود كفاءات فنية هندسية في جميع مجالات الطاقة من تصميم وإشراف على تنفيذ مشروعات الطاقة إلى تصنيع المعدات والآلات والمهمات المطلوبة وصيانتها إلى تنفيذ المشروعات.
- ٣- احتكار الشركات الأجنية مشروعات البحث والتنقيب والإنتاج، وكذلك توريد المحطات اللازمة لشوليد الكهرباء، الأمر الذي أدي لتحكمها في مجال إنتاج الطاقة في مصر.
- ٤ _ اتجاه الوزارتين إلى إسناد مشروعاتها للشركات الأجنبية (تسليم مفتاح) الأمر الذي ترتب عليه كثرة استخدام القروض بالعملات الصعبة في تمويل مشروعات توليد ونقل الطاقة وبصفة خاصة الطاقة الكهربية.
 - ٥ ـ الإسراف في استخدام الطاقة وعدم جدية خطط ترشيد استخدامها.
- ٦ ـ التأخر في اتخاذ قرار إنشاء محطات توليد الكهرباء النووية رغم ضرورة الاتجاه للطاقة النورية من الناحية الاقتصادية .
- ٧- تلوث البيئة الذي تحدثه منحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالمازوت وخصوصًا تلك التي أنشئت في المدن مثل محطة شبرًا الخيمة، وكذلك تلوث شواطئ البحار الذي تحدثه شركات البترول بما يؤثر على الثروة السمكة.
- ٨- احتكار الشركات الأجنبية عمليات البحث عن البترول والغاز الطبيعي واستخراجهما أدئ إلى عدم تراكم خبرة مصرية كافية لكي تحل محلها.

 عقد اتفاقيات تتضمن شروطًا مجحفة بحقوق مصر في ثروتها الطبيعية من البترول والغاز الطبيعي نتيجة لاحتكار الشركات الأجنبية لثكنولوجيا التنقيب والاستخراج .

ويرى الحزب أنه لابد من السير في محاور ثلاثة للخبروج من منشكلة الطاقية:

الحور الأول: ويتمثل في ترشيد استخدام الطاقة الموجودة عن طريق خفض الاستخدام الاستهلاكي، وتوجيه الفائض إلى المشروعات الإنتاجية .

المعور الثاني : ويتمثل في العمل على امتلاك الخبرة اللازمة والوسائل الضرورية للاعتماد على الذات في مجال البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، واستخراجهما، وكذلك التدقيق في بنود الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية _ عند الحاجة إلى ذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن لمصر، على ألا يفوض شخص واحد في إبرامها، وإنما يوكل ذلك إلى هيئة من الفنيين والاقتصاديين والقانونيينء

المحور الثالث : ويتمثل في البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، وفي سبيل تحقيق ذلك يرئ الحزب ما يلي:

- ١ _ ضرورة دمج وزراتي الكهرباء والبترول في وزارة واحدة .
- ٢_ حظر استخدام بيوت خبرة أجنبية إلا من خلال بيوت خبرة مصرية .
- ٣- الاهتمام بأقسام البترول والتعدين والجيولوجيا تدريساً وتدريباً وبحثًا علميًا، وكذلك الاهتمام بالبعثات العلمية للخارج والمهمات التدريبية بقصد تكوين كفاءات فنية عالية.
- ٤ _ الإسراع بإنشاء محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء مع العمل على توفير الكفاءات الفنية العالية.
- ٥ الاهتمام بموضوع تلوث البيئة وعمل الدراسات اللازمة قبل إنشاء محطات التوليد، وإشراك الهيئات الأهلية والشعبية قبل اتخاذ قرارات الإنشاء واختيار المواقع.

- ٦ دراسة تجربة دول العالم الثالث مثل الهند وكوريا والصين في كسر الاحتكارات الاجنبية في مجال توليد ونقل الطاقة الكهربية بغرض الاستفادة منها.
- ٧_ التركيز على دراسة الاستفادة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في مصر وكذلك الطاقة الناتجة عن دراسة البيوجاز (المستخدم فيها النفايات والمخلفات).
- ٨ ـ رفع أسعار الطاقة تدريجًا ولاسيما على المستخدمة في الاستهلاك المزلى مع مراعاة مستوى الدخول.
- ٩ الدعوة من خلال مؤسسات التأثير إلى أهمية الاقتصاد في استخدام الطاقة، والتزام المسئولين بذلك، وتخفيض ساعات البث التليفزيوني وترشيده.
- ١٠ ـ التعاون مع الدول العربية في مجالات الطاقة بكل أنواعها ويكل خطوات إنتاجها وتبادل الخبرات، كل ذلك في إطار السوق العربية المشتركة.

■ سابعاً ؛ التنمية التكنوثوجية في مصر وتكاملها مع الدول العربية والإسلامية:

يعمد التبخلف التكنولوجي من أهم العواثق التي تعوق عمليات التنمية الاقتصادية في مصر، ومن أبرز مظاهر هذا التخلف هو عدم القدرة على تطوير واستنباط تكنولوجيا ملائمة للظروف المحلية الاقتصادية والاجتماعية مع الاعتماد المطلق على استيراد التكنولوجيات الغربية، بصرف النظر عما يناسبنا منها وما لا يناسبنا، الأمر الذي يستنزف قدراً كبيراً من الموارد.

ومن المعروف أن مصر بصفة خاصة لديها إمكانيات بشرية ضخمة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية الأمر الذي يجعل تحقيق التنمية التكنولوجية في مصر نموذجًا رائدًا لدول العالم العربي والإسلامي فضلاً عن إمكانية نقل التكنولوجيا في بعض القطاعات التي تقدمت فيها مصر إلى دول القارة الإفريقية .

ومما يدعم هذه التنمية التكنولوجية في مصر تبني سياسة التكامل التكنولوجي بين الدول العربية والإسلامية والتي تمتلك أكبر تصيب من الثروات الظبيعية والحيوانية والنباتية ويستهدف هذا التكامل الإسهام في دفع التنمية التكنولوجية في مصر.

ويمرص المرب على اتخاذ كافة الوسائل التي تستهدف لمحيق التنمية التكنولوجية وتكاملها مع الدول العربية والإسلامية، وسوف يعمل الحزب على تحقيق ما يأتى :

- . ١- تشجيع إنشاء مؤسسات تنمية الابتكارات المحلية لتحقيق التنمية الذاتية من خلال تمويل ودعم الأفكار والاختراعات حتى تصل إلى مرحلة التنفيذ فضلاً عن الاهتمام بما هو قائم منها.
- ٧ ـ إنشاء مركز معلومات تكنولوجي في مصر يوثق كل ما هو قائم فعلاً من صناعات حتى يتسنى معرفة إمكانياتنا التكنولوجية الحقيقية ونعرف ماذا عندنا وماذا نريد، ونعطي الأولوية في التبادل التكنولوجي بين الدول العربية والإسلامية.
- ٣_ إنشاء شركات تطوير وتصنيع الأجهز العلمية وأجهزة الحاسبات في مصر لاحتياجات السوق المحلية ثم التصدير.
- . ٤- تسهيل عملية الانتقال بين الدول العربية والإسلامية وإعطاء الأولوية في التبادل التكنولوجي مع هذه الدول.
- ٥_ توحيد المواصفات القياسية لكل المنتجات في مصر تمهيدًا لتوحيدها بين الدول العربية والإسلامية .
- ٦_ إعادة بناء مفاهيم التعليم بما يساعد على تنمية الملكات والمهارات العلمية للنشء والتدريب على التعامل مع مواردنا وبيئتنا، حتى يمكن بناء قاعدة تكنولوجية متجانسة للمجتمع.
- ٧ ـ حظر استيراد خبرات أجببية في حالة وجود بديل محلي وإشراف بيوت الخبرة المحلية في كافة المشروعات التي تسند إلى بيوت خبرة أجنبية .
- ٨- استعادة العقول المصرية المهاجرة إلى الدول الغربية بكافئة الوسائل المكنة أو على الأقل الاستفادة منها في دعم خطة التنمية التكنولوجية في مصر .. .

- ٩_ دعم الصناعات الصغيرة من حيث التمويل والتدريب لتطوير التكنولوجيا المحلية الملائمة للاحتياجات الخاصة بالمجتمع.
- ١٠ التركيز على أهمية قيمة العمل وجودة الإنتاج والإتقان كقيمة إسلامية . . (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنده .

■ ثامناً ، قطاع النقل والمواصلات ،

لاشك أن قطاع النقل من القطاعات المهمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، واثره واضح على العلاقة التجارية والدولية، والتقريب بين العرب ني الاتصال والتجارة والسياحة في قضية التنمية الإقليمية المتوازنة وفي المشكلة السكانية.

وتتناول أهم القضايا التي تخص هذا القطاع فيما يلي :

١ ـ قطاع النقل والبعد الدولي :

البعد الدولي لقطاع النقل المتمثل في النقل البحري والنقل الجوي ذو أمية بالغة، ويرئ الحزب ضرورة تنظيم دوره في نقل تجارة مصر الخارجية، وتأمين أكبر حصة ممكنة من حركة الطيران الجوي على وسائل وطنية، وأثر ذلك كله على ميزان المدفوعات المصري.

ثانياً وقطاع التقل والبعد العربي :

في هذا المجال تتبلور أهمية دور قطاع النقل باعتباره أداة لتحقيق التواصل ما بين المشرق والمغرب العربي من جهة ، وما بين الشمال وجنوب الوادي من ناحية أخرى، وضرورة مدجسور النقل (عبارات) عبر البحر الأحمر للتخفيف من الآثار الاستراتيجية لزرع الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي.

ثالثًا ؛ قطاع النقل والبعد الوطني ؛

١ - القطاع والشكلة السكاتية :

إن اختلال توزيع القوى البشرية على الخريطة الاقتصادية لمصر والتركبز الشديد لهذه القوئ في دلتا وادي النيل يقتضي البحث في سبل تحقيق توزيع انفل

لهاه القوى البشرية، ومن ثم تحويل هذه الموارد البشرية إلى قوة دافعة للتنمية ويمكن لهاه القوى الماء الات أن سياه منفسط على الماء الما لها المحرف والاتصالات أن يساهم في حل تلك المشكلة بإعطاء الأولوية لتشييد النقل والاتماء الاولوية لتشييد المال شبكية للنقل والاتصالات التي تحقق الربط المنشود بين المناطق النائية ذات وملات شبكية للنقل والاتصالات التي تحقق الربط المنشود بين المناطق النائية ذات ومه الاقتصادية الواعدة (الوادي الجديد - سيوه - الساحل الشمالي - سيناه - الإمكانات الاقتصادية الواعدة (الوادي الجديد - سيوه - الساحل الشمالي - سيناه - الإمكانات الاعتمالية المام الم الم البحر الاحمر · · · إلخ) . . ومناطق الاكتظاظ السكاني الحالية في وادي النيل . البحر الاحمر · · · إلخ

١٤ القطاع والتنمية الإقليمية المتوازئة

أن يكون له بهياكله الأساسية (طرق_ سكك حديدية . . إلخ) دورًا موازيًا في لمقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم الاقتصادية لمصر للقضاء على الفروق الحضارية فيما ينها وتوفير الظروف الموضوعية لتقليل المسافات الاقتصادية وجذب الاستثمارات والربط بين مصادر الخامات ومناطق الإنتاج وأسواق الاستهلاك بما يعمل على توطيد الأنشطة الاقتصادية سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو السياحة.

٣_ قضية تشوه هيكل توزيع النقليات على المستوى القومي :

مازال أكثر من ٨٠٪ من نقليات البضائع بالسيارات، بليه السكك الحديدية، ثم النقل النهري في تناسب عكسي مع التكلفة الاقتصادية لكل من هذه الوسائل، لذلك يرئ الحزب وجوب اتخاذ خطوات حاسمة نحو تيسير سبل نقل البضائع بواسطة السكك الحديدية، وتدعيم أسطول ومؤسسات النقل النهري ورفع مشاركتها في النقليات، وخاصة في النوعيات المناسبة لهذا النوع من النقل وذلك بما يلي :

١- تنفيذ برنامج مدروس لتطهير الجاري الملاحية على المقاطع المختلفة لنهر النيل والقنوات الملاحية . ﴿

٧- تدعيم كوادر مؤسسات النقل النهري وخاصة عند الإدارة العليا ـ

- ٣- تشجيع دور القطاع الخاص في تكوين شركات خاصة للنقل النهري للبضائع وأن مواصفات تحددها الدولة.
 - أ- تدعيم تجهيزات الشحن والتفريغ على المواني النهرية القائمة على الطرق الملاحية .
 - مطوير محور دميًاط على نهر النيل لتنشيط حركة الشحن في ميناء دمياط.

٦_ توجيه العناية الكافية نحو انتظام مواعيد وجداول الخدمة على الخطوط العاملة بما يرفع درجة الثقة والاعتمادية على هذه الوسيلة منخفضة التكاليف.

رابعاً ، مشاكل السكك الحديدية ،

نظرًا الهمية هذا القطاع من قطاعات النقل لكبر حجم المتعاملين معه، ولدوره البارز في خدمة قضايا التنمية والإسكان، وحفظًا لأرواح المتعاملين معه فإن حزب الإصلاح يرى وجوب الإصلاحات الآتية:

- ١ _ إعادة جدولة القطارات بما يسمح بإفساح الوقت أمام عمليات الصيانة.
 - ٢ ـ إنشاء الوصلات الناقصة (قنا ـ فوسفات ـ أبو طرطور).
- ٣ توجيه الاستثمارات المتاحة نحو النوعيات المطلوبة من العربات والمعدات.
 - ٤ تحسين نظم الإشارات وصيانة السكة لرفع اعتبارات الأمان.
- ٥ فصل وظيفة إنشاء الخطوط الجديدة عن تشغيل الخطوط القائمة، وعهد هذه الوظيفة لشركة متخصصة تتراكم لديها الخبرة وتقوم بتسويق خبراتها في الدول المجاورة بينما تركز هيئة السكك الحديدية علئ أمور كفاءة التشغيل وتحسين مؤشرات الخدمة الحالية.

خامسًا، مشكلة غياب التنسيق بين الجهات ذات الاختصاص:

يرئ حزب الإصلاح ضرورة التنسيق بين الجهات المتصلة بخدمة قطاع النقل في النشاطات ذات العلاقة مثل:

- * وزارة التعمير والحكم المحلي (المحافظات) في حالة النقل البري والبحري.
 - وزارة التموين والصناعة والزراعة في أحوال نقل السلع الاستراتيجية.
 - وزارة الري فيما يتعلق بالنقل النهري والمجاري المائية .

المبحث الرابع

السياسة الضارجيسة

الأسس الاستراتيجية للسياسة المصرية الخارجية ،

إن دور مصر العالمي قديم قدم وجودها ذاته، وقد حظيت السياسة المصرية الخارجية بالاهتمام الدائم من قبل العالم أجمع، وذلك لمكانة مصر العربية والإسلامية وموقعها الاستراتيجي المتميز، وتاريخها العريق.

وهذه العوامل نفسها هي التي يجب أن تحدد الاستراتيجية المصرية ومواقفها الرحلية للسياسة الخارجية ، فمصر لا تستطيع أن تبنئ سياستها الخارجية في معزل . عن ارتباطها العضوي بالأمة ولا عن انتمائها الأصيل للعالم الإسلامي ودورها الرائد المؤثر فيه، ولا هي تستطيع أن تغفل عن أثر مواقفها وأفعالها على موقعها الاستراتيجي الدولي المتميز، وهي أخيرًا لا تستطيع أن تكون سياستها الخارجية إلا متاثرة بتاريخها الحضاري الضارب في أعماق السنين.

يقرر علماء الساسة والقانون الدوليين أن الدور الخارجي لأي دولة إنما هو انعكاس لقدرات الدولة إمكانات شعبها فكلما كانت الدولة قوية استطاعت بناء سياسة خارجية فعالة ومؤثرة ، ويؤكد الواقع الدولي هذه الحقيقة عمليًا، ومن ثم فإن الحزب يتعهد، ببناء مصر القوية القادرة علميًا وتكنولوجيًا واقتصاديًا واجتماعيًا كهدف أولى وأساسي لرسم سياسة خارجية فعالة وموثرة.

> وسيعمل حزبنا على بناء ألسياسة المسرية في الدوائر التساليسة وهي دوالر تتكامل وتتأزر .. ولا تتناقص:

- محور التكامل الاقتصادي والسياسي مع السودان وليبيا بصفة خاصة .
- * محور تنشيط وإحياء دور الجامعة المربية، والعمل على صيانة وحماية

الحقوق والمطالب العربية في كافة الميادين الدولية، وربط الوحدة العربية برسالة الإسلام الخالدة.

- * محور الدولة الإسلامية الذي يعمل على إعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية ورعاية أقلياتها وتقريب ثقافتها وجمع كلماتها، والتكامل الاقتصادي والتعاون العلمي والتكنولوجي فيما بينها.
- * محور الدائرة الإفريقية ، وأساس عملنا فيها هو: الرسالة الخضارية التي نحملها لأبناء هذه القارة باعتبار مصر جزءاً من قارة إفريقيا التي هي مصدر مياه النيل شريان الحياة المصرية وأساس وجودها وحضارتها وسيكون ذلك بإعادة الانتماء الجذور فيهم، ثم الإغاثة العاجلة والتعاون الاقتصادي الفعال.

ويرى الحزب ضرورة بدل مزيد من الجهد في مجالات العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية مع الدول العربية الغنية، وفي مجالات العمالة الماهرة والدرية مع الدول التي تعاني من نقص الأيدي العاملة.

كما أن تأييد مصر في المحافل الدولية للحقوق والمطالب العربية هو واجب تمليه حقيقة الانتماء العربي لمصر، ولا يجوز أن يحول دون أداته أي ظرف عارض أو طارئ، يعتري العلاقات العربية المصرية الرسمية، وسيبذل الحزب أقصى الجهود في دعم الرسالة الحضارية التي يحملها شعبنا منذ فجر التاريخ والتي بلورها الإسلام كأخر رسالة حضارية نتوجه بها إلى العالم كله والتي تتضمن :

- التعاون مع العالم أجمع وعدم الانعزال أو الانكفاء.
- العمل على تقرير حرية الشعوب وحقها في تقرير المصير.
- الحفاظ على السلم والأمن الدولي وحل المشكلات بالحوار.
- * مكافحة الإرهاب في العالم خاصة إرهاب الحكومات قبل إرهاب الأفراد. وفي ظل هذه السياسة سيعمل حزينا على رعاية وضمان حقوق الأقلبان في الوطن العربي أجمع : حقوقها السياسية والدينية والاقتصادية.

وفي ظل وحدة عربية وتكامل اقتصادي عربي سيكون على الكيانات الغربية عن هذا الوطن أن تكتفي بالعيش داخل حدودها دون أن تتطلع إلى محاولات الهيمنة والسيطرة.

والدائرة المحيطة بالعالم العربي هي الدائرة الإسلامية بامتدادها في أفريقيا وأسا بالذات، وتركيا وباكستان ثم الدول الإفريقية المحيطة . . تشاد ومالي والنيجر والمنغال وعلى البعد نيجريا وكينيا والحبشة وأندونيسيا وماليزيا والجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا .

وسيعمل الحزب على دعم الثقافة العربية واللغة العربية في هذه البلاد جميعًا ودعم التواصل الثقافي والحضاري المنبئق من تراثنا الأصيل، بينناً وبين هذه الشعوب التي تشكل العمق الاستراتيجي لأمتنا العربية.

ويرئ الحزب أنه لا يجوز لمصر في علاقاتها الإسلامية أن تنحاز لطرف دون آخر في أي صراع بين قوتين مسلمتين ، ولا يجوز لها أيضًا أن تقف موقف المتفرج من قضايا العالم الإسلامي في أي مجال، وإنما يجب أن يكون لها نشاطها الفعال في الساحة الإسلامية على امتدادها كله، وأن تكون إحدى القوى المؤثرة في توجيه المسيرة الدولية الإسلامية وفي تحديد مواقفها الخارجية من القضايا السياسية.

كما يرئ الحزب ضرورة التعاون الاقتصادي بين هذه الدول بعضها البعض، وبين التجمعات الاقتصادية لهذا الدول والدول المحيطة بها مثل تجمعات شرق ووسط آسيا والتجمع الإفريقي·

۲۔ موقف مصر من القوى العالمية الكبرى:

والحزب يرئ أن مواقف مصر العالمية من القوئ المتصارعة على ساحة السياسة الدولية يجب أن تمليها مصالحها الذاتية بما لا يتناقص مع مضالح شقيقاتها العربية والإسلامية والإفريقية .

مع مراعاة أن هذه المصالح لا تقاس بالمقاييس المادية فحسب، يل تقاس كذلك بانتماءات مصر العربية والإسلامية ومكانها الرائد القائد في هذين المجتمعين البالغي الأهمية في العلاقات الدولية كما تقاس بعلاقات مصر الإفريقية ومكانتها الخاصة في قيادة حركة التحرر الوطني الإفريقي، وسعيها الذي يجب تنميته وتقويته في تبني قضايا الحقوق الإفريقية في المجتمع الدولي.

ومن هنا كان على مصر أن تقيم توازنًا دقيقًا في علاقتها الدولية وأن تلاحظ ملاحظة خاصة مواقفها في المنظمات الدولية الحكومية وشبه الحكومية، وأن تعيد النظر كلما دعت الحاجة في نوع العلاقات التي تربطها بمختلف دول العالم حسب المتغيرات المحلية والعالمية بحيث لاتقيم وزنًا إلا لاعتبارات المصلحة المصرية الحقيقية في الإمساك بموازين علاقاتها الدولية.

ويرى الحـرّب ضرورة العـمل في سياستنا الخـارجيـة على تعظيم التعاون مع الأقطاب الصاعدة في العلاقات الدولية مثل : اليابان ودول شرق آسيا والصين ودول الكومنولوث الجذيد، خاصة جمهوريات آسيا، وذلك لإحداث توازن يبعد عنا خطر الهيمنة الأوروبية التي عاصرنا معها تاريخاً استعمارياً طويلاً.

وفي هذا الصدد يرئ الحزب أن مجموعة الدول غير المنحازة قد انتهي دورها ولم يعدلها وجود وأنها ارتبطت بظروف الحرب الباردة بين القطبين الدولين أمريكا والاتحاد السوفيتي.

٣_ موقف مصرمن المنظمات الدولية :

إن العالم قد شهد أحداثًا كبيرة وتغيرات واسعة غيرت خريطة القوي السياسية وأصبح الموقف اليوم مختلفًا تمامًا عما كان عليه عام ١٩٤٥ غداة تأسيس منظمة الأم المتحدة .

فقد انهارت دول وقويت أخرى وتوحدت ثالثة ، وأصبح جمود المنظمة على ما هي عليه أحد أسباب عدم الاستقرار في الحياة الدولية .

وحين أسست المنظمة كانت معظم دول العالم النامي إما خاضعة للاستعمار الأجنبي أو حديثة العهد بالاستقلال فلم تحصل على حقوقها كاملة داخل المنظمة واستائرت دول بعينها بحق الاعتراض داخل مجلس الأمن، وقد أثبتت التجارب والمناسب المديدة أن حق الاعتراض يقف حائلاً دون تنفيذ العديد من القرارات، المادة النظمة قوتها التي كانت مؤهلة لاكتسابها . واقد النظمة

ويرئ الحزب أن دور الأم المتحدة لن يستقيم إلا بالاستجابة المرنة للتغيرات الدولية، بحيث يعكس الوضع داخل المنظمة التمثل الحقيقي لدول العالم، ومن هنا المرب المربيان يعاد النظر في تشكيل مجلس الأمن فلا تصبح العضوية الدائمة حكراً على نحمس دول فقط بينما تتقاسم ١٧٠ دولة أو أكثر عشرة مقاعد.

ونرى أنه يجب تقوية دور الجمعية العامة للأمم التحدة باعتبارها الوعاء الذي يستوعب كافة دول العالم، وأن يكون لقراراتها القوة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن.

كما أنه قد أن الأوان لإعادة النظر في نظم ولوائح هذه الهيئة، وأن يكون للعالم العربي والإسلامي وبعض الدول التي هزمت في الحرب العالمية الثانية دور أكبر في هذه الهيئة يتناسب والمنغيرات الدولية الحالية.

وقد تزايد الحديث عن الشرعية الدولية وإلزامية قرارات الأم المتحدة على كافة الدول المنتسبة إليها، ولكن واقع الحال يقول إن الشرعية الدولية إنما تخضع خضوعًا كاملاً لمصالح وأهواء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ولا تعبر عن ضمير دول المنظمة التي أصدرت عشرات القرارات عبر الجمعية العامة ولم تجد سبيلها إلى التفيذ الفعلي.

وينبغي على الأمم المتحدة أن تكرس جهوداً أكبر لتنشيط المنطمات التابعة لها لخدمة البشرية، فيما زالت جهود منظمات عديدية مثل الأغذية والزراعة والصحة العالمية واليونسكو أقل من الأحوال ومع خفوت حدة الصرأعات الدولية وانتهاء الحرب الباردة فإن دول المنظمة مطالبة بدعم ميزانيات هذه المنظمات وتنشيط دورها لتقديم برامج التدريب وَالْمُسَاعِدَةُ فِي إِنْشَاحُ الْغَدَاءُ، وَالقَّنْسَاءُ عَلَى الْأَفَّاتُ الزَّرَاعِيةُ، ومـحـارية الأمراض، والحفاظ على ثقافات الشعوب.

٤ _ الخطر الصهيوني المتعاظم على مقدرات الأمة ،

إن الكيان الصهيوني ما هي إلا صورة من صور الاستعمار الاستيطاني البغيض الذي مارسته دول الغرب الأوروبي في مناطق كثيرة من العالم بالاغتصار والعدوان وتشريد أهل البلاد الأصليين دون وازع من خلق أو ضمير.

ولقد غرس الاستعمار الإنجليزي القديم للكيان الصهيوني في قلب دول العروبة والإسلام، ومكِّن لها بالظلم والقهر والنزاع والمناورات ثم دعمها الاستعمار الأمريكي الجديد والاتحاد السوفيتي الملحد المنهار بذات الأساليب، لأهداف سياسية كبرى تخلص في جعلها خنجراً مسموماً في قلب العالم الإسلامي ورأس حربة يداً باطشة لدول الاستعمار العالمي، لاستنزاف قدرات الدول العربية والإسلامية ووقف تقدمها، وإعاقة وحدتها، وما زالت الأهداف هي هي لم نغير طالمًا بقى الكيان الصهيوني.

وها هي الدول الغربية بقيادة أمريكا تؤكد في كل يوم بسياستها العملية وفي تصريحات المسئولين الصريحة الواضحة ، ضمانها لأمن الكيان الصهيوني ونفوقها العسكري على جميع الدول العربية والإسلامية، وسعيها لتمكين الكيان الصهيوني من مقلرات وثروات وموارد الدول العربية الاقتصادية والمائية وذلك إلى جانب المختاطر الصهيونية المتمثلة في سعي الكيان الصهيوني الحثيث لتخريب العفائد والأخلاق والتقاليد والثقافة والزراعة والصحة العامة وغيرها، واستخدامها كافة الوسائل غير المشروعة والمحرمة دوليًا في سبيل إضعاف الدول العربية والقضاء عليها معنويًا واقتصاديًا وعسكريًا.

إن كافة الشواهد والتجارب التي مرت بالعلاقات المصرية الإسرائيلية منذ اتقافية كامب ديفيد المشتومة ، يقطع دون أي لبس ، بأن عملية السلام الزعومة مع بني صهيون تفتح الباب واسعًا لعمليات الإنساد والتخريب الصهيوني في شني مرافق الحياة:

﴿ كُلُّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لا يُحبُّ المُفسدينَ ﴾ (المائلة: ٦٤).

إن الصراع مع الكيان الصهيوني يجب أن يأخذ في الحسبان من يساندها مالعون والتأييد والحماية من الدول الغربية وعلى راسها أمريكا، وأن المنازلة بين بالمربقين هي منازلة حضارية شاملة ومستمرة، وأن القوة الذاتية لكل فريق معنويًا الفريقين هي معرب المساديًا وعسكريًا هي الفيصل الأساسي والأكيد في حسم المعركة والمنارية لصالح أحد الفريقين، ومن هنا تسلك كافة الدول الغربية وعلى رأسها امريكا جميع السبل المشروعة وغير المشروعة لتدمير كل طاقات الأمة العربية والإسلامية وإعاقة تقدمها، وحجب علوم التكنولوجيا والعلوم العسكرية الحديثة وسائر أسباب القوة والتقدم عن الدول العربية والإسلامية وضمان تفوق الكيان الصهيوني عليها جميعًا في كافة هذه للجالات.

لما تقدم ... يؤمن الحزب إيماناً لا يتزعزع بما يأتي :

١_ أن المشكلة لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، وإنما تخص المسلمين جميعًا، وهي مشكلة كل الدول العربية والإسلامية دون استثناء، وأن الخطر الصهيوني المدعوم بالقوة الغربية الأمريكية خطر عليها جميعًا وعلى رأسها مصر.

٢ - يتعين على الدول العربية والإسلامية ، وضع خطط استراتيجية طويلة المدئ للتعاون الوثيق في شتي مجالات الاقتصاد والعلوم العسكرية والتكنولوجية .

٣_ يجب كذلك. . على الدول العربية والإسلامية ومصر في موقع القيادة منها، أن تتعاون بصدق وجرء في وضع استراتيجة بعيدة المدي، تسخر بهاكل ما لديها من قوة اقتصادية هائلة ومصالح ضخمة للدول الغربية الكبرئ، في خدمة قضاياها القومية والمصيرية وخاصة قضية فلسطين كما أنها مطالبة بفرز وتمييز أعدائها وأصدقائها ومعاملة كل دولة في إطار مبدأ المعاملة بالمثل، وليست الصداقة والعداوة تشلقًا بالكلام خداعًا ومناورة. . ولكنها مواقف ومساندة دولية وفعلية .

٤ ـ إن أرض فلسطين، وكل أرض إسلامية اغتصبت بالقهر والعدوان، فإن إرجاعها لأهلها وتحريرها عن اغتصبها بكل أساليب الكفاح والجهاد، فرض عين علىٰ كل عربي ومسلم في كل الأجيال إلىٰ تمام التحرير ولا سبيل إلا التحلل منه ، ولاالتغافل عنه ولا المساومة عليه، وللسلمون جميعًا آثمون ومقصرون ما لم يعملوا

بكل قوتهم وبشتئ الوسائل المكنة على ردع الغاصبين واستنقاذ أرض الإسلام من أيديهم .

ومع هذا الواجب الاستراتيجي يمكن القبول ببعض الحلول الجزئية المؤقتة بشرط بذل أقصى الطاقات للحصول على كل ما يمكن استخلاصه، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها طالما ليس في الوسع والطاقة والدولية لإتاحة التحرير الكامل وفهم طبيعة السياسة الدولية وموازين القوئ وإجادة عمليات التفاوض الطويل، وحسن إدراك المناورات الحفية ، وخوض غمار الصراع الدولي بأدواته التي لا تؤمن إلا بالقوة، ولعبة المصالح، وفرض الأمر الواقع، مع الصبر وطول النفس ويذل التضحيات، والاستمساك بالحق كاملاً غير منقوص، وعدم الاستجابة للتنازلات المسبقة، أو الانخداع بالحلول الهامشية البعيدة عن جوهر النزاع.

٥ _ إن التجارب المريرة التي مرت بها الدول العربية والإسلامية مع الدول الاستعمارية الكبرئ تؤكد أنه لا قيمة لمبادئ الحق والعدل ولا مكان للصداقة في السياسة الدولية، إلا بمقدار المصالح المتبادلة وقوة كل طرف وما لديه من أوراق الضغط والقدرة على انتزاع الحقوق، أما الأساليب الدبلوماسية التي لا تزيد على المناقشات والاجتماعات والمجاملات، والثقة في الوعود الزائفة، والانخداع بالحيل وأساليب الدعاية وتوزيع الأدوار والاكتفاء بالشجب والاستنكار، فهي سمة المستضعفين الذين يرضون الدنية في دينهم ودنياهم، وهو ما لا يرضاه الحزب لنفسه . ولا لأحد من أهل وطنه وأمته.

وسيعمل الحزب بكل قوة على الالتزام عملاً وسلوكًا ومنهجًا وتخطيطًا بما آمن أنه الطريق الصحيح لاستير داد الحق المسلوب والوطن المغصوب ولا طريق سواه.

٥ - الصراع على المياه في المنطقة العربية:

الماء هو أحد أهم مصادر الثروة الطبيعية في العالم، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، بل إن الماء هو الحياة إذ لا وجود بدونه. . يقول الله عز وجل :

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (الانبياء: ٣٠).

ولذلك فإن التجمعات البشرية الكبيرة والحضارات الإنسانية العريقة لم تنشأ إلاعلىٰ ضغاف الأنهاد .

ونتيجة للزيادة الكبيرة في عدد سكان مصر والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الاسط للهجرة التي تتم إلى إحدى مناطقها، ونتيجة للتوسع في استصلاح واستزارع الان الصحراوية، وتعدد أغراض استخدام المياه، كل ذلك أدي لعدم كفاية المياه الانتها المتياجات السكان، الأمر الذي يهدد بنشوب نزاعات بين الدول والحكومات، مما بعد من قيام حروب وصراعات مدمرة، وهكذا انتقلت قضية المياه من مسالة به الله الله الله القضايا السياسية المتفجرة، فلا ريب أن منطقة الشرق الأوسط والنطقة العربية تأتي في مقدمتها المناطق المرشحة لهذه المنازعات.

إلى جانب ما تقدم فإن مشكلة المياه إحدى مشكلات مصر المزمنة التي يجب إيجاد حلول لها، كما أنها أيضًا مشكلة تمس أمننا القومي نتيجة لوجود تهديدات خارجة تسعى لمنع جزء كبير من موارد نهر النيل أن تصل إلينا، وكذلك تهديدات نطمع في مياه الأردن وسوريا ولبنان والعراق الأمر الذي يضعنا في قلب المشكلة يننا أم ابينا، ومن ثم كان لابد من السعى لحل المشكلة قبل أن تصل لمرحلة الأزمة يجب في هذا الصدد أن تكون الحلول قائمة على مبادئ العدالة وحسن الجوار، الحفاظ على أمن المنطقة وسلامتها.

> وسيلتزم الحزب في مواقفه السياسية التزامًا دقيقًا بما يلي : أولاً ، بالنسبة لمياه النيل ،

١- لا يجوز أن تكون مياه النيل موضوع تفاوض إقليمي أو دولي يسمح بمدها إلى أي دولة مجاورة بأي حال من الأحوال، لكونه خرقًا للاتفاقيات المبرمة مع دول حوض نهر النيل، ويعطي هذه الدول ذريعة للتحلل من هذه الاتفاقيات من باب المعاملة بالمثل ، كما أنه عدوان على حق المصريين في مقوم حياتهم الأول (الماء) الذي لا يكاد يكفيهم في الوقت الحاضر فضلاً عن كفايتهم لخططهم الطموحة للتوسع في المستقبل.

- ٢_ التأكيد على التزام مصر بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتوزيم حصص المياه على دول حوض نهر النيل.
- ٣_ تحسين وتوطيد العلاقات السيامية والاقتصادية والعلمية والفنية مع دول حوض نهر النيل، ومدها بالخبراء المصريين في كل
- ٤ _ العمل على تنمية موارد مياه النيل بإقامة المشروعات التي تقلل. الفاقد من هذه المياه في أعالي النيل بالتعاون مع الدول التي تقام فيها هذه المشروعات والتي تحقق النفع لنا ولهم، ومن الأمثلة الحاضرة لهذه المشروعات مشروع قناة جونجلي التي توفر لمصر وحدها حوالي ستة مليارات متر مكعب من المياه سنويًا.
- ٥ التعاون الوثيق مع السودان الشقيق باعتباره امتداداً طبيعياً لمصر للاستفادة من موارده الطبيعية الضخمة من المياه والأراضي وغيرها عن طريق إزالة الرواسب التاريخية والحساسيات السياسية والعرقية حتى يمكن تهجير علد كبير من المصريين إلى الجنوب لاستشمار هذه الموارد، بالإضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في السودان في إطار التعاون الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة لصالح مصر والعرب أجمعين.
- ٦ إصدار التشريعات التي تحمي مياه النيل من التلوث بكل أنواعه وتطبيق هذه التشريعات بكل دقة.
- ٧ ـ تكليف المتخصصين بدراسة تطوير نظم الري من أجل الاقتصاد في أستخدام مياه الري .
- إعداد الدراسات العلمية والفنية المتخصصة بغرض إيجاد وسائل جديدة لتوفير مصادر أخرى للمياه، مثل تحليلة مياه البحر، وإعادة تنقية مياه الصرف الصحي، والاستفادة من مياه الصرف

- ٩ _ توفير الدراسات والمعلومات الكاملة عن الخزانات الجوفية بمناطق الجمهورية لتتسنئ الاستفادة القصوى منها في التوسع الزراعي.
- ١٠ ـ توعية الشعب لضرورة الاقتصاد في الماء في الاستخدام الشخصي باعتباره من تعاليم الدين ولوازم الحياة.

ذانياً ، بالنسبة لشكلة المياه في النطقة العربية ،

- ١_ يجب أن تقسم المياه بين الدول العربية وبعضها وبينها وبين جاراتها المشتركة معها في مجاري أنهار وفقًا لاتفاقيات تلتزم بالقانون الدولي على غرار اتفاقية دول حوض نهر النيل.
- ٢_ تقسيم مياه الخزانات الجوفية المشتركة والواقعة تحت أراضي أكثر من دولة حسب مساحة الأراضي التي يمند تحتها الخزان في كل دولة.
- ٣- ضرورة الحفاظ على مياه الخزانات الجوفية المستركة من التلوث بعدم دفن أي نفايات ضارة فيه في أي دولة من اللول الواقعة فوق الخزان.
- ٤ ـ لا يجوز منع تدفق مياه السيول التي تقوم بتغذية الخزانات الجوفية المشتركة عن المسير في أراضي تغذية الخزان من قبل إحدى الدول التي تنزل فيها أو تمر منها السيول.

المبحث الخامس

السيامة التطيهيسة

و أولاً: الأصول العامة لحل مشكلة التعليم في مصر:

يكن القول أن كافة المشاكل التي تعاني منها مصر الأن، تبدأ وتنتهي عند حقيقية واحدة هي تخلف وفشل التعليم، وأن المدرسة والجامعة لم تعد تقوم بدورها التعليمي والتربوي، ويجمع خبراء التعليم على أله مصير أية دولة ومستقبل أي أمة رهن بنوعية التعليم ونوعية التلميذ والمعلم، وأكثر دول العالم تقدمًا وهي اليابان، مي انجح دول العالم في تطوير تعليمها ورعاية طلابها ومعلميها، وذلك لأن الإصلاح الحقيقي المتكامل لن يتأتي إلا بالعمل الجاد على صياغة الشخصية المصرية صياغة دافعة إلى التقدم والرقي من كافة النواحي العلمية والعملية والفكرية والاخلاقية والسلوكية والتي تتحلى بمناقب القدوة والأسوة والوعي الصحيح بمصالح الوطن، والإقناع الراسخ المتين بضرورة تقديمها على المصالح الفردية الصغيرة والمنافع الشخصية العاجلة، والسبيل إلى إعداد هذه الشخصية ذا شعب متعددة من أهمها التعليم بعناصره الثلاثة : المعلم ، والمنهج، والمدرسة.

١ ـ مشكلة المُعلَّم :

إن تردي أوضاع المدرسين الوظيفية قد أصبح مضرب الأمثال وقيصور مرتباتهم ودخولهم عن تلبية الحاجات المشروعة لحياة كريمة أمر لايخفي على أحد، ومن هنا لجأ الكثير منهم إلئ الدروس الخاصة وغيرها تسهيلاً لدخولهم ووصولاً بها إلىٰ تحقيق متطلبات حياتهم المادية الصرفة، وكان لذلك أثره السيء في كيفية أدائهم وواجباتهم في عملهم الرسمي، وفي اهتمامهم بإتقانه وإحسانه.

ويرى الحزب أنه يتمين اتباع ما يلي حل مشكلة الملم :

أولاً: أول منا يطالب به الحزب في هذا السبيل هو تحسين أوضاع المعلمين

الوظيفية والمالية برفع مرتباتهم ومخصصاتهم إلئ الحدالمكافئ لجلال مهمتهم والمجهود الشاق الذي يبذولونه في سبيلها بحيث يستغني المعلم بدخله الرسمي من وظبفته عن الحاجة إلى العمل الخاص ويعود إليه الاهتمام، الذي لمسته أجيال سابقة من معلميهم بالمهنة والمادة العلمية والتلميذ بما أنتج آثارًا رائعة في تربية الطلاب وتعليمهم.

ثانيًا: إذا كنا نطالب بحق المعلم في دخل مكافئ، فإنه بالمقابل يتعين عليه الايغفل عن واجبه وأن يتميز بإخلاصه لعمله وصدقه مع نفسه ومع تلاميذه وأن يستشعر عظمة رسالته ويؤمن بأهميتها، ويعتز بانتمائه لمهنته وأدائه لرسالته.

ثالثًا ، من الحتمي تطوير برامج التدريس في كليات التربية ودور المعلمين لتعميق معلومات للمادة التي سيتولئ تدريسها إلى جانب إتقانه لنظريات وطرق التدريس، ومن الضروري إعداد برامج للتدريب المستمر في أثناء الخدمة لجميع القاتمين بالعمل في مهنة التدريس، على أن تكون هذه البرامج غير منشورة على الجوانب الموضوعية لمواد التخصص، وإنما تعمل كذلك بقدر كاف ويتزكيز خاص ما يلي :

- ١ .. الإعداد المهني والنفسي والسلوكي للمعلم، وأن يكون أداء المعلم لهذه البرامج، العيار الأساسي للتقييم والتعيين والترقية، بجانب التقييم السيكولوجي والسلوكي للمعلم الذي يعتبر الأساس الأول للاختيار في الدول المتقدمة ، بحيث نضمن للكوادر التعليمية التثقيف والتدريب المستمرين، لتوسيع مداركهم وإنضاج قدراتهم في مجال تطوير التعليم وملاحظة التقدم العالمي.
- ٢ أن تتضمن تلك البرامج سواء في كليات التربية أو في أثناء الخدمة المواد الكفيلة بتأصيل القيم السامية لمهنة التعليم، وترسيخ المعاني المثيرة للفخر والاعتزاز في نفوس المعلمين بما يجعلهم يحترمون عملهم ويحبونه، ويقيمون علاقاتهم بطلابهم علئ نحو ما تقوم علاقة الآباء بالأبناء علاقة أساسها المودة الحانية، وخارسها الحزم الضروري، وهدفها تحقيق الخير للجيل المأمول للنهضة والتقدم.

- بعد الزمن الذي تفتقد فيه القدوة في كثير من مجالات الحياة، يجب ان يكون هذا البرنامج شاملاً لما يعيد للمدرس صورته المثالية باعتباره قدوة لطلابه خاصة وللمجتمع عامة، وأن يعيد إلى المدرس حرصه واستمساكه بالمثل العليا، والقيم الخلقية السامية، وأن ينشئ طلابه عليها ويبثها في الناس كافة بسلوكه وعمله، ويعمل ما استطاع على احترامها وتقدير أصحابها.
- ٤- يرئ حزب الإصلاح أن من أهم ما يجب التركيز عليه معاني الجدية واحترام النفس وشمائل الفضل وأخلاق الرجولة الحميدة التي تحول دون وقوع الشباب في براثن الرغبات الطائشة والشهوات المحرمة وتثير فيهم الشجاعة الأدبية بعدم إقرار الخطأ أو قبوله، ويشعرهم أنه أسهل الطرق وإن بدا صعبًا هو أصوبها وأقومها وأرضاها عند الله سبحانه وتعالى وعند الناس وعدم التهاون بأي حال في مسائل الرسوب والنجاح وعدم الاستهانة بالغش في أي مستوي من مستويات التعليم لما لها من أثر سيء على الأخلاق والسلوك العام.
- ٥ يتعين أيضًا توجيه المدرسين إلى تربية الناشئة على الشعور بالانتماء الصحيح إلى الوطن عمليًا بالحرص عليه والسعي لرفعته، لا انتماء نظريًا، بالأغاني والاناشيد التي تمجها الاسماع، ولا تجد لها أثرًا في واقع الحياة.

٧_ مشكلة المناهج:

يقتصر بناء المناهج في مصر حتى الآن إلى خطة ذات محاور متكاملة وأهداف واضحة، وقد تكاملت منذ سنين فقط استراتيجية التربية العربية التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقامت مؤسسات عربية ودولية بجهود مذكورة ومشكورة في هذا السبيل لم نستفد منها بعد، أو لم نستفد منها الاستفادة الواجبة، وذلك على الرغم من أن الجهد الأساسي فيها جميعًا قام به نخبة من علماء التربية المصريين الذين لم تعهد الدولة أن تستفيد من جهودهم وخبرتهم،

ويرى الحزب بناء المناهج التعليمية على الأسس الأتية ،

١ _ يجب أن يتخذ هدفًا أسمئ له هو المساهمة في النهضة المصرية المرجوة، والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها المتميزة، ويقتضي ذلك عناية خاصة بمناهج التربية الدينية واللغة العربية فقد بلغ إهمال مناهج هاتين المادتين حداً مخجلاً لكل ذي غيرة على لغته ودينه، ويجب أن يكون بناء برامج هاتين المادتين متكاملاً بحيث تستفيد كل منهما من الأخرى وتكملها.

٢ - من الضروري كذلك أن يبذل جهد خاص في تطوير مناهج العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية، وليس المقصود بذلك تغيير كتاب بكتاب أو عنوان بآخر، وإنما المقصود هو التطوير الجوهري الذي يُمكِّن أبناءها من اللحاق بركب التقدم العلمي العصري المذهل والوقوف على أسبابه ونتائجه حتى يتاح لنا الإسهام فيه، مع الحفاظ على القيم والمبادئ الدينية، وما لم يتم تطوير المناهج الخاصة بهذه الموضوعات في مجالات التعليم العام، فإن مناهجنا الجامعية ستظل متخلفة، لاضطرار الجامعات إلى العمل على استكمال نقص التكوين العلمي في الطلاب القادمين من المرحلة الثانوية، الأمر الذي يستهلك وقتًا وجهدًا من التعليم الجامعي ويحول بالتالي بين الجامعة وبين أداء رسالتها الحقيقية في تدريب العلماء وإعدادهم، وتكون الباحثين ومدهم بأدوات جديدة ومتطورة للبحث العلمي والمعرفة المتجددة.

٣- إن لدينا أكثر من مركز للتطوير والبحث التربوي وعددًا من كليات التربية ومن أقسام علم النفس، ويجب أن يتم الإصلاح النربوي بتساند جهود هذه الجهات جميعًا، وإلى جانب ذلك فمن الضروري في بناء جهاز دائم وضخم لتطوير التعليم مع وضع خطة زمنية تقريبية تنطوي علئ تصور واضح لأهداف التطوير والتسلسل المنطقي لخطواته في كل مرحلة تعليمية والأولويات التطوير، وأن يستفيد هذا الجهاز من القاعدة التعلمية العريقة في شكل لجان للتطوير في كل مدرسة وكلية تنفسم داخلبًا إلئ أنشطة نوعية للتطوير كالأجداف والمناهج والامتحانات وأن نرفع توصيات هذا الجهاز لمؤتمر قومي دائم لتطوير التعليم وإدارة الحوار بصفة مستمرة واستعراض تجارب الدول أولاً بأول وتصحيح مسار التعليم وتطويره بسرعة وقاعلية.

ويرى الحنزب أن عمليات التطوير والتحديث يجب أن تشقمل حلولاً للمعضلات الأتية :

١ _ كيف نحول تعليمنا النظري العاجز إلى تعليم تكنولوجي تطبيقي حديث رنها بسوق العمالة واحتياجات العصر.

٢- أين يذهب الطلاب الذين لا يلتحقون بالجامعات، مع الاستفادة من النظام الياباني، حيث تنتشر المعاهد التكنولوجية بنسبة ٨٠٪ من المدارس في مستوى التعليم الثانوي.

٣_ تعديل أسلوب الامتحان أو التقييم للتلاميذ بما يحقق الهدف الحفيقي من التغييم وهو اكتشاف نواحي القصور في العملية التعليمية وتصحيحها، لأن أسلوب الامتحان المتبع في المدارس والجامعات المصرية، بجانب أنه أسلوب عفا عليه الزمن، فإن حجم الخطأ والظلم فيه يجعله أقرب إلى التعذيب والاغتيال المعنوي منه إلى التقييم والتطويو .

٤ ـ ينبغي أن لايغفل المشروع الإصلاحي التعليمي أهمية دور الحضانة باعتبارها المهد الطبيعي للمدرسة، وباعتبارها الكان الذي تلجأ إليه معظم الأسر التي تعمل الأم فيها خارج المنزل لتعهد إليه برعاية الأبناء في سن ما قبل المدرسة،" وقد أثبتت البحوث التربوية الحديثة أن لدى الأطفال في هذه السن قدرات هائلة على التعلم والتقليد والمحاكاة لو أحسنا استغلالها لوفرنا الكفير من وقت المدرسة لساهم أهم وأكثر تفصيلاً من المعلومات والمهارات الأساسية.

٥ _ محو أمية الكبار هو الوجه الآخر للاهتمام التعليمي بالناشئة والصغار، ونسبة الأمية لا تـزال مع الأسف في ازدياد في بلادنا، ولازالت المدارس غير قادرة على امتيعاب الأطفال الذين يبلغون سن التعليم وقد توجهت جهود كبيرة نحو محو الأمية ولكنها لم تصب إلا نجاحًا محدودًا لا يذكر، وهي لم تستمر على كل حال.

ويرئ الحزب ضرورة توجيه الجهود بصدق وجدنحو العمل لمحو أمية الكبار، ولعل أمثل السبل لذلك هو الاستفادة من جهود الآلاف المؤلفة من الشباب بالجامعات خلال الأجازات الصيفية، مع منحهم مقابل لهذا العمل . . وسوف

تقضى مثل تلك الخطة على مشكلة الفراغ بالنسبة لكثير من الشباب، وتحل جزه كبيراً من مشكلة الأمية في وقت قصير، ويمكن تنظيمها بحيث تتيح للشباب المشارك ... فيها فرصة للسياحة الداخلية يجعل اماكن عملهم في غير مواطنهم الأصلية واستغلال المدارس وبيوت الشباب لإقامتهم في الأماكن التي يعملون بها.

٦ ـ فيما يتصل بأمية الصغار الذين لا تستطيع المدارس استيعابهم، وعلى الأخص في الريف فإنه من الضروري العودة إلى مدرسة الفصل الواحد، وهو في صورة الكتب القديم، فإنه يؤدي تلقائيًا إلى محو الأمية، ويعين كذلك على تقوية النشأة الدينية بما يتضمنه ذلك من تحول في السلوك والأخلاق والمحامد بما يحول دون الوقوع في وهدة الفساد والانحراف.

٣. مشكلة الدرسة:

لقد بلغ العجز في المباني المدرسية عددًا يقدر بعشرات الآلاف وأصبحت المدارس القائمة عاجزة عن تمامًا عن الوفاء باحتياجات الشعب من الأبنية المدرسية، ولا توجد أي خطة لتوفير المتطلبات المثلئ أو المقاربة لها الأبنية ، بل إن المدارس التي كانت تتمنع بملاعب واسعة وحدائق خضراء وأماكن لمزاولة الرياضة، كحمامات السباحة والصالات المغلقة قد فقد هذه الميزات جميعها لترتفع بدلاً منها المباني الخرسانية القائمة التي تضم فصولاً تختنق زحام الطلاب لا يكاد يجد فيها المدرس مكانًا لأداء دروسه ولا يجد الطالب متنفسًا لاستيعاب ما يلقي عليه .

لذلك يرئ الحزب من الضروري السعي إلى مساهمة المواطنين في بناء المدارس مساهمة تطوعية، وألا تشترط الجهات المستولة في وزارة التربية والتعليم أو المحافظات سوى الشروط الصحية المعقولة لقبول تحويل أي مبنئ إلى مدرسة ويجب السعي لتشجيع الاتجاه نحو تلك المساهمة بتقرير ميزات للمبادرين إليها مثل الإعفاء الضريبي، أو تسمية المدرسة باسم بانيها، أو بالاسم الذي يقترحه، ومثل توريد مواد البناء والتجهيزات بأسعار خاصة وغير ذلك من أساليب الترغيب المشروعة.

وإذا كان نشاط الطلاب خارج الفصول لايقل أهمية عن نشاطهم داخلها في تكوين شخصياتهم وصقل مواهبهم، فإن الحزب يرئ علاجها لنقص إمكانيات الرياضية والصالات المغلقة أن تقوم الدولة أو المحافظات بإنشاء ملاعب الاسب. كل هي، تخصص لمجموعة مدارس هذا الحي في أيام الاسبوع كلها بحيث لا في من حقهم في مناه لة الساخة السبوع كلها بحيث لا في الطلاب من حقهم في مزاولة الرياضة البدنية ومختلف انواع النشاط خلال إمام اللراسي .

كما يرئ الحزب ضرورة تشجيع إنشاء المدارس الخاصة، وتحريره من القيود إلادارية التي تعقيق الإستثمار في هذا المجال، والعمل على الإكثار من هذه المدارس المانة وسائل التيسير والتشجيع، وفي الوقت نفسه من الضروري من فرض رقابة نمالة وحازمة على كيفية أداء هذه المدارس للعملية التعليمية والتربوية، وعلى مقدار ما تفرضه من مصروفات على الطلببة والاكتفاء بأن تغطي حصيلة تلك لمصروفات التكاليف المدرسية وهامش ربح بسيط، إذ يجب تنزيه هذه المدارس عن شب الاستغلال والإثراء الفاحش على حساب المساهمة في حل أزمة التعليم.

ومن ناحية أخرى فإنه من الضروري الاهتمام من خلال خطة واضحة بعمليات الصيانة والتجديد والإحلال والتطوير والإضافة في المباني المدرسية والاماكن التي تخصص لمزاولة النشاط الرياضي، حتى لا نفقد بفعل الإهمال والنسيب البقية الباقية من المباني المدرسية وحتى لا تتحول من مجرد مشكلة إلى كارثة لا يستطيع أحد مواجهتها بالإمكانيات المحدودة والقدرات المتاحة.

وفي النهاية يؤكد المؤسسون على النقاط الأتية لإصلاح التعليم في مصر :

- ١ _ اختصار العطلات الدراسية والاستفادة من لليوم الدراسي الكامل.
 - ٢ ـ رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومي.
 - ٣ _ منح المتفوقين والنابغين مكافآت مجزية .
- ٤ ـ الاهتمام بالمكتبات المدرسية والمكتبات العامة في الأحياء، وتعويد الطلاب علَىٰ الإطلاع وعدم الاكتفاء بالكتاب الدراسي المقرر .
 - الاهتمام بالأنشطة الاختيارية لاكتشاف المواهب وصقلها وتوجيهها.
- ٦ _ تطوير وسائل التدريس ونقل المعلومات بحيث تنمي شخصية الطالب وتعوده على المناقشة والاستنتاج والبحث.

- ٧_ ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا والانتماء للوطن.
 - ٨ ـ الاهتمام بالتدريب العلمي والمهني في مراحل التعليم المختلفة.
 - ٩ _ تقليل عدد التلاميذ في الفصول الدراسية.
 - ١٠ ـ تطوير وسائل الامتحانات والتقييم.
- ١١ _ الاهتمام بالرياضة البدنية وتجهيز المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية حتى تؤدي دورها .

◄ ثانياً : التعليم العالي والبحث العلمي :

إن الاهتمام بالتعليم العام باعتباره أساس العلمية التعليمية كلها، غير أنه لا يجوز إغفال الدور الكبير للتعليم الجامعي والبحث العلمي في إحداث تقدم حقيقي، في قيادة الأمة الفكرية والعلمي التي تخرج بها من ظلمات التأخر إلى نور التقدم والحضارة.

والتعليم الجامعي والبحث العلمي في بلادنا يعاني من مشكلتين متناقضتين: أولاهما : النقص والعجز في الإمكانيات وأعضاء هيئات التدريس.

ثاتيهما: التوسع المستمر في إنشاء الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، وقد كان الأصل أن يقف إنشاء أي جامعة جديدة إلى أن نتمكن من إعادة الهيبة العلمية للجامعات العريقة التي خرجت قيادات البلاد بل وعددًا من قيادات البلاد العربية والإسلامية ولكن السياسات المرتجلة والرغبة في نشر الدعاية للإنجازات غير الحقيقية؛ دفع إلى التوسع في التعليم الجامعي دون علاج نقص الإمكانيات وندرة هيئة التدريس والباحثين المؤهلين، وكأننا نداوي الجسد المريض بجزيد من الجروح المؤلمة النازفة، ولم تنج من هذا التوسع العشوائي جامعة الأزهر العريقة فأصبح لها فروع في كل محافظة تقريبًا، لم يستكمل أي منها مقومات المدرسة الثانوية فضلاً عن مقومات الجامعة، وكانت نتيجة ذلك تردي مستوئ الخريجين الجامعيين بشكل أثر تأثيراً سلبيًا وسينًا على سمعة الجامعات وعلى الشهادات التي تمنحها .

والحزب يرئ أن علاج تدني مستوي التعليم والبحث العلمي يقتضي دراسات والمعنى على سهاده والمعامة في الجامعات قد أصبح جزء من السياسة المصرية خلال اللات المانين الثلاثين الماضية، والعدول عنه وفق ما تقضي به الإمكانيات المتاحة والأصول المنين الثلاثين المناسلة بما المعلمية في المستوى الجامعي لا يعد أمرًا سهلاً ولا قرار يسير دون ما يصحبه _{من رد} فعل لا يمكن التنبؤ به .

وريثما يتيسر الأخذ بالعلاج الشامل المتكامل يرى الحزب:

- إيقاف إنشاء أية جامعة أو كلية أو مركز بحوث أو معهد عالى جديد.
- ٢. ضم الجامعات الإقليمية بعضها إلى بعض وضم فروع الكليات الأزهرية في للحافظات إلئ بعضها بعضا بحيث يتوافر للجامعات والكليات المنضمة توفير الحد الأدنئ من الأساتذة ، والمعامل والمباني والإمكانيات المالية والإدارية لتقديم تعليم جامعي بمستوى مقبول .
- ٣_ إعداد برامج دورية للتدريب بعد الالتحاق بالخدمة في الوظائف الحكومية والقطاع العام، ترمي إلى رفع مستوى الخريجين الجامعيين إلى مستوى لاتق وإلى جعلهم قادرين على أداء الوظائف التي تناظ بهم.
- ٤ إجراء حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات الحاصة بالمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية والسكانية وغيرها مما سبق إجراؤه في مختلف مراكز البحوث أو نطاق المجالس القومية المتخصصة، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التنفيذ كلما كان ذلك عكنًا.
- ٥ قصر العمل في مجالات البحث العلمي على مستويين: الباحثين والمتخصصين، وتخليص أجهزة البحث العلمي كافة من التنظيم الوظيفي البيروقراطي، ومن العمالة الزائدة، مع الإفادة من المؤهلين منهم للتدريس الجامعي في سد النقص.
- ٦ توسيع نطاق الاستفادة في التعليم الجامعي في مراحله الأولى من المؤهلين الذين لا يعملون في الجامعات، وتركيز عمل الأساتذة ذوي الخبرة الطويلة على البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه سعيًا نحو تحقيق الاكتفاء المنشود في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات،

- ٧_ دعوة الجامعات إلى تطوير نفسها وتحديث برامجها ووسائلها وأساليبها بحيث تصل إلى تمييز كل جامعة في عدد معين من المجالات التي تركز عليها عملها التعليمي وبحوثها النظرية والتطبيقية وبذلك تستطيع جامعاتنا العودة إلى استقطاب أبناء الدول العربية والإسلامية الراغبين في الدراسات العليا بدلاً من توجيههم الحالي إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية، بل وإلى عدد من جامعات آسيا وإفريقيا.
- ٨- رفع جسيع القيبود المفروضة على الطلاب العرب والمسلمين الواغبين في الالتحاق بالدراسات العليا.
- ٩ _ إعادة النظر في نظام القبول بالجامعات بحيث نصل من خلال حلول متدرجة ويرامج مرحلية إلى قبول الأعداد التي تحتاج البنية الاقتصادية والاجتماعية، إلى استكمال تعليمها الجامعي، وتوجيه الباقي إلى التعليم القني والمهني بمستوياته المختلفة وتخصصاته المتعددة.
- ١ العمل على رعاية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حتى يتفرغوا لأداء وظيفتهم وإتقانها عن طريق رفع مرتباتهم لتوفير حياة كريمة لهم، وكذلك توفير مساكن لهم في المدن التي تضم جامعاتهم.
 - ١١ ـ الاهتمام باستكمال المكتبات ومدها بأحدث الكتب والدوريات.
- ١٢ _ زيادة الاحتكاك العلمي عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلي والخارجي.
- ١٣ ـ العمل على ربط البحث العلمي بالإنتاج، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التي تنفق عليها وحدات الإنتاج.
- ١٤ إعادة النظر في المناهج الدراسية لتكفل إعداد الباحث الناجح وتطويرها باستمرار لتواكب التقدم العالمي.
- ١٥ الاهتمام بتوفير المعامل والأجهزة والمواد اللازمة للبحث العلمي الذي يتقاضون نظيره أكبر الأجور ـ

المبحث السادس

الثقافسة والإعسلام

المسلمة والماملة إن الحياة الثقافية المصرية تعاني من ركود ونضوب لعلهما لم يسبق لهما مثيل من أنجر النهضة الوطنية المصرية، ولا يقتصر ذلك على المضمون الذي يقدم للناس منذ أجر النهضة الوطنية المصرية، ولا يقتصر ذلك على المضمون الذي يقدم للناس منه مجر الثقافة ووسائل الإعلام المختلفة، بل يتعداه إلى شكل هذه الوسائل في وسائل نشر الثقافة ووسائل الإعلام المحتلفة، ي و المن المنافع المن المنافع المن المنافع المنافع والإعلامية، ويرى والمنافع والإعلامية، ويرى والو . الخزب أن البلاد في أمس الحاجة إلى حركة إحياء ثقافي وتجديد فكري ترد الأمة إلى سر. أمولها الثقافية العربية والإسلامية، وتردعنها مظاهر التغريب الوافدة من كل بقاع العالم تقريبًا.

كما أن الإعلام المصري الرسمي بحاجة إلى تقويم جاد وموضوعي يهدف إلى إعادة الثقة باعتباره المعبر عن الكلمة الرسمية للدولة المصرية.

وفي سبيل ذلك فإن الحرب يرى على سبيل اللشال لا الحسصر - ضرورة مسايأتي :

- ١- التزام الدولة بالعمل على نشر الوعي الشقافي بين المواطنين وتوفير السبل والإمكانات اللازمة لذلك.
- ٢- تشجيع النشاط الثقافي الخاص فردياً كان أم جماعيًا بصورة كافية، وإزالة جميع العوقات الإدارية والقانونية التي تمنع انطلاق النشاط الثقافي في مختلف الجالات وعلى الأخص في مجال ترسيخ القيم الدينية الصحيحة ونشرها وتدعيم الالتزام بها سلوكا وعقيدة بين مختلف قطاعات الشعب.
- ٣- إعفاء مستلزمات الطباعة والنشر ومختلف مستلزمات النشاط الثقافي من الضرائب والرسوم الجمركية .

- ٤ رفع جميع القيود المقررة في القوانين واللواتح والقرارات الإدارية الخاصة بالنشر والإنتاج الثقافي والتوزيع فيما عدد القيود الخاصة بحماية القيم الدينية والحفاظ على الأخلاق.
 - ٥ _ إلغاء القيود المفروضة على تصدير الكتاب المصري إلى جميع أنحاء العالم.
- ٦- تشجيع مؤسسات النشر والإعلام الخاصة بإعفائها من الضرائب لمدة خمس سنوات ثم اعتماد شرائح ضريبية متدرجة تتناسب مع فلسفة تشجيع الحركة الثقافية المصرية.
- ٧_ قصر المساهمة التي تقدمها الدولة أو القطاع العام في الأعمال الثقافية بمختلف أنواعها على المواد ذات المضامين الهادفة التي تعتبر مضامين مؤثرة في إعادة بناه الشخصية المصرية وعلاج المثالب الاجتماعية والفردية المتفشية في الإجبال الحاضرة من المصريين، وترك ما عدا ذلك من أنواع النشاط الثقافي للتنانس المشروع بين مؤسسات القطاع الخاص.
- ٨- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعجيل بسن التشريعات الكفيلة بحماية حقوق المؤلف قبل الناشرين والموزعين والمنتجين الذي يتعاملون في إنتاجه الفكري.
- ٩ _ الانضمام إلى الاتفاقات الدولية لحماية الملكية الأدبية والفنية والفكرية التي لم تنضم إليها مصر بعد، تأكيداً لإيمانها بحرية هذه الملكية وتيسيراً لحماية المصنفات التي تخضع لأحكام تلك الاتفاقيات.
- ١ وضع القواعد والأسس الكفيلة بالتزام أجهزة الإعلام الرسمية الصدق الطلن في التعامل مع الخبر أو التعليق الذي تقدمه، والنظر في أمر من يثبت خروجهم عن هذه القاعدة.
- ١١ ـ تجويل الإعلام الرسمي المصري إلى إعلام قومي يتعرف الشعب من خلاله على الخريطة الواقعية للمجتمع المصري والدولي بجميع عناصرها الثابتة والشهيرة، بدلاً من الوضع الحالي له والذي لا يزيد فيه عن كونه جهازاً حكومياً يتغنى بأمجاد الحكومة وبحسن سياستها وقراراتها، مهملاً الأراء الأخرى القائمة والمعبرة عن نفسها في المجتمع.

إعادة تشكيل المجلس الأعلى للإعلام بحيث يصبح خاصًا بالثقافة والإعلام منا ويشارك في تكوينه شخصيات تمثل الاتجاهات الفكرية والسياسية في محمد . البلاد ، وتكون له سلطات حقيقية في رسم السياسة الثقافية فيه والإعلام، والالتزام بهما، ومحاسبة المسئولين عنهما.

العمل بكل الوسائل الممكنة على تشجيع الإبداع والابتكار وعلى الأخص لدى الشباب الأدباء والباحثين المفكرين ، وإناحة فرصة النشر أمام إنتاجهم والتعرف من خلال أجهزة الإعلام المختلفة.

١٤- إحياء النشاط الْتقافي، والتدريب على العمل الإعلامي في المدارس الثانوية والجامعات بحيث يتكون وعي سليم بأهمية العمل الثقافي والإعلامي لدي جمهور الخريجيين من هذه المدارس والجامعات.

١٥- العمل على تنشيط اتحاد الناشرين المصريين، واتحاد الكتاب المصريين دعماً للنشاط الثقافي المصري محليا وعربيا وعالميا حتني تستعيد مصر مكانتها الرائدة ني عالم الفكر والثقافة والنشر.

١٦ العمل على إحياء حركة نشر التراث وتيسيره للمثقفين بأسعار زهيلة في طبعات تجمع بين التحقيق العلمي وجودة الإخراج الفني.

١٧ _ تسهيل العمل على نقل التقنية العصرية المتقدمة في مجالات الطباعة والنشر والسرح والسينما والإذاعة السموعة والمرئية ، والعمل على تطوير صناعة محلية مصرية متقدمة في هذه المجالات جميعها.

مراكز العلومات ،

إن مراكز المعلومات أصبحت ضرورة من الضرورات التي تجتاجها عمليات التنمية في المجتمعات الحديثة كما يحتاج إليها متخد القرارات على أي مستوي المراكز المعلومات في تصور الحزب ليست مجرد مكتبة أو مجموعة مكتبات ولامجرد حاسبات آلية لتخزين المعلومات ولا هو نظام لشبكة اتصالات مع قواعد البيانات العلمية فقط، ولكن مزاكز المعلومتات لابدأن يتوفر لها بناء تنظيمي قادر

ذاتيا على صياغة وتخطيط وتنفيذ فلسفة واتجاه عمل لاقتناء المجتمع المصري مع تقديم رؤية مستقبلية واضحة للنهوض بالمجتمع المصري.

وحيث أن المعلومات اليوم أصبحت تمثل دوراً واضحاً إلى رصيد أي مجتمع مثل الموارد المادية والبشرية فإن الموسسون لحزب الإصلاح يرون اقتناء نظم المعلومات وتطويرها وتيسير الاستفادة منها وتوسيع دائرة الشبكة القومية للمعلومات لتشمل كافة القطاعات وتغطي جميع البلدان في مصر.

> وحتى تتحقق الضائدة المرجوة من هذه المراكز فإن الحزب يتبنى السياسة التالية للاستفادة المثلى من مراكز المعلومات:

- ١ _ توفير المعلومات وتسهيل الحصول عليها واستخدامها لكل المواطنين، وإصدار تشريعات تنظم هذه العملية .
- ٢ ـ توفير المعلومات المتعلقة بسوق العمل سواء في مصر أو في العالم العربي والإسلامي وتحديثها أولاً بأول.
- ٣- تدريب المستفيدين من هذه المعلومات على الكمبيوتر والتقنيات الحديثة والمتطورة وعلى كيفية الاستفادة من هذه المعلومات وطرق تحليلها واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي يلائم إمكانياتنا وأخلاقنا.
- ٤ المساعدة في إعداد دراسات لكافة المشروعات عن طريق الإمداد بالمعلومات الفنية والاقتصادية اللازمة.
- 0_ مساعدة المستفيدين في الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها من مصادرها المختلفة في العالم.
- ٦ _ إنشاء بنك معلومات عن كافة الأنشطة في مصر، الأمر الذي يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحمة مع تبادل المعلومات مع المراكز المماثلة محليًا وعالميًا.
- ٧- توفير المعلومات عن الاحتياجات السلعية في السوق المصري وكذلك التبؤات للحتملة لأسواق العرض والطلب للسلع للخطط إنتاجها أو التوسع فيهار

٨- المساعدة في تصميم المشروعات والإشراف على تنفيذها.

وي توفير المعلومات المتعلقة بمصادر المواد وبدائلها المختلفة.

١٠ _ توفير المعلومات التي تساعد على العمل البحثي وتطويره والمساعدة على ربط المشاكل التطبيقية بالبحوث العلمية.

١١ _ الإفراج عن الوثائق بعد وقت يحدد في القانون على أن تصبح كافة المعلومات الخاصة بها متاحة للجميع.

١٢_ توضيح مدى العائد المتوقع من إنشاء قواعد بيانات ومعلومات للأنشطة المختلفة، سواء بالنسبة لخدمة المواطنين أو خدمة الصباعات القائمة أو لخدمة الدولة .

دورة الاتصالات:

يشهد العالم حاليًا تطورات سريمة ومتتالية في وسائل الاتصال، جعلت العالم كله يبدو كما ثو كان قرية صغيرة أو بيتًا يتمرض الزائرات إعلامية كثيرة أشد هذه الأشرات هو البث الماشر للإرسال التليفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية عبر الفضاء.

وهذه الثورة في وسائل الاتصال يواكبها بالضرورة ثورة في تدفق المعلومات المستمر ولاريب أن توفر المعلومات بهذا القدر وشيوعها بهذه الكيفية له أثره البالغ في تشكيل الأفكار والعقول، وبالتالي توجيه الرأي العام وحشده في مواقفه من القضايا للختلفة.

> وبطبيعة الحال فإن لهذا التقدم الكبير في وسائل الاتصال جوانبه المضيئة، كما أن له جوانبه السلبية الخطيرة. .

فمن الجوانب الإيجابية: الاطلاع على نواحي التقدم لدى الجتمعات الاخرى، والإفادة منها في تطوير عمليات التعليم والتنمية ونقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة العاملين في الميادين الإعلامية ، وكذلك معرفة أخبار العالم فور وقوع الاحداث، وسهولة الاتصال بمختلف دول العالم.

ومن الجوانب السلبية ، تلك التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعة التي تفتقد الأمانة والموضوعية وتعكس وجهات نظر الغرب من قضايانا، (بالإضافة إلى ما يحمله البث المباشر من مضامين وقيم وسلوكيات تتناقض كل التناقض مع مبادئ وقيم واخلاقيات مجتمعنا العربي والإسلامي). بالإضافة إلى ما يعرفه من أنماط معيشة وأساليب الحياة المسرفة المترفة التي لاتتناسب مع مستوي معيشتنا وأهدافنا في الحياة، مع أنه يكرس التبعية الإعلامية والثقافية والسياسية، الأمر الذي يعد غزواً فكرياً وثقافيًا واجتماعياً يحمل نذر التهديد الحضاري بكل أبعاده ما لم نتخذ من الاحتياطات ما يكفل لنا مواجهته المواجهة الفعالة .

- ويرى حسزينا أن وسائل التصامل مع هذه التطورات تأخين مجموعة من الاتجاهات بحيث تكفل الاستفادة من الإيجابيات، والتخلص من السلبيات وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي :
- ١ _ ضرورة رفع مستوى أداء الخدمات الإعلامية والتليفزيونية للحلية وذلك بتحري المصداقية في تقديم الأخبار والأحداث والتحليلات الخاصة بهاء وكذلك بتحري ترتيبها بموضوعية حسب أهميتها، وكذلك بالاهتمام بمشكلات الجماهير والعمل على اقتراح حباسول لها.
- ٢ _ تطوير شبكة الاتصالات الداخلية وتقويتها بحيث تصل إلى مختلف مناطق الجمهورية بوضوح، وكذلك شبكة الاتصالات السلكية والتليفونية.
- ٣ _ تطوير برامج إعداد الكفاءات الإعلامية لرفع مستوى أدائها وتدريبها للاستفادة من التقنيات والتطورات الحديثة في وسائل الاتصال.
- ٤_ العمل على رفع مستوى الوعي العام لدي جماهير المواطنين، ولاسيما الوعي السياسي والثقباني والاجتماعي عن طريق الإهتمام المتزايد ببرامج التربية ومناهة التعليم والإعلام لزيادة تماء السلبيات الوافدة.

- ٥- التركيز على نشر القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية وتكريس الاعراف الاجتماعية للوقاية من الانحلال الاخلاقي.
- ٦- تحرير الإنسان المصري من كل القيود الموضوعة على حريته في التعبير عن أفكاره وآرائه، ويرى الحزب في هذا الشأن ضرورة الغاء كل القوانين المفيدة للحريات، وإتاحة إصدار الصحف بغير قبود، وكذلك إتاحة تملك وسائل الإذاعة المسموعة والرئية، للمواطنين بحيث لا يقيد حريتها إلا ما يتصل بالنظام العام والآداب العامة وأخلاقيات المجتمع.
- ٧_ ضرورة التنمية الشاملة للبلاد في جميع النواحي الاقتصادية والعلمية والاجتماعية لتجنب مخاطر التبعية وللوصول لمرحلة الفعالية الإعلامية.
- ٨_ التعاون العربي والإسلامي في مجال امتلاك القدرات التكنولوجية الإعلامية وتبادل الخبرات والبرامج، وتوسيع دائرة البث الإعلامي باستخدام الأقمار الصناعية.
- ٩_ عدم الاقتصار على دور المتلقى، وإنما ينبغي أن تتبنى مصر رسالة إعلامية إلى العالم تستهدف تصحيح صورة العرب والمسلمين في نظر العالم الغربي، وكذلك تقديم نموذج لحضارة إنسانية توازن بين المادة والروح، والعلم والإيمان، وتعلي شأن القيم الأخلاقية والترابط الأسري والاجتماعي .

المبحث السابع

الصصية والبيئسة

السحة العامة:

تعانى مصر بوجه عام، والمدن الكبرى بوجه خاص من تدهور الرعاية الصحية، وارتفاع مستوى التلوث البيتي في الهواء والماء والشوارع والأحياء السكنية الصناعية، وقد أصبحت مشكلات المجاري ونقص المياه وتراكم أكوام القمامة الشكوي من تكاثر الذباب والناموس والفشران وغيرها من الكائنات الناقلة الأمراض الضارة بالإنسان، أصبحت هذه الأمور جميعًا من الحديث المكرر في صحافتنا اليومية، وعلى ألسنة الناس في كل مكان.

والاهتمام الكلامي بهذه الأمور مقتصر على المدن، أما الريف فلا يعرف أحد شيئًا، ولا يهتم به أحد من الذين يكثرون الحديث مشكورين عن مشكلات العناية الصحية وحماية البيئة في مدن مصرالكبرى.

والمشكلتان مر تبطتان أشد الارتباط وأوثقه، لذلك يرئ الحزب ضرورة معاجلتهما على صعيد واحد، وإن كانت الأجهزة الإدارية المهتمة بكل منهما ـ بحكم تقسيم العمل منفصلة إلا أن هذا لا يمنع التنسيق الكامل بينها، وبين التعاون المتمر في تقديم خدماتها وبرامجها.

وفي مجال الرعاية الصحينة والطبية يرى الحسزب الإمسراع باتخساذ مسايلي :

- الم الم إعادة النظر في الأسلوب المتبع حاليًا في تقديم الصحة المجانية في مستشفيات الدولة ضمانًا لحق المواطنين الفقراء في خدمة صحية مجانية جيدة.
- الك ٢ ـ ترشيد استخدام الدواء على المستوى العام، وتوعية المواطنين باستمرار بأضرار الإسراف في تعاطي الأدوية دون مشورة طبية دقيقة . .

- ٣ ٣ التوسع في إنشاء وحدات صغيرة في جميع الأحياء السكنية في المدن، وفي جميع القرئ والمراكز بالريف، على أن يقدم في هذه الوحدات نوعان من العلاج: مجاني، وبأجر، ويخصص عائد العلاج بالأجر أو الجزء الأكبر منه لتمويل الإنفاق على العلاج المجاني لمستحقيه .
- ك ٤ ـ تنشيط الخدمات الصحية في الوحدات الريفية وتطويرها بحيث تجهز كل منها بغرفة عمليات صغيرة أو متوسطة حسب الإمكانيات المتوفرة في كل وحدة وتصبح مع الوحدات الصحية الصغيرة مجالاً لتقديم خدمات طبية متكاملة في الريف المصري.
- هي ٥- إعفاء المستشفيات الخاصة من أي قيود على إنشائها وتمويلها توفيراً لإمكانات الرعاية الطبية المتميزة للقادرين عليها من المواطنين، وتطويراً لمورد هام من موارد الاقتصاد هو السياحة العلاجية مع التوسع في قيام الدولة بإنشاء المستشفيات المتوسطة لخدمة الطبقات الأقل قدرة من المواطنين وعدم قيامها على الإطلاق بإنشاء المستشفيات الفاخرة المتميزة.
- ٦ العناية بمهنة التمريض إعدادًا وتدريبًا والاهتمام بتحسين أوضاع المرضين بمختلف فئاتهم ماليًا ووظيفيًا ومهنيًا بحيث تواكب الخدمة التمريضية -التي لازالت محل انتقاد من الجميع - الخدمة الطبية المتطورة التي يقدمها أطباء مصريون لا يقلون كفاءة عن نظرائهم في أم مكان في خارج مصر .
- ٧- توفير الإمكانات المادية اللازمة لتزويد المستشفيات الجامعية والعامة باحدث الأجهزة الطبية العلاجية والجراحية لضمان رعاية أفضل للمرضى، وتدريب أحدث للأطباء المصريين.
- الله عند تطوير نظام التأمين الصحي بحيث يمتد نطاق الإفادة منه تدريجيًا إلى المواطنين غير القادرين جميعًا ويقل في المقابل اضطرارهم إلى التردد على العيادات والمستشفيات الخاصة التي تستنزف من مواردهم ما هم في أشد الحاجة إليه . 🥶

- العمل على إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية بانواعها المداد التراعية بانواعها كافة وتطوير الصناعات القائمة حاليًا حتى يكنها الوقوف على قدم المماواة مع الصناعة الطبية العالمية .
- الدواء لسد النقص الظاهر في مختلف أنواع الدواء ولتحقيق الاعتماد الدواء ولتحقيق الاعتماد على النفس في إنتاج هذه المنتجات التي لا يستغنى عنها الإنسان.
- لا ا١- إعادة النظر في سياسة القبول في كليات الطب وقبول الأعداد التي يمكن ونق الإمكانات المتاحة في المستشفيات ومن الأجهزة وأعضاء هيئة التدريس حتى يمكن تدريبها التدريب الجيد الذي يخرج طبيبًا كفؤًا يسد. نقصًا فعليًا في مجالات الرعاية الطبية.
 - الاهتمام بمعاهد الصحة العامة وبدور الزائرات الصحيات في المدن والقرئ وتوعية النساء والأسر بوجه عام بضرورة العناية الصحية للوقاية من الأمراض وللإسراع باستشارة الطبيب عند الإصابة بها.
 - ١٣ ٢١ تطوير برامج كليات التمريض ومعاهده العليا في الجامعات بحيث تهتم بالجوانب العلمية التطبيقية أكثر من اهتمامها بالجوانب النظرية فيمكن بذلك توسيع نطاق الاعتماد على خريجاتها في المستشفيات العامة والخاصة وتعين عدد منهن في كل عام في وظائف الزائرات الصحيات ووظائف الإشراف على العناية الصحية بالمدارس .
 - الكر 11 والزام كل مدرسة خاصة ، ابتدائية أو إعدادية بتعين ممرضة من خريجات كليات التمريض أو من خريجات المدارس الثانوية للمرضات اللائي أمضين عشر سنوات في العمل الوظيفي لتقوم بالإشراف اليومي علئ العناية الصحية للتلاميذ وإلزام كل مدرسة بتعين طبيب ولوكان غير متفرغ يقوم بزيارة صحية للمدرسة لا تقل عن ثلاث مرات أسبوعيًا وتلتزم وزارة التربية والتعليم بالأمر نفسه في مدارسها الابتدائية والإعدادية .

- 🖎 ١٥ ـ تطوير العلاقات القائمة بين مراكز البحث الطبي في الجامعات وفي وزارة الصحة وبين الجامعات المماثلة خارج مصر وتبادل الخبرات معها للإفادة من التطورات الكبيرة التي تشهدها وسائل العلاج والرعاية الطبية في الخارج، ولتدريب الأطباء وهيئات التمريض على العمل في مصر وفق أرقى المستويات العالمية في الخدمة الطبية والتمريضية.
 - الك ١٦ ـ ضرورة البدء في حملة عامة للقضاء على الأمراض المتوطنة لما لها من تأثير ضار على القوة الإنتاجية للفرد ولما تسبيه من نقصان ساعات العمل الحقيقية للمصاب بها، ولما تؤدي إليه من عواقب وخيمة على انخفاض متوسط العمر للإنسان المصري بوجه عام، مع زيادة الاهتمام بحملة التطعيمات الإجبارية.

أما في مجال العناية بالبيئة وحمايتها من التلوث فيرى الحزب أهمية ميناشرة التدابير الأتية :

- ١ نقل جميع المصانع خارج مناطق التجمع السكني، وإلزام القائم منها حاليًا قرب مناطق التجمع السكني باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع تسرب المواد الملوثة للبيئة إلى أن يتم تدبير أمر نقلها جميعًا إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكنية.
- ٢ البدء فوراً في إنشاء أماكن للورش الصغيرة والمتوسطة خارج المدن ونقل الورش القائمة داخل المدن إليها وإغلاق الورش التي يمتنع أصحابها عن تنفيذ قرار النقل.
- ٣ ـ الإسراع بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي وفق الأسس العلمية السلمية التي تحافظ على ضرورات الصحة العامــة، وتحمي شواطئنا ومياه نهر النيل والترع الكبيرة من آثار التلوث الناتج عن أخطار الصرف الصحي في المدن و القرئ،

- وا. الراقبة الدقيقة لوسائل النقل العام والخاص لحماية الهواء الذي يستنشقه الناس من التلوث بمخلفات هذه الوسائل والعوادم التي تنتج عن عمليات الاحتراق للوقود الذي تسير به، ومنع تسيير أية وسيلة لا تلتزم بذلك وسحب ترخيصها، مع التزام الدولة نفسها بصيانة وسائل النفل المعلوكة لها وإصلاحها.
- إلى إن منع مصادر الضوضاء التي أصبحت ظاهرة مقلقة للراحة العامة بصورة لإيجوز السكوت عليها.
- ي ١٠ العمل دون إبطاء على إحملال وتجديد وتوسيع المشروعات الخاصة بماء الشرب، فقد أصبح تلوث المياه ظاهرة خطيرة في كل المدن المصرية ولم تفلح زيادة نسبة المطهرات من الكلور وغيره في منع حدوث هذا التلوث أو القضاء على أخطاره، بالإضافة لما لها هي من أخطار خاصة.
- ٧ حماية الشواطئ المصرية من التلوث الناتج عن إلقاء السفن فضلاتها قرب هذه الشواطئ وعلى الأخص ما تقوم به ناقلات البترول من غسل خزاناتها بمياه البحر قرب شواطئ الإسكندرية، الأمر الذي ضاعف من تلوث هذه المياه وأضاف إليه مصادر جديدة، ويجب معاقبة السفن التي تقوم بذلك بغرامات كبيرة، وحرمانها من دخول الموانئ المصرية لفترات تؤثر على اقتصاديات تشغيلها، كما يجب توفير مراقبة مستمرة في صورة دوريات بحرية لشرطة الموانئ لمراقبة هذه السفن في فترات انتظارها بقرب مداخل الموانئ المصرية ومخارجها.
- ٨- إدخال موضوعات تتضمن الحث على العناية بنظافة البيئة في مناهج الدارسة ومقرراتها وعلى الأخص في المدارس الابتدائية والإعدادية.
- ٩- توجيه وسائل الإعلام المملوكة للدولة، والمملوكة لغيرها من الاحزاب والهيئات إلى العناية بهذه المسألة وكذلك أجهزة الدعوة الدينية .

- المرورة حماية البيئة ووضع الإمكانيات الضرورية تحت تصرفها وإنشاء فروع لها في شتى المحافظات.
- العمل على إعادة التناسق بين أشكال البناء والعمارة السائدة في المدن المصرية وتخطيط ذلك تخطيطًا دقيقًا لا يسمح بالاستثناء فيه من المدن الجديدة، والأحياء الجديدة في المدن الحالية بؤجه خاص مع التركيز على ضرورة إيجاد مساحات خضراء كافية في المناطق السكنية.
 - 📽 ١٣ وضع ضوابط صارمة لاستخدام الكيماويات المصنعة في المواد الغذائية .
- ٣٠٠ عدم الإسراف في استخدام المبيدات الحشرية، ومبيدات الحشائش في ِ الزراعة، واستخدام أساليب المقاومة البيولوجية.
- الله عندية الدواجن الكيماويات والهرمونات في تغذية الدواجن والماشمة

وينبغي التركيز على النقاط التالية :

- أولاً: الوقاية من الأمراض البدنية : الإرشاد الصحى _ التطعيمات ضد الأمراض ـ التغذية بأنواعها واختياراتها طبقًا لمفهوم صحي وتكلفة أقل، ربط هذه المعاني بهدي القرآن الكريم، وتوجيه رسول الله ﷺ، والوقاية من الأمراض النفسية تكون بتثبيت العقيدة والإيمان بالله لكافة أبناء الشعب مسلمين وأقباط.
- ثانيًا : تدريس المواد والعلوم الطبية والدعوة إلى تعريبها : والنص على احتواثها على حد أدنى من المعلومات الفقهية والاجتماعية والبيئة وغيرها، مما يشكل الطبيب المؤمن والذي تتوافر فيه صفات الحكمة والسماحة والثقة وادب الحديث، والعلم بقدرة الله على الشفاء، وأن يكون قدوة لزملائه ومرضاه، وأن يتصف بالصدق والأمانة وكتم الأسرار، والتواضع، ومواصلة طلب العلم، واستشارة غيره بمن هم أكبر أو أصغر منه، وأن يتمسك بالقواعد الإسلامية العامة،

عن عنه الحياة بكل الوسائل المشروعة ، والاشفاء فيما حرم على المسلم، وأن يلم من عنه المسلم، وأن يلم

- و دائاً : أداب المهنة .. تؤكد على الالتزام بأداب المهنة ، ومحاسبة المسيء من اللهنة الطبية بكل درجاتها، واحترام أدمية المريض، وتقديم الخدمات الطبية النفسية طبقًا لنصوص ولوائح وقوانين آداب المهنة ، والمستمدة من الشريعة الغراء · خير ما في دساتير الممارسة الطبية في العالم، والذي يتوافق مع أحكام الشريعة.
- وابعًا: الكوادر الطبية .. تأهيل الكوادر الطبية طبقًا لما يحتاجه الشعب الصري بترشيد التخصصات التي تصلح للتصدير إلئ البلاد العربية والإسلامية والإفريقية، وبذلك نقضي على البطالة وتتاح لنا فرصة الانتشار في تلك البلاد.
- ◄ خامساً : ميزانية الخدمات الصحية الحالية لا تتجاوز ٢,١٪ من الموازنة العامة.. في حين أنها تتراوح في البلاد العربية بين ٤ : ٨ ٪ وربما أكبر من في دول النطقة، مع التأكيد على ترشيد أبواب الصرف في الشئون الوقائية ثم العلاجية .
- سادساً : تشكيل هيئة شعبية حكومية لتلقي التبرعات والمونات الطبية للفقراء من المرضى، تجمع الأموال من الشركات والبنوك والمؤسسات والأفراد لتمويل جهاز تأميني لعلاج الفقراء، ولا يُترك الأمر فوضى كما هو حادث الآن.
- سابعاً : التشريع .. لا تستطيع الحكومة أن تقدم خدمات طبية معقولة من خالص ميزانيتها، ولذا لابد من استصدار تشريع بإلزام المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية وغيرها بتخصيص جزءمن ميزانيتها لعلاج أسر العاملين بهأء والمساهمة في الأبحاث الطبية ذات الصلة بعمل المؤسسة، ويخصم ذلك من الوعاء الضربيي للمؤسسة، وكذلك يخصم من الوعاء الضرببي للأفراد عند تبرعاتهم الصحية كما هو معمول به في باتي الدول، واستصدار تشريعات متطورة لكل مستحدث في الفنون الطبية حول نقل الأعضاء ووسائل العلاج الحديثة، وغيرها... حمَٰن ينفتح الطريق أمام التقدم الطبي دون عوائق قانونية عتيقة بالية .

■ ثامنًا : العقاقير الطبية المستعة والمستوردة .. هناك فارق كبير في الأسعار بين مكونات العقار الواحد تحت أسماء مختلفة، وإنتاج شركات مختلفة ربما يرتفع السعر طبقًا لذلك من ١٠: ١٥ ضعف، كما نوصي على أهمية الرقابة الدوائية على الإنتاج بكل فروعه.

كما ننصح باستصدار تشريعات ميسرة لمشاركة أبناء مصر الأطباء في المهجر لتقديم الخدمات والخبرات والأجهزة الطبية لمواطنيهم في مصر.

हों कर करते हैं। विक्रं अस्ते होत्र अस्ते

•

4.

· :

•

• • • • •





الرؤية والبرامج الانتخابية الإصلاحية لرشحي الإخوان السلمين

لاشك أن رؤية الإخوان المسلمين قد اقتبس معها نواب الإخوان المسلمين في معلس الشعب برامج إصلاحية لكل جوانب الحياة المعاشبة، شهد بها القاصي ، الداني، وكانت ميزاناً للسبل الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تنهض على أماس من هديها الأم وتسود .

وهذا برنامج المستشار مأمون الهضيبي كمثال:

الباب السادس

الملامح الرئيسية للبرنامج الانتخابى للمستشار : محمد مأمون المضيبي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

بعون الله ومشيئته نتقدم بيرنامجنا الانتخابي. .

﴿ تَعَالُوا إِلَىٰ كَلَمَة مَواء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم أَلا نَعْبُدُ إِلاَّ اللَّهُ وَلا نُشُوكَ بِه شَيْعًا وَلا يُتَّخِذُ بَعُضْناً بَعْضاً أَرْبَابًا مَن دُونَ اللَّه ﴾ (آل عمران: ٦٤).

من منطلق أن هداية البشر إلى الحق، وإرشاد الناس جميعًا إلى الخير، وإنارة العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبُّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تَقْلِحُونُ ﴿ ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ (الحج: ٧٧_٧٨). وإيمانًا باننا ندعو بدعوة الله، وهي أسمى الدعوات، وننادي بفكرة ما الإسلام، وهي أعدل الشرائع: ما الإسلام، وهي أعدل الشرائع:

﴿ صِبُّغَةَ اللَّهِ وَمَن أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةٌ وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ (البقرة: ١٣٨).

إننا نؤمن بأن العالم كله عامة، ونحن خاصة، في حاجة إلى هذه الدعوة، وإلى كل شيء يمهد لها ويهيئ سبيلها.

ومن منطلق: ﴿ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الإصلاحَ مَا امْتَطَعْتُ ﴾ (مود: ٨٨).

أي أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقي الشامل الذي يجب أن نتعاون عليها جميعا، من خلال القنوات الدستورية والقانونية، لإقامة شرع الله، وفي ذلك صلاح الدنيا والدين:

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَة مِنَ الأَمْرِ فَاتَبِعْهَا وَلا تَشَبِعُ أَهْوَاءَ اللَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية: ١٨).

ومن الحق أن نعترف أننا بعدنا إلى حد كبير عن الإسلام وأصوله، علماً بأن الإسلام يحض على أن نقتبس النافع، وأن ناخذ بالحكمة أنى وجدناها، ولكنه يأبى أن نتشبه في كل شيء بمن ليسوا على عقيدتنا، ونطرح عقائده وفرائضه وحدوده وأحكامه، فلا أمل لنا في تحقيق أي تقدم في شتى نواحي حياتنا، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شرعتنا، والاخذ بأسباب العلم، والتقنية الحديثة وحيازة المعرفة بأقصى ما نستطيع في ظل ثوابت هذا الدين العظيم، ومن منطلق مبادئه وقيمه.

ولذلك فإن لنا مهمة محددة نقدمها كتصور أساسي للإصلاح، من خلل حقنا الأصيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية المصرية، على أساس كونتا جزءًا هامًا من هذا الشعب الحر الأبيّ.

وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والحكومة المسلمة ، الدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتقيم شتات المسلمين، وتستعيد مجدهم، وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل لواء الدعوة إلى الله، حتى تمعد العالم بخير الإسلام وتعاليمه.

> فهذه غايتنا أيها الإخوة والأخوات الكرام، وهذا منهجنا.. وعليه فرؤيتنا لإحداث هذا الإصلاح، وتحقيق هذه الفاية، تتحدد في الخطوط الرئيسية التالية :

ولاً . في مجال بناء الإنسان المصري .

إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذي خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلَّمه الأسماء كلها، وسخَّر له ما في السموات والأرض جميعًا منه، وكرَّمه وفضًّله على كثير ممن خلق تفضيلاً، واصطفى منه رسلة وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة، ومن ثم كانت سعادة الإنسان من هدف كل تنمية وتقدم ورقي، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقى، لذلك كان لابد من تزكية كل ما يسمو بإنسانية الإنسان، ويرتفع بخصائصه التي يتميز بها عن غيره من المخلوقات، ولما كان الإيمان بأركانه وقواعده، والأخلاق بمكارمها ومحاسنها، أسمى ما يتصف به الإنسان، إذ أنها تحيى الضماثر فتمنع المنكر والحرام، وتحض على المعروف والحلال، ولا تكتفي بأداء الواجبات، بل تدفع إلى الإنقان والبذل والتضجية والعطاء.

ولما كان الشعب المصري كله متدينًا بطبعه، إلا أنه في الفترة الأخيرة رانت على القلوب غلالة من الغفلة والأنانية وسادت بعض القيم المادية والشهوات الآنية ، فأثرت تأثيرًا سلبيًا على الشخصية المصرية السويَّة، ومن ثم كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها، ولا سيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة والأخلاق، وإلا كان الإصلاح كمن يحرث في الماء أو يبني في الهواء.

ولذلك فإننا في هذا المجال نستهدف تحقيق مايلي،

- ١ تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة بالإيمان بالله وكتبه ورسله وشرعه.
- ٢ تربية النشء نظريًا وعمليًا على مبادئ الإيمان والأخلاق
 الفاضلة.
- ٣- إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه
 وأهمها شموله لتنظيم كل جوانب الحياة.
- ٤ حث الناس على الالتزام بالعبادات والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بكل الوسائل.
- ٥ تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام
 ومقتضيات الخلق القويم.

ثانياً : في مجال الإصلاح السياسي :

إننا نؤكد تحسكنا بنظام الدولة نظامًا جمهوريًا برلمانيًا دستوريًا ديمقراطيًا في نطاق مبادئ الإسلام.

كما نؤمن بحق الفرد في المساركة السياسية الفاعلة، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليًا وخارجيًا، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية تقوم على الندية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، وندعو الأحزاب والقوي السياسية إلى تأييدها كميثاق وطنى، تتمثل بنوده فيما يلى:

١ - الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوذ لا حد أو حزب أو جمعية أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمداداً من إرادة شعبية حرة صحيحة،

- ١٤ الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
 - م. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.
- ٤ تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الاديان السماوية المعترف بها.
- ٥_ تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والأداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
- ٦_ تأكيد حرية تشكل الأحزاب السياسية، وألا يكون لاية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والأداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به .
- ٧- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال التهديد باستعمال أو حمل أي سلاح.
 - ٨_ تأكيد حق التظاهر السلمي.
- ٩ ـ تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حرًا، ولمدة محدودة، يعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين علئ إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة ، هو الذي يتولن تشكيل الحكومة .
 - ١٠ ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية ، متى توافرت فيه الشروط العامة التي يخددها القانون.

- ١١ ـ ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متى توفرت في الشروط العامة التي يحددها القانون.
- ١٢ _ تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلايتراس أي حزب سياسي، ويكون بعيدا كل البعد عن المسئولية النتفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.
- ١٣ _ إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، عدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع سياسيا كسائر الوزراء.
- ١٤ _ أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نص الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.
- ١٥ _ إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي · أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.
- ١٦ _ الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثناثية عسكرية.
- ١٧ _ القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب)، وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي، وحفظ كرامة المواطن المصري.

١٨ _ إلغاء القوانين التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتعلى من قيمة أداء المهن الحسرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعيسة في نطاقها المهنى.

داناً ، في مجال الإصلاح القضائي ،

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطن، وأن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل، فإننا نؤمن بأن الإصلاخ القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل، والذي يتمثل - في نظرنا فيما يلى:

- ١ _ كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكل الإجراءات، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، وألا يحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تلغي جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط
- ٣_ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، ويحق لكل من تحبسه احتياطيًا أن يتظلم · فورا من قرارها أمام جهة قضائية .
- ٣ ـ: تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور،

رابعاً : في مجال الإصلاح الانتخابي ا

- ١ كف يد السلطة والأمن عن التدخل في أي خطوة من خطوات العملية الانتخابية.
- ٢ تتولى أمر الانتخابات وتشرف عليها لجنة أو هيئة مسئولة عن العملية الانتخابية بداية من جداول الناخبين وحتى إجراء الانتخابات والفرن وهذه الهيئة تتشكل من القضاة.
- ٣- رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعلى هو الذي يختار القضاة المشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أي ندخل من وزير العدل.
 - ٤ اللجنة تفصل فيما يعترض الدعاية الانتخابية.
- ٥ لكافة المرشحين حق الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتم ات وتوزيع مطبوعات انتخابية وتسيير وتعليق لافتات.

خامساً : في مجال الإصلاح الاقتصادي :

نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل، يؤكد على حرية النشاط الاقتصادي وعلى دور الفرد في هذا النشاط، محترما للملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة , والمنشأت الحيوية .

وعلى ذلك فنحن نعمل على تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال برنامج مدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة، وشفافية كاملة عنه، ومع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرئ، شريطة دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية، والتمويلية والفنية، ومشاركة عامة في الإحاطة بها ودراستها واعتمادها

يها نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية، ومن ثم نعتمد النجارة والانفتاح أسلوبًا رئيسياً لعلاقتنا مع اللول الأخرى، في ظل الاعتماد بري ري المعلومات والاتصالات، ولكننا ضد الهيمنة والتبعية التي تهدف الهادف الباحركة العولمة المعاصرة، ومن ثم سوف نعمل على تعظيم إيجابيات اتفاقية الله . المان، ومنظمة التجارة العالمية، والحد من سلبيات هذه الاتفاقيات.

وعليه يقوم الإصلاح الاقتصادي. في نظرنا ـ على ما يلي :

- ١- اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، مع تحريم الربا كمصدر للتمويل أو الكسب.
 - ٢_ إيجاب العمل والكسب على كل قادر.
 - ٣_ الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة منها.
 - ٤_ حرمة المال واحترام الملكيات، وبالذات المال العام.
- ٥ تنظيم المعاملات المالية، والتدقيق في شئون التقد، باتباع سياسات نقدية ومالية وضريبية وتجارية وإغاثية رشيدة.
- ٦ تطبيق النظام الاجتماعي، ومساعدة العاطلين في إيجاد العمل الذي يناسبهم .
 - ٧_ تقرير مسئولية الدولة في حماية النظام الاقتصادي.
 - ٨_ حظر استغلال النفوذ، ومحاربة الإثراء غير المشروع.

ووفقاً لهذه المبادئ العامة نرى أساساً :

١ - العمل على تعظيم الإنتاج بدءًا بالضرورات ثم الحاجيات ثم الكماليات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لكل مستوى حسن أهميته، فالإنتاج الغذائي والكسائي والمساكن ومستلزمات الإنساج يجب أن تحظئ بأكبر قدر من الإعبفاءات والتسهيـلات.

- ٢ ـ الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة، وربطه بالإنتاج، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي والمظهري عن طرق :
- * إعادة النظر في النفقات الحكومية ولا سيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات. . . الخ.
- * الاهتمام بضبط كافة السلم المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم.
 - ترشيد استهلاك السلع الترفيهية والكمالية.
 - ٣_ التشجيع على الادخار بكل الوسائل المكنة ومنها على سبيل المثال:
 - تنمية الوعى الادخاري لدي الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة.
- * تنويع سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.
- * استخدام الصنادين الاجتماعية في إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها.
- پایجاد نظام لتسویق منتجات هذه المشروعات داخلیا، وتبسیر إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية.
- ٤ _ ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيطة بالصناعات الكبري لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للالتزام بالمواصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق:
 - تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية على الاستثمار في هذا المجال
 - * ربط سياسة التعليم والتدريب بخطة إنشاء هذه المشروعات.
 - ويط سيامة البحث العلمي بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره
 - شجيع الابتكارات والاختراعات في هذا المجال.

- ٥- إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة، رأسية وانقية، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية، خاصة لصغار المزارعين، وإتاحة فرص التسويق التعاوني، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي.
- ٦- العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني، والضرورات الأساسية من مواد غذائية ودواء.
- ٧_ عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق
 بين الاستثمار المطلوب والادخار القومي)، وذلك من خلال تشجيع
 الاستثمار المباشر العربي فالإسلامي، ثم من بقية دول العالم ومؤسساته.
- ٨- تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادي والمالي من الغش والنصب والاحتكار واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من الضرائب والعمولات والرشاوي إلى غير ذلك من صور الفساد والإفساد.

سادساً ، في مجال التعليم والبحث العلمي ا

التعليم والبحث العلمي هما وسيلتا أي تقدم مأمول، ولذلك لا تبخل الدول المتقدمة بالمال والتدريب والإعداد وتوفير الأبنية والمكتبات والملاعب والمعامل والأجهزة على أجيالها الراغبة في التعليم، ولما كنا نريد أن نلحق بهذا الركب وجب عليها أن نهتم بالتعليم معلمًا ومنهجًا ومعهداً أو مدرسة، ولذلك فنحن نسعى لتحقيق ما يلى:

١ - تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغني المعلم بدخله
 الرسمي من وظيفته عن الحاجة للدروس الحصوصية، فيستعيد مكانته
 الأدبية والإجتماعية، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال.

- ٢_ تطوير مناهج التدريس في كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتى يتخرج المعلم مؤهلا لوظيفة محبالها مستشعرا لعظمة مهمته في الحياة.
 - ٣- رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومي.
 - ٤ العلم على معالجة جادة لمشكلة الأمية بطريقة عملية ونهائية.
 - ٥ ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الاخلاقية والمثل العليا والانتماء للوطن.
 - ٦ _ الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكري، وتجهيز المدارم بالملاعب والأجهزة الرياضية.
 - ٧_ اتباع نظام التعليم الإقليمي الذي يزود التلاميذ بما يوقفهم على شئون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرته على استغلالها والانتفاع بها.
 - ٨_ تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة المصرية والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها والاهتمام بالعلوم الحديثة مثل الحاسبات والهندسة الوراثية .
 - ٩_ رفع نسبة المخصص للبحث العلمي من ميزانية الدولة.
 - ١٠ تحرير مجالات البحث العلمي من سيطرة البيروقراطية .
 - ١١ _ التوسع في مجال إرسال البعثات إلى الخارج.
 - ١٧ _ توفير حياة كريمة ومستوى مادي مريح للعاملين بالبخث العلمي.
 - ١٣ _ توفير الإمكانات العلمية من معامل ومكتبات وأجهزة وكيماويات.
 - . ١٤. حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات التي تمت حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها.
 - ١٥ _ وضع خطة لكل بحث بحيث يتعاون العاملون فيه بروح الفريق، حنى تتكون المدارس العلمية المتكاملة في التخصصات المختلفة ._

- ١٦ _ زيادة الاحتكاك العلمي عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلي والعالمي.
- ١٧ _ ربط البحث العلمي بالإنتاج، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التي تتفق عليها وحدات الإنتاج.
- ١٨ _ حل مشكلات المجتمع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي . . . الخ عن طريق البحث العلمي والاستغناء عن استيراد الحلول الجاهزة التي قد لا تتناسب مع ظروفنا.

سابعاً : في مجال إصلاح الأزهر الشريف ،

إن الأزهر الشريف مؤسسة فريدة في العالم، حبا الله تعال بها مصر، ولقد قامت علئ دراسة وحماية ونشر علوم القرآن الكريم والحديث الشريف والشريعة الإسلامية الغراء واللغة العربية الفصحي في مصر، وتخرج منها علماء من كل بلاد الإسلام فكانوا خير رسل من مصر لشعوبهم، بالإضافة إلى دور الأزهر التاريخي المجيد في حمل راية الجهاد وقيادة للجاهدين أم كل غزوات الاحتلال الأجنبي على مصر، فضلاً عن صدعه بالحق في وجوه الحكام الظالمين، ووقوفه بجانب الستضعفين المظلومين.

كل ذلك جعله قبلة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامي، وجعله محل احترام بل وتقديس المسلمين من إندونيسيا وحتى المغرب العربي، الأمر الذي يفرض علئ كل من يحب مصر والإسلام ويسعى لرفع شأنهما أن يقوى الأزهر ويدعمه، وأن يتيح له حرية الفكر والحركة والدعوة، وأن يمده بالمال والرجال الذين يحملون أمانته ويؤدون رسالته، ومن هذا المنطلق فإننا نسعى لتحقيق الآتي :

- ١ التوسع في إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعلمي الأخلاق الفاضلة .
- ٧ ـ دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء، ووضع المناهج التي تناسب ظروف العصر.

- ٣- دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتنا والاجتهاد في علوم الشريعة .
- ٤ ـ الاهتمام بالكليات الازهرية المدنية حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب. . . الخ الداعية الذي يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفًا منها.
 - ٥ _ إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء.
- ر ٦ اختيار شيخ الأزهر يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء، ويقتصر القرار الجمهوري على تسمية من ينتخبه العلماء.
- ٧٠ إعادة أوقاف المسلمين إلى هيئة أوقاف مستقلة عن ميزانية الدولة، وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه، وبالذات مخصصات الأزهر ومرتبات شيخه وعلمائه وطلبة العلم فيه.
- ٨ _ إطلاق حرية الدعاة والأئمة والوعاظ في شرح مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشئون الحياة وحله لمشكلاتها، دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم و الخلق الإسلامي.

ثامناً : في مجال مكافحة ظاهرة الفقر:

شاعت ظاهرة الفقر في مجتمعنا، إذ وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقا للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من ٥٠٪، وعليه، يتعين أو نوجه اهتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة، وذلك من خلال توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبنا، وبالذات للطبقات الفقيرة، وذات الدخل للحدود.

وتشمل هذه المقومات :

- ١ _ المسكن الملائم الذي تتوافر فيه ضرورات الجياة الكريمة من إضاءة ومياه نقية وصرف صحي ومساحة مناسبة الأفراد الأسرة.
 - ٢_ الغذاء المتوازن بسعر مناسب وبكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته .

- ٣_ الملبس المناسب الذي يستر الجسم ويحفظ للإنسان آدميته وكرامته.
- ي الخدمات الصحية التي توفر رعاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء في متناول هذه الفئات.
- ٥ ـ الخدمات التعليمية الجادة والمجانية حقًا والتي تعمل على رفع المستوئ الثقافي لهذه الطبقات.

السماً ، في مجال الإصلاح الاجتماعي ،

نحن نؤمن بأن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدم، وهذا العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشوائيات، ومحاربة الإدمان والمخدرات، ورفع مستوى الفئات المهمشة، وتضييق الفجوة في توزيع الدخل والشروة، من خلال مؤسسات الزكاة في ظل نظام إسلامي متكامل.

وعليه فيتمثل الإصلاح . في نظرنا . فيما يلي :

- ١_ تحقيق الربانية والتدين في المجتمع.
- ٧_ الحفاظ على الآداب العامة، وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي.
 - ٣ دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
 - ٤ رعاية الأسرة، وبالذات (المرأة والشباب والأطفال).
 - ٥_ محاربة الجرائم والفساد.
 - ٦_ إحياء نظام الحسبة .
 - ٧_ إقامة العدل الاجتماعي، وتوفير العمل والكسب.
 - ٨ العناية بالصحة العامة.
 - ٩_ إصلاح التربية والتعليم.
- ١٠ _ تنظيم السياحة، وخاصة السياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع السياحات المشبوهة.

- ١١ ـ تأهيل العاطلين مهنيا، وتوفير فرص العمل المناسب لهم.
- ١٧ _ الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساسا للمجتمع ومحضنا للنشء، وبيئة صالحة للتربية، والتصدي لمحاولات الخروج عليه والالتفاف مور حولها لإقامة علاقات غير شرعية بكل أشكالها.

عاشراً : في مجال المرأة :

إن المرأة هي نصف المجتمع وهي القائمة على تنشئة الأجيال رجالاً ونساء فلاريب في استحقاقها أن يكون الجنة تحت أقدامها، وهي مخلوق ظاهر مكرم كرَّمه الله تعالى كما كوم الرجل، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُرُّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (الإسراء: ٧٠).

وهي مخلوق عاقل ورشيد وهي مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة كخطاب الرجل ومكلفة مثله ومسئوليتها كاملة، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج او أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية فقط وهي قوامة مودة وتراحم وتشاور في مقابل مسئوليات يتحملها الزوج، ولهذا المقام الكريم نرئ :

- ١ _ أن من حق المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.
- ٧_ من جقها أنت تتولئ عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال.
 - ٣_ من حقها تولئ الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها.
 - ٤ القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما في الريف.
- ٥ تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها.
 - ٦_ صيانتها في كل مكان : في وسائل الانتقال وفي أماكن العمل -

مادي عشر : في مجال الإخوة الأقباط :

إننا نؤكد أن موقفنا من الإخوة الأقباط موقف مبدئي ثابت مفروض على الملمين بموجب إسلامهم وإيمانهم، مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قُولية وعملية)، وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية :

- ١ الأقباط جزء من نسيج المجتمع المصري.
 - ٢_ شركاء الوطن والمصير.
 - ٣_ لهم مثل ما لنا وعليهم ما علينا.
- ٤ حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.
- ٥ _ الحرص على روح الأخوة التي ظلت تربط على مدى القرون بين أبناء مصر جميعًا مسلمين واقباط وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة.
- ٦_ تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفي.
- ٧_ الحرص على روح الأخوة المصرية التي أظلت أنباء مصر على مو القرون مسلمين واقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلئ المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت وعدم السماح لأي محاولات تؤدي لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفي بين المصريين.

ثاني عشر؛ في الجال الثقافي:

نحن نؤمن بضرورة أن تُنبئق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحًا جاداً لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، بحيث تتأسس مادتها وتنطلق من المبادئ والقيم الإسلامية، تربية للفرد، وتعميقًا لهذه المبادئ والقيم في وجدانه. وذلك لحمايته من التغييب والتغريب، وبما ينأى بها عن مواطن العبث بالمبادئ الأخلاقية والسقوط في هاوية الفحش والبذاءات وما توافق الناس جميعًا على تسميته ببرامج ومسلسلات وتمثيليات هابطة تخدش الحياء وتشيع الفحش، وتقوية هذه الوسائل بما يجعلها قادرة علئ مواجهة عصر السموات المفتوحة والفضائيات الوافدة، والاتصالات والمعلومات فاثقة الزخم والسرعة.

وعليه.. فيتمثل الإصلاح الثقافي ـ في نظرنا ـ فيما يلي :

- ١ _ صياغة رشيدة لنظام التعليم.
- ٢_ صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي.
 - ٣_ حرية وتدعيم نشر الكتاب.
 - ٤ تشجيع الندوات والمؤتمرات والمعارض.
 - ٥ تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات.
- ٦_ إعادة النظر في دور المجلس الأعلىٰ للشقافة، والمجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، وكافة المؤسسات الثقافية، بما يكفل الإصلاح الثقافي المنشود.
 - ٧_ ترشيد دور السينما والمسرح بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.

ثالث عشر: في مجال السياسة الخارجية :

ثمة دوائر يجرئ الغمل فيها في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي الدائرة العربية، ويتطلب الأمر دعم الجامعة العربية وتفعيلها، وتفعيل آليات العمل العربي مثل الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتضادية.

ثم الدائرة الأفريقية، مصر بلد أفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنمية هي حريصة عليها.

ثم الدائرة الإسلامية: وهي الدائرة العقائدية، وتهتم السياسة الخارجية بهذا الدائرة بالسعى لتحقيق الوحدة الإسلامية وتفعيل المؤتمر الإسلامي. وأخيرا الدالرة العالمية: ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة، كما أنها عضو في الأسرة الدولية والمنظمات الدولية، وهي من ثم تسعى لتأكيد الشرعية الدولية ، كما تسعى لخروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى .

رابع عشر، في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب:

الكيان الصهيوني الغاصب هو العدو الذي تسانده امريكا ويسعئ لابتلاع كل فلسطين، ثم الامتداد شرقًا وشمالاً وجنوبًا.

السبيل الأوحد لردع واقتلاع جذور العدوان يتمثل في الجهاد بالنفس والمال لإزالة الكيان الصهيوني واسترجاع الأرض والديار، حفاظًا على الأرض والعرض، ومن ثم وقف المفاوضات الرامية للاستسلام ورفض التطبيع، وقطع العلاقات وإرجاع الحصار الاقتصادي.

هذا هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الشامل والمكن والمأمول، في شتئ مجالات حياتنا السياسية والفضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تمثل الحد الأدنئ المطلوب لتحقيق تقدم مستمر لمجتمعنا، وتنمية مستدامة لاقتصادنا، وثقافة واعية لأبنائنا يمكن بعون الله وتوفيقه ومؤازرتكم . أن أسهم إسهامًا حقيقيًا في العمل على تنفيذها على المستوى القومي من ناحية، وعلى مستوى دائرتنا من ناحية أخرئ.

والله من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

الستشار : محمد المأمون الهضيبي مرشح فئات بدائرة الدقى

Des and the man





•

•

.

الباب السابع

متترهات الكتلة البركانية للإخوان المطمين بشأن التعديلات الدستورية الجديدة

الفكرة الإصلاحية للنصاتير عند الإخوان تنطلق من روح الإسلام، ومن العدالة وتحديد المبدوليات والعلاقات بان رئيس الدولة والسلطات، مع تحديد اختصاصات كل منهما ، وأخذ الإصلاح في مصر كمثال، وذلك بمناسبة استطلاع رأي النواب في شأن معالم الإصلاح الدستوري.

وانطلاقًا من حقيقة اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية الحالية عن تلك التي نشأ في ظلها دستورنا القائم ، وإزاء ما أفرزته الممارسات السياسية لنظم الحكم المتعاقبة منذ وضع الدستور ولليوم من خروج مصمم عليه وعلى كل المبادئ فوق النستورية ، فضلاً عن الانتهاك المستمر لأحكام الدستور والقانون كان سببه المياشر الخلل الواضح في الفصل بين السلطات، وكذلك التوازن بينها ، وغياب تطبيق مبدأي التلازم والتوازن بين السلطة والمستولية، فضلاً عن مبدأ وجوب تأقيت ممارسة السلطة السياسية في واقع الحياة السياسية المصرية .

وانطلاقًا من طبيعة شعبنا العظيم صاحب الحضارة العريقة والتاريخ القديم تنطلق رؤيتنا للإصلاح الدستوري من مقلمة التشخيص الصحيح لأزمة النظام السياسي المصري المعاصر ، والتي تتجلئ صورتها الواضحة في الفارق الشاسع بين القول المعلن والسلوك المطبق ، الذي انتهي في حقيقة الحال إلى تمحور كل سلطات الدولة حول شخص رئيس الدولة في شبه تأييد أفقد سائر السلطات ذاتيتها بل واختصاصاتها .

لذا كانت رؤية الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين حول الاصلاح الدستوري

منطلقة من واقع الحقائق المتقدم إيرادها ، آخذة في اعتبارها ما يصبو إليه شعبنا ويأمله ، بل وما يستحقه من مستقبل على صعيد حياته العامة .

ورأينا أن أكثر النظم السياسية تناسبًا وقدرة على تحقيق طموحات شعبنا وآماله هو النظام النيابي البرلماني ، فاتخذنا من أصوله وثوابته مرشداً فيما تقدمنا به من رؤيتنا لمعالم الإصلاح الدستوري المنشود .

فقدمنا جملة تعديلات تناولت نسج العلاقة بين رتيس الدولة وباقي السلطات بحسبانه غير مسئول ، وما يفرضه مبدأي التلازم والتوازن بين السلطة والمسئولية من حتمية عدم مارسته أي سلطة استقلالا ما دام غير محاسب ، بحيث يصبح رمزاً للدولة ، حكما بين السلطات.

والتزامًا بما تفرضه جملة المبادئ فوق الدستورية التي التزمتها سائر الدساتير الديمقراطية في العالم المعاصر ، سيما مبادئ الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص ، ولرؤيتنا حتمية تأقيت عارسة السلطة السياسية كضمانة أكيدة ووحيدة للحقوق والحريات ، وحرصًا منا على ذلك ، كانت تعديلاتنا للمادتين ٧٦ ، ٧٧ ليقصر النص فيهما على ما يلي:

> « ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر على الوجه المبين في القانون؟ .

> لامدة الرئاسة خمس سنوات ولا يجوز انتخاب الرئيس يأكثر من فترتينا.

واتساقًا مع رؤيتنا السابقة كان تعديلنا للمادة الخامسة من الدستور بما يؤسس للتعددية السياسية و الحزبية في إطار المقومات والمبادئ الأساسية على أن تنشأ الأحزاب بمجرد الإخطار، وينظم القانون عمل الأحزاب بما يكفل تكوينها وضمان فاعليتها، وعدم تقييد اتصالها بالجماهير أو الحد منه بأي وجه .

وحتى يأتي دستورنا منسجمًا مع أصول وثوابت النظام النيابي البرلماني كان تناولنا للسلطة التشريعية (البرلمان) وعلاقته بياقي سلطات الدولة ، سيما السلطة النفيذية وكذا رئيس الدولة ، ناسجين خيوط العلاقة بينهما ، بعد إقامة كيان السلطة النفريعية واختصاصاتها على اساس من ثوابت هذا النظام .

هَكَانَ تَعْلَيْكُنَا لَنْصَ الْمُادِنِّينَ ١٠١ و ١٠٢ من الدستورب:

دوام دور الانعقاد العادي ثمانية أشهر على الاقل على فترتين . . كل فترة اربعة أشهر وبينهما شهر إجازة لما في ذلك من حكمة ظاهرة، وإنهاء حالة تغييب مجلس التشريع عن واقع الحياة خمسة أشهر كاملة في العام، وذلك إعمالاً لحكم الاستور ذاته ودون أن يتوقف ذلك على دعوة رئيس الجمهورية .

وفي إطار حق المجلس في مراقبة الحكومة وأسلوب طرح الثقة بها فكانت تعديلاتنا على المواد ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ وذلك بـ:

سلب رخصة رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء في إنابة غيرهم في الإجابة عن أسئلة الأعضاء أو الرد على طلبات الإحاطة المقدمة إليهم وتقرير جواز تحويل السؤال إلى استجواب في ذات الجلسة ، وسلب اشتراط موافقة الحكومة على تحديد موعد مناقشة الاستجواب في حالة الاستعجال .

كما قررنا مسئولية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم مسئولية تضامنية وفردية مع التسوية في قواعد تقرير المسئولية وإجراءات سحب الثقة بين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء و نوابهم مع إلغاء حق رئيس الجمهورية في التعقيب على المجلس في مسألة تقرير مسئولية الحكومة وسحب الثقة منها وإلغاء حقه في اللجوء إلى الاستفتاء في هذه الحالة .

وفي إطار ترجمته أصول النظام النيابي البرناني فيما يتعلق بسلطة الرقابة المائية الكاملة للبرنان في إقرار الموازنة العامة : جاء تعديلنا لنص المادتين ١١٩ وحدف المادة ١١٧ بالأتي:

وجوب عرض مشروع الموازنة العامة للدولة بجميع أجهزتها وهيئاتها المدنية والعسكرية على المجلس، وتقرير سلطة المجلس في إدخال ما يراه من تعديلات عليها ، ووجوب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة قبل نهاية ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

وفي إطار ضبط الملاقة بين رئيس الجمهورية والعلطة التشريعية وفق أصول النظام النيابي البرلاني، فقد أدخلنا تعديلاتنا على المواد ٧٤ و ١٠١ و ١٠٠ و۱۰۸ و ۱۰۹ و ۱۱۳ و ۱۲۲ و ۱۲۳ و ۱۶۱ و ۱۶۸ و ۱۵۲ و ۲۰۲ بالآتی:

إلغاء الاستفتاء الشعبي في الدستور لما أسفر عنه التطبيق من تقويض لدعاثم النظام الديمقراطي من خلال استغلال هذا المظهر استغلالاً يضعف دور البرلمان لحساب رئيس الدولة ويهد الطريق لاستبداد سياسي و لما يخوله هذا المظهر لرئيس الدولة من تعول على كافة السلطات بل وإلغاؤها في كثير من الأحيان لاسيما في الحالات التي يسودها عدم سلامة الاقتراع كحالة مصر في تجاربها وسوابقها مع عملية الاستفتاء الشعبي .

كذلك إلغاء حق رئيس الجمهورية في دعوة مجلس الشعب للانعقاد وتقرير المجلس بحكم الدستور لدور الانعقاد العادي وتقرير حق الأغلبية في تقرير الانعقاد غير العادي وإبقاء رخصة إلقاء بيانات أمام المجلس.

وضبط حق رئيس الجمهورية في إصدار لوائح التفويض ووجوب عرض هذا النوع من اللوائح على المجلس ليس عند انتهاء التفويض فقط، بل عند الطلب تجديده لما أسفر عن التطبيق المنحرف للمادة ١٠٨ من عدم عرض أي لائحة تفويض علىٰ المجلس منذ صدور أول تشريع تفويضي وحتى اليوم!!

ونقل حق اقتراح القانون من الرئيس للحكومة، وضبط حق الاعتراض التوقيفي المؤقت في مدته ونصابه .

وكذا اشتراط موافقة البرلمان علئ تشكيل الحكومة أو تغيير أعضائها وضبط حق حل البرلمان وربطه بحالة الضرورة وطلب الحكومة وتسبيب القرار وعدم جواز الحل لذأت السبب مرة أخرى فضلاً عن اشتراط الدعوة لانتخابات جديدة في ذات القرار وفي موعد لا يجاوز ستين يومًا .

كما رأينا ضبط نص المادة ٩٩ بما يضمن عدم العبث بحصانة النواب، ويما يعمق استقلالية السلطة التشريمية . وكان تعديلنا لنص المادة ١٤٨ لضبط إعلان حالة الطوارئ والسلطات المخولة شانها وإخضاع كافة السلطات في هذه الحالة لشكلين من الرقابة: القضائية بعدم . جواز تحصين أي عمل منها وكفالة الرجوع إلى القضاء لكل من مسه احد إجارتها. . والبرلمانية بوجوب الرجوع إلى البرلمان لإقرار أو إلغاء ما اتخذ منها فضلاً عن القيدين الزماني والمكاني. . ووجوب انعقاد البرلمان فور إعلانها ، وعدم جواز حله ، فض دور انعقاده طالما كانت حالة الطوارئ معلنة .

ثم قدمنا من بعده رؤيتنا لتدعيم بل وإقامة سلطة تنفيذية حقيقية ، بناءً على ثوابت وأصول النظام النيابي البرلماني ، من ثنائية السلطة التنفيذية ، والتي لا ينفرد فيها رئيس الدولة باحتصاص ، ولا يقر له تصرف أو قرار إلا بموافقة مجلس الوزراء والوزراء المختصين والمستولين أمام مجلس الشعب (البرلمان) مستولية سياسية كاملة غير معلقة على إرادة سوى إرادة البرلمان ، بما يبرز ذاتية هذه السلطة عثلة في الحكومة .

وتحقيقًا لذلك رأينا تعديل نُصوص المواد ١٠٩ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٣٣ و۱۳۱ و ۱۳۷ و ۱۲۸ و ۱۶۱ و ۱۵۳ و ۱۵۳ و ۱۵۷ و ۲۰۲ :

بتقرير حق الاقتراح للحكومة عوضًا عن الرئيس، وكذا حق إلقاء بيانات عن السياسة العامة للدولة.

واشتراط موافقة البرلمان علئ تشكيل الحكومة الأمر الذي يدعمها في مواجهة الرئيس ويعزز دورها في رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة واشتراط طلبها عند ممارسة حق الحل.

وتقرير تولى الحكومة للسلطة التنفيذية صراحة بالدستور واشتراط ممارسة رئيس الجمهورية لاختصاصاته التنفيذية بموجب مراسيم يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء وتوقيعاته يجب لنفاذها توقيع رئيس الوزراء والوزراء المختصون ولاتعفى اوامره الشفهية أو الكتابية الوزراء من المسئولية . . وتقرير اختصاص وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها لمجلس الوزراء وكذا اشتراط موافقته على المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل إبرامها إلى غير ذلك من التعديلات المنسجمة وطبيعة النظام ،

ثم كانت رؤيتنا لسلطة قضائية مستقلة استقلالاً حقيقيًّا ، من خلال قضاء موحد، يختص دون سواه بكل ما يوصف بوصف (منازعة)، بتوحيد جهات القضاء في جهة واحدة وإلغاء كل أشكال القضاء الاستثنائي ، كنص المادة ١٧١ ، وتفعيل نصوص الدستور في كفالة الحقوق والحريات الأساسية بإخضاع كل أشكال النزاع في المجتمع لاختصاص جهة القضاء وحدها أياً كانت أسبابها أو أطرافها أو موضوعها . ويهيمن على شئون السلطة القضائية مجلس القضاء الذي يضمن تشكيله هذا الاستقلال وتترجمه ، وكذا اختصاصاته بما يقطع وينهي صور التدخل الفج في شئون السلطة القضائية ، وذلك بإدخال عنصر الاختيار في أعضاء مجلس القضاء الأعلى من بين أعضاء الجمعية العمومية للنقض، و استثناف القاهرة مع ضمان استقلال منصب النائب العام من خلال آلية اختياره من دائرة محددة من رؤساء الاستئناف، وبموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وكذا إعلاء سلطات الجمعيات العمومية للمحاكم وعقد الاختصاص الأصيل لها في كل ما يتعلق بحسن سير العدالة داخل كل محكمة فضلاً عن نشأة التفتيش القضائي في حضن مجلس القضاء الأعلى و تبعيته له دون سواه .

كما نرئ أن منظومتنا العقابية كافية بما تشمله من نصوص كفيلة بمكافحة ظاهرة الإرهاب وبها زيادة ، وبهذه المناسبة نحذر من المساس بأي من الحريات العامة والحقوق المقررة بالبابين الثالث والرابع من الدستور، لاسيما وأننا من أوليات الدول التي صنعت قانوناً لمكافحة الإرهاب بموجبه أدخلت تعديلات جوهرية على قانوني الإجراءات الجنائية والعقوبات منذ عام ١٩٩٢ م.

وبشأن تطوير الإدارة المحلية كانت رؤيتنا أن يتبنى المشروع الدستوري فلسفة نظام الحكم المحلى وليس مجرد الإدارة المحلية ، بما يستتبعه من اللامركزية وتعميق المارسة السيمقراطية بتعزيَّرُ انتخاب المحافظ انتخاباً حراً عاماً مباشراً ، ومنح المجالس الشعبية المحلية سلطة المراسيم والرقابة المحلية الشاملة وعليه ه ١_ يُختار المحافظ بالانتخاب الحر العام المباشر وكذا رؤساء وحدات الحكم الحلى .

٧_ تغليب الجانب الشعبي على الجانب التنفيذي.

٣ _ منح أعضاء المجالس الشعبية بمختلف مستوياتها وسائل الرقابة البرلمانية من سؤال وطلب إحاطة واستجواب وطلب مناقشة عامة وسحب ثقة .

٤ _ منح المجالس الشعبية المحلية سلطة إصدار المراسيم المحلية وتخويلها سلطة اقتراح وضبط ميزانيات محلية مستقلة .

وبصدد ما يثار حول النظام الانتخابي الأمثل الذي يكفل زيادة فرص تمثيل الأحزاب داخل البرلمان. . نبادر ونقرر أن أزمة مصر ليس في نظام انتخابي أيًا كان. ، وإنما هي في الإرادة السياسية التي تكرس الاستبداد، وتفرغ النَّظم مِن مضامينها وأهدافها الدستورية والتشريعية ، بحرص النظام القائم على حيازة أغلبية مصطنعة بكافة الوسائل غير المشروعة.

بدأكل ذلك بالتمسك بقانون الأحزاب السياسية القائم الذي أجمعت الأمة على وضعه في صدارة القوانين سيئة السمعة ، وبمصادرته حرية تكوين الأحزاب ، وفرض هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية بكافة السبل (غير الشرعية). ومروراً بمحاصرة الأحزاب والتيارات السياسية ، ومصادرة حقها في الاتصال الجماهيري بأنواعه، فإذا ما نجح حزب أو تيار سياسي في كسر الطوق وحقق الاتصال الجماهيري بآلية من الأليات المشروعة ، بوز من جديد أحد أهم طبائع الاستبداد (التمحور حول الذات واستبعاد الآخر) بالعبث بالمشروعية بقلب المشروع إلى غير مشروع اعتمادًا على الجهاز الأمني في تزييف إرادة الأمة في كل عملية انتراع بعيدة عن الإشراف القضائي الكامل.

> ثنا ثرى ضرورة التمسك بالإشراف القضائى الكامل على عملية الاقتراع بدءاً من إعداد الكشوف وحتى إعلان النتائج في كل انتخابات عامة . `

ونؤكد أن كل نظام انتخابي لا يلتزم المبادئ فوق الدستورية ولا يترجم منظومة القيم المكفولة بنصوص الدستور سيما قيم الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص ، هو نظام يولد ميتًا، شأنه شأن النظم التي سبق للمحكمة الدستورية العليا أن حكمت بإعدامها ، ولا يغير من هذا الواقع محاولات الالتفاف والانحراف بالتشريع عن غاياته ومقاصده السامية ، باستخدام المشروع الدستوري بشكل غير مشروع في إضفاء المشروعية على مقاصد البهتان والفجور، اعتمادًا على القوة المادية، وهي محاولات الشعب بكافة أحزابه وتياراته السياسية وقواه الوطنية وجماهيره الحاشدة لها بكل مرصاد .

تلك هي القسمات الكلية والسمات الواضحة لرؤيتنا لملامح الإصلاح الدستوري في مصرنا الحبيبة ، والتي نأمل أن تكون مقدمة لما نأمل فيه من نظام سياسي صحيح معافي من كل أمراض وأوجاع نظامنا السياسي القائم . . الأمر الذي يحتاج من الأساس إلى إرادة صادقة مخلصة ، ونية عازمة على تحقيق, الإصلاح المنشود ، خاصة لدى النخب الحاكمة .

أ. د محمد سعد الكتاتني عضومجلس الشعب ورئيس الكتلة البرثانية للإخوان السلمين

مماور التعديلات الدستورية عيا تقترهما الكتلة البرلمانية للإغوان السلبين

ا. تعزيز وتدعيم دور البرلمان في،

- مراقبة ومساءلة الحكومة وأسلوب طرح الثقة بها .
- إناحة سلطة أكبر للمجلس في إقرار موازنة الدولة .

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
لكل عنصر من أعضاء مجلس	لكل عنصر من أعضاء مجلس	146 336
الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس	الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس	
الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء	الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء	
أو نوابهم أسئلة في أي موضوع	أو نوابهم أسئلة في أي موضوع	
يدخل في اختصاصاتهم.	يدخل في اختصاصاتهم.	
وعلئ رئيس مجلس الوزراء	وعلئ رئيس مجلس الوزراء	
أو نوابه أو الوزراء الإجمابة عن	أو تسوايسه أو السوزراء (أو مسن	
أسئلة الأعضاء.	ينيبونه) الإجابة عن أسئلة	
	الأعضاء.	
ويجوز للعضو سحب	ويجوز للعيضو سيحب	:
السوال في أي وقت ويجرز	السؤال في أي وقت و(لا) يجوز	
تحسويله في نفس الجلسة إلى	تحريله في نفس الجلسة إلى	
استجواب.	استجراب.	
لكل عـضـو من أعـضاء	لكل عنصو من أعنضاء	مادة ١٢٥
مبجلس الشعب حق توجيمه	مبجلس الشعب حق توجيه	

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
استجوابات إلئ رئيس مجلس	استجوابات إلئ رئيس مجلس	
الوزراء أو نسوابه أو السوزراء أو	الوزراء أو نسوابه أو السوزراء أو	
نوابهم لمحاسبتهم في الشئون التي	نوابهم لمحاسبتهم في الشئون التي	
تدخل في اختصاصاتهم.	تدخل ف <i>ي</i> اختصاصاتهم .	
وتجــري المناقــشــة في	وتجـــري المناقـــشـــة في	
الاستجواب بعد سبعة أيام على	الاستجواب بعد سبعة أيام على	
الأقل من تقديمه، إلا في حالات	الأقل من تقديم، إلا في حالات	
الاستعجال التي يراها المجلس.	الاستعجال التي يراها المجلس	
	(وبموافقة) .	
رئيس مجلس الوزراء ونوابه	الوزراء مسشولون أمام	مادة ۲۲۱
والوزراء ونوابهم مستولون أمام	مجلس الشعب عن السياسة	
مجلس الشعب مسئولية تضامنية	العامة للدولة، وكل وزير مسئول	
عن السياسة العامة للدولة وكل	عن أعمال وزارته .	
وزير مسئول عن أعمال وزارته .	ولمجلس الشعب أن يقرر سحب	
	الشقة من أحد نواب رئيس مبجلس	
	الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم،]
	ولايجوز عرض طلب سحب الثقة	
	إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح	.
	عشر أعضاء المجلس.	
• مر	ولا يجوز للمجلس أن يصدر	
	قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على	
•	الأقل من تقديمه، ويكون سلحب	
. ,	الثقة بأغلبية أعضاء المجلسان	

النص الحالي الملاة JE YTE

التعديل المقترح من الكتلة

لمجلس الشعب سحب الثقة من الحكومة أو الوزير ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد استجراب موجه إلى الحكومة أو إلى الوزير ويكون الطلب بناء على اقتراح من عشر أعضاء المجلس.

ولا يجوز للمحلس أن وفي حالة تقرير المسئولية يعد اليصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أو الوزير بأغلبية أعضاء المجلس.

لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مدلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس.

ولا يجموز أن يصمدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلئ الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب.

المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس ايام على الأقل من تقديمه، الجمهورية متضمنًا عناصر ويكون سحب الثقة من الحكومة الموضوع وما انتهى إليه من رأي في هذا الشأن وأسبانه.

> ولرئيس الجمهورية أنايرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة آيام، فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي.

> ويجب أن يجري الاستفتاء خسلال ثلاثين يومسا من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس، وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة.

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة.

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
إذا أقر المجلس سحب الثقة	إذا قرر المجلس سحب الثقة	مادة ۱۲۸
من الحكومة وجب على رئيس	من أحد نواب رئيس مـجلس	
الوزراء تقديم استقالتها إلى رئيس	الوزراء أو الوزراء أو توابهم	
الجمهورية، وإذا قرر سحب الثقة	وجب عليه اعتزال منصبه.	
بأحمد الوزراء أو نوابهم وجب	ويقدم رئيس مجلس الوزراء	
عليه اعتزال الوزارة.	استقالته إلى رئيس الجمهورية إذا	
	تقورت مسئوليته أمام مجلس	
·	الشعب.	
يعرض مشروع الموازنة العامة	يجب عرض مشروع الموازنة	مادة ١١٥
للدولة بجميع أجهزتها وهيئاتها	العامة على مجلس الشعب قبل	
المدنية والعسكرية على مجلس	شهرين على الأقل من بدء السنة	
الشعب قبل شهرين على الأقل من	المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته	
بدء السنة المالية، وللمدلس إدخال	عليها.	
ما يراه من تعديلات عليها، ولا	ويتم التصويت على مشروع	
تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها ويتم	الموازنة بأبًا بابًا وتصدر بقانون،	
التصويت بابًا بابًا، وتصدر	ولا يجوز لمجلس الشعب أن	
بقانون، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة	يعدل مشروع الموازنة إلئ بموافقة	
قبل السنة المالية عمل بالموازنة	الحكومة، وإذا لم يتم اعتماد	- 1
القديمة حتى إقرارها.	الموازنة الجديدة قبل السنة المالية	ĺ
	عمل بالموازنة القديمة إلى حين	
	اعتمادها .	1
ويحدد القانون طريقة إعداد	ويحدد القائون طريقة إعداد	
الموازنة، كما يحدد السنة المالية.	الموازنة، كما يحدد السنة المالية.	- 1

التعديل القترح من الكتلة	النصالحالي	المادة
لا يجوز في غير حالة التلبس بالجرية اتخاذ أية إجراءات جنائية فعد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس. وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس عند أول ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء. ويستثنى مما تقدم إجراء القبض في حالة التلبس بالجرية .	لا يجوز (في غير حالة التلبس) بالجرية اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس. وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس عند أول ويعخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء .	بانة 19
يعقد مجلس الشعب دوره السنوي العادي على فترتين تبدأ الأولى قبل يوم الخميس الشاني من شهر ميتمبر والثانية قبل يوم الخميس الثاني من شهر فبراير. ويدوم دور الانعقاد العادي ثمانية أشهر على الأقل ولا يجوز فضها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة والتصديق على الحساب الختامي	يدعورئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوي العادي قبل يوم الخميس الثاني من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور في اليوم المذكور، ويدوم دور الانعقاد العادي سبعة اشهر على الأقل . الأقل . دورته العادية . ولا يجوز فضها دورته العادية . ولا يجوز فضها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .	مادة ١٠١

التمديل القترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
يجتمع مجلس الشعب	يدعو رئيس الجمهورية	مادة ۱۰۲
اجتماعًا غير عادي بدعوة من	مجلس الشعب لاجتماع غير	
رئيس الجمهورية، عند الضرورة	عــــادي، وذلك في حــــالة	
أو بناء على طلب موقع من أغلبية	الضرورة، أو بناء على طلب	
أعضاء المجلس.	بذلك موقع من أغلبية أعضاء	
	مجلس الشعب.	
	ويعلن رئيس الجمهورية فض	
	الاجتماع غير العادي.	ı
لرئيس الجسم بسورية عند	لرئيس الجمه ورية عند	مادة ۱۰۸
الضـــرورة وفي الأحـــوال	الضـــرورة وفي الأحـــوال	
الاستثنائية وبناء علىٰ تقويض من	الاستثنائية وبناء على تفويض من	,
مجلس الشعب بأغلبية ثلثي	مجلس الشعب بأغلبية ثلثي	
. أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة	أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة	
القائون، ويجب أن يكون	القـــانون، ويجب أن يكون	
التفويض لمدة محدودة وأن تبين	التفويض لمدة محدودة وأن تبين	
فييه موضوعات هذه القرارات	فيه موضوعات هذه القرارات	
والأسس التي تقوم عليها،	والأسس التي تقوم عليها،	
ويجب عرض هذه القرارات على	ويجب عرض هذه القرارات على	
مجلس الشعب في أول جلسة	مجلس الشعب في أول جلسة	
بعد انتهاء مدة التفويض، أو عند	بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم	
طلب تجديده فإذا لم تعرض أو	تعرض أو عرضت ولم يوافق	
عرضت ولم يوافق المجلس عليها	المجلس عليها زال ما كان له من	
زال ما كان له من قوة القانون.	قوة القانون.	
	, , ,	

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
للحكومة ولكل عضو من اعضاء معلم الشعب حق اقتراح القوانين.	لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين.	1.9334
إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر. وإذا رد في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية اعتبر قانونا وأصدر.	إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونًا وأصدر. وإذا رد في الميعاد المتقدم إلى المجلس واقره ثانية (بأغلبية ثلثي اعضائه) اعتبر قانونًا وأصدر.	مادة ۱۳
إلغاء	يحدد القانون أحكام موازانات المؤسسات والهيشات العامة وحساباتها	مادة ۱۱۷
يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. ويتم التصويت عيه بابًا بابًا، ويصدر بقانون.	يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على على (سنة واحدة) من تاريخ انتهاء السنة المالية ، ويتم التصويت عليه بابًا بابًا ويصدر بقانون .	مادة ۱۹

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى.	السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أية بيانات أو تقارير آخرى.	
إلغاء	يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة، وله الحق في القساء أي بيانات أخرى أمام المجلس. ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية.	177 ösla
يعرض رئيس محلس الوزراء تشكيل الحكومة وبرنامجها على مجلس الشعب لطلب موافقته عليها. ولرئيس محلس الوزراء أن يطرح أمام مجلس الشعب الشقة بالحكومة وذلك بمناسبة عرض بيان برنامجه أو بمناسبة عرض بيان الحكومة عن السياسة العامة للدولة.	يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب، برنامج الوزارة، ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج.	مادة ۱۳۳

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
لايجوز لرئيس الجمهورية	يجور لرئيس الجمهورية حل	ملاة 177
حل مسجلس الشعب إلا عند	مجلس الشعب إلا عند الضرورة	
الضــرورة وبناء على طلب	وبعداستفتاء الشعب، ويصدر	
الحكومسة ويكون قسرار الحل	رئيس الجمهورية قراراً بوقف	* - •,
مسببا، ويتضمن دعوة الناخبين	جلسسات المجلس وإجسراء	
لإجراء انسخابات تجديدية في	الاستفتاء خلال ثلاثين يومًا، فإذا	
ميعاد لا يجاوز ستين يوسا	أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من	- t
ولإيجوز حل البرلمان لذات	أعطوا أصواتهم الحل، أصدر	3
السبب مرة أخرى .	رئيس الجمهورية قراراً به.	1
	يجب أن يشتمل القرار على	, ;
	دعوة الناخبين لإجراء انتخابات	<u> </u>
	جديدة لمجلس الشعب في ميعاد	1
	لا يجاوز ستين يوما من تاريخ	
	إعلان نتيجة الاستفتاء ويجتمع	·
	المجلس الجديد خلال أيام العشرة	
1 1 1	التالية لإتمام الانتخاب	- 4 - 1
1		
الغاء	January Company	مادة ٧٤
1.11		- ! - !
إلغاء	الرئيس الجمهورية أن يستفتي	مادة ١٥٢
# # # # # # # # # # # # # # # # # # #	الشنعب في المسائل الهامة التي المنتصل بمصالح البلاد العليا .	
	المعبل بعدت المسائد	
The second residence of the second se	and the state of t	

٧_ تعزيز دور مجلس الموزراء .. وتوسيع اختصاصاته من خلال ،

* توسيع المدى الذي تشارك فيه الحكومة رئيس الجمهورية في أعمال السلطة التنفيلية، بما في ذلك قيام رئيس الجمهورية بممارسة عددمن اختصاصاته، بعد موافقة مجلس الوزراء.

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
يلقي رئيس مجلس الوزراء عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بيانًا يشضمن السياسة العامة للدولة، وله الحق في إلقاء أي بيانات أخرى أمام المجلس . ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس مجلس الوزراء.	يلقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بيانًا يتضمن السياسة العامة للدولة، وله الحق في إلقاء أي بيانات أخوى أمام المجلس. ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية.	144 3ala
يتولى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويمارس رئيس الجمهورية اختصاصاته التنفيذية بمراسيم يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء وتوقيعاته في شئون السلطة التنفيذية يجب أن يوقع عليها مجلس الوزراء والوزراء المختصون وأوامره شفوية أم يكتابية لا تعفي الوزراء من المسئولية بحال .	يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور	مادة ۱۳۷

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
الغاه	يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور.	مادة ۱۳۸
إلغاء	لرئيس الجمهورية أن يعين نائب له أو أكتسر، ويحدد المتصاصاتهم، ويعفيهم من مناصيهم. وتسري القواعد المنظمة المساءلة رئيس الجمهورية على المناب رئيس الجمهورية	171 3.14
	يؤدي نائب رئيس الجمهورية المباشرة أمام رئيس الجمهورية بل مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية مخلصا على النظام الجمهوري، مخلصا على النظام الجمهوري، والقانون، وال أحترم الدشتور والقانون، وان أرعى مصالح الشعب رعاية وان أحافظ على استقلال كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.	and there

التعديل المقترح من الكتلة	النصالحالي	المادة
إلغاء	لرئيس الجمهورية إلقاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى في اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب. ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى.	Y•Y 31Lo
يرشح رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعرض ترشيحه على مجلس الشعب، فإذا لم يحصل المرشح على اغلبية المجلس رشح رئيس الجسمه ورية رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة الشعب، ويعنى رئيس الجسمه ويعفيه من منصبه، ويعنى رئيس الجسمه ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مناصبهم بناء على اقتراح رئيس الحكومة استقالتها وجه رئيس مجلس الوزراء، وإذا قسعت مجلس الوزراد خطاب الاستقالة الحكومة استقالة المنتقالة ويشرتب على استقالة رئيس الجمهورية.	يعين رئيس الجمهورية رئيس محلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم.	121 3ala

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
لرئيس الجمهورية حق إنشاء البعثات الدبلوماسية في الخارج، وتعميين وعمزل ممثلي الدولة	يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعمسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم	مادة ۱۶۳
الدبلوماسيين على الوجه المبين في القانون. وله حق اعتماد البعثات الدبلوماسية للدول والهيئات	على الوجه المبين في القانون. كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين.	
الأجنبية، وذلك على الوجه المبين في القانون.		
وتتكون الحكومة من رئيس محلس الوزراء وتوابه والوزراء وتوابهم، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة.	الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس معطس	مادة ١٥٣
	الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة	
عارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية: الدولة، والإشراف على تنفيذها وبيرانين والقرارات	ا_ الاشتراك مع رئيس. الجمهورية في وضع السياسة	107 334
الجمهورية.		Andrews

التعديل المقترح من الكتلة	النص الحالي	المادة
ب- توجيه وتنسيق ومتابعة	ب_ توجيه وتنسيق ومتابعة	
أعمال الوزارات والجهات التابعة	اعمال الوزارات والجهات التابعة	
لها والهيئات والمؤسسات العامة.	لها والهيئات والمؤسسات العامة.	
ج _ إصدار القرارات الإدارية	ج _ إصدار القرارات الإدارية	
والتنف يلذية وفقا للقوانين	والتنف يلذية وفقًا للقواتين	
والقرارات ومراقبة تنفيذها .	والقرارات ومراقبة تنفيذها .	
د - إعسداد مسشروعسات	د_ إعهداد مششروعهات	
القوانين والقرارات.	القوانين والقرارات.	
هـ إعداد مشروع الموازنة	هـ إعداد مشروع الموازنة	
العامة للدولة .	العامة للدولة .	
و _ إعداد مــشــروع الخطة	و_ إعداد مسروع الخطة	
العامة للدولة .	العامة للدولة .	
ز۔ عقد القروض ومنحها	ز_ عقدالقروض ومنحها	
وفقًا لأحكام الدستور.	وْفَقًا لَاحْكَام الدستور.	. :
ح_ ملاحظة تنفيذ القوانين	ح_ ملاحظة تنفيذ القوانين-	
والمحافظة على أمن الدولة وحماية	والمحسافظة على أمن الدولة	
"حقوق المواطنين ومصالح الدولة.	وخماية حقوق المواطنين ومصالح	
م ـ الموافقة على المعاهدات	الدولة: - الدولة:	100
والاتفاقيات الدولية قبل إبرامها.	The second secon	
		n .a
الوزير هو الرئيس التفيذي	"الوزير هو الرئيس (الإداري	مادة ۱۵۷
لوزارته، ويتولئ رسم سياسة	الأعلى لوزارته، ويتولئ رسم	
الوزارة في حدود السياسة العامة	سياسة الوزارة في حدود السياسة	
للدولة، ويقوم بتفيدها	العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها.	**** *** *****************************

٢- تطوير نظام الإدارة المعلية وتعزيز صلاحياتها التنفيذية والرقابية.. ودعم اللامركزية في أدانها..

وذلك بأن يتبنئ المُشَرِّع الدستوري فلسفة نظم الحكم المحلي، وليس محرد إدارة محلية، وعليه:

ه ١- يصبح المحافظ بالانتخاب الحر العام المباشر، وكذا رؤساء كافة وحدات الحكم المحلى.

٣٦ ٢ ـ تغليب الجانب الشعبي على الجانب التنفيذي .

﴿ ٣ أَنْ يُمْنِحُ أَعْضَاءُ المَجَالُسُ الشَّعْبِيةِ المُحلِّيةِ بمُختلفُ مُستوياتُهَا وسَائِلُ الرَّقَابَة البرلمانية، من سؤال وطلب إحاطة، واستجواب، وطلب مناقشة عامة، وسحب الثقة.

 ٤ منح المجالس الشعبية المحلية سلطة إصدار المراسيم المحلية ، وتخويلها سلطة اقتراح وضبط ميزانيات محلية مستقلة.

و مَ يَخْصُوصُ مَا يِثَارُ حُولُ الحَاجَةُ لِقَانُونَ جَدِيدُ لِمُكَافِحَةُ الْإِرْهَابِ يَكُونُ بِدِيلاً تشريعيًا لمكافحة هذه الظاهرة دون الحاجة لمكافحتها بتطبيق قانون الطوارئ.

 ٢- نرى أن منظومتنا العقابية كأفية عا تشمله من نصوص كفيلة عكافحة الظواهر ويزيد، ولا يجوز المساس بأي من الحريات العامة والحقوق معلما المفرزة بالبابين النالث والرابع من الدستور.

٧٠ تحقيق التلاؤم ببن نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية المعاصرة بما

* حرية اختيار التوجه الاقتصادي للدولة، في إطار من الحفاظ على حرية النشاط الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وكفالة حق الملكية بجميع مُعَانِينَ اللهُ اللهُ الْمُحَالِمُ اللهُ وَحَمَالُيةً حَقُوقَ الْعُمِلِ الْمُعَالِدِ المُعَالِدِ المُعَالِدِ

* استناماً لحكم المحكمة الدستورية العليا في هذا الخصوص نرى أنه تحقق التلاؤم المطلوب أَنْوَقَ المُتناسُ بِالنَّصُوخِنُ الْحَالِيةِ .

مع ٨- النظام الانتخابي الأمثل الذي يكفل زيادة فرص تمثيل الأحزاب بالبرلمان:

اولاً: نرى أن كفالة وزيادة فرص تمثيل الأحزاب بالبرلمان لاتتوافر بمجرد نظام انتخابي أيًّا كان، فأزمة النظام الحزبي المصري مرجعها قانون الاحزاب القائم، وممارسات السلطة الحاكمة التي تصادر دائمًا حقوق الأحزاب في الاتصال الجماهيري بأنواعه.

وعليه فإن أي نظام انتخابي في ضوء قانون يكفل للأحزاب حق التكون بمجرد الإخطار، فضلاً عما تقدم وممارسة سياسة تنضبط بأحكام الدستور والقانون روحًا ونصًا، سيما من قبل سلطات الدُّولة. . هو ما يكفل زيادة فرص تمثيل الأحزاب بالبرلمان.

ثم يأتي من بعد ذلك دور النظام الانتخابي القادر على التعبير الصادق عن إرادة الناخبين، في ضوء المبادئ الآتية:

مُبدأ التعددية السياسية والحزبية .

* مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بما يكفل للأحزاب والأفراد التمثيل النيابي.

كَاتُّنِيًّا : عدمُ أَنتقاص أو تعطيل أي من المبادئ المتقدمة.

ثالثًا : تحديد حد أدنى للمقاعد التي تشغلها المرأة بالبرلمان عن طريق الانتخاب

رابعا: نرى أن الحياة الحزبية والسياسية السلمية هي الكفيلة بزيادة المقاعد التي تشغلها المرأة .

حامسًا : ونرئ رفض كل فكرة تنحاز لإنشاء « الكوتة ؛ بأي شكل من أشكاله على أن يتولى القانون تنظيم حوافز دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة عَلَىٰ الْمُستَوَىٰ الْفُرْدِي وَالْحَرْبِيُّ .

ساسًا : تطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحياتها التنفيذية والرقابية ودعم اللامركزية في أدائها.

المصادر

- ١- الشورئ في الإسلام. . وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم، ورقة
 مقرة، جماعة الإخوان بمصر.
 - ٢ ـ المشاركة في الحكم، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بمصر.
- ٢- المرأة المسلمة في المجتمع المسلم، ورقة مقرة، جماعة الإخوان
 عصر.
 - إلا خوان والسياسة الأمريكية، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بمصر.
- هـ بيان للناس . . بيان للجماعة في إبريل ١٩٩٤م، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بمصر .
- ٦- الميثاق الإسلامي في لبنان. . ميثاق أصدرته الجماعة الإسلامية في
 لبنان في ديسمبر ٢٠٠٣م، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بلبنان.
- ٧- المشروع السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، برنامج، جماعة
 الإخوان بمصر بلبنان.
- ٨_ المشروع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، ورقة مقرة،
 جماعة الإخوان بسوريا.
- ٩ السياسة العامة لحركة مجتمع السلم في الجزائر، برنامج، جماعة
 الإخوان بالجزائر.
- ١٠ نظرة على جماعة (الإخوان المسلمون) في مصر، دراسة معتمدة صدرت في يوليو ١٩٩٦م، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بمصر.
- ١١ مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين حول المبادئ العامة للإصلاح
 في مصر، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بمصر.
 - ١٢ _ مجموعة رساتل الإمام الشهيد حسن البناء كتاب.
 - ١٣_ الإسلام هو الحل، ورقة مقرة، جماعة الإخوان بمصر.

- ١٤ ـ البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح، برنامج، جماعة الإخوان باليمن.
- ١٥ _ البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح، برنامج، جماعة الإخوان باليمن.
- ١٦ _ البرنامج الانتخابي لجبهة العمل الإسلامي في الأردن ٢٠٠٣م، برنامج، جماعة الإخوان بالأردن.

हैं। होंड अपने होंड अपने

The second of the second of

and the second and the second of the second o

the way of the second of the s

The second ways are the second second



فلرس

الصفحة	الموصوع
۵	القلمــة
4	
	الباب الأول
10	مضاهيم ورؤى واجتهادات
17	المبحث الأول: ركائز ومنطلقات
۱۷	أولاً: الشمول لجوانب الحياة
٧.	ثانيًا: العدالة
**	ثالثًا: الحرية
77	رابعًا: المساواة من المساواة ا
71	خامسًا إلى ثاني عشر
Yo	الْبحُث الثاني : رؤى واجتهادات دعوية ومواقف إجرائية
Yo	ا ـ دعوة جماعة الإخوان إلى الوسطية والاعتذال أَنَّ أَنَّ أَنَا الْمُعْلَمُ الْمُعْلِمُ وَالْاعْتَذَال
· Yo	" ٢ - نظرة جماعة الإخوان إلى الحركات الإسلامية الأخرى
40	"" " تعامل جماعة الإخوان مع الحركات والاحراب غير الإنسلامية
Yo.	الله على الجماعة بتعبر الحلول مع تعبر الطروف والمعطيات الماسية
L. YT	٥- تفرق الجماعة في التعامل بين العقيدة والعبادة والشريعة
41	السامة من السامة من السامة المناس الم
77	٧- نظرة الجماعة إلى المواطنة أو الجنسية
۳۰	٧- نظرة الجماعة إلى المواطنة أو الجنسية

41	1 Mi
44	٩. الإخوان. ، وقضية العنف والإرهاب وقضية العنف
	١٠ ــ حقوق الإنسان في مفهوم الإخوان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
44	11 ـ الأدهاب في مفهوم الإخران
40	١٧ ــ المقاومة في مفهوم الإخوان٠٠٠
44	المُبحث الثالث : المفاهيم السياسية وصلتها بالإسلام
47	المُحِمِثُ التَّالِثُ وَالْمُأْمِيْمُ السَّيْسِيْدُ، وَلَلْكُ أَنَّ الْمُأْمِينِ السَّيْسِيْدُ، وَلَلْكُ أَنَّ
٤١	المفهوم الأول: السياسة والإسلام
**	المفهوم الثاني: منهاج الإخوان والعمل السياسي
11	المفهوم الثالث: الإخوان والحكم
ţo	المفهوم الرابع : مناهج التغيير السياسي وموقف الإخوان منها
fe	١ _ اللمستورية
13	۲ ـ الانقــلاب ،
13	٣ ـ الثورات الشعبية
	1 ـ الشورات السحبية
	الباب الثاني
01	مرتكزات الدولة الحديثة
٥٣	المبحث الأول: المواطن الفسردا
04	المبحث الشاني : الأمسرة
71	البحث الثالث: الجنمع ،
٦٥	2 testion of the
17	الميسِّحَث الرابع : العولِية
- VA	ين الدوله الإسلامية والدوله الديسة
Ye	بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية خصائص الدولة وحقوقها وواجباتها
Y4 YY	البحث الخامس؛ السلطة
Y9 YA	البحث الخامس ؛ السلطة التشريعية
Y0 YY YA Y4	بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية خصائص الدولة وحقوقها وواجباتها المبحث الخامس : السلطة التشريعية ٢_ السلطة القضائية ٢_ السلطة التفيذية ٢_ السلطة التفيذية ٢_ السلطة التفيذية

ألباب الثالث

۸۱	مناهج الإصلاح في الشئون الداخلية
	المحاتاه ولانتها سنرح القلبياسي واللستوري
Va	۱- إصلاح السلطة التشريعية
Vo	٧_ الإصلاح الدستوري
7.	٢_ الإصلاح الدستوري٣
ΑY	العامة العامة
λV	······
м	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸4	٣ــ الـعـــدل
4+	3- الحريسة
19.5	الإصلاح القضائي
17	أُنَّهُ _ الْإِصلاح الإِداري ومكافحة الفساد
4٧	الإصلاح الرئاسي
1.1	/ ٧٧ - إصلاح الإدارة المحلية
	* Nr
117	البحث أثقائي ، إصلاح النظام الاقتصادي
	أقراعد وأصول الاقتصاد الإسلامي
	القاعدة الأولى: المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه
	النَّفاعدة الثانية: تحديد أولويات دوائر (الإنتاج والإنفاق)
1+4	القَاعِدَةَ الثالثة: حق الملكية
1.4	الشَّاعِدة الرابعة: المخاطرة
1-1	القاعدة الحامسة: التكافل
144	القاعدة السادسة: حق العمل
110	الله السابعة: التوزيم العادل للثروة
11.	المبول النظام الاقتصادي العشرة المسترة المسترة التصادية التصادية المسترة التصادية المسترة الم
mi	أُسْس تحقيق النهضة الاقتصادية كالمستنات النهضة الاقتصادية المستنات النهضة الاقتصادية المستنات

أولاً: السياسة الافتصاءية والمالية والمنة بية
ثانيًا: القوااعات الافتدر الدينة المناسبة المناس
المساعة المساع
٧ . فعلاء الزراعة ١٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٠٠٠
٣ . قطاء الشروة الحيوانية والسمكية . ٢٠ ٠٠٠
و قطاء التجارة والشموين ٢٠٠٠ ٠٠٠ و قطاء التجارة
م قطاع السياحة ، ١٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠٠ م
۳ <u>قطاع الخنا</u> ب ۱۳۳۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
٧ سياسة العامل والعمال ٢٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المبحث الثالث ، التربية والتعليم والرحث العلمي والأعلوماتية
المبلك الدياسة التربوية مسمس مسمس اولاً: الدياسة التربوية
ثانيًا: البحث العلمي ا البحث العلمي العلمي المستحد المستحد العلمي المستحد العلمي المستحد المستحد العلمي المستحدد المست
ثالثًا : ني الثقافة والإعلام
وابعًا: سياسة الوعظ والإرشاد
البحث الرابع : السياء المنحية
ببيك توفير أسباب السمحة للمواطن وقاية وعلاجًا ١٣٩٠
في نطاق التعليم الطبي العام
المحث الخامس: السياسات الاجتماعية
سياسات الإصلاح الاجتماعي سياسات الإصلاح الاجتماعي
مكافحة ظاهرة الفقم
181
قفية المالة
منهج الجماسة في معالجة تضية الرأة
كيفية التعامل مع المواطنين من غير المدامين
100
أبعاد أساسية في الإصلاح الأجتماعي

۱ ـ نبذ التقليد ۱۵۱	
٢ ـ الإباء ورفض الظلم١٥١	
٣ ـ بناء المجتمع المدني ١٥٢	
٤ ـ التكافل والتراحم	
باس: تحدیات اجتماعیة	المحث الد
النمو السكانيالنمو السكاني المسالم	•
التعددية العرقية والدينية وتحدي الوحدة الوطنية ١٥٨	
اسة الإسكانية	. ، السي
ابع : سياسات وإجراءت الإصلاحات العسيكرية والأمنية ١٦١	البحث الم
: المرتكزات	
: السياسات السالات السياسات السياسات السياسات السياسات السياسات السيال السيات السياسات السياسات السياسات السياسات السياسات السياسات السياسات	اسفانيًا
١٦٤ في منجال الجيشندستاه بالمسالة والمسالة والمسالة المسالة والمسالة	•٨/
٢_ في مجال الشرطة والأمن١٦٥	·At
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	17.1
البابالرابع	YA1
السياسة الخارجية في المانية السيسانية المانية المانية المانية المانية المانية المانية المانية المانية المانية ا	77.1
م ساحة دعوة إلى الله الله المناه الله الله المناه المناه الله الله الله الله الله الله الله ا	العال
وم السياسة الخارجية ،	الكفع
ل و العلاقات الخارجية مستملك بيستند مستند و العلاقات الخارجية	البحنث الأو
ن قراياً وفي : العلاقات العربية (الوحدة العربية)و 177.	16.496.7
ن الإخبوان المسلمين من الوطنية. عند المناه المسلمين من الوطنية . - الإخبوان المسلمين من الوطنية .	اللملوقا
م الله العنال من و و و و و و و و و المنافر و من و من المنافر و و و و و و و و و و و و و و و و و و و	. 171
وطنية الحوية والعزقة ومخ ووقالمسنه ذرره للغا وبعد وأداوية برنامه والعزقة	77/
وطنية المجتمع ١٧٤	77/
وطنية الفتح مستمنا شميطانها معارج فيمس كالمتاب عاميهم والا	3#1

140	موقف الإخوان من الفكرة القوميةموقف الإخوان من الفكرة القومية
140	قومية المجد
177	. قوسية الأمة
177	قومية الجاهلية
144	قومية العدوان
177	الرحدة العربية
144	الوحدة الجغرافية
174	الوحدة الروحية
174	الوحدة اللغوية مستنسست الوحدة اللغوية
171	الوحدة الفكرية والثقافية والاجتماعية
174	الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الوحدة
14+	طريق عملي مقترح لتحقيق الوحدة
14+	الطوة الأولى
141	الخطوة الشائية
1AY	الخطوة الشائشة
	" الكيان السياسي العام للأم العربية المتخلة في السياسي العام للأم العربية المتخلة
۱۸۳	· تحديد لون الحضارة التي يجب أن تصطبغ بها الأمة العربية ·
144	· الدائرة الثانية ، العلاقات الإسلامية (الوحدة الإسلامية)
	"الدائرة الثالثة ؛ العلاقات الدولية (المجتمع الدولية)
	الالعالمية في مفهوم الإخوان المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين
	المحكة الثاني ، سياسات وضوابط التعامل منع الغرب
	العلاقة مع القوى الأخرى الصاعدة
197	الخترام حقوق الإنسان مطلب اجتماعي ودولي تسمست المستدست
177	"الموقف العام من الأقليات
178	التقديس الوحدة الانسانية والوحدة الديشة المستحديد

	البيحت السام المركوان والنظام المالين
140	البحث المحدون والنظام العالمي الجديد حوار الحضارات مستنام
117	تحدي العولمة
117	البحث الرابع : سياسات وبرامج في مجال العلاقات الخارجية
111	ود حيث الخاميين و السياسي عني مجال العلاقات الخارجية
66 6.2	عالم المساوح المساوح المساوح المساور المساور المساور المساور المساوح ا
WAA	والمسطينية الفلسطينية
Y.4	وسنتسل بمستوية السياسية الحاصلة الأن
71.	مع اللاي فلاعو إليه الجماعة عجاه القيضية الفياسطينية ؟
	موقفنا من سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني
	الباب الخامس
	الباب الخامس
414	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي
Y\Y Y\0	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة
	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي
710	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة
710 774 7F+	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة
710 774 770 770	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة
710 774 77- 77-	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة مقدمة الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة المتاولا : على المستوى الدولي
44. 44. 44. 44. 44.	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة التفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة التنبي على المستوى الدولي التنبي على المستوى العربي والإسلامي الأستن والأهداف العامة للبرنامج
44. 44. 44. 44. 44. 44.	رؤية الإخوان المسلمين لتكوين حزب إسلامي مقدمة الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة تأولا: على المستوى الدولي أثانيًا: على المستوى الدولي أثانيًا: على المستوى الدولي أثانيًا: على المستوى الحلي والإسلامي أثالثًا: على المستوى المحلي المصري والأستن والأهداف العامة للبرنامج
44. 44. 44. 44. 44. 44. 44.	رؤية الإخوان المسلمين التكوين حزب إسلامي مقدمة الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة التفيرات وما تحمله من الدولي الأولي النيا على المستوى الدولي والإسلامي التقيا على المستوى العربي والإسلامي المسري والأهداف العامة للبرنامج الأستن والأهداف العامة للبرنامج المبينة المتفية مقومات المجتمع وحماية مقومات المجتمع
44. 44. 44. 44. 44. 44. 44.	رؤية الإخوان المسلمين التكوين حزب إسلامي مقدمة الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة أولا : على المستوى الدولي أثانيًا : على المستوى الدولي والإسلامي ثانيًا : على المستوى العربي والإسلامي ألاستن والأهداف العامة للبرنامج ألاستن والأهداف العامة للبرنامج ألاستن والأهداف العامة للبرنامج ألمي المستوى الموسوي عماية مقومات المجتمع وحماية مقومات المجتمع في المستور عديل بعض مواد الدستور
444 444 444 444 444 444 444 444 444 44	رؤية الإخوان المسلمين التكوين حزب إسلامي الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة التفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة التأولا : على المستوى الدولي الأولا على المستوى الدولي التأولا : على المستوى العربي والإسلامي الأستن والاهداف العامة للبرنامج الأستن والاهداف العامة للبرنامج المبحث الأول : نظام الحكم وحماية مقومات المجتمع المبحث الأول : ضرورة تعذيل بعض مواد الدستور المبارية : السلطة التنفيذية المبارية المبارية التنفيذية المبارية المب
710 774 777 777 777 777 777 777 777 777 77	رؤية الإخوان المسلمين التكوين حزب إسلامي مقدمة الأهداف العامة والفايات المتفيرات وما تحمله من مخاطر على الأمة أولا : على المستوى الدولي أثانيًا : على المستوى الدولي والإسلامي ثانيًا : على المستوى العربي والإسلامي ألاستن والأهداف العامة للبرنامج ألاستن والأهداف العامة للبرنامج ألاستن والأهداف العامة للبرنامج ألمي المستوى الموسوي عماية مقومات المجتمع وحماية مقومات المجتمع في المستور عديل بعض مواد الدستور

تحديد مدة الرئاسة
نائب الرئيس الرئي
ضوابط حالة الطوارئ فسوابط حالة الطوارئ
نزاهة منص الرئاسة ومسائلة رئيس الجمهورية ٢٤١
الاختصاصات التنفيذية
تعدد الأحزاب الأحزاب
الإصلاح الإداري والوظيفي١٤١
ثالثًا: السلطة التشريعية ثالثًا: السلطة التشريعية
١ ـ ١ ـ الديمقراطية والشورئ١ ٢٤٥
٢ ـ الانتخابات وعضوية مجلس الشعب ٢٤٦
٣- الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية٣
٤ _ تعديل التشريعات وفق المادة الثانية من الدمستور ٢٤٨
القوانين الإسلامية وغير المسلمين١٥١
ارْأَابِعًا: الحقوق والحريات العامة
۱ حسرية المواطنين ۱ مسرية المواطنين
٢ _ إلغاء التشريعات المقيدة للحريات الفردية والسياسية ٢٥٢
٣ ـ دعم حماية الحريات الشخصية والمال العام من الاعتداء ٢٥٥
٢٠٠٠ ٤ القضاء على كل صور التمييز بين المواطنين ٢٥٦
 ٥ الرقابة الشعبية في الشئون العامة (دعاوئ الحسبة) ٢٥٧
الشلطة القضائية
مرابط اختيار قيادات الغمل القضائي مسيد مسابع اختيار
المتنادميّا القوات المسلحة والشرطة مساسات المسلحة والشرطة مساسات المسلحة والشرطة
المبحث الثاني ، بناء الإنسان والمجتمع المصري
٧٤ ولا : بناه الشخصية الإنسانية المتكاملة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الأوليا: الأسرة والمجتمع شارف المناه المناه المعالم المناه

M	المكانة الاجتماعية للمراة	
11X	١ ـ التساوي في اللهم المين الحريب المرابع	
	١ - التساوي في الخصائص الإنسانية العامة وفي الحقوق	
AFY	والواجبات	
	· - المحتلاف الوظيفة والتكوين البدني والنفس لكل من	
Y 3A	الرجل والمراة	
775	٣ - أهلية الرجل لقيادة الأسرة	,
۲V.	٤ - الخروج على طبيعة الفطرة يؤدي إلى الفساد	
111		
	٥ - التشريع الإسلامي يلبي حاجات الفطرة ولا يخرج	
	عليها	•
141	٦ - الحضارة الغربية والمرأة	, ,
	ا ـ حق العـمل	
777	٠٠ حق الانتخاب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	N,
	٠٠٠ ٣ حق النيابة عن الأمة	~,
	وم ثالثًا: التربية الدينية العامة ما ثالثًا: التربية العامة	kş.
770	ورود رابعًا : الولاء الوطني ووحدة الشعب	
***	١١٦ خامساً: إدمان المخدرات	
	بحث الثالث : المقومات الاقتصادية	
	٢٢٤ أولاً: الاستراتيجية العامة والهياكل الرئيسية لحل المشكلة	
441	چهر الاقتصادية	
:444	مراه المستهلاك وتغيير أغاط السلوك المستمد الاستهلاك وتغيير أغاط السلوك المستمد	
	۳۰ تانیا زالزکاه تانیا زالزکاه	
	 ١٠٠٠ ثالثًا: الشكلة الغذائية: ٥٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠	
	٢٠٠ تالفا: الشكلة العدالية الخارجية	
744	و المساد مشكلة البطالة	
1 16	٧٧٠٠ منادسًا ﴿ الصناعات الصغيرة والمغذية٧٧٠٠	

747	الصناعة
111	الطاقة
	سابعًا: التنمية التكنولوجية في مصر وتكاملها مع الدول العربية
4.1	والإسلامية
	ثامنًا : قطاع النقل والمواصلات
	المبحث الرابع: السياسة الخارجية
	١ _ الأسس الاستراتيجية للسياسة المصرية الخارجية١
	٢_ موقف مصر من القوى العالمية الكبرى
	. ٣_ موقف مصر من المنظمات الدولية
	٤_ الخطر الصهيوني المتعاظم على مقدرات الأمة
	٥_ الصراع على المياه في المنطقة العربية٥
	أولاً: بالنسبة لمياه النيل
	ثانيًا: بالنسبة لمشكلة المياه في المنطقة العربية
	المبحث الخامس : السياسة التعليمية
711	أولاً: الاصول العامة لحل مشكلة التعليم في مصر
414	١_ مشكلة إلمُعَلِّم
441	٢_ مشكلة المناهج
	٣٠ مشكلة المدرسة
777	من ثانيًا: التعليم العالي والبحث العلمي
444	المُبْحَث السادس: الثقافة والإعلام
214	· الأسس العامة الأسس العامة
171	مراكة المعلومات
117	- 18 ثورة الاتصالات
TTY	الْبُحْث السابع : الصحة والبيئة
TTY	المرحة العامة ال

71	البيثة و والمدالية و المدالية و
37	النقاط التي ينبغي التركيز عليها
	الباب السادس
	الملامح الرئيسية للبرنامج الانتخابي
****	المستشاب سبردمج الانتخابي
784	<u> </u>
454	أولاً : في مجال بناء الإنسان المص ري
To.	ثانيًا: في مجال الإصلاح السياسي
TOT	ثالثًا: في مجال الإصلاح القضائي
405	
TOE	خامسًا: في مجال الإصلاح الاقتصادي
TOV	سادسًا: في مجال التعليم والبحث العلمي
	ثامنًا: في مجال مكافحة ظاهرة الفقر
	تاسعاً: في مجال الإصلاح الاجتماعي
	عاشِراً: في مجال المرأة
Mr	حادي عشر: في مجال الإخوة الأقباط
***	ثاني عسر: في المجال الشقافي
	ثالث عشر: في مجال السياسة الخارجية
	رابع عشر: في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب
	الياب السايع
	مقترحات الكتلة البرلمانية للإخوان
777	بشأن التعديلات الدستورية الجديدة
***	محاور التعديلات الدستورية كما تقترحها الكتلة البرلانية للإخوان

'VV	١ ـ تعزيز وتدعيم دور البرلمان٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲۸٦	٢ ـ تعزيز دور مجلس الوزراء وتوسيع اختصاصاته
	٣- تطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحياتها التنفيذية والرقابية
	ودعم اللامركزية في أدائها
444	المصادرالمصادر
790	الفهرسالفهرسالمناه المساهر ا



हैं देश असे देश असे

البلب السامع للإحتوان المراه المراع المراه المراع المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه

Y17.

and of the eyes there is an interest that they this is sain.





स्राहरका कोट-टर्गेखा इन्क्रन्येगिन्याङ्ख्य

چېترام (چېتراراره